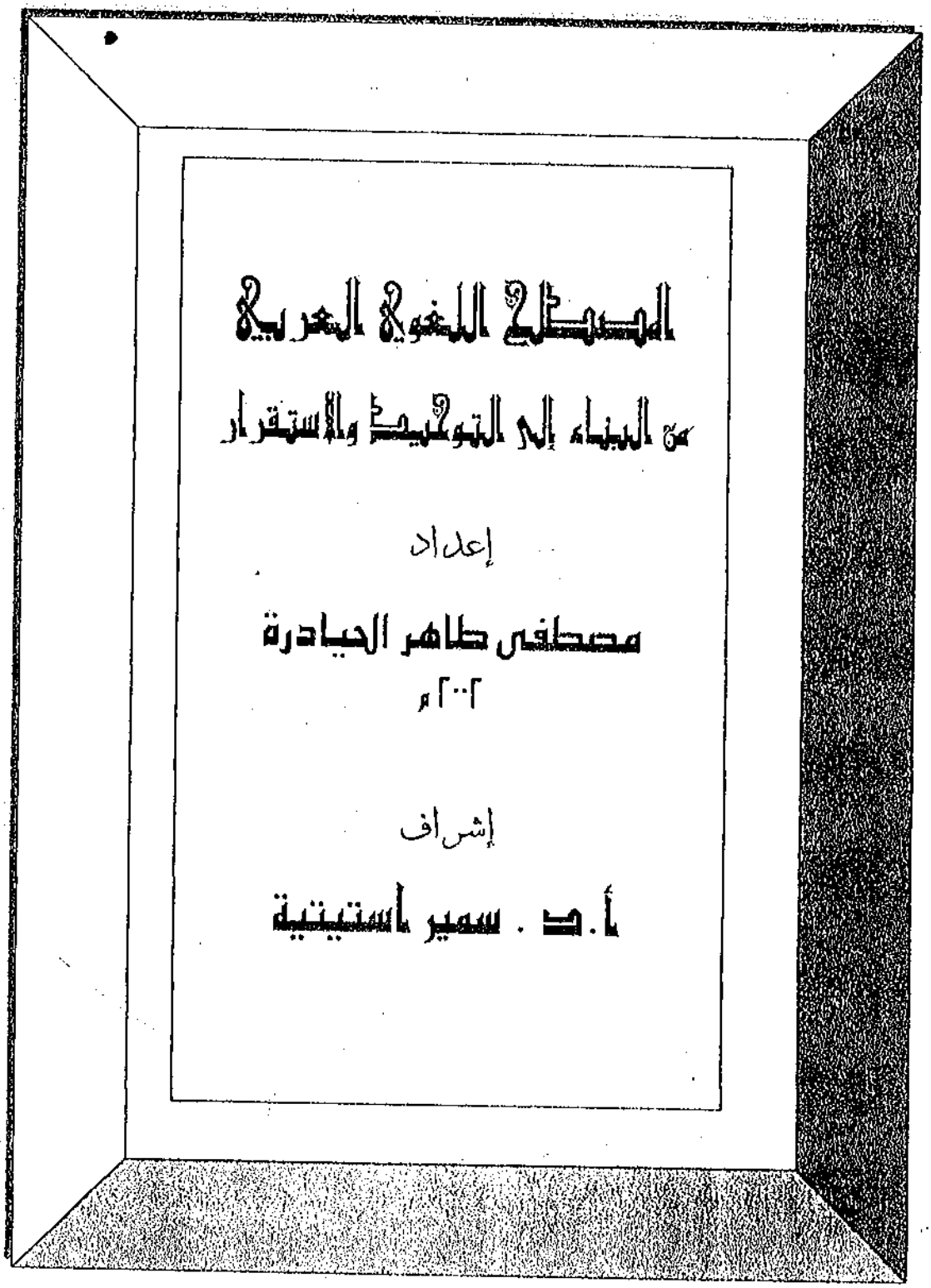
المدخل للغة العربية
من البناء إلى التوظيف والاستمرار
إعداد
مصطفى طاهر الحيادرة
٢٠٠٢م
إشراف
أ.د. سمير أستيتية

بسم الله الرحمن الرحيم

المصطلح اللغوي العربي

من البناء إلى التوحيد والاستقرار

إعداد

مصطفى طاهر أحمد الحيادرة

بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك، ١٩٩٠

ماجستير لغة عربية، جامعة اليرموك، ١٩٩٣

إشراف

أ.د. سمير استيتية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة
الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة اليرموك
تخصص لغة ونحو

لجنة المناقشة:

أ.د. سمير شريف استيتية ..... رئيسا

أ.د. عفيف عبدالرحمن ..... عضوا

أ.د. داود عبده ..... عضوا

أ.د. حسن الشاعر ..... عضوا

أ.د. علي الحمد ..... عضوا

الإهداء

إلى والديَّ الحنونين ... تقرباً إلى الله ببرهما

إلى إخواني وأخواتي أطال الله أعمارهم

إلى شريكة دربي .. أنيسة حياتي

إلى أبنائي قرة عيني

إلى هؤلاء جميعاً

أهدي هذا العمل ... نبضة حب وقطرة وفاء

مصطفى

شكر وتقدير

بعد أن وصلت الدراسة إلى هذه المرحلة ؛ أجد لزاما علي أن أتقدم بالشكر الوافر لكل من أسهم في إنجاح هذا العمل . وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور سمير استيتية، الذي وجدت منه كل عون وتشجيع وصبر ، ولم يبخل لحظة في أن يسدي إلي النصح والإرشاد ، فكان بذلك خير مشرف ورفيق ، وإني إذ يعجز لساني عن شكر أفضاله أسأل الله أن يجزل له المثوبة ، وأن يبلّغه أرفع الدرجات إنه سميع مجيب.

ولا يفوتني أن أسجل العرفان والتقدير لأستاذيّ الكريمين الدكتور عفيف عبدالرحمن والدكتور علي الحمد اللذين لم يدخرا نصيحة ، وشرعا لي أبواب مكتبتيهما ، فزوداني بما أحتاج من الأبحاث والكتب ، فلهما مني خالص الدعاء بأن يكلأهما ربي بعين رعايته.

كما أتقدم بالتقدير لإخواني وزملائي الذين كان لهم فضل المشورة والنصح ، وبالشكر للعاملين في مكتبة جامعة اليرموك ، والعاملين في مجمع اللغة العربية الأردني عامة ، وإلى الأخوين عبد الكريم الشبول وفايز الكراسنة خاصة لما قدموه لي من خدمة في توفير المراجع اللازمة . وأتقدم بشكر خاص إلى أخي وصديقي بسام البحيري ؛ لما قدمه من مساعدة في إخراج هذه الرسالة بهذه الحلة .

أما والدي ووالدتي وإخواني وزوجتي وأولادي الذين وجدت منهم الدعاء والتضحية والدعم والتشجيع فلا أجد مكافئا لصنيعهم إلا أن أسأل العلي القدير أن يحوطهم بعين رعايته.

المحتويات

ملخص الدراسة باللغة العربية..... ٨

التمهيد ١٠

الفصل الأول : قضية المصطلح اللغوي وأبعادها التراثية ١٥

المبحث الأول : المصطلح وعلم المصطلح..... ١٦

ـ المصطلح ١٦

ـ علم المصطلح ٢٠

المبحث الثاني: مقتضيات المصطلح: ٢٤

أولا: المفهوم واللفظ المناسب ٢٤

ثانيا: الحد ٢٨

ثالثا:التعريف ٣١

المبحث الثالث : صور تقديم المصطلح اللغوي قديما ٣٤

أولا- المصطلح في كتب النحو واللغة المتقدمة..... ٣٤

ثانيا-كتب القراءات القرآنية والمصطلح ٤٣

ثالثا- المعاجم اللغوية والمصطلح..... ٤٥

رابعا-المصطلح في المعاجم المتخصصة ٤٩

المبحث الرابع : منهجيات العلماء القدماء في بناء المصطلحات..... ٥٧

المبحث الخامس :مشكلات المصطلح في التراث العربي ٦٥

أولا: عدم وضوح المفهوم ٦٥

ثانيا:عدم ذكر الحد أو التعريف ٦٨

ثالثا : التعدد ٦٩

الفصل الثاني: قضية المصطلح اللغوي في العصر الحديث..... ٧٠

المبحث الأول :موقف العلماء من قضية المصطلح ٧٣

أولا : بين الترجمة والاقتراض ٧٦

ثانيا :صور الاقتراض ٨٧

ثالثا صور البناء الأخرى ٩٠

المبحث الثاني : متطلبات وضع المصطلح..... ٩٧
أولا : متطلبات تخص وضع المصطلح ٩٧
ثانيا : متطلبات تخص واضع المصطلح ١٠٠
المبحث الثالث : أبرز المشكلات التي تواجه المصطلح في العصر الحديث ١٠٤
المبحث الرابع : الجهود القائمة لحل معضلة المصطلح في العصر الحديث.....١١٣
أولا : الجهود الفردية ١١٣
ثانيا: الجهود الجماعية..... ١٢١
ثالثا : معاجم المصطلحات ١٣٠
الفصل الثالث : توحيد المصطلح اللغوي:..... ١٣٨
المبحث الأول : مفهوم التوحيد وأهميته وموقف العلماء منه ١٤٠
موقف العلماء من التعدد في العصر الحديث ١٤٣
ـ بين معاجم المصطلحات وموسوعة المصطلح ١٤٦
المبحث الثاني : المصطلحات التراثية وتعدد المصطلحات ١٤٨
أولا : تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد ١٤٩
ثانيا : التعدد والاختلاف في دلالة اللفظ الواحد ١٥٣
المبحث الثالث :المصطلح اللغوي الحديث بين التوحيد والتقييس ١٥٦
المبحث الرابع : التعدد في المصطلح اللغوي الحديث وأسبابه: ١٦١
أولا :صور التعدد ١٦١
ثانيا : أسباب التعدد.....١٧١
المبحث الخامس : الجهود القائمة على التوحيد في العصر الحديث.....١٧٦
المبحث السادس : السبل المقترحة لتجاوز العقبات القائمة في طريق التوحيد.....١٨٣
ـ السبل المقترحة لتوحيد المصطلحات التي تعاني من تعدد ١٨٣
ـ سبل بناء المصطلح الموحّد ١٩٠
الفصل الرابع : المصطلح اللغوي العربي بين التطور و الاستقرار ١٩٣
المبحث الأول : مفهوم التطور ومفهوم الاستقرار ١٩٥
المبحث الثاني : المراحل التي يمر بها المصطلح قبل استقراره وشيوعه.....١٩٩
المبحث الثالث :المصطلحات اللغوية القديمة بين التطور والاستقرار ٢٠٧
المبحث الرابع : عوامل استقرار المصطلح اللغوي وشيوعه..... ٢١٥
المبحث الخامس : مدى استقرار المصطلح اللغوي الحديث وشيوعه ٢٢٧
أولا : مدى استقرار المفهوم ٢٢٨

ثانيا : مدى استقرار التعريف ٢٣٠
ثالثا : مدى استقرار اللفظ ٢٣٢
الفصل الخامس: المصطلح اللغوي بين التوثيق والحوسبة ٢٣٧
المبحث الأول : المصطلحات والتوثيق ٢٤٠
أولا : مرحلة الجرد الاصطلاحي ٢٤٢
ثانيا : مرحلة معالجة البيانات المصطلحية ٢٤٥
ثالثا : مرحلة تصنيف المصطلحات وتأليف المعاجم المتخصصة لها ٢٤٧
رابعا : مرحلة اختبار المصطلحات وإقرارها ٢٥١
المبحث الثاني :حوسبة المصطلحات ٢٥٤
أولا : مراحل العمل الحاسوبي ٢٥٤
ثانيا : الحاسوب وبنك المصطلحات ٢٥٦
ثالثا : بنوك المصطلحات العربية ٢٦٢
المبحث الثالث : آليات العمل الحاسوبي ٢٧٢
المبحث الرابع : الجهود العربية في مجال التدوين واستثمار الحاسوب ٢٨٠
النتائج والتوصيات ٢٨٤
أولا : النتائج ٢٨٤
ثانيا : التوصيات ٢٨٥
الملخص بالإنجليزية ٢٨٦
قائمة المراجع : ٢٨٨
المراجع العربية ٢٨٨
المراجع الأخرى ٣٠١

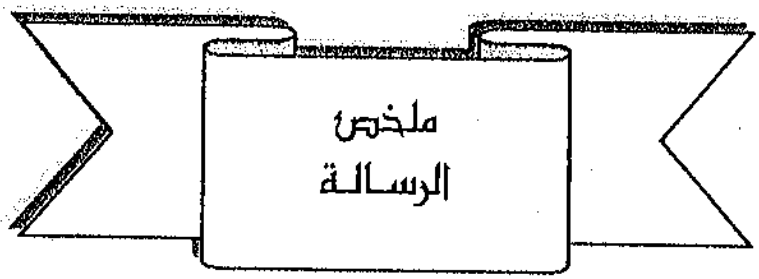

تحاول هذه الدراسة الوقوف على المشكلات التي يعاني منها المصطلح اللغوي العربي، والآفاق التي يمكن أن يسعى الباحث إلى استكناه حقيقتها ، للوصول إلى نقطة ؛ يمكن أن تنطلق منها محاولات بناء المصطلح بعامة والمصطلح اللغوي بخاصة ، وذلك بالوقوف على المصطلحات اللغوية العربية، والنظر في الآليات التي بنيت وفقها ، وتحليل ما تعرضت له هذه المصطلحات من عقبات مختلفة ؛ حالت دون قيام هذه المصطلحات بالمهمة المنوطة بها على الوجه الأمثل.

وتأخذ هذه الدراسة بما قدمته المدارس اللغوية الحديثة في مجال المصطلحات ، فتأخذ بالجانب الوظيفي الذي تركز عليه مدرسة براغ اللسانية الوظيفية ، وتدعو إلى تطبيق نظرية فوستر في تقييس المفاهيم والمصطلحات ، وهو ما أخذت به مدرسة فيينا والمدرسة السوفييتية .

وتحقيقا للهدف الذي تسعى الرسالة إلى تحقيقه ، فقد جاءت في خمسة فصول :

<u>الفصل الأول :</u> يدرس قضية المصطلح وأبعادها التراثية ، وتعرض الباحث فيه للحديث عن المصطلح وعلم المصطلح ، ومقتضيات المصطلح ، والصور التي قدم عليها المصطلح اللغوي قديما في الكتب النحوية واللغوية ، وكتب القراءات القرآنية، والمعاجم اللغوية ، والمعاجم المتخصصة ، كما تناول منهجيات العلماء القدماء في بناء المصطلحات ، والمشكلات التي عانى منها المصطلح في التراث العربي .

<u>الفصل الثاني:</u> ويدرس قضية المصطلح اللغوي في العصر الحديث ، وتضمن الحديث عن موقف العلماء من قضية المصطلح الحديث ، ومتطلبات وضع المصطلح ، وأبرز المشكلات التي تواجه المصطلح في العصر الحديث ، والجهود القائمة لحل معضلة المصطلح في العصر الحديث .

<u>الفصل الثالث :</u> ويدرس توحيد المصطلح اللغوي ، فتضمن الحديث عن مفهوم التوحيد وأهميته وموقف العلماء منه ، ومدى ظهور التعدد في المصطلحات التراثية والتعدد في المصطلح اللغوي الحديث وأسبابه وآثاره ، والجهود القائمة على التوحيد في العصر الحديث ، والسبل المقترحة لتجاوز العقبات القائمة في طريق التوحيد .

الفصل الرابع : ويدرس المصطلح اللغوي بين التطور و الاستقرار ، وتضمن هذا الفصل الحديث عن مفهوم التطور ومفهوم الاستقرار ، والمراحل التي يمر بها المصطلح قبل استقراره وشيوعه ، ومظاهر تطور المصطلحات اللغوية قديما ، وعوامل استقرار المصطلح اللغوي وآثاره ، ومدى استقرار المصطلح اللغوي الحديث وشيوعه .

الفصل الخامس: ويتناول المصطلح اللغوي بين التوثيق والحوسبة ، وتضمن ذلك الكلام على المصطلحات والتوثيق ، والمراحل التي يمر بها توثيق المصطلحات ، ومدى إمكانية الاستفادة من الحاسوب ، ومراحل العمل الحاسوبي ، وبنوك المصطلحات ، والجهود العربية في مجال استثمار الحاسوب، وآليات العمل الحاسوبي في مجال المصطلح .

وأثبت الباحث في الخاتمة مجموعة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات التي رأى أنها يمكن أن تتقدم بالعمل المصطلحي اللغوي العربي نحو الغاية المنشودة .

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على رسوله العربي الأمين وبعد :

فإن المصطلحات هي مفاتيح العلوم وأدواتها التي لا غنى لباحث أو دارس عنها ، وهي الأساس الذي تبنى عليه العلوم . كما تمثل حلقة الاتصال بين العلماء بعضهم ببعض ، وتنقل ما توصلوا إليه من نتائج في أبحاثهم إلى الدارسين من بعدهم.

ويقوم المصطلح بدور كبير في حياة الناس ، فهو ناظم للتواصل بينهم في مختلف الميادين. ذلك أن المفاهيم إنما تنتقل إلى الأذهان بالكلمات التي اتفق عليها لتكون دالة عليها . وهذه الكلمات هي ما نسميه بالمصطلحات ، وهي التي تشكل الدعامة الأساسية لأي نص علمي نتعامل معه .

ولما كان للمصطلحات هذه الأهمية ، فقد تركزت الجهود حول الآليات التي تقر وفقها المصطلحات ، واستدعى الأمر قيام برامج متخصصة بل منظمات عالمية ؛ هدفها العناية بالمصطلحات ، ووضع الأسس الكفيلة بجعل المصطلحات التي يبتكرها العلماء جديرة بالوفاء بما تستلزمها العلوم المختلفة.

وإذا كان العالم المتقدم يعاني من مشكلة واحدة ، فيما يخص المصطلحات ، هي مشكلة ابتكار المصطلح الذي يحمل مفهوما محددا ، فإن عالمنا العربي يصطدم بأمور أخرى إلى جانب هذه المشكلة ؛ من ضمنها السعي لنقل العلوم المختلفة من الأمم المتقدمة ، وإيجاد مصطلحات تعبر عن المفاهيم المختلفة التي تتضمنها العلوم المنقولة. هذا بالإضافة إلى تعدد المشارب في الترجمة ؛ الأمر الذي يجعل بناء المصطلحات في العربية يواجه معضلة بل معضلات ، ففي حين يفرض مبتكر المصطلحِ المصطلحَ الذي يريد لما يستجد من مفاهيم في العلوم التي يبحث فيها ، مع الاحتكام إلى أبسط أساسيات بناء المصطلح ، نجد واضع المصطلح العربي يحار في اللغة التي وضع فيها المصطلح ، واللغة التي يأخذه منها ، والمفهوم الذي يحمله هذا المصطلح . وربما يقود وجود عدة ترجمات لمصطلح واحد إلى انتشار غير واحد من المصطلحات المقابلة للمصطلح الواحد في اللغة الأم . وهذا من شأنه أن يجعل الاتصال ومتابعة العلوم أمرا عسيرا ، كما يستهلك من إمكانات اللغة العربية ما يمكن أن يستغل في بناء مصطلحات أخرى .

ومن الأمور التي يعاني منها المصطلح العربي مسألة الاستقرار ؛ إذ إن كثيرا من المصطلحات التي تبنى في العربية لا يكتب لها الاستقرار ، لأسباب مختلفة قد يظهر بعضها على السطح ، وقد يختفي بعضها الآخر بصورة تحتاج إلى بحث ومتابعة . فيلجأ الباحثون

والعلماء حينذاك إلى استبدال مصطلح أو أكثر بمصطلحات أخرى . وهذا يوقع في مسألة التعدد التي يعاني منها المصطلح العربي.

ومن جهة أخرى شهد العصر الحديث ثورة عارمة في مجال الحاسوب والمعلوماتية ؛ يمكن أن تستغل في خدمة المصطلح العربي بعامة ، واللغوي منها بخاصة.

وقام عدد من الباحثين بإجراء الأبحاث التي خصصت لمعالجة بعض الجوانب التي يعاني منها المصطلح العربي ، وتناول كل بحث من هذه الأبحاث جانبا من جوانب المصطلح ، فوجدنا القوزي مثلا يهتم بالمصطلح النحوي حتى القرن الثالث الهجري ، وتوجهت جهود الحمزاوي نحو توحيد المصطلحات ، وسعى القاسمي إلى ترسيخ التدوين في العمل المصطلحي، وضرورة قيام بنوك المصطلحات العربية ، وإسهامها في حل المشكلة . ووجدنا الدكتور محمود فهمي حجازي يوجه جهده نحو الأسس التي يقوم عليها علم المصطلح ، دون أن يأخذ البعد التراثي للقضية ، أو يتطرق لوسائل تدوين المصطلحات ، واستغلال الإمكانات الحديثة في خدمة المصطلحات . إضافة إلى عدد وافر من البحوث التي نشرت على صفحات المجلات ، واتجه كل منها لتناول جانب من جوانب المصطلح .

وعلى الرغم مما تقدم ، فإن أيا من هذه الدراسات لم يتسع ليستوعب البحث في الجوانب المتعددة لقضية المصطلح بدءا بالنظر في المصطلحات التراثية ، ومنهجية السلف في التعامل معها ، مرورا بالمنهجيات المتبعة في بناء المصطلحات اللغوية الحديثة ، وانتهاء بتوحيد المصطلحات ، واستقرارها ، واستخدام الإمكانات الحديثة المتاحة لخدمة القضية .

من هنا ألحت علي فكرة متابعة الدرس ، الذي بدأته في رسالة الماجستير بعرض لمشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر ، في خوض غمار هذا الجانب من جوانب القضية، التي يمكن أن تقف على حقيقة المشكلات التي يعاني منها المصطلح اللغوي العربي ، والآفاق التي يمكن أن يسعى الباحث إلى استكناه حقيقتها ، للوصول إلى نقطة ؛ يمكن أن تنطلق منها محاولات بناء المصطلح بعامة ، والمصطلح اللغوي بخاصة ، وذلك بالوقوف على المصطلحات اللغوية العربية ، والنظر في الآليات التي بنيت وفقها ، وتحليل ما تعرضت له هذه المصطلحات من عقبات مختلفة ؛ حالت دون قيام هذه المصطلحات بالمهمة المنوطة بها على الوجه الأمثل.

تأخذ هذه الدراسة بما قدمته المدارس اللغوية الحديثة في مجال المصطلحات ، فتأخذ بالجانب الوظيفي الذي تركز عليه مدرسة براغ اللسانية الوظيفية ، وتدعو إلى تطبيق نظرية فوستر في تقييس المفاهيم والمصطلحات ، وهو ما أخذت به مدرسة فيينا والمدرسة السوفييتية .

وتحقيقا للهدف الذي تسعى هذه الرسالة إلى تحقيقه ، فقد جاءت في خمسة فصول :

الفصل الأول : يدرس قضية المصطلح وأبعادها التراثية ، وقد عرض الباحث فيه للحديث عن المصطلح وعلم المصطلح ، ومقتضيات المصطلح ، والصور التي قدم عليها المصطلح اللغوي قديما في الكتب النحوية واللغوية ، وكتب القراءات القرآنية ، والمعاجم اللغوية ، والمعاجم المتخصصة ، كما تناول منهجيات العلماء القدماء في بناء المصطلحات ، والمشكلات التي عانى منها المصطلح في التراث العربي .

الفصل الثاني: ويدرس قضية المصطلح اللغوي في العصر الحديث . وقد تضمن الحديث عن موقف العلماء من قضية المصطلح الحديث ، ومتطلبات وضع المصطلح ، وأبرز المشكلات التي تواجه المصطلح في العصر الحديث ، والجهود القائمة لحل معضلة المصطلح في العصر الحديث .

الفصل الثالث : ويدرس توحيد المصطلح اللغوي ، فتضمن الحديث عن مفهوم التوحيد وأهميته، وموقف العلماء منه ، ومدى ظهور التعدد في المصطلحات التراثية ، والتعدد في المصطلح اللغوي الحديث وأسبابه ، والجهود القائمة على التوحيد في العصر الحديث ، والسبل المقترحة لتجاوز العقبات القائمة في طريق التوحيد .

الفصل الرابع : ويدرس المصطلح اللغوي بين التطور و الاستقرار ، وتضمن هذا الفصل الحديث عن مفهوم التطور ومفهوم الاستقرار ، والمراحل التي يمر بها المصطلح قبل استقراره وشيوعه ، ومظاهر تطور المصطلحات اللغوية قديما ، وعوامل استقرار المصطلح اللغوي وآثاره ، ومدى استقرار المصطلح اللغوي الحديث وشيوعه .

الفصل الخامس: ويدرس المصطلح اللغوي بين التوثيق والحوسبة ، وتضمن ذلك الكلام على المصطلحات والتوثيق ، والمراحل التي يمر بها توثيق المصطلحات ، ومدى إمكانية الاستفادة من الحاسوب ، ومراحل العمل الحاسوبي ، وبنوك المصطلحات ، والجهود العربية في مجال استثمار الحاسوب ، وآليات العمل الحاسوبي في مجال المصطلح .

لقد أثبت الباحث في الخاتمة مجموعة النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، والتوصيات التي رأى أنها يمكن أن تتقدم بالعمل المصطلحي اللغوي العربي نحو الغاية المنشودة .

وبعد فإن البحث في هذا الموضوع ، أمر يستدعي من الدارس أن يكون مدركا لأبعاد القضية ، ونظرات العلماء فيها . ذلك أن البحث في أمر المصطلحات يتضمن الحديث عن أمر له أهميته على مستوى ثقافة الأمة ، والحفاظ على كيانها واستقلاليتها ، إضافة إلى حاجة الأمة إلى اللحاق بركب الحضارة الحديثة .

وثمة أمر آخر يتمثل في حداثة الموضوع ؛ إذ إن التعامل مع قضية المصطلحات بوصفها علما ، بدأ متأخرا في الحضارة الغربية فضلا عن الحضارة العربية ، كما أن الدراسات التي قامت حوله تركزت في الأبحاث التي نشرت في المجلات . من هنا كان على الباحث

متابعة هذه الأبحاث في مظانها ، مع ما يصاحب ذلك من قلة توافر المجلات ذات الصلة في الجامعة . الأمر الذي استدعى البحث عن هذه المجلات في الجامعات الأخرى والمجامع ومكتبات الأساتذة .

وأخيرا فقد بذل الباحث جهده في أن تكون الدراسة قد استوفت الغرض المنشود ، وحققت الهدف المراد ، أو اقتربت منه . فإن كان ذلك فهو ما أردت ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدت في بلوغ ذلك ، وأسأل الله أن لا أحرم أجر المجتهد إن أخطأ .

الفصل الأول

قضية المصطلح اللغوي وأبعادها التراثية

يشكل المصطلح بصورة عامة ركيزة أساسية من الركائز التي تستند إليها العلوم في تقديم ما تتضمنه من المفاهيم العامة ، والمصطلحات هي السبيل الأقصر للتواصل بين العلماء ، ومتابعة التطور الذي تشهده العلوم نتيجة هذا التواصل ، ولا تخرج المصطلحات اللغوية عن هذا الإطار؛ إذ يسعى العلماء إلى ترسيخها من أجل ضمان التواصل ، وتقدم العلوم اللغوية وتطورها .

وعند الحديث عن المصطلحات اللغوية وبنائها يحسن النظر في المصطلحات اللغوية التراثية ؛ ذلك أن التراث اللغوي العربي كان قد شهد تقدما ملحوظا ، وقامت مدارس لغوية عربية ، كان لكل منها مناهجها ومصطلحاتها التي تتميز بها ، ولا شك في أن النظر في هذه المصطلحات يساعد الباحثين في الأخذ بالأسباب الموصلة لبناء مصطلح مناسب ، وتجنب العقبات التي يمكن أن تحول دون ذلك .

ويتكون هذا الفصل من خمسة مباحث تتناول الحديث عن : المصطلح ، وعلم المصطلح، ومقتضيات المصطلح ، وصور تقديم المصطلح اللغوي قديما ، ومنهجيات العلماء القدماء في بناء المصطلحات ، ومشكلات المصطلح في التراث العربي . وها هي ذي مناقشة لموضوعات هذه المباحث :

المبحث الأول : المصطلح وعلم المصطلح

إن الصفة العلمية لأية دراسة تعطيها جوانب قوة تتيح لها الوقوف أمام ما يعترضها من انتقادات وتوجيهات قد تكون غير مصيبة . وقد شهد هذا العصر النظر إلى معظم جوانب الحياة نظرا علميا يتكئ على أسس تفضي إلى نتائج يتوخى منها أصحابها الدقة والإصابة .

وما من شك في أن إخضاع المصطلحات للدراسات العلمية الحديثة يتطلب النظر في مدى تحقق الجوانب العلمية في وضع المصطلح وتطبيقه وإشاعته . كما يتطلب النظر في الأسس العلمية التي وضعت لمحاكمة المصطلحات من خلالها .

ـ المصطلح:

تعود كلمة المصطلح إلى الأصل (صلح) الذي هو نقيض الفعل (فسد) ، ويكفي أن ننظر في المعجم المفهرس لألفاظ القران الكريم ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ؛ لنرى أن العديد من الألفاظ المشتقة من هذا الأصل قد شاعت في القرآن الكريم والحديث النبوي. أما مشتقات الفعل (اصطلح) فلم ترد في القرآن الكريم ، ولكنها وردت في عدد من الأحاديث النبوية ؛ من مثل[1]:" ثم يصطلح الناس على رجل " ، و" فلما اصطلحنا نحن وأهل مكة " و" هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمرو" ، و" لقد اصطلح أهل هذه البحيرة أن يتوجوه" .

وتورد المعاجم اللغوية القديمة الألفاظ المشتقة من هذا الأصل ، دون أن تحدد معنى للفعل "اصطلح" ؛ يقول صاحب الصحاح :" وقد اصطلحا وتصالحا واصّالحا أيضا مشددة الصاد"[2]، وأول معجم لغوي تناولها هو معجم تاج العروس للزبيدي حين يقول :" والاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص "[3].

وقد استخدمت ألفاظ مثل (اصطلاح النحويين) في العديد من المؤلفات النحوية واللغوية ، وهو ما سيرد عند الحديث عن المصطلح النحوي والكتب النحوية واللغوية . وتحددت دلالة اللفظة في المعاجم اللغوية بمعنى الاتفاق ،ثم تخصصت للدلالة على الكلمات المتفق على استخدامها في أحد المجالات للتعبير عن المفاهيم العلمية فيه.

---

[1]) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، بيروت : المكتب الإسلامي ودار صادر، د.ت ، والأحاديث على الترتيب :ج٢، ص١٣٣،ج٤، ص٤٩ ، ص٣٢٥ ، ج٥ ، ص٢٠٣

[2]) الصحاح ، ج١ ، الجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط٢ ، ١٩٧٩ ، مادة (صلح)

[3]) تاج العروس ، م٢ ، محمد مرتضى الزبيدي ، بنغازي : دار ليبيا للنشر ، مادة (صلح)

يعرّف الجرجاني الاصطلاح بأنه " عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ينقل عن موضعه الأول "[1]. وبقوله :" إخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما ، وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى ، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين "[2].

وإذا ما توقفنا عند هذه التعريفات التي يقدّمها الجرجاني وجدنا أن بعضها يحتاج إلى بعض الضوابط ليصبح صحيحا سائغا ؛ ففي التعريفين الأول والثالث اللذين يتضمنان التركيز على اتفاق قوم ما هو بحاجة إلى مزيد النظر ، فوضع المصطلح أو اختياره لا يتطلب اجتماع قوم واختيار هذا المصطلح دون ذاك ، فربما اختار باحث مصطلحا ما واستعمله ، ثم أخذه الآخرون عنه، وحذوا حذوه في دلالة المصطلح على المفهوم وفق ما اختاره واضعه الأول . ولا يعني ذلك الاستغناء عن الاتفاق ؛ فالاتفاق ضروري بالنسبة للمصطلح ، ولكن لا للوضع بل للاستعمال بعد الوضع . ويعزز هذا الاتجاه الجهود الجماعية التي تقوم بها المؤسسات المعاصرة في مجال المصطلح ؛ فهذه الجهود متجهة إلى معالجة ما وضع من مصطلحات واختيار الأنسب منها ، ولم يكن وضع المصطلحات وتأسيسها هدفا لبعض هذه المؤسسات.

ومن هنا فإن التعريفات الثلاثة الأخرى التي يوردها الجرجاني تبدو أنسب ؛ ذلك أنها تركز على الجانب الأهم في المصطلحات ، وهو انتقال اللفظ للدلالة على معنى جديد غير المعنى اللغوي ، وإن كان كل تعريف منها يركز على خصيصة محددة من خواص المصطلح، فالتعريف الثاني يشير إلى الصلة التي تربط بين اللفظ والمعنى الجديد ، ووجود تناسب بينهما ، والتعريف الرابع يركز على الهدف من اختيار المصطلح وهو بيان المراد . ويتوقف التعريف الثالث عند تحديد الجماعة التي تستخدمه . ويعبر التعريف الخامس عن ذلك بالإطلاق حين يستخدم اللفظ منكرا موصوفا .

وفي اللغات الأوروبية يطلق على المصطلح كلمات " تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء ، وهي الكلمات : term في الإنجليزية والهولندية والدنماركية والنرويجية والسويدية ولغة ويلز ، و terminus أو term في الألمانية ،و terme في الفرنسية ، و termine في الإيطالية ، و termino في الإسبانية ، و termo في البرتغالية ، و termin في الروسية والبلغارية والرومانية والسلوفينية والتشيكية والبولندية ، و termi في الفنلندية"[3] . وقد استخدمت لفظة terminus في اللاتينية بمعنى النقطة الأخيرة ، وبمعنى نهاية خط النقل .

---

[1]) كتاب التعريفات ، علي الجرجاني ،بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٥ ،ص٢٨

[2]) المرجع السابق ، ص٢٨

[3]) علم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، مجلة مجمع القاهرة ، م٥٩ ، ١٩٨٦ ، ص٥١

ويشير معنى اللفظة term إلى مدة محددة ، ثم استخدمت للدلالة على الكلمة أو العبارة التي تحمل معنى خاصا.[1] ونلحظ أن التحديد عنصر أساس من دلالات اللفظة في اللغات الأوروبية ، ومن ثم تم تخصيصه للدلالة على المفهوم الذي يشير إليه هذا المصطلح.

أما التعريف الأوروبي لكلمة مصطلح ؛ فيشير محمود حجازي إلى أن أقدم تعريف أوروبي معتمد لهذه الكلمة يرجع إلى أحد اللغويين المنتمين لمدرسة براغ هو(كوبيكي) ، ويلخص تعريفه على أن " المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة ، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد "[2]. ويورد حجازي تعريفات أوروبية أخرى للمصطلح منها : " المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة – علمية أو تقنية ..الخ – يوجد موروثا ، أو مقترضا للتعبير بدقة عن المفاهيم ، وليدل على أشياء مادية محددة "[3].

يقدّم حجازي التعريف الآتي باعتباره أفضل تعريف أوروبي ؛ اتفق عليه المتخصصون في علم المصطلحات ، وهذا التعريف هو " الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية : مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها ، أو بالأحرى استخدامها ، وحدد في وضوح . هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة ، واضح إلى أقصى درجة ممكنة ، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ؛ يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد ، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري "[4].

والناظر في هذا التعريف الأخير يجده يركز على جانبين مهمين من جوانب المصطلح : أولهما وضوح المصطلح ؛ إذ يطلب وضوحه إلى أقصى درجة ممكنة ، والآخر ورود المصطلح في سياق النظام الخاص بفرع محدد . ولكن هل يشترط أن يكون له ما يقابله في اللغات الأخرى ؟ أرجح الظن أن لا، وذلك لأن اللغات لها خصائصها وحدودها الخاصة بها للمفاهيم التي تبتكرها أو تعرض لها، ولا يشترط أن تتفق مع المفاهيم التي توجد في اللغات الأخرى ، بل قد تختلف المفاهيم والمصطلحات بين المدارس اللغوية التي تنتمي إلى لغة واحدة؛ كالاختلاف في تحديد مفهومي المصطلحين Phonology و Phonetics .

---

[1]) انظر في ذلك Encarta Encyclopedia (أقراص ممغنطة) ، نشر Houghton Mifflin Company 1994 مادة terminus و term

[2]) علم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، مرجع سابق ، ص٥٣

[3]) المرجع السابق ، ص٥٤

[4]) المرجع السابق ، ص٥٤

يتوقف حجازي عند ربط المصطلح بالنظام المصطلحي للتخصص الواحد ، مشيرا إلى تعريف ــ يؤيد هذه النظرة ــ نصه : " المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس ؛ يكون تسمية حصرية -تسمية لشيء – ويكون منظما في نسق ، ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما"[1].ويتضمن هذا التعريف خمسة أمور لها شأنها في بناء المصطلحات واختيارها بدءا من التعريف ؛ ذلك أن التعريف ضروري للمصطلح لتحديد دلالته وتمييزه من غيره من المصطلحات ، وأن يكون هذا التعريف متجانسا مع مصطلحات المجموعة التي ينتمي إليها ؛ فلا يبدو شاذا عنها أو نشازا فيها ، وأن يكون محددا دقيقا في تعبيره عن المفهوم الذي يشير إليه ، فلا يوحي بمفهوم آخر ، ولا يقصر عن الدلالة على مفهومه . ويكون منظما في نسق ، بحيث لا يدخل مصطلح في آخر ، ولا يتعدى على مفهوم مصطلح آخر ، وأن يتسم بالوضوح. وهي أمور تلتقي ويتداخل بعضها في بعض ، وهي في الوقت ذاته تتعاضد لتشكل الدعامة الأساسية في بناء المصطلح.

ثمة أمر آخر مهم يتوقف عنده حجازي ، وهو أن الوسائل الصرفية لتكوين المصطلحات يمكن " أن تعين على تحديد معنى المصطلح ، ولكنها ليست المنطلق الأول لتحديد الدلالة ؛ فالمصطلحات العلمية تتحدد دلالتها وعباراتها في إطار نظرية متكاملة ، وهي لا تظهر إلا بوصفها عناصر مكملة للنظرية . ومن ثم فإن المصطلح يخضع في تطوره لتطور التخصص نفسه ، ولا يتحدد إلا في داخل النظام الذي يكونه ذلك التخصص "[2]. وما من شك في أن المصطلحات حين تخضع لنظام تسير وفقه ، فإنها تمتلك آلية خاصة تتحرك وفقها ، آخذة بالمساعدات اللغوية الأخرى التي تعينها على التكيف مع ما يستجد.

ويختار جبور عبد النور لفظة مصطلح مقابلا للفظة الفرنسية terme technique lexique; ويعرفه بقوله :"لفظ موضوعي يؤدي معنى معينا بوضوح ودقة ؛ بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ أو السامع ، وتشيع المصطلحات ضرورة في العلوم الصحيحة والفلسفة والدين والحقوق؛ حيث تحد مدلول اللفظة بعناية قصوى"[3] ، ويفرق أميل يعقوب بين المصطلح والاصطلاح فيستخدم لفظة الاصطلاح لمقابلة Convention ويعرفه بقوله :" هو ما تواضع عليه الأدباء والعلماء من مفردات اللغة في فن من الفنون ، أو علم من العلوم "[4]. ويستخدم

---

[1]) علم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، مرجع سابق ، ص٥٥

[2]) المرجع السابق ، ص٥٦

[3]) المعجم الأدبي ، جبور عبد النور ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٧٩ ، ص٢٥٢

[4]) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، أميل يعقوب ورفاقه ، بيروت : دار العلم للملايين ،ط١ ، ١٩٧٩ ، ص٥٨

لفظة المصطلح لمقابلة Idiomatic Expression ويعرفه بقوله :" لفظ علمي يؤدي المعنى بوضوح ودقة ؛ يكون غالبا متفقا عليه عند علماء علم من العلوم أو فن من الفنون "[1].

يلحظ الناظر في هذين المصطلحين اللذين يقدّمهما يعقوب ورفيقاه ، يلحظ أنه يجعل الاصطلاح قائما على اتفاق طائفة على اللفظ المحدد ، في حين يتركز التعريف في المصطلح عندهم على تأدية المعنى الفني أو العلمي بوضوح ، ويكون اتفاق العلماء عليه أمرا تابعا لا أصيلا . وهذا أمر يمكن أن يصور الواقع الفعلي للمصطلحات ؛ إذ لا يشترط أن يكون المصطلح ناشئا عن اجتماع طائفة من العلماء واتفاقهم على دلالة لفظة على معنى معين ، بل من الراجح أن المصطلح ينشأ على يد عالم من العلماء ، ثم يأخذ طريقه إلى الشيوع ؛ فإما أن يستقر ويثبت ويشيع بين العلماء ، وإما أن يترك ويستعاض بغيره عنه .

ـ علم المصطلح :

على الرغم من أهمية المصطلحات فإن العناية بها لم تتخذ صورة العلم الذي له أسسه وقواعده ونظمه التي يحتكم إليها إلا في وقت متأخر؛ حين نشأ ما يمكن تسميته بعلم المصطلح، على يد كل من السوفياتي LOTTE والنمساوي WUSTER ، وهو ـ حسب تعريف المنظمة العالمية للتقييس ـ " دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية "[2]. ويختار له علي القاسمي التعريف الآتي " العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها "[3]. ويعرفه أحد الباحثين بأنه : " الدراسة النسقية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من التجربة الإنسانية "[4]. ويهدف هذا العلم إلى صياغة المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات الجديدة ، وتوحيد المصطلحات القائمة فعلا ، وتوثيق المصطلحات ونشرها في معاجم متخصصة.[5]

تتمثل الوظيفة الأساسية لعلم المصطلح في " دراسة الأنظمة المفاهيمية والعلائق التي تربطها داخل حقل معرفي معين ، بضبط دقيق للمفاهيم والدلالات ، وجرد مستفيض للألفاظ الحاملة لها ، قصد إيجاد المقابلات الملائمة لها من حيث الشكل والمضمون ، باحترام صارم

---

[1]) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، أميل يعقوب ورفاقه ، مرجع سابق ، ص٣٦٢

[2]) علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة ، علي القاسمي ،مجلة اللسان العربي ، ع٣٠ ،١٩٨٨ ، ص٨٥

[3]) النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها،علي القاسمي ، مجلة اللسان العربي ع١٨-١،١٩٨٠ ص٩

[4]) إشكالات تأسيس علم المصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة ، عبد السلام أرخصيص ، مجلة اللسان العربي، ع٤٦ ، ١٩٩٨، ص١٢٣

[5]) علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة ، مرجع سابق ، ص٨٥

للمقاييس اللغوية المتعارف عليها والمعمول بها"[1]. كما يتناول وضع نظرية ومنهجيـــة لدراســة مجموعات المصطلحات وتطورها ، وجمع ومعالجة المعطيـــات المصطلحية ، وتوحيدها عنـــد الحاجة .[2] ومع أن هذه المهام والوظائف تشكل الجانب الأهم في علـــم المصطلحـــات ؛ فإنـــها تتطلب الوعي التام بها ، فالانتقال من الجانب التنظيري إلى الجانب التطبيقي يكتنفه الكثير مـــن المشكلات التي تحول دون استقرار كثير من المصطلحات .

ونتيجة لأهمية المصطلح والعمل المصطلحي ، وإحساس العالم بالحاجة إلـــى تنظيـــم النشاط المصطلحي وتنسيقه ؛ فقد تأسس عام ١٩٧١ مركز المعلومـــات الدولـــي للمصطلحيـــة (الإنفوتيرم ،INFO TERM) بناء على اتفاق بين اليونسكو والمعهد النمساوي للمواصفـــات[3] . وتحت رعاية الإنفوتيرم يتم تنفيذ فكرة الشبكة العالمية للمصطلحات ؛ التي تهدف إلـــى تكويـــن إطار تنظيمي للتعاون والتنسيق بين المنظمات والمؤسسات والأفـــراد العـــاملين فـــي حقـــل المصطلحية ، وتحتضن أية تجمعات ؛ سواء أكـــانت قوميـــة أم إقليميـــة أم مختصـــة بحقـــل موضوعي ، ولها أنشطة مصطلحية ذات أهداف واحتياجات محددة ؛ تتفق ونموها اللغـــوي أو التخصصي .[4]

لقد سعى المركز لإرساء أسس النظرية العامـــة لعلم المصطلحـــــات التـــي تـــهدف للعناية بما يلي :"[5]

- المفاهيم من حيث طبيعتها وخصائصها وأنظمتها والعلاقات فيما بينها .
- تسمية ووصف المفاهيم تعريفا وشرحا {مبادئ التسمية} .
- مكونات المصطلحات وتراكيبها واختصاراتها .
- العلامات اللغوية للمصطلحات من حيث التخصص .
- التقييس والتوحيد المصطلحيان ."

---

[1]) علم المصطلحات وبنوك المعطيات، ليلى المسعودي ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٨ ، ١٩٨٧ ، ص٨٥

[2]) انظر : إشكالات تأسيس علم المصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص١٢٣

[3]) نشأ عدد من الموسسات والبنوك العاملة في مجال المصطلحات من أبرزها بنـــك المعلومـــات المصطلحيـــة المقيسة NORMATERM والجمعية الفرنســـية للمصطلحيـــة AFTERM والجمعيـــة الفرنســـية للتقييـــس AFNOR

[4]) انظر : المصطلحية في عالم اليوم ، فيلبر ، ترجمة محمد حلمي هليل ، مجلة اللسان العربـــي ،ع٣٠ ،١٩٨٨ ص٢٠٨-٢٠٩

[5]) الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب ، جواد حسني سماعنة ، مجلة اللسان العربي،ع٤٦ ،١٩٩٨ ،ص٤١

من أهم المهام التي يقوم بها المركز كل ما يتصل بالتوثيق والمعلومات في مجال المصطلحات ، وذلك بجمع المطبوعات المصطلحية من كل أنحاء العالم ؛ سواء تلك المتصلة بالأسس والمعايير أو مجموعات المصطلحات المتخصصة . كما يقوم المركز بتقديم المعلومات عن المطبوعات الصادرة والمشروعات الجارية ، وتنظيم مقررات في علم المصطلح ، وتقديم المشورة للمؤسسات المعنية بالمصطلحات [1].

كما أسهمت المنظمة الدولية للتقييس (ISO) في تكريس النظرية المصطلحية العامة بجملة من الأدلة تشتمل على مقاييس ومواصفات اقترحتها للتطبيق في المؤسسات المصطلحية الدولية عامة ، منها :[2]"

- دليل مبادئ التسمية. (R704-1968)
- دليل التوحيد الدولي للتصورات (المفاهيم) والمصطلحات وتعريفاتها . (R860-1968)
- معجم مفردات علم المصطلح . (R1087-1969) "

ونظرا لتزايد الاهتمام بالعمل المصطلحي فقد عقدت عدة مؤتمرات دولية لعلم المصطلحات وناقشت هذه المؤتمرات قضايا منهجية منها : " النظرية اللغوية في علم المصطلح، ومعايير قياس الفاعلية الوظيفية للمصطلحات ، والعلاقة بين نظم المفاهيم والمكانز"[3].

يتناول علم المصطلح ثلاثة جوانب تتصل بالبحث العلمي هي:[4]

أولا : البحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (الجنس – النوع ، والكل _ الجزء) ؛ المتمثلة في صورة أنظمة المفاهيم التي تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنفة.

ثانيا: البحث في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها ، ووسائل وضعها وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم .

ثالثا: البحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية بصرف النظر عن التطبيقات العملية في لغة طبيعية بذاتها.

---

[1]) انظر : علم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، مجلة مجمع القاهرة ، م٥٩ ، ١٩٨٦ ، ص٦٧

[2]) الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب ، مرجع سابق ، ص٤١

[3]) علم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، مرجع سابق ، ص٦٨

[4]) النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مرجع سابق ، ص٩

وقد قدّم فوستر نظرية عامة في بناء المصطلحات تعالج طبيعة التصورات وما بينها من علائق ، ونظمها ، وخصائصها ، وتخصيص مصطلح بتصور بعينه أو عكس ذلك ، وكذلك طبيعة المصطلحات وبنيتها ، وتدوين المصطلحات سواء بالطريق التقليدي ، أو مع الاستعانة بالحاسوب .[1]

وقدّم فيلبر بحثا تناول فيه العمل المصطلحي بشقيه العلمي والتنظيمي ، والتقييس المصطلحي وما يتضمنه من توحيد المبادئ والطرائق المصطلحية ، وإعداد المواصفات المصطلحية ، والتوثيق المصطلحي . ويوضح أهمية بنوك البيانات المصطلحية والتنسيق بين النشاطات المختلفة في عالم المصطلح ، ويعرض لشبكة المصطلحات العالمية داخل إطار الإنفوتيرم .[2]

وفي الوطن العربي يسعى مكتب تنسيق التعريب إلى إقرار منهجية لوضع المصطلحات تستند نصوصها إلى ما جاء في توجهات مؤتمرات التعريب ، وإلى ما تناثر من مبادئ مصطلحية ، ورشح من أفكار على مدى النقاش المصطلحي الدائر منذ بداية القرن ، خاصة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة . وقد خصص المكتب ندوتين لتحقيق هذا الهدف ؛ أولاهما عقدت في الرباط عام ١٩٨١ تحت عنوان (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة)، وعقدت الأخرى في مجمع اللغة العربية الأردني بعمان عام ١٩٩٣ تحت عنوان (منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته).[3]

---

[1]) انظر : المصطلحية في عالم اليوم ، مرجع سابق ، ص٢١٢ ، وانظر : النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مرجع سابق ، ص١٠

[2]) انظر : المصطلحية في عالم اليوم ، مرجع سابق ، ص٢٠٣

[3]) انظر: الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب ، جواد سماعنة ، مرجع سابق ، ص٤١

المبحث الثاني:مقتضيات المصطلح

المصطلح أصل من أصول التواصل بين العلماء والدارسين ، كما يمثل الأداة التي يجسد بها العلماء حصيلة أبحاثهم وتجاربهم . ولا بد لهذه الأداة حتى تكون فاعلة أن تتحقق مقتضياتها على الوجه الأمثل ، وتتمثل هذه المقتضيات في :

أولا : المفهوم واللفظ المناسب

من البدهي أن المفاهيم تشكل العنصر الأساس في القضية الاصطلاحية ؛ إذ إن "المصطلحات رموز للمفاهيم بحسب إدراكنا لها ؛ الأمر الذي يعني أن المفاهيم قد وجدت وتشكلت قبل المصطلحات ؛ فتسمية المفهوم يمكن أن تعد الخطوة الأولى في تماسكه كمطلب سوسيولوجي وكيان قابل للاستعمال "[1]؛ ذلك أن المصطلح في بداية تشكله يكون فكرة في الذهن ثم تتجسد صورته في الواقع، وبعد ذلك يأتي دور العناصر الأخرى من عناصر بناء المصطلح.

وعند النظر في مصطلح (المفهوم) والنظر إلى ما تشير إليه هذه اللفظة من مدلول ، نجد أن فيلبر يعرفه بقوله : " هو تمثيل عقلي للأشياء الفردية . وقد يمثل شيئا واحدا ، أو مجموعة من الأشياء الفردية التي تتوفر فيها صفات مشتركة "[2] . كما يمثل عنده المحور الأساس للنظرية العامة للمصطلحات ، ونقطة البداية لأي عمل مصطلحي .[3]

أما ج. ساجر فيقدّم له تعريفات عدة وهي :[4]

- أبنية عقلية أو تجريدات يمكن تسخيرها في تصنيف الأشياء وأفراد العالمين الخارجي والداخلي .
- موضوعات كل حقول المعرفة والنشاط الإنساني ، نحو: الأشياء ، وخاصياتها ، وكيفياتها ، وظاهراتها ...الخ الممثلة عادة بواسطة مفاهيم .
- المفهوم بناء عقلي لتصنيف الموضوعات الفردية في العالم الخارجي والداخلي بتجريد عشوائي قليلا كان أو كثيرا.

---

[1]) نظرية المفاهيم في علم المصطلحات،ج.ساجر،ترجمة جواد سماعنة، مجلة اللسان العربي ،ع٤٧، ١٩٩٩، ص١٨٨

[2]) Helmut Felber , Terminology Manual , Paris ,1984 , p115

[3]) انظر المرجع السابق p 102

[4]) نظرية المفاهيم في علم المصطلحات ، ج.ساجر، مرجع سابق ، ص١٨٩

- المفهوم وحدة فكرية منعكسة عن تجميع الموضوعات الفردية عامة التي يرتبط بعضها ببعض بسمات مشتركة .
- المفهوم مجموعة متماسكة من التقديرات المتعلقة بموضوع ما تأسست نواته من تلك التقديرات التي تعكس الخصائص اللازمة لذلك الموضوع.
- المفهوم أي وحدة فكرية.

نلحظ مما تقدّم تعدد التعريفات التي قدّمت لهذه اللفظة تبعا للمدارس الفكرية التي قدّمت التعريف ، وإن كان أغلبها يركز على الجانب العقلي الذي يتحدد المفهوم وفقه ، كما نلحظ أن أيا من هذه التعريفات لم يقدّم (المفهوم) ضمن المنظومة الاصطلاحية التي ينتمي إليها.

تتطلب المفاهيم لتوضيح صورتها وربطها بملازماتها الموضحة لها عدة أمور ؛ إذ يتعين وضع المفهوم " في منظومته المعرفية التي تحدده وتوضحه ، كما يتوجب تسميته ... كما يتوجب تعريف المفهوم لمزيد من إزالة اللبس الذي قد يعتري تسميته ، الأمر الذي يؤدي إلى تأكيد المفهوم وترسيخه بالنسبة للمادة المعرفية التي يحيل عليها "[1].

لقد ركز سوسير على توضيح العلاقة بين الدال(اللفظ) والمدلول (المفهوم) والإشارة ويذهب إلى أن " الإشارة اللغوية تربط بين الفكرة والصورة الصوتية وليس بين الشيء والتسمية"[2]، ويذكر صفتين جوهريتين للإشارة اللغوية ؛ أولاهما : الطبيعة الاعتباطية في العلاقة بين الدال والمدلول ؛ ولا تعني كلمة الاعتباطية أن أمر اختيار الدال متروك للمتكلم كليا، وإنما يقصد بها أنها لا ترتبط بدافع ، وليس لها صلة طبيعية بالمدلول ، والصفة الأخرى هي الطبيعة الخطية للدال ؛ أي أن الدال يظهر إلى الوجود في حيز زمني ويمثل فترة زمنية تقاس ببعد واحد فقط هو البعد الزمني ، فتظهر وكأنها على هيئة خط.[3]

ويشير الدكتور سمير ستيتية إلى أن اختلاف دلالة الإشارة الواحدة من ثقافة إلى أخرى ومن بيئة إلى بيئة غيرها ؛ دليل على أن العلاقة بين الإشارة وما تدل عليه ؛ إنما هي دلالة متواضع عليها[4].

---

[1]) نظرية المفاهيم في علم المصطلحات ، ج.ساجر، مرجع سابق ، ص١٨٨

[2])علم اللغة العام ، فرديناند دي سوسير ، ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، بيت الموصل ،١٩٨٨ ، ص٨٤

[3]) انظر : المرجع السابق ، ص٨٦-٨٨

[4]) انظر : السيمائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الأدب العربي ، سمير استيتية ، مجلة أبحاث اليرموك ، م٧ ، ع٢ ،١٩٩٠ ، ص٤١

من الملاحظ أنه "كثيرا ما يقع الخلط بين المفهوم (أو الدلالة العلمية) واللفظ (أو الدليل اللغوي) في عملية الترجمة السطحية التي لا تعمق البحث في الدلالة العلمية للمصطلح ؛ مما يؤدي إلى فهم خاطئ ينعكس حتما على كيفية نقل العلوم إلى اللغة العربية"[1].

ومن هنا نجد أن المصطلحي في التطبيقات العملية يصف المفاهيم بطرق ثلاث هي :"

١. تحديد المفاهيم في حد ذاتها .

٢. تحديد المفاهيم في علاقاتها بعضها ببعض ، وكما يعبر عنها في البناء المعرفي ، وتتحقق وجوديا في أشكالها اللسانية.

٣. وصف المفاهيم بالشكل اللساني الذي تتزيا به فيما إذا كانت مصطلحا أو جملة أو تعبيرا لمعرفته في اللغة الواحدة"[2].

يتطلب الأمر من المصطلحي الوعي التام بالمفاهيم ، وما يحددها من أصناف وخصائص ووظائف وعلاقات ؛ ذلك أن لكل مفهوم بيئته التي ينتمي إليها ، ويتحدد مساره وفقها. ويرى ساجر أن " المفاهيم تتميز في كونها تنطوي على علاقات تتشكل بواسطة علاقات مجاورة ... وأن المفاهيم الجديدة يمكن أن تتشكل عن طريق ربطها بمفاهيم أخرى"[3] ، كما أن " العلاقات بين موضوعات العالم الواقعي متعددة ومتشعبة ، فجزء هام من تشكل المفهوم يكمن في اختيار العلاقات الخاصة بين خصائص المفاهيم ،وكذلك بين المفاهيم وحتى الأشياء "[4]؛ ذلك أن "العلاقات بين المفاهيم التي نختارها ونصرح بها وثيقة الصلة بأغراض التصنيف الخاص، كما أنها تمثل مجموعة تحتية لعلاقات محتملة . وفي بنية معرفية مقسمة إلى حقول موضوعية خاصة ؛ فإن المفاهيم يرتبط بعضها ببعض ؛ سواء أكانت منتمية للمجموعات التحتية ذاتها ، أم لغيرها ، كما أن مفاهيم حقول الموضوعات ذاتها تكون مترابطة إما من خلال طبيعتها الخاصة، وإما من خلال روابط الحياة الواقعية للموضوعات التي تمثلها"[5].

وتحتاج المفاهيم المختلفة إلى عمليات تنظيم توفر على الباحثين الجهد والعناء ، وتسهل عليهم ربط المفاهيم الجديدة والطارئة بالمفاهيم الواضحة والمستقرة ، وتحديد المواقع المناسبة للمفاهيم الجديدة ، ومن هنا نشأت نظرية المفاهيم التي تهدف أسسها النظرية إلى تفسير

---

[1]) علم المصطلحات وبنوك المعطيات، ليلى المسعودي ، مرجع سابق ، ص٨٦

[2]) نظرية المفاهيم في علم المصطلحات ، ج.ساجر، مرجع سابق ، ص١٨٨

[3]) المرجع السابق ، ص١٩٢

[4]) المرجع السابق ، ص١٩٢

[5]) المرجع السابق ، ص١٩٢-١٩٣

ظواهر المصطلحات وأنماطها ، كما تدرك فعلا في الممارسة المصطلحيـــة ، وتعنـــى بثـلاث مهمات أساسية هي :[1]

- إحصاء مجموعات المفاهيم كوحدات مجردة في البناء المعرفي .
- إحصاء مجموعات الكليات اللغوية المترابطة وذات العلاقة بالمفـــاهيم المعينـــة والمبنيـــة استنادا إلى المفاهيم المدركة.
- ربط الصلة بين المفاهيم والمصطلحات ، القائمة عادة على التعريفات .

ثمة أمور ينبغي التوقف عندها في العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يشـير إليـه ، وأبرز هذه الأمور الدقة ؛ وذلك حتى يكون المصطلح واضحا في دلالته على مفهومه. ويمكـن الإشارة إلى ما يقصد بالدقة من خلال عبارة ممدوح خسارة بقوله :" ما نعنيه بالدقة شيئان :

١. ألا تجانب دلالة المصطلح اللفظية مفهومه العلمي ، وهو ما نعبر عنه بالدقة العلمية
٢. ألا تجانب دلالته الاصطلاحية دلالته اللغوية ، وهو ما نعبر عنه بالدقة (اللغوية) .

أي أن يؤدي المصطلح المفهوم العلمي المقصود ، وأن يكون هذا المصطلح سليما من الناحيـــة اللغوية مبنى ومعنى "[2] . ولا يمكن أن نفهم الدقة على أساس ضرورة أن يكون اللفظ مســـاويا تماما لمفهومه ؛ إذ لا يشترط استقصاء المصطلح " لكل دقائق المفهوم العلمي الذي يعبر عنـــه ، أو الإحاطة إحاطة شاملة جامعة بدقائق المفهوم المسمى به ... بل يكفي الاتفاق بين المختصيـن على ذلك ، مع وجود علاقة أو ملابسة بين لفظة المصطلح وبين دلالته ... سواء كانت العلاقـة حقيقية أو مجازية ، من قريب أو من بعيد ..فالاتفاق هو الأصل وما سواه تبع "[3].

وليست قضية نقص الدقة مقصورة على العربية فحسب ، بل هي قضيـــة عامـــة فـــي جميع اللغات ، "وليس صحيحا ما يدعيه بعضهم من أن الألفاظ الاصطلاحية العربية كثيرا مـــا تتسم بالميوعة وانعدام الدقة ، وأن مصطلحات الفرنجة قد اكتسبت ثباتا ودقة وتحديدا ينتفي معه كل لبس أو خلط ، فالواقع أن ما من لغة إلا تعاني من لبس ، أو غموض ، أو نقص دقـــة فـــي مصطلحاتها ، وأن المصطلح الأعجمي نفسه كثيرا ما يقصر عن أداء مـــا يدخـــل فيـــه مـــن المعاني"[4].

---

[1]) انظر : نظرية المفاهيم في علم المصطلحات ، مرجع سابق ، ص١٨٧

[2]) إشكالية الدقة في المصطلح العربي ، ممدوح خسارة ، مجلة التعريب ، ع٧،١٩٩٤ ،ص٤١

[3]) تعريب المصطلح العلمي " إشكالية المنهج "، قاسم السارة ، مجلة عالم الفكر، م١٩ –٤ ، ١٩٨٩، ص٩٥٦

[4]) إشكالية الدقة في المصطلح العربي ، مرجع سابق ، ص٤٣

ونتوقف عند مشكلة نقص الدقة في المصطلح الأجنبي ؛ ذلك أن هذا الأمر يعنينا من جهة أن المصطلح الأجنبي الذي تنقصه الدقة قد يوقعنا في الاضطراب عند نقله إلى لغتنا العربية ، فيحتاج الأمر حينها إلى التأكد من مدى دقته في الدلالة على مفهومه . وهذا ما حصل في نقل عدد من المصطلحات ، وأوضح مثال على ذلك ما حصل عند نقل المصطلحين phonology , phonetics اللذين لم تتحدد دلالتهما في لغتهما الأم بشكل دقيق ، فانتقل " الخلاف في مفهومي المصطلحين إلى اللغة العربية ، فاستعملهما الألسنيون العرب ؛ كل حسب دراسته ومدرسته الألسنية ؛ فمنهم من أبقى المصطلح {فونانكس} وعربه إلىفونانيك} ومنهم من عبر عنه بالمصطلح {الصوتيات ، أو علم الأصوات ، أو علم الأصوات اللغوية ، أو علم الأصوات العام}. وحدث الشيء نفسه بالنسبة للمصطلح {فونولوجي} ؛ فمنهم من أبقاه وعربه {فونولوجيا} ، ومنهم من عبر عنه بالمصطلح {علم الفونيمات ، أو علم الأصوات ، أو علم الأصوات التاريخي ، أو علم الأصوات التنظيمي ، أو علم وظائف الأصوات ، أو علم التشكيل الصوتي ، أو علم الأصوات التشكيلي ، أو الصوتمية"[1]

من جانب آخر فإنه ليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه ؛ فيكفي أن يحمل المصطلح صفة واحدة على الأقل من صفات المفهوم ، وليس من الممكن أن يحمل المصطلح من البداية كل الصفات ، وإنما يتضاءل الأصل اللغوي بمضي الوقت لتصبح الدلالة العرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله[2].

من ذلك أن المصطلح يمكن أن يبدأ بصورة عبارة أو تعريف – كما حدث في بدايات العمل اللغوي والنحوي عند سيبويه – ثم يأخذ الإيجاز طريقه إليه حتى يستقر الأمر به على صورة مختصرة . كما أن معالجة المفاهيم وربطها بمصطلحاتها داخل منظومة التخصص تجعل المصطلحات أكثر اتساقا وأشد تماسكا.

ثانيا : الحدّ أو التعريف :

تكاد المعاجم اللغوية تجمع على تعريف الحدّ بأنه الفصل بين شيئين ، فقد جاء في معنى الحدّ في معجم العين:" فَصلُ ما بين كُلِّ شيئين حَدٌّ بينهما. ومُنْتَهَى كُلِّ شيءٍ حدُّه ...

---

[1]) إشكالية الدقة في المصطلح العربي ، مرجع سابق ، ص٥٢

[2]) انظر : علم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، مرجع سابق ، ص٥٨-٥٩

وحُدُودُ الله: هي الأشياء التي بيَّنَها وأمَر أنْ لا يُتَعَدَّى فيها "[1]. وذكر صاحب الصحاح في باب حدد: "الحَدُّ: الحاجز بين الشيئين. وحَدُّ الشيء: منتهاه. تقول: حَدَدْتُ الدار أحُدُّها حَدًّا. والتحديد مثله"[2] وجاء في مقاييس اللغة : "(حدّ) الحاء والدال أصلان: الأوّل المنع، والثاني طَرَف الشيء.فالحدّ: الحاجز بيْنَ الشَّيئين، وفلان محدودٌ، إذا كان ممنوعاً، و «إنّه لَمُحَارَفٌ محدود»، كأنّه قد مُنِع الرِّزْقَ. ويقال للبوّاب حَدّاد، لمنْعِه النّاسَ من الدخول"[3]

وفي لسان العرب نجده يذكر من معاني (الحد): " الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر ، وجمعه حدود ، وفصل ما بين كل شيئين حد بينهما ... وحد كل شيء منتهاه لأنه يرده ويمنعه عن التمادي"[4].

والحد عند الزجاجي " هو الدالّ على حقيقة الشيء"[5]، ولا يجوز " أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر ، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده ، ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه ، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود"[6].

وفي كتاب التعريفات يقدّم الجرجاني الحد بقوله :" الحد : في اللغة المنع ، وفي الاصطلاح : قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز"[7]

وقد عرفه السكّاكي بقوله :" الحد عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه ، أو بلوازمه ، أو بما يتركب منهما ، تعريفا جامعا مانعا . ونعني بالجامع كونه متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد ، وبالمانع كونه أبيا دخول غيره فيه . فإن كان ذلك الشيء حقيقة من الحقائق ، مثل حقيقة الحيوان والإنسان والفرس ، وقع تعريفا للحقيقة ، وإن لم يكن مثل : العنقاء ، وقع تفصيلا للفظ الدال عليه بالإجمال . وكثيرا ما نغير العبارة فنقول : الحدّ هو وصف الشيء وصفا مساويا ، ونعني بالمساواة : أن ليس فيه زيادة تخرج فردا من أفراد الموصوف ، ولا نقصان يدخل فيه غيره"[8]

---

[1]) كتاب العين ،ج٣، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح مهدي المخزومي ورفيقه، العراق : دار الرشيد للنشر ١٩٨١ مادة (حد)

[2]) الصحاح ، ج٢ ، مرجع سابق ، مادة حدد

[3]) مقاييس اللغة ، م٢ ، أحمد بن فارس ، تح عبد السلام هارون ، بيروت : دار الجيل ، ط١ ،١٩٩١،حد

[4]) لسان العرب ، ابن منظور ، بيروت : دار صادر ، (حد)

[5]) الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ،تح مازن المبارك ،بيروت : دار النفائس ط٤،١٩٨٢، ص٤٦

[6]) المرجع السابق ، ص٤٦

[7]) كتاب التعريفات ، مرجع سابق ، ص٨٣

[8]) مفتاح العلوم ، أبو يعقوب السكاكي ، تح نعيم زرزور ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٨٣، ص٤٣٦

والتحديد عند الكفوي هو " تصوير ونقش لصورة المحدود في الذهن ، ولا حكم فيه أصلا ، فالحادّ إنما ذكر المحدود ليتوجه الذهن إلى ما هو معلوم من وجه ما ، ثم يرسم فيه صورة أخرى أتم من الأولى ، لا ليحكم بالحد عليه ؛ إذ ليس هو بصور التصديق بثبوته له ، فما مثله إلا كمثل النقّاش ، إلا أن الحادّ ينقش في الذهن صورة معقولة ، وهذا ينقش في اللوح صورة محسوسة "[1]

ويذكر ابن يعيش الغاية من الحد بقوله :" اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة الشيء وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيا ؛ حدّوه بحدّ يحصل لهم الغرض المطلوب "[2] ،ويوضح أن المراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلة ، وذلك عند تناوله للحرف بقوله : " وقولهم ما دل على معنى في غيره أمثل من قول من يقول ما جاء لمعنى في غيره ؛ لأن في قولهم : ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة ، والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها؛ إذ علة الشيء غيره "[3]

ثم يوضح – في بدء شرحه لمعنى الكلمة والكلام – الطريقة التي توضع بها الحدود بقوله : " وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول ، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة ، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود ؛ لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة ، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة "[4]. ولسنا هنا بصدد الخوض في تفصيلات الحدّ وأنواعه ومقتضياته[5] ؛ إذ إن الحدّ يعنينا بالقدر الذي يسهم فيه باختيار مصطلح واضح مستكمل لمتطلباته الأساسية .

ونظرا لما تشكله الحدود من أهمية في مجال تحديد المصطلحات ، وتجلية العلوم ،فقد اعتنى عدد من العلماء بمسألة الاصطلاحات وحدودها ، فظهرت إلى الوجود كتب توضح المصطلحات وتحدّدها . واشتهرت هذه الكتب باسم الحدود وبأسماء أخرى[6]

---

[1]) الكليات ،أبو البقاء الكفوي ، تح عدنان الدرويش ومحمد المصري ، بيروت :مؤسسة الرسالة ، ط١،١٩٩٢، ص٢٦٥

[2]) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج١ ، بيروت : عالم الكتب ، ص١٨

[3]) المرجع السابق ، ج٨، ، ص٢

[4]) المرجع السابق ، ج١ ، ص١٨

[5]) للاستزادة حول الحدود ، ثمة رسالة بعنوان (الحدود النحوية وتراثها في العربية تقدّمت بها الطالبة إسلام العمري لنيل شهادة الماجستير في جامعة اليرموك ، سنة ١٩٩٦

[6]) ألف تحت هذا العنوان (الحدود) كل من الكسائي(١٨٩هـ) ، وأبو زكريا الفراء(٢٠٧هـ) ، وأبو عبيدة معمر ابن المثنى(٢٠٩هـ) ، وهشام بن معاوية (٢٠٩هـ) ،ومحمد بن سعدان (٢٣١هـ) ، والخطاب القديم (٤١٠هـ) ، وبعنوانات قريبة مثل (حدود العوامل والأفعال والاختلاف في معانيها)لأبي طالب ...

ثمة وجه آخر للموضوع يتمثل في تناول التعريف، وهو والحد -كما يشير بعض العلماء - اسمان لمسمّى واحد[1] . ويتمثل دورهما في تيسير فهم المصطلحات ، والتعامل معها، وتوظيفها دون لبس أو غموض. ويمكن من خلالهما " إدراج مفاهيم جديدة في العلم ، ويمكن تسجيل نتائج البحث ، ويمكن تبسيط الأوصاف المعقدة الحادثة في العلم وهكذا "[2]

وقد كثر في العصر الحديث استخدام لفظة التعريف ، على حساب لفظة الحد ،مع أنهما كما تقدم اسمان لاسم واحد ، وقُدّم له عدة تعريفات في الكتب والمعاجم والموسوعات المتخصصة ، فيعرفه عبد الرحمن بدوي بقوله : " التعريف Definition ويسمى أيضا في كتب المنطق العربية القديمة : القول الشارح، هو مجموع الصفات التي تكون مفهوم الشيء مميزا عما عداه ، وهو إذن والشيء المعرف سواء ؛ إذ هما تعبيران أحدهما موجز والآخر مفصل عن شيء واحد بالذات "[3]

وتتضمن الموسوعة التي وضعتها لجنة من العلماء السوفييت تعريفا للتعريف نصه : " التعريف منهج منطقي يمكّن من تمييز أو إيجاد أو بناء نوع من الأشياء ، وصياغة معنى مصطلح وارد بشكل جديد ، أو تخصيص معنى مصطلح موجود في العلم . ويتحدّد تنوع ضروب التعريف بما يعرّف ، وبمهام التعريف وبنائه المنطقي ..الخ . ويمكن بمساعدة التعريف الحقيقي فرز الأشياء بخصائصها النوعية (الخواص والعلاقات)، وغالبا ما تتخذ شكل التعريف خلال الجنس ، والتمييز النوعي ... ويمكن بمساعدة التعريفات العادية إدراج مصطلحات جديدة في العلم لتقليل التعبيرات الأكثر تعقيدا من جهة ، ولشرح أهمية المصطلحات الجديدة ...الخ ، من جهة أخرى "[4] .

= المكفوف(١٨٩هـ) ، (وحدود النحو) لثعلب(٢٩١هـ) ، و(حدّ الفاعل) لابن كيسان(٢٩٩هـ) ،و(حدّ الإعراب) للمفجع البصري (٣٣٠هـ) ، و(الحدود الأكبر) للرماني (٣٨٤هـ) ، و(معجم الحدود) للزمخشري (٥٣٨هـ) ، و(منثور العقود في تحديد الحدود) لأبي البركات الأنباري(٥٧٧هـ) ، و(الحدود في النحو) للأبذي (٦٨٠هـ) ، و(حدود النحو) للفاكهي (٩٧٢هـ) . انظر في ذلك : الحدود النحوية وتراثها في العربية (رسالة ماجستير) ، إسلام العمري ص١٧٠-١٧٥

[1])كتاب حدود النحو ، جمال الدين الفاكهي ، تح علي الحمد ، إربد : دار الأمل ، دون تاريخ ، ص٦٢

[2])الموسوعة الفلسفية ،إشراف روزنتال يودين ، ترجمة سمير كرم ، بيروت : دار الطليعة ،ط٦،١٩٨٧، ١٣٤

[3])الموسوعة الفلسفية،ج١، عبد الرحمن بدوي، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت،ص٤٢٣-٤٢٤

[4])الموسوعة الفلسفية ،إشراف روزنتال يودين ، مرجع سابق ، ص١٣٣-١٣٤

والتعريف المصطلحي عند ولفجانج نيدوبي مرتبط بتحديد سمات التصور (المفـــهوم)، وبالخصائص الأساسية للمسمى ذات الصلة الوثيقة بعملية تعرف التصور في إطـــار منظومـــة تصورية معينة ، بل ويلزم اختيار الخصائص المميزة وفقا لملاءمتها منظومة التصورات .

وهو عند هيلموت فيلبر صيغة لفظية تصف مفهوما ما ، بواسطة مفاهيم أخـــرى ذات علاقة مميزة عن غيره من المفاهيـــم التي تقع في مجالـــه ، وتحدد موقعـــه مـــن المنظومـــة المفاهيمية .[1]

يوحي ما تقدم بوضوح مفهوم (التعريف) في أذهان الذين حاولوا تقديمـــه وتعريـــف ، ولكن وجهاتهم في النظر إليه هي التي تختلف ، مع الأخذ بالحسبان أن أغلبهم كان ينظر إلـــى التعامل مع المصطلح أثناء تعريفه من خلال المنظومة التي ينتمي إليها .

وينبغي أن يتوافر في التعريف المصطلحي شروط ؛ أبرزها :

- تحديد المجال المعرفي للمصطلح .
- تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به .
- تعريف المصطلح مفهوميا
- الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح ، وليس من المعنى العـــام ؛ أي البـــدء بتعييـــن المفهوم لتسمية مصطلح ما .[2]

يتضح مما تقدم الأثر الذي يؤديه التعريـــف فـــي خدمـــة المصطلحـــات وتوضيحـــها للمستخدمين . وضرورة اعتماد التعريف المصطلحي عند تقديم المصطلحي بدلا من التعريـــف اللغوي العام ؛ لما يتصف به هذا النوع من التعريف من دقة وإيجاز .

أما وسائل تقديم التعريف للمفاهيم ، فيشير فيلبر إلى وسيلتين من وســـائل التعريـــف ، هما:[3]

١. التعريف بتخصيص الدلالة للمفهوم ، ويتضمن هذا النوع من التعريف تقديم المفهوم مـــن خلال مجموعة المواصفات الخاصة به .

---

[1]) انظر : المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح) ، جواد سماعنة ، مجلـــة مجمـــع دمشـــق ، م٧٥-٤ ، ٢٠٠٠ ، ص٩٧٩

[2]) انظر : المرجع السابق ، ص٩٨٠

[3]) انظر Terminology Manual , p160,163 ، مرجع سابق

٢. التعريف بذكر عناصر المفهوم ، ويتضمن هذا النوع من التعريف تقديم المفهوم عن طريق ذكر عناصره وفروعه التي يتكون منها .

المبحث الثالث: صور تقديم المصطلح اللغوي قديما

لم يكن المصطلح قضية كبيرة تستوقف العلماء سابقا , إذ نجد كتبهم ومؤلفاتهم تكاد تخلو من أية إشارة أو توقف عند قضية اسمها المصطلح . ولكنهم في الوقت ذاته تعاملوا معها وفق منهجيات مختلفة ، تلوعت بتنوع المجالات التي يؤلفون فيها ، والجوانب التي ينطلقون منها لاختيار مصطلحاتهم ، وتنوعت تبعا لذلك الصور التي تم تقديم المصطلح وفقها :

أولاـ المصطلح في كتب النحو واللغة المتقدمة :

إن المتتبع للمصطلحات الواردة في الكتب اللغوية والنحوية القديمة يجد أن هذه المصطلحات قد قدمت بصور شتى ، تلوعت وضوحا وغموضا ودقة وإيجازا وغير ذلك من الصفات ، وأظهرت جانبا من المعاناة التي كان أسلافنا رحمهم الله يعانونها . ومن هذه الصور أنهم كانوا يقدمون المصطلح بعبارة تخلو من الإيجاز الذي هو صفة أساسية في المصطلح ؛ نلحظ ذلك عند سيبويه حين يشير إلى مفهوم نحوي بقوله : " هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ؛ فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً"[1]. ومع أن سيبويه يستخدم هنا عدة ألفاظ نحوية (مصطلحات) كاسم الفاعل والفعل المضارع والمفعول والنكرة والتنوين ؛ محاولا بذلك تقريب المفهوم للدارس ، فإنه لم يضع مصطلحا مختصرا دالاً على ما أراد التعبير عنه تحت هذا الباب . وقد جمع إلى إغفال المفهوم من لفظ دال عليه ، غرابة التعبير عن هذا المفهوم . وإذا كنا نلتمس لسيبويه العذر في ذلك ؛ لما يمثله عمله من إنجاز في بداية التأليف اللغوي ، فإن من أبرز شروط المصطلحات في العصر الحديث أن تكون واضحة دقيقة موجزة سهلة النطق ، وأن يشكل المصطلح الواحد منها جزءا من نظام مجموعة من المصطلحات ، ترمز إلى مجموعة معينة مترابطة من المفاهيم .[2]

يتكرر مثل هذا الأمر في غير موطن من كتابه من مثل قوله :" هذا باب ما ينتصب فيه المصدر ؛ كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه ، على إضمار الفعل المتروك إظهاره ؛ لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ ، كما كان الحذر بدلا من احذر في الأمر : وذلك قولك ما أنت إلا سيراً"[3] .

---

[1]) كتاب سيبويه ، سيبويه ، ج١ ، تح عبد السلام هارون ، ط٣ ، ١٩٨٨ ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ص١٦٤

[2]) انظر : في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) ، علي الحمد ، مجلة التعريب ، ع٢٠ ، ٢٠٠٠، ص٤٣،٤٤

[3]) كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ٣٣٥

وقد يقدم سيبويه بعض المصطلحات بذكر أقسامها ، من غير حد أو تعريف ، كما في قوله : " فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [1] ، أو من خلال الأمثلة كما في قوله :" فالاسم رجل وفرس وحائط "[2] .

وثمة محاولات عنده في وضع حدّ لبعض المصطلحات ؛ كما هي الحال في مفهوم مصطلح (الفعل)، وذلك بقوله : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع"[3] .

ويورد الخليل مفاهيم لم يحدّد لها مصطلحا من مثل تعبيره عن اسم الجمع بقوله : " فكل جماعة يشبه لفظها لفظ الواحد يجوز أن تنعتها بنعت الواحد كما تقول جيش مقبل ولم تقل مقبلون"[4]. دون أن يصرح بذكر هذا المصطلح ، أو يقترب منه

في مقابل ذلك يفرق سيبويه بين مصطلحات متقاربة جداً لدرجة يمكن ــ في بدايات العمل النحوي ــ أن يُستغنى بأحد المصطلحين عن الآخر ، وذلك عند معالجته لأحوال أواخر الكلم ؛ إذ يقول : " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف"[5]. ويعلق على ذلك بقوله :" وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف"[6].

يعلل سيبويه تفريقه بينها بقوله : " وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِث فيه العامل_ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه_ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب "[7]. وهو بذلك يقدّم لنا مصطلحا واضحا في ذهنه ، يمايز فيه بين ما استخدم في حال الثبات (البناء) ، وبين ما استخدم في حال

---

[1] كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج١ ، ص١٢

[2] المرجع السابق ج١ ، ص١٢

[3] المرجع السابق ج١ ، ص١٢

[4] كتاب العين ، مرجع سابق ، ج٦ ، ص٥٧

[5] كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج١ ، ص١٣

[6] المرجع السابق ، ج١ص١٣

[7] المرجع السابق ، ج١، ص١٣

التغير وفق الموقع الإعرابي (الإعراب) ، وأعطى كل واحد منهما مصطلحا خاصا بـــه، بقـــي مستعملا بصورته حتى يومنا الحاضر دون تغيير .

ربما نعجب أن سيبويه قد مايز هنا بين حالات الإعراب والبناء ، في حين لـــم يمـــايز بينها عالم مثل ابن شقير الذي جاء بعده بقرن ونصف من الزمان ، فجعل حركـــة الإعـــراب والبناء واحدة ؛ وذلك بقوله :" هذا كتاب فيه جملة الإعراب ؛ إذ كان جميع النحو فـــي الرفـــع والنصب والجر والجزم"[1]. ومن استخدامه النصب لحالة الإعراب قوله : " والنصب من مصـــدر كقولك : خرجت خروجا وأرسلت إرسالا "[2]. ومن استخدامه النصـــب لحالـــة البنـــاء قولـــه :" والنصب على البنية ما كان بناء بلته العرب مما لا يزول إلى غيره ، مثل الفعـــل المـــاضي ، ومثل حروف : إنَّ وليت ولعل وسوف وأين وما أشبه "[3]. وفي الرفع يقول :" وعلامـــة الرفـــع ستة أشياء : الضمة والواو والفتحة والألف والنون والسكون ، فـــالضم عبـــدُ الله وزيـــدٌ ..."[4]. ويقول في مكان آخر : " والرفع بالبنية مثل حيث وقط ، لا يتغيران عن الرفع على كل حـــال"[5]. ولا يفرق في كلامه على الجر بين البناء والإعراب ، فيقول : " والجر بـــ (عـــن) وأخواتـــها : عن محمد و لعبد الله وتقول : مررت بأكرم الرجال ، تخفض (أكرم الرجال) بالبـــاء الزائـــدة ، وهو على أفعل . وإنما خفضته بالإضافة ، فإذا أضفت إلى من لم تخفض ، تقول :جئتك بـــأكرم من زيد"[6]. ويقول في مكان آخر: " والخفض بالإضافة قولـــهم : دار زيـــد وغـــلام عمـــرو ، خفضت (زيد) بإضافة دار إليه"[7]. فنلحظ في كل ما تقدّم أن ابن شقير لم يأخذ بما قدّمه ســـيبويه من تمييز بين هذه المصطلحات[8].

وإذا أعدنا النظر مرة أخرى في هذه المصطلحات وجدنـــا أن توضيـــح مفاهيمـــها لا يستوقفهم كثيرا ، ذلك أن جهودهم متجهة إلى غاية أخرى ؛ هي البحـــث فـــي أســـرار اللغـــة، ومحاولة لتنظيم أمورها ، واختيار ألفاظ تقوم بنقل ما يريدون إيصاله والحديث عنه . ومن تلـــك الصور ما نجده عند سيبويه حين يقدّم المصطلح من خلال الصورة التي يعمل بها ؛ من مثـــل تقديمه لما سمي فيما بعد بالفعل اللازم بقوله : " هذا باب الفاعل الذي لـــم يتعـــده فعلـــه إلـــى

---

[1]) المحلى "وجوه النصب"، أبو بكر بن شقير، تح فائز فارس، بيروت :مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٨٧ ، ص١

[2]) المرجع السابق ، ص٦

[3]) المرجع السابق ، ص٥٨

[4]) المرجع السابق ، ص٩٢

[5]) المرجع السابق ، ص١٢٤

[6]) المرجع السابق ، ص١٤٧

[7]) المرجع السابق ، ص١٤٨

[8]) ربما اتخذ هذا مطعنا في نسبة الكتاب إلى ابن شقير ، علما أن اسم سيبويه يرد في كتاب ابن شقير

مفعول"[1] ثم يمثل لذلك بقوله : " فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك : ذهب زيد وجلس عمرو"[2]. ويقدّم نائب الفاعل بقوله : " والمفعول الذي لم يتعده فعله ، ولم يتعد إليه فعل فاعل قولك: ضُرِب زيد ويُضرَب عمرو "[3]. ونجده يشير إلى ما صار يعرف باسم الأفعال الناسخة بعبارة طويلة ؛ تتضمن تعريفا لها لا مصطلحا مختصرا ، وذلك بقوله : "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل و المفعول فيه لشيء واحد....وذلك قولك : كان ، ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر".[4]

مثل ذلك نجده في تعبيره عما صار يعرف بالتنازع ، وذلك بقوله: هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك : وهو قولك : ضربت وضربني، وضربني وضربت زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه . فالعامل في اللفظ أحد الفعلين"[5].

فهو في كل ذلك لا يقدم المصطلح ، بل يقدم تعريفا له تاركا اختيار المصطلح ؛ الذي ربما لا يشكل في نظره إلا حلقة بسيطة يمكن الاستعاضة عنها بالتعريف أو التمثيل ، أو أن هدفه الأسمى كان تقديم مضمون العلم ، وترك التحديد والاختصار لمن يأتي بعده.

ونلحظ في كل ما تقدّم أن سيبويه جعل مصطلحا بعينه محورا لكلامه (هو هنا مصطلح الفاعل) وأدار عليه بقية كلامه .

ويستخدم بإزاء ذلك عبارات دالة على المصطلح ، مع أنه يورد المعنى الذي يشير إليه من مثل ما نجده في تقديمه للتعجب حين يقول : " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، دخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يتكلم به ".[6]

---

[1] كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٣٣

[2] المرجع السابق ، ج١ ، ص٣٣

[3] المرجع السابق ، ج١ ، ص٣٤

[4] المرجع السابق ، ج١ ، ص٤٥

[5] المرجع السابق ، ج ١ ، ص٧٣

[6] المرجع السابق ، ج١ ، ص٧٢

وفي موطن آخر يقدّم مصطلح الحال بهذا اللفظ ؛ باعتبار أنه يوضح الحال التي وقع فيها الفعل بقوله : " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل ، وليس بمفعول ... وذلك قولك : ضربت عبد الله قائما ، وذهب زيد راكبا".[1]

ويقدّم مصطلح البدل بهذا الاسم لما يتضمنه من معنى تبديل اسم مكان اسم ، وذلك بقوله :" هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم"[2]، ثم يستخدم مصطلح البدل صريحا بعد ذلك بقوله :" هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ، ويجرى على الاسم كما يجرى أجمعون على الاسم ، وينصب بالفعل لأنّه مفعول . فالبدل أن تقول : ضُرب عبد الله ظهره وبطنه ، وضُرب زيد الظهر والبطن "[3]، ويقول في موطن آخر :" فإن قلت : ضرب زيد اليد والرجل ، جاز على أن يكون بدلا وأن يكون توكيدا. "[4]

وتظهر هذه الأمثلة وغيرها الصورة التي كان عليها وضع المصطلح في بداياته، والصعوبات التي كانت تواجه علماءنا الأوائل رحمهم الله ، وهم يبحثون عن مصطلح يفي بحمل المفهوم الذي يريدون استعماله أو الحديث عنه ، أو وضع حدّ أو تعريف له يوضح أبعاده، ويفصله عن غيره ، ويمنع غيره من الدخول فيه.

ومع تقدم هذا العلم بدأت ملامح المصطلح تتضح بصورة أكبر؛ فمصطلح الاسم الذي قدّمه سيبويه بطريق التمثيل ، قدّمه المبرد بصورة أكثر تحديدا عندما قال :" أما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، وتعتبر الأسماء بواحدة ؛ كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم."[5]

ويقدّم المبرد الفعل اللازم بهذه التسمية بعد تقديمه تحت اسم (غير المتعدي) ، وذلك بقوله : " فالفعل في الثلاثة على ثلاثة أبنية إذا كان ماضيا . يكون على (فَعَلَ) فيشترك فيه المتعدي وغير المتعدي. وذلك نحو :ضرب وقتل فهو متعد ، وجلس وقعد لما لا يتعدى...فأما ما كان على (فَعِلَ) فاللازم في مستقبله (يَفْعَل) ، تقول : شرب يشرب وعلم يعلم "[6]. ويقدّم لنا

---

[1]) كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٤٤

[2]) المرجع السابق ، ج١ ،ص١٥٠

[3]) المرجع السابق ، ج١ ، ص١٥٨

[4]) المرجع السابق ، ج١ ، ص١٥٨

[5]) المقتضب ج١، المبرد ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت : عالم الكتب ، د.ت ، صـ ٣

[6]) المرجع السابق ، ج١ ، ص٧١

(نائب الفاعل) بنحو مما قدّمه سيبويه تحت عنوان(المفعول الذي لا يذكـــر فاعلـه)[1] ، ولكنـه يضيف إلى ما قدّمه سيبويه قيام المفعول مكان الفاعل حال غيابه ، وذلك عندما يقول :" فلما لـم يكن للفعل من الفاعل بد وكنت ههنا قد حذفته ، أقمت المفعول مقامه ؛ ليصح المفعول بما قـام مقام فاعله "[2].

ويتابع المبرد سيبويه في تقديم الأفعال الناسخة ، مع تغيير طفيـف لمـا جـاء عنـد سيبويه، فنجده يقول : " هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفـاعل والمفعـول فيـه لشيء واحد وذلك كان وصار وأصبح وأمسى وليس وما كان نحوهن"[3]

ويقدّم باب التنازع الذي سلف الحديث عنه عند سيبويه ، بالنظر إلى تعاقب الفعليـن ، فيقول : " هذا باب من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما علـى الآخـر، وذلك قولك :ضربت وضربني زيد ،ومررت ومر بي عبد الله... "[4].

وعندما يصل إلى باب التعجب يقدّمه موطئا له بوصف يميزه عن غيره فيقول : " هـذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره مـن الأفعـال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأن المعنى لزمه على ذلك ، وهو باب التعجب وذلك قولك : ما أحسـن زيدا وما أكرم عبد الله"[5]. وثمة مصطلحات ربما نظر إليها المبرد باعتبارهـا مسـتقرة عنـد سيبويه ، فلم يغير فيها شيئا من مثل مصطلحات الحال والبدل.

ونجد عند الزجاجي عددا وافرا من المصطلحات التي لا يقدّم لها حدا أو تعريفـا مـن مثل الفاعل والمفعول به[6] والنعت [7]والتوكيد[8] والمبتدأ والخـبر[9] وحـروف الخفـض[10] واسـم الفاعل[11] والصفة المشبهة[1] والتعجب[2] . وكأن هذه المصطلحات في نظره أصبحـت واضحـة

---

[1]) المقتضب ، مرجع سابق ، ج٤ ، ص٥٠

[2]) المرجع السابق ، ج٤ ، ص٥٠

[3]) المرجع السابق ، ج٣ ، ص٩٧

[4]) المرجع السابق ، ج٤ ، ص٧٢

[5]) المرجع السابق ، ج٤ ، ص١٧٣

[6]) كتاب الجمل في النحو ، أبو القاسم الزجاجي، تح علي الحمد، بيروت:مؤسسة الرسالة ط١ ،١٩٨٤، ص١٠

[7]) المرجع السابق ، ص١٣

[8]) المرجع السابق ، ص٢١

[9]) المرجع السابق ، ص٣٦

[10]) المرجع السابق ، ص٦٠

[11]) المرجع السابق ، ص٨٤

والصفة المشبهة[1] والتعجب[2] . وكأن هذه المصطلحات في نظره أصبحت واضحة الدلالة ، وليس ثمة داع لحدّها أو التعريف بها .

وفي مقابل ذلك يقدّم لنا مصطلحات بذكر أقسامها أو عناصرها ، من مثل تقديمه العطف بقوله :" وحروف العطف: الواو والفاء وثم ...."[3]، والبدل بقوله : " البدل في كلام العرب على أربعة أضرب: يبدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ...."[4]. ويقدّم مصطلحات أخرى من خلال التمثيل عليها ، من مثل تقديمه لظرف الزمان بقوله : " وأما الظرف من الزمان فنحو : اليوم والليلة وغدوة وعشية ...ذلك من أسماء الأزمنة يكون منصوبا أبدا ، إذا جئت به ظرفا في موضعه"[5]. ويورد عددا من المصطلحات بغير ما استقرت عليه تسميتها ؛ إذ يقدّم الأفعال الناقصة بقوله : " باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وهي : كان وأمسى وأصبح و..."[6] ويقدّم الحروف الناسخة بقوله: " باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي : إن وأن و..."[7]. فهو بذلك ينظر إليها نظرة أولية باعتبار العمل الذي تقوم به .

ومع أن الزجاجي يشير إلى مضارعة الفعل للاسم ؛ فإنه ينظر إلى الأفعال باعتبار الزمان الذي تقع فيه ، فيسميه الفعل الدائم والفعل المستقبل بدلا من (الفعل المضارع) كما شاع فيما بعد ، إذ يقول عند حديثه على أقسام الفعل : " الأفعال ثلاثة : فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال يسمى الدائم"[8] ، ثم يقول بعد ذلك :" والمستقبل : ما حسن فيه غد وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وهي : تاء أو ياء أو نون أو ألف نحو قولك : أقوم ويقوم وتقوم ونقوم ، وما أشبه ذلك ، وهو مرفوع أبدا لمضارعته لاسم الفاعل ووقوعه موقعه سواء "[9]

وينظر الزجاجي إلى مصطلح آخر باعتبار المضارعة ، لكنه لا يسمه بهذه السمة مع حاجته إلى اختيار مصطلح له ؛ وذلك حين يقدّم الحروف الناسخة تحت باب الحروف التي

---

[1]) كتاب الجمل في النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، مرجع سابق ، ص٩٤

[2]) المرجع السابق ، ص٩٩

[3]) المرجع السابق ، ص ١٧

[4]) المرجع السابق ، ص٢٣

[5]) المرجع السابق ، ص٣٣

[6])المرجع السابق ، ص٤١

[7]) المرجع السابق ، ص٥١

[8]) المرجع السابق ، ص٧

[9]) المرجع السابق ، ص٧

تنصب الاسم وترفع الخبر فيقول :" وإنما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي ، وذلك أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي ، ويتصل بها المضمر المنصوب كما يتصل بالفعل المتعدي ...فلما ضارعت الأفعال هذه المضارعة عملت عملها فنصبت ورفعت ، فشبهت من الأفعال بما قدّم مفعوله على فاعله ..."[1].

ونلحظ أن النحويين بعد الزجاجي أخذوا بمضارعة الفعل الحاضر لاسم الفاعل فسموه الفعل المضارع ، وأخذ بعضهم بأحد معاني المضارعة – وهو المشابهة – فسموا الحروف التي تدخل على الجمل الاسمية وتعمل فيها بالحروف المشبهة بالفعل ، ونظر إليها آخرون باعتبار ما تقوم به من عمل فسموها الحروف الناسخة.

وربما يُذكَر السبب الذي تم اختيار المصطلح في ضوئه ؛ على نحو ما نجده من تعليل الزجاجي لاختيار مصطلحات الرفع والنصب والجر ، فيقول :" فلما كان الرفع والنصب والجر قد يكون في الكلام بأشياء سوى الحركة ... وكان الأصل الحركة وهو الأعم الأكثر ، نسبوا ذلك كله إلى الحركة ، فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع ؛ لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه ... والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى ، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه . وأما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة ، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها"[2].

ويعود الأمر عند الزمخشري إلى ما كان عليه قبل الزجاجي من تقديم المصطلح مع تعريف له أو حدّ ؛ نلحظ ذلك في العديد من المصطلحات التي ترد في كتابه المفصل ، فيقدّم مصطلح الفاعل بقوله : " الفاعل : هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدّما عليه أبدا ، كقولك :ضرب زيد ...."[3]. ويقدّم المبتدأ والخبر بقوله :" هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك : زيد منطلق ، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي: كان وإنّ وحسبت وأخواتها ؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما ، وغصبتهما القرار على الرفع ، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد ؛ لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة ...."[4]. ويقدّم مصطلح المفعول المطلق بقوله : " المفعول المطلق

---

[1]) كتاب الجمل في النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، مرجع سابق ، ص٥٢

[2]) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، مرجع سابق ، ص٩٣

[3]) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، تح علي بوملحم ،بيروت : دار ومكتبة الهلال ،ط١ ، ١٩٩٣ ، ص٣٨

[4]) المفصل في صنعة الإعراب ، مرجع سابق ، ص٤٣

هو المصدر ؛ سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه . ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل "[1].

والناظر في هذه المصطلحات الثلاثة يلحظ أن كلا منها يمكن أن يمثل صورة مستقلة مما قدّمه الزمخشري ؛ فهو يقدّم الفاعل بتعريف ربما يُنظر إليه على أنه تعريف مقتضب لا يوضح المفهوم الذي يحمله بجلاء ، مع ما يقدّمه من تمثيل عليه . ويقدّم المبتدأ والخبر بحدّ يحاول أن يعلل فيه سبب اختيار كل كلمة من كلماته ، ويذكر الاحترازات التي يحترز بها عن غيرها في حدّه هذا . وفي مقابل ذلك يقدّم المفعول المطلق بكلمة واحدة تحتاج إلى توضيح. ثم يذكر سبب هذه التسمية ؛ وكأن اختياره لها أصبح واضحا ؛ فضلا عن أن مصطلح المصدر يصلح لهذا المكان وغيره كقولك : سفرك مرهق ، أو الانطلاق في الصباح . إضافة إلى أنه يذكر تسمية سيبويه التي يرغب هو عنها ؛ دون أن يذكر ما يدعوه إلى الرغبة عن مصطلح سيبويه.

وما إن نصل إلى ابن يعيش حتى نجد الأمر قد مال إلى الاستقرار بشكل أوضح ، وظهر نوع من التعليل لما يقدّمه من مصطلحات ؛ فها هو ذا يقدّم كان وأخواتها باسم الأفعال الناقصة وأفعال عبارة – والمصطلح الأول هو المصطلح الذي استقر لها فيما بعد – ولا يترك هذه التسمية دون تعليل ، بل يقدّم سبب اختيار هذا الاسم لها ؛ يقول : " وتسمى أفعالا ناقصة وأفعال عبارة ، فأما كونها أفعالا فلتصرفها بالماضي ، والمضارع ، والأمر ، والنهي ، والفاعل ، نحو قولك : (كان ، يكون، كن ، لا تكن ، وهو كائن) . وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: (ضرب) ، فإنه يدل على ما مضى من الزمان ، وعلى معنى الضرب . و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ، و(يكون) تدل على ما أنت فيه ، أو على ما يأتي من الزمان فهي تدل على زمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة . وقيل أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث ، والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمّي باسم مدلوله . فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف فلذلك قيل أفعال عبارة"[2]

ويتابع ابن يعيش المبرد في استعمال مصطلح الفعل اللازم جنبا إلى جنب مع مصطلح غير المتعدي ، وهو المصطلح الذي كان شائعا قبله فيقول : " فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في

---

[1]) المرجع السابق ، ص٥٥

[2]) شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ج٧ ، ص٨٩-٩٠

حيز غير الفاعل فهو متعد نحو ضرب وقتل ؛ ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا ، وما لم يلبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعد نحو قام وذهب "[1]

ثانيا ــ كتب القراءات القرآنية والمصطلح

اتجهت كتب القراءات القرآنية إلى التركيز على وصف الأداء النطقي لآيات القرآن الكريم . ومن هنا فإنها تلتقي مع الدراسات اللغوية في هذا الجانب بالقدر الذي تخدم فيه الهدف الذي قامت من أجله .

وبنظرة أخرى في المصطلحات اللغوية التي وردت في كتب القراءات القرآنية نجد أن الأمر يختلف من عالم لآخر بحسب الجانب الذي عالجه ؛ فابن خالويه في كتابه الحجة في القراءات السبع يستخدم المصطلحات اللغوية والنحوية دون أن يكلّف ببيان مفهومها ومدلولاتها. وإذا كان التركيز على الجوانب الصوتية ومصطلحاتها هو المتوقع والغالب في كتب القراءات ؛ فإن ابن خالويه يورد المصطلحات النحوية والصرفية بغرض توجيه القراءات القرآنية المختلفة، وذكر الحجج لكل قراءة منها .

ومن الأمثلة على ذلك توجيهه للقراءات في قوله تعالى : " فجَزاءٌ مثلُ ما قَتَلَ مِن النَّعَمِ" (المائدة،٩٥) ، بقوله : "يقرأ بالتنوين ورفع مثل ، وبطرح التنوين وإضافة مثل. فالحجة لمن نوّن ، أنه جعل قوله : (فجزاء) مبتدأ ، وجعل قوله: (مثل) الخبر ، أو برفعه بإضمار ؛ يريد : فعليه جزاء ، ويكون (مثل) بدلا من جزاء . والحجة لمن أضاف : أنه رفعه بالابتداء ، والخبر قوله (من النعم) و(ما) ههنا على وجهين ؛ أحدهما لأن يكون بمعنى : مثل الذي قتل، والثاني : أن يكون بمعنى المقتول"[2]

ومن ذلك أيضا ما نجده في حديثه عن قوله تعالى :" أو كَفارةٌ طَعَامُ مَساكينَ " (المائدة، ٩٥) ، بقوله : " يقرأ بالتنوين ورفعهما ، وبطرح التنوين والإضافة . فالحجة لمن رفع الطعام أنه جعله بدلا من الكفارة لأنه هي في المعنى ، وهذا بدل الشيء من الشيء ، وهو : هو ، وفيه أنه بدل معرفة من النكرة . والحجة لمن أضاف : أنه أقام الاسم مقام المصدر،فجعل الطعام مكان الإطعام"[3].

والناظر في ما تقدم من كلام ابن خالويه يجد أنه يحشد عددا من المصطلحات النحوية والصرفية تتمثل في (التنوين ، والرفع ، والإضافة ، والمبتدأ ، والخبر ، والإضمار ، والبدل،

---

[1]) شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ،ج٧، ص٦٢

[2]) الحجة في القراءات السبع ،ابن خالويه ،تح عبد العال سالم مكرم ،مؤسسة الرسالة ،ط٥،١٩٩٠، ص١٣٤

[3]) المرجع السابق ، ص١٣٤

والابتداء ، والنكرة ، والمعرفة ، والاسم ، والمصدر) دون أن يكلف بذكر حدّ لـها أو تعريف في هذا المكان أو في غيره ؛ وهذا هو شأنه في المصطلحات التي يوردها في كتابه . وربما كان هذا ناشئا عن استقرار هذه المصطلحات عند النحويين أولا ، ثم أن الهدف الذي يسعى ابن خالويه إلى تحقيقه هو ذكر القراءات وتخريجاتها وليس متابعة المصطلحات وتوضيحها.ومع هذا فإن ابن خالويه يورد مصطلحات لم نجد لها صدى في الكتب النحوية من مثل مصطلح (هاء الكناية) ، وذلك في توجيهه لقوله تعالى: " وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا" (الأنعام ،١٣٩) ، فقال : " يقرأ بهاء التأنيث والتنوين ، وبهاء الكناية والضم "[١].

ويختلف الأمر عند ابن الباذش الذي يتوجه اهتمامه إلى الأداء الصوتي لألفاظ القرآن، فكانت مصطلحاته في جلها تنتمي إلى الجوانب الصوتية . وخلافا لابن خالويه نجد ابن الباذش يتوقف عند عدد من المصطلحات التي يتناولها ويوضحها ويعرفها على نحو ما يصطلح في تقديمه مصطلح (الإدغام) ، بقوله : " الإدغام أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعة واحدة "[٢]. وكذا الحال في مصطلح الإمالة عندما يقدمه بقوله : " معنى الإمالة أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة انحاء خفيفا، كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة ، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء ، ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة قبلها نحو الكسرة ، والغرض بها أن يتشابه الصوت مكانها ولا يتباين"[٣]. ولكنه في مقابل ذلك يورد عددا من المصطلحات دون أن يذكر لها تعريفا أو حدّا يميزها من غيرها ؛ نلحظ ذلك في ذكره لصفات الحروف ، فيقول : "وصفات الحروف التي تتميز بها ستة عشر صنفا ... وهي المجهورة ، المهموسة ، الشديدة ، الرخوة ..."[٤]. وقد يرد تفسير لمعنى المصطلح في موضع غير الموضع الذي يذكر فيه ، من مثل ما نجده في مصطلح (الغنة) ؛ إذ يقول في موضع : " وحرفا الغنة : الميم واللون "، ثم يورد في موضع آخر قول ابن مجاهد : "والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى ، لأن لها صوتا من الخياشيم تواخي به النون الخفيفة"[٥] . وهذا الصوت الذي يعرف هنا هو ما يطلق عليه (الغنة) .

---

[١]) الحجة في القراءات السبع ، مرجع سابق ، ص١٥١

[٢]) كتاب الإقناع في القراءات السبع ، ج١، ابن الباذش ، تح عبد المجيد قطامش ، دمشق : دار الفكر ، ط١، ١٤٠٣هـ ، ص١٦٤

[٣]) المرجع السابق ، ج١، ص٢٦٩

[٤]) المرجع السابق ، ج١ ، ص١٧٤

[٥]) المرجع السابق ، ج١، ص١٧٩

ولا يخرج ابن الجزري عما ورد عند صاحبيه ، فما ورد في النشر من مصطلحات لغوية، كان أكثرها ــ إن لم تكن كلها ــ من المصطلحات الصوتية .

ومهما يكن من أمر الاختلاف بين كتب القراءات القرآنية فالجامع بينها أنها لم تقدم لنا علي صعيد المصطلحات اللغوية شيئا يذكر؛ سوى أنها أعادت ما تضمنته الكتب النحوية واللغوية من مصطلحات. كما أن ما جاء من تعريف لمصطلحاتها كان صدى لما جاء في الكتب النحوية واللغوية ، إضافة إلى أنها لم تقدم لنا وصفا أو نهجا واضحا لصياغة المصطلحات ، أو استخدامها واستقرارها . ولا غرابة من خلوها من كل ما تقدم ، ولا يعد ذلك نقصا فيها .

ثالثا ــ المعاجم اللغوية والمصطلح:

استطاع اللغويون العرب ترسيخ العمل المعجمي بدءاً من شيخ العربية وعالمها الأكبر الفراهيدي بكتابه العين الذي بناه وفق منهج رياضي محكم ، وما تلا ذلك من وضع للمعجمات المختلفة بمنهجياتها المتباينة . ولكن السؤال الذي يسترعي الانتباه هو : أين مكان المصطلح من هذه المعاجم؟

لقد تضمنت المعاجم منذ نشأتها على يد الخليل رحمه الله في ثناياها عددا من المصطلحات، ولكن هذه المصطلحات اعتورتها عدة مشكلات ، فهي ـ كما يقول صاحب أبو جناح ـ : " لا تجري على وتيرة واحدة ، ولا تطرد سواء في مجال النحو والصرف ، أم في مجال اللغة "[1]. ويضيف : "إن المصطلحات غير موحدة ، بل قد يرد للظاهرة الواحدة مصطلحان أو أكثر . وهي تتناثر خلال الكتاب كله على غير نظام ثابت "[2] . ويعلل أبو جناح هذا الأمر بأن" المصطلح النحوي واللغوي لم يكن قد استقر بعد أو تبلور على صورة ثابتة موحدة "[3]

ولم يكن المصطلح هدفا للخليل في أثناء تأليفه معجمه هذا ؛ إذ يشير في مستهل معجمه إلى أن هذا العمل يسعى إلى رصد ألفاظ العرب وتسجيلها ؛ فها هو ذا يقول : " هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري رحمة الله عليه من حروف : أ ب ت ث مع ما تكملت به ، فكان

---

[1]) المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين/صاحب أبو جناح ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس في جامعة اليرموك ، ص١

[2]) المرجع السابق ، ص١

[3]) المرجع السابق ، ص١

مدار كلام العرب وألفاظهم ، فلا يخرج منها عنه شيء أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها ، فلا يشذ عنه شيء من ذلك "[1]

يلحظ المتتبع لعمل الخليل هذا أنه ــ كما يشير المهيري ــ يبدو أحيانا حريصا على التمييز بين الظواهر المتقاربة بتخصيص مصطلح لكل واحد منها ؛ خلافا لما شاع في التراث النحوي ، ويمثل المهيري لذلك بظاهرة الكلمات المتضمنة لحرفين متجانسين ؛ يقول : " فالخليل يميز عن طريق الاصطلاح بين ظاهرة التثقيل المتمثلة في إدغام الحرفين ، كما هو الشأن في (صَلّ) وظاهرة التضعيف في مثل (صَلْصَلَ) ، ويصرح بما يوحي بهذا التمييز عندما يقول : فالثقل مد والتضعيف ترجيع يخف "[2]

يقف المهيري على تمييز الخليل بين درجات التعدية باعتبارها مثالا لحرص الخليل على تنويع المصطلحات لإبراز الفروق بين الظواهر المتقاربة قائلا :" ويبدو الحرص على تنويع المصطلحات لإبراز الفروق بين الظواهر المتقاربة في تمييزه بين درجات التعدية ؛ فالمصطلح المقابل للازم هو المجاوز كما يدل عليه قوله : رجعت رجوعا ورجعته يستوي فيه اللازم والمجاوز "[3] . ويقف المهيري على حرص آخر من الخليل رحمه الله في التمييز بين المجاوز والمتعدي ، فيقول :" ويبدو مصطلح المجاوز خاصا في استعماله للمتعدي إلى مفعول بينما يسمي المتعدي إلى مفعولين متعديا ، وفي هذا يقول : والمجاوز مثل ضرب بكر عمرا والمتعدي مثل ظن عمرو بكرا خالدا "[4]

ويعلق المهيري بعد معالجته عددا من المصطلحات والظواهر التي رصدها عند الخليل على مدى استفادة الخلف منه قائلا : " ويجد الناظر في كتاب العين رصيدا من المصطلحات لم يكن لها في استعمال النحاة حظ كبير ؛ ولئن كان لرصيد مصطلحاته الصوتية صداه في مؤلفات الخلف ، فإن جانبا منه لم يحظ بالتحديد ، أو يستعمل الاستعمال الموضح للمقصود منه ، ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال : الصلابة والكزازة والخفوت والطلاقة والهشاشة والبحة والهتة".[5]

---

[1]) كتاب العين ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٤٧ .

[2]) على هامش المصطلح النحوي في "كتاب العين" ، عبد القادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، ع٢٧ ، ١٩٨٨ ، ص٢٥

[3]) على هامش المصطلح النحوي في "كتاب العين" ، مرجع سابق ، ص٢٥-٢٦

[4]) المرجع السابق ، ص٢٦

[5]) المرجع السابق ، ص٢٩

يعيب المهيري على الخلف تركهم لمصطلحات خليلية كان من الممكن أن تثري الجهاز الاصطلاحي النحوي، يقول : " كما أن الخلف لم يولوا عناية كبيرة لاستعمالات خليلية أخرى من شانها أن تثري الجهاز الاصطلاحي النحوي ؛ بتوفيرها تسميات قد يحتاج إليها الإنسان . من ذلك مثلا تمييزه بين (الفعل الواقع) و(الفعل غير الواقع) قصد تصنيف الأفعال على أساس معنوي بحثا عن ضوابط من شأنها أن تساعد على الاهتداء إلى الصيغ ".[1] ويستشهد على ذلك بقول الخليل :" لعقته ألعقه لعقا لا تحرك مصدره لأنه فعل واقع ، ومثل هذا لا يحرك مصدره ، وأما عجل وندم فيحرك لأنك لا تقول : عجلت الشيء ولا ندمته ؛ لأن هذا فعل غير واقع "[2] .

ومع أن الباحث ربما يخالف المهيري في دلالة الفعل الواقع والفعل غير الواقع ؛ إذ أغلب الظن أن الخليل يقصد بهما اللازم والمجاوز ـــ حسب اصطلاح الخليل ـــ فإن الرجل محق في أن الأخذ بمصطلحات السلف يثري الجهاز الاصطلاحي . ومع هذا فإن المهيري يحاول أن يجد لهؤلاء العلماء عذرا في ترك مصطلحات الخليل، ويعزو تركهم لهذه المصطلحات إلى سببين : " إما لأن الظاهرة المعنية بها لم تعتبر خلال العصور الموالية كفيلة بأن تعتمد مقياسا في التصنيف ، وإما لأنها وسمت بتسميات أخرى فعرفت بها ، ولم يعد المصطلح الوارد عند الخليل إلا من قبيل ما يركن إليه أحيانا من الكلمات التي تعين على الشرح والتوضيح "[3].

وإذا ما انتقلنا إلى الجوهري وجدنا المصطلحات اللغوية في معجمه (الصحاح) شحيحة؛ إلا ما ورد منها عرضا ؛ على نحو ما نجده في تعليقه على الفعل بصفة من صفاته ، وهي التعدي وعدمه بقوله : " يقال: ضَاءَتِ النارُ تَضُوءُ ضَوْءًا وضُوءًا، وأضاءت مِثْلُهُ؛ وأضَاءَتْهُ أيضًا، يتعدى ولا يتعدى"[4].

ويكشف صاحب المقاييس في معجمه عن طاقات دلالية هائلة يمكن استثمارها في توليد ما لا حصر له من المصطلحات ، وذلك حين يقدّم لنا المعنى العام الذي تتضمنه أصول الكلمات ؛ ومن أمثلة ذلك قوله :" متّ: الميم والتاء أُصيل يدلُّ على مدّ ونَزْع في الشيء. يقال مَتَتُّ ومدَدْتُ"[5]، وقوله : " لحج اللام والحاء والجيم أصلٌ صحيح يدلُّ على تضايق ونشوب".[1]

---

[1]) على هامش المصطلح النحوي في "كتاب العين" ، مرجع سابق ،ص٢٩

[2]) المرجع السابق ، ص٢٩ وانظر : كتاب العين ، ج٢ ، ص٢٥

[3]) المرجع السابق ، ص٣٠

[4]) الصحاح ، مرجع سابق ، (ضاء)

[5]) مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، تح عبد السلام هارون ، بيروت : دار الجيل ، ط١،١٩٩١ ، (مت)

وقوله في (تم) : " تمّ التاء والميم أصلٌ واحدٌ منقاس ، وهو دليلُ الكمال : يقال تمَّ الشـــيءُ إذا كَمَلَ، وأتمَمْتُه أنا "[٢].

وعندما نصل إلى صاحب لسان العرب نجـد أن للمصطلح اللغوي في معجمه مكانـــا واضحا ، كما نلحظ عنده تنوعا في تقديم مصطلحاته اللغوية ، فهو مرة يقدّمها من خلال ذكـــر المواضع والتمثيل عليها ؛ من مثل ما يرويه في تقديمه الألف بقوله :" وروى الأزهـــري عـــن أبـــي العباس أحمد بن يحيى ومـــحمد بن يزيد أنهما قالا: أُصـــول الألفـــات ثلاثـــة ويتبعـــها الباقـــيات: ألف أصلـــية ، وهي في الثلاثـــي من الأسماء ، و ألـــف قطعيـــة وهـــي فـــي الرباعي، و ألفٌ وصلـــية وهي فـــيما جاوز الرباعي ، قالا: فالأصلـــية مثل ألفِ ألفٍ وإلْـــفٍ وألْفٍ وما أشْبَهه، والقطعية مثل ألف أحمد وأحمر وما أشْبَهه، والوصلـــية مثل ألف اســـتنباط واستـــخراج، وهي فـــي الأفعال إذا كانت أصلـــية مثل ألف أكَل ، وفـــي الرباعي إذا كـــانت قطعية مثل ألف أحْسَن ، وفـــيما زاد علـــيه مثل ألف استكبر واستدرج إذا كانت وصلـــية "[٣]، فهو هنا يذكر مواضع الألفات الأصلية والوصلية والقطعية ثم يمثل عليها .

وربما قدّم المصطلح بذكر مواضعه كما هي الحال في تقديم الألف الفاصلة ؛ إذ يقـــول : " وللنـــحويـــين ألقابٌ لألفات غيرها تعرف بها ، فمنها الألف الفاصلة وهي فـــي موضعيـــن: أحدهما الألف التـــي تثبتها الكتبة بعد واو الـــجمع لـــيفصل بها بـــين واو الـــجمع وبـــين مـــا بعدها مثل كَفَرُوا وشَكَرُوا ، وكذلك الألف التـــي فـــي مثل يغزوا ويدعـــوا، وإذا استغنـــي عنها لاتصال الـــمكنـــي بالفعل لـــم تثبت هذه الألف الفاصلة، والأخرى الألف التـــي فصلـــت بـــين النون التـــي هي علامة الإناث وبـــين النون الثقـــيلة كراهة اجتماع ثلاث نونات فـــي مثل قولك للنساء فـــي الأمر افْعَلْنانّ ، بكسر النون وزيادة الألف بـــين النونـــين".[٤]

ويقدّم مصطلحات أخرى من خلال التمثيل ثم التعريف ، نحو تقديمه الألف المجهولـــة بقوله : " ومنها الألف المجهولة مثل ألف فاعِلٍ وفاعُولٍ وما أشْبهها، وهي ألف تدخـــل فـــي الأفعال والأسماء مما لا أصل لها ، إنما تأتي لإشباع الفتحة فـــي الفعـــل والاســـم ، وهـــي إذا لَزِمَتْها الـــحركةُ كقولك : خاتِم وخواتِم صارت واواً لَـــمَّا لزمتها الـــــحركة بســـكون الألـــف بعدها"[٥]. وكذا الحال في تقديمه مصطلح ألف العوض وألف الصلة .

---

[١]) مقاييس اللغة ، مرجع سابق ، مادة لحج

[٢]) المرجع السابق ، مادة تم

[٣]) لسان العرب ، مرجع سابق ، م١٥ ،حرف الألف اللينة

[٤]) المرجع السابق ، حرف الألف اللينة

[٥]) المرجع السابق ، حرف الألف اللينة

وربما ذكر مرادفات المصطلح كما هي الحال عندما تناول ألف العبارة ، ثم قال : "وتسمى العاملة "، وتناول ألف الصلة ثم قال :" وتسمى ألف الفاصلة". وقد يذكر علة التسمية كما هي الحال في تقديمه الألف بقوله : " وسميت ألفاً لأنها تالف الحروف كلها"[1]، وقد يفرق بين المصطلحات المتقاربة ، أو التي تشترك في أصل واحد ، من مثل تفريقه بين ألف الوصل وألف الصلة بقوله :" والفرق بين ألف الوصل وألف الصلة أن ألف الوصل إنما اجتلبت في أوائل الأسماء والأفعال، و ألف الصلة في أواخر الأسماء كما ترى"[2]

في الجانب الصوتي نجده يختار بعض المصطلحات التي يستخدمها ، ويحاول توضيحها . في حين يترك مصطلحات أخرى ملازمة لها دون توضيح ، كما هي الحال في تقديمه المهموس والمجهور ؛ إذ يوضح المهموس في أماكن متعددة من معجمه بعد أن يورده في غير باب دون تعريف ؛[3] فيقول في باب الخاء المعجمة : " ومعنى المهموس أنه حرف لان في مخرجه دون المجهور ، وجرى معه النفس فكان دون المجهور في رفع الصوت "[4]، ويقدم مصطلح المجهور بربطه بالمهموس بقوله : "والحروف المجهورة ضد المهموسة" . وربما استطرد في توضيح المصطلح ونسبته إلى الطائفة التي ينتمي إليها ، كما هي الحال في تقديم حرف الشين ؛ إذ يقول : " الشين من الحروف المَهْموسة ، والمهْموس حرف لان في مَخْرَجه دون المَجْهور وجرى مع النَّفَس، فكان دون المجهور في رفع الصوت ، وهو من الحروف الشَّجْرِيَّة أيضاً".[5] فهو بعد أن يصف الحرف بأنه من الحروف المهموسة ، ويوضح معنى المهموس ينسبه إلى الحروف الشجرية دون أن يوضح ما هي . ولسنا هنا بصدد الحديث عن مدى الدقة والوضوح في ما يقدّمه للمصطلحات من تعريف ، وإنما نبحث عن مدى اتساق المنهجية في تقديم المصطلح.

رابعاً ـ المصطلح في المعاجم المتخصصة :

ربما كانت بداية التأليف في المصطلحات تعود إلى القرن الرابع الهجري ؛ إذ نجد من أوائل الذين ألفوا في المصطلحات وحدودها مما وصلنا كتاب (الحدود في النحو) للرماني ، وكتاب مفاتيح العلوم للخوارزمي.

---

[1] لسان العرب ، مرجع سابق ، حرف الألف اللينة

[2] المرجع السابق ، حرف الألف اللينة

[3] انظر : المرجع السابق ، الباء والتاء مثلا

[4] المرجع السابق ، باب الخاء المعجمة

[5] المرجع السابق ، باب الشين

ويضمّن الرماني كتابه عددا من المصطلحات النحوية وغير النحوية ــ مع أنه يقدم لـه بقوله : باب الحدّ لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو ــ ويعمد الرماني في هـذا الكتـاب إلى تقديم المصطلحات وحدودها ؛ وبما أن هذا الكتاب يمثل مرحلة متقدمة في هذا المجال فقـد وجدنا أن هذه الحدود التي يوردها كانت في أغلب الأحيان غير وافيـة بدلالـة المصطلـح أو تمييزه من غيره .

من الأمثلة على أن الحدود في هذا الكتاب لم تكن وافية بأداء المراد منـها ؛ تقديمـه مصطلح (البدل) بقوله : " البدل قول يقدر في موضع الأول "[1] ، ومصطلح (النسـق) بقولـه : "النسق تبع للأول على طريق الشركة "[2]. وربما كانت حدوده أدخل في المنطق من مثـل مـا نجده في تقديمه مصطلح القياس بقوله :" القياس جمع بين أول وثان يقتضيه فـي صحـة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول "[3] ، وتقديمه مصطلح (الجملة) بقوله : "الجملة هـي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة "[4]. بل إن الأمر يتجاوز ذلـك إلـى إيـراده عـددا مـن المصطلحات التي لا علاقة لها بالنحو البتة ، مـن مثـل التقديـر ، والمحقـق ، والمسـتقيم ، والعارض ، والحسن ، والقبيح[5] ؛ الأمر الذي دعا محقق الكتاب إلى القول بأن " الحدود التـي سلكها المؤلف في هذه الرسالة لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو مواد لا نجـد الكثـير منها في كتب النحو ، وهي أقرب إلى مصطلحات المنطق منها إلى المصطلح النحوي "[6].

يشير الدكتور أحمد مطلوب إلى أن كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمـي أقـدم كتـاب موسوعي بالعربية يتعرض للعلوم ومصطلحاتها[7] . ويقدمه صاحبه بقوله : " وقد جمعـت فـي هذا الكتاب أكثر ما يحتاج إليه من هذا النوع ، متحريا للإيجاز والاختصار ، ومتوقيا للتطويـل والإكثار ، وألغيت ذكر المشهور ، والمتعارف بين الجمهور ، وما هو غامض غريب ..."[8]

---

[1]) رسالتان في اللغة ، أبو الحسن الرماني ، تح إبراهيم السامرائي ، عمان : دار الفكر ، ١٩٨٤ ، ص٦٩

[2]) المرجع السابق ، ص٦٩

[3]) المرجع السابق ، ص٦٦

[4]) المرجع السابق ، ص٦٨

[5]) انظر : المرجع السابق ، ص٧٢-٧٣

[6]) المرجع السابق ، ص٦٦

[7]) انظر : بحوث لغوية ، أحمد مطلوب ،ص١٧٠

[8]) مفاتيح العلوم ، الخوارزمي ٣٨٧ هـ ، تح جودت فخر الدين ،بيروت :دار المناهل ،ط١ ، ١٩٩١ ، ص١٢

ويذكر أنه أراد منه أن يكون " جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات ، متضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من الموضوعات والاصطلاحات التي خلت منها ، أو من جلها الكتب الحاصرة لعلم اللغة "[1]

ويتعرض في كتابه إلى اختلاف المواضعات ودلالة الألفاظ بين علم وعلم ، فيقول : " ومثال هذه المواضعات لفظة (الرَّجْعَة) ، فإنها عند أصحاب اللغة المرة الواحدة من الرجوع ، لا يكادون يعرفون غيرها ، وهي عند الفقهاء الرجوع في الطلاق الذي ليس ببائن ، وعند المتكلمين ما يزعمه بعض الشيعة من رجوع الإمام بعد موته أو غيبته... "[2]، وهو إلى جانب ذلك قد يورد مصطلحين لشيء واحد ، ويتجلى ذلك في اختلاف البصريين والكوفيين في بعض مصطلحات النحو؛ من ذلك قوله : " الظروف هي التي يسميها أهل الكوفة المحال ، وهي عند البصريين على نوعين : ظرف زمان وظرف مكان "[3].

أما في ما يخص الدراسات اللغوية ، فيعقد الخوارزمي بابا في النحو يتكون من اثني عشر فصلا ، يعالج فيه عددا وافرا من المصطلحات النحوية[4]. ويلحظ في المصطلحات التي يوردها أنه التزم بما أشار إليه من تجنب التطويل . وثمة أمر آخر نلحظه عنده ، وهو أنه يورد مصطلحات لم تلحظ في كتب النحو المتخصصة من مثل : التوجيه ، والنجر ، والقعر ، كما أن المصطلحات النحوية عنده تشير إلى مفاهيم قد تختلف عما نجده في كتب النحويين ؛ فهو يفرق بين الرفع والضم ، وبين النصب والفتح بطريقة تختلف عن تفريق النحويين لها ، ويستخدم بعض المصطلحات للدلالة على مفاهيم تختلف عما يرد عندهم من مثل استخدامه مصطلح (الإضجاع) للدلالة على ما وقع في وسط الكلمة من الحروف محركا بالكسر ؛ وذلك بقوله : " الإضجاع ما وقع في أوساط الكلم نحو : باء الإبل"[5]. ومعلوم أن هذا المصطلح يشير إلى مفهوم مغاير تماما لما يورده الخوارزمي . ويخصص مصطلح (الجر) لما يقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو : لم يذهبِ الرجل[6]. ويترك ما استقر عليه أمر النحويين من أن الجر علامة تتميز بها الأسماء عن الأفعال .

---

[1]) مفاتيح العلوم ، مرجع سابق ، ص١٢

[2]) المرجع السابق ، ص١٢

[3]) المرجع السابق ، ص٥٧

[4]) انظر : المرجع السابق ، ص٥٣-٦٥

[5]) المرجع السابق ، ص٥٤

[6]) انظر : المرجع السابق ، ص٥٤

ويخالف ما استقر عليه أمر النحويين من تخصيص مصطلح بدلالة معينة ، فيخصص لهذه الدلالة مصطلحا دالا على مفهوم آخر . ويأتي بمصطلح آخر له دلالة ثالثة فيخصصه لهذا المفهوم ، من مثل ما نجده في تقديمه الاسم المعتل بقوله : " الاسم المعتل مثل : غازٍ وقاضٍ ومشترٍ ومفترٍ "[1] ، والاسم المنقوص بقوله : "الاسم المنقوص مثل يد ودم وأخ وأب "[2]. هذا على الرغم من أن مصطلح الاسم المنقوص عند النحويين يشير إلى المفهوم الذي دل عليه الخوارزمي بمصطلح الاسم المعتل ، في حين يشير مصطلح الاسم المعتل إلى ما كان أحد حروفه حرف علة ، وهكذا.

ويمكن أن تتضح صورة المصطلح عنده بصورة أكبر من خلال الوقوف على النص الذي يتحدث فيه عن وجوه الإعراب بقوله : " (الرفع) ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو قولك : زيدٌ ، و(الضم) ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو : يفعلُ ، و(التوجيه) ما وقع في صدور الكلم نحو عين عُمر ، وقاف قُثم ، و(الحشو) ما وقع في الأوساط نحو جيم رجل ، و(النجر) ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون ، مثل اللام من قولك : هذا الجبلُ "[3]. وفي حالات النصب يقول : "(النصب) ما وقع في أعجاز الكلم منونا نحو: زيدا و(الفتح) ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو باء : اضرب ، (القعر) ما وقع في صدور الكلم نحو ضاد : ضرب، (التفخيم) ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة نحو: سأل ، (الإرسال) ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزة ، نحو : ألف قرأ ، (التيسير) هو الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم نحو قول الله تعالى : فأضلونا السبيلا "[4].

ففي هذه المصطلحات يلحظ أنه ـــ إضافة لما تقدم من تفريقه بين الرفع والضم ، وبين النصب والفتح بصورة تغاير التفريق الذي يضعه النحويون ـــ يخصص أغلب هذه المصطلحات للدلالة على المكان الذي تحتله الحركة ، وهي ـــ وإن اتفقت في الموقع فإنها ـــ تختلف تبعا للحركة التي تأخذ هذا الموقع ، فالفرق بين (التوجيه) و(القعر) لا يتأتى من الموقع الذي يحتله كل منهما ؛ إذ إن مكانهما واحد ، ولكن الفرق بينهما هو أن الذي يحتل هذا المكان في التوجيه هو الضمة ، في حين أن الذي يحتله في القعر هو الفتحة . وأمر آخر يلفت النظر ، وهو أن هذه المصطلحات التي يوردها تدعو للتساؤل عن مصطلحات أخرى يتوقع الدارس أن يجدها ؛ فالمؤلف عندما يخصص (الحشو) لما وقع في الأوساط من الضم ، لا يورد مصطلحا

---

[1]) مفاتيح العلوم ، مرجع سابق ، ص٥٧

[2]) المرجع السابق ، ص٥٧

[3]) المرجع السابق ، ص٥٤

[4]) المرجع السابق ، ص٥٤

دالا على ذلك في حالة النصب ، وإذا خصص (التفخيم) لما وقع على الألفات المهموزة ، فما المصطلح الذي يختاره لما وقع على غير الهمز ؟ وإذا خصص (الإرسال) لما وقع في الأعجاز على الألفات المهموزة ، فما المصطلح الذي يختاره لما يقع في الأعجاز على غير الألفات المهموزة ؟ وإذا خصص (النجر) لما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال ، فما المصطلح الذي يختاره لما يقع في أعجاز الأفعال ؟

يمكن إجمال وضع المصطلح عند الخوارزمي في أن مصطلحاته كانت تغاير أحيانا ما استقر عند النحويين ، وأنه كان يورد مصطلحات نحوية لم ترد عندهم ، مع أن هذه المصطلحات التي يتفرد في إيرادها ربما لا ترتبط مع مفاهيمها بأدنى سبب ، وإنما هو مجرد اختيار مرتجل .

يشير الدكتور مطلوب إلى أن " أوضح ما يظهر في كتاب مفاتيح العلوم مسألتان :

الأولى :أن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام ، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدم بتقدمه .

الثانية : أن معظم مصطلحات العلوم الجديدة التي سماها الخوارزمي (علوم العجم) عربية ، فقد استطاع المترجمون والمؤلفون في المرحلة الثانية من عهد الترجمة والتأليف أن يضعوا مصطلحات عربية تحل محل القديمة أو تدل على العلم الجديد الذي بدأ يزهر في ظل الحضارة العربية الإسلامية "[1].

وإذا ما وصلنا إلى الجرجاني وجدنا أنه ربما كان من أوائل الذين أشاروا إلى تعريف الاصطلاح ؛ إذ يورد تعريفه في كتابه التعريفات على أنه " عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول"[2] ، مع أن لفظة الاصطلاح وملازماتها كالحدّ والمفهوم كانت قد شاعت عند النحويين واللغويين ، دون أن نجد لها تعريفا أو حدا عندهم .

يشير الشريف الجرجاني إلى ما تضمنه كتابه بقوله :" فهذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها من كتب القوم ، ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء ؛ تسهيلا تناولها للطالبين ، وتيسيرا تعاطيها للراغبين "[3] وعبارات الجرجاني هذه ، وإن كانت تشعر بالحاجة إلى تنظيم المصطلحات وترتيبها ، فإنها لا تشير ألبتة إلى ما يمكن أن يكون المتخصصون قد وضعوه من أسس في اختيار مصطلحاتهم .

---

[1]) بحوث لغوية ، أحمد مطلوب ، عمان : دار الفكر ، ط١ ،١٩٨٧، ص١٧٠

[2]) التعريفات ، مرجع سابق ، ص٢٨

[3]) المرجع السابق ، ص٥

ويقدم الكفوي وصفا لكتابه (الكليات) بقوله : " جمعت فيه ما في تصانيف الأسلاف من القواعد ... ، وتسارعت لضبط ما فيها من الفوائد ...، منقولة بأقصر عبارة وأتمها ، وأوجز إشارة وأعمها ، وترجمت هذا المجموع المنقول في المسموع والمعقول ، ورتبتها على ترتيب كتب اللغات وسميتها بالكليات "[1].

مع أن هذا الكتاب وسم بأنه معجم في المصطلحات والفروق ؛ فإنه لا يقتصر على ذكر المصطلحات والفروق ، بل يتجاوز ذلك إلى ذكر معاني الألفاظ واشتقاقها . وربما كان يصدق عليه أن يصنف بوصفه معجما لمعاني الألفاظ لغة واصطلاحا وعرفا . إذ نجده يورد الألفاظ المتنوعة ، ولا يقصر عمله على نوع واحد من الألفاظ ، ونجده يورد معاني لهذه الألفاظ سواء أكانت هذه الألفاظ فعلا أم حرفا أم اسما أم اصطلاحا . ويذكر معناها اللغوي ، ثم يذكر معناها الاصطلاحي إن كانت مصطلحا .

أما في الجانب الذي يهمنا من هذا الكتاب ــ وهو الجانب الاصطلاحي ــ نجد الكفوي يقدم مصطلحاته بصور متعددة ؛ فهو تارة يقدمها بمعناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي، وأخرى يقدمها بذكر أقسامها ، وثالثة بذكر عناصرها أو الأمثلة عليها أو غير ذلك ، وقد يجمع في تقديم المصطلح أكثر من صورة مما تقدم .

من الأمثلة على تقديم اللفظة بمعنييها اللغوي والاصطلاحي ما نجده في تقديم مصطلح (البناء) بقوله : " البناء ، لغة : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت ... والبناء في الاصطلاح ، على القول بأنه لفظي : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من ساكنين ، وعلى القول بأنه معنوي : هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة من سكون أو حركة لغير عامل ولا اعتلال "[2] ويضيف إلى ذلك الأسباب الموجبة لبناء الاسم ، وأصناف المبنيات . ومثل ذلك ما نجده في تقديم مصطلح (الاشتقاق) فهو يورد معناه اللغوي ومعناه الاصطلاحي ، وما يمتنع فيه الاشتقاق وما يجوز فيه، ويذكر أركانه وأنواعه وشروطه .[3]

ومن المصطلحات التي يقدمها بطريق التمثيل (ألف النون الخفيفة) ، و(ألف الجمع)، و(ألف التفضيل والتقصير) ، و(ألف النداء) ، و(ألف الندبة) ، و(ألف التأنيث) ، و(ألف

---

[1]) الكليات ، أبو البقاء الكفوي ، تح عدنان الدرويش ومحمد المصري ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص١٧-١٨

[2]) الكليات ، مرجع سابق ، ص٢٤١

[3]) انظر: المرجع السابق ، ص١١٧-١١٨

التثنية)[1]. وهذا النوع من التقديم بطريق التمثيل يكثر عند ذكر المصطلحات التي تندرج تحت مصطلح أصل أو تتفرع منه ، كما هي الحال في المصطلحات المتقدمة التي تندرج جميعا تحت مصطلح (الألف) ؛ التي يعرفها ويذكر أنواعها والأمثلة عليها .

وقد يورد المصطلح وتعريفه اللغوي دون أن يعرض لتعريفه الاصطلاحي نحو تقديمه مصطلح الإبدال بقوله : " الإبدال : هو رفع الشيء ووضع غيره مكانه " ثم يقول بعد ذلك : " والإبدال يكون من حروف العلة وغيرها ، والقلب لا يكون إلا من حروف العلة "[2]

وقد يسهب في ذكر متعلقات المصطلح وتفرعاته ودلالاته في اللغة والاشتقاق والعرف واصطلاح أهل العلوم المختلفة ؛ كما هي الحال في تقديمه مصطلحي الاسم والاستثناء[3]

لم يختلف الأمر كثيرا في القرن الثاني عشر ؛ إذ نجد التهانوي في تقديمه لكتابه كشاف اصطلاحات الفنون يشير إلى أهمية الاصطلاح بقوله : " إن أكثر ما يُحتاج به في تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح ؛ فإن لكل علم اصطلاحا خاصا به ؛ إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا ، والى انفهامه دليلا "[4].

عند عرض مصطلحاته يعمد التهانوي إلى رصد المصطلح ودلالته عند أصحاب العلوم المختلفة ، فها هو ذا يقدم الخبر بقوله : " الخبر بفتح الخاء والباء الموحدة ، هو عند بعض المحدثين مرادف للحديث ، وقيل مباين له ، وقيل أعم من الحديث مطلقا ... وعند النحاة هو المجرد المسند إلى المبتدأ... ، وقد أطلق لفظ الخبر عند أهل البيان والأصوليين والمنطقيين والمتكلمين وغيرهم على الكلام التام غير الإنشائي ... "[5].

كما أننا لا نلحظ عنده أي وقفة عند الآلية أو المنهج الذي يعتمده في اختيار مصطلحاته ، بل إن جهده في الكتاب يكاد يقتصر على جمع ما ورد عند القدماء من مصطلحات وتصنيفها وتنظيمها ، دون أن يكون له أثر في بناء أي من هذه المصطلحات . وبقي عمله في دائرة العمل المعجمي الذي يرصد ما جاء عند غيره ، ولم يتجاوز ذلك إلى

---

[1]) انظر: الكليات ، مرجع سابق ص٢١

[2]) المرجع السابق ، ص٣١

[3]) انظر: المرجع السابق ، ص٨٣-٩٥

[4]) كشاف اصطلاحات الفنون ج١، التهانوي، تح لطفي عبد البديع ، القاهرة : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٦٣، ص١

[5]) المرجع السابق ،ج٢، ص١٨٤

النظر في الآليات التي اعتمدها هؤلاء في بناء مصطلحاتهم ، ولا يعيب عمله هـذا الصنيـع ؛ ذلك أن جهده ينصب في جانب الرصد المصطلحي دون النظر في الآليات .

وإذا ما توقفنا عند الأحمد نكري ، وهو معاصر للتهانوي ، وجدنا أنه لا يختلف عـن سابقيه في عدم ذكر منهجية يتبعها في وضع مصطلحاته أو اختيارها ، وإذا أعدنا النظـر فـي المصطلحات التي يوردها ، فإننا نلحظ أنه يذكر المعنى اللغوي واشتقاقـه أحيانا قبل أن يذكـر المعنى الاصطلاحي ، من مثل تقديمه مصطلح الإمالة بقوله : " الإمالة : مصدر قولـك أملـت الشيء إمالة ، إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها ، من مال الشـيء يميـل ميـلا ، إذا انحرف عن القصد . هي في اصطلاح التصريف : أن ينحى نحو الكسرة ؛ أي عدول بالفتحـة عن استوائها إلى الكسرة ، وذلك بأن تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة ، فتصـير الفتحـة بينها وبين الكسرة "[1]. وقد يتجاوز ذكر المعنى اللغوي ، ويذكر المعنى الاصطلاحـي مباشـرة من مثل تقديمه البدل بقوله : " البدل عند النحاة تابع ؛ قصد نسبة أمر إليه بنسبة ذلك الأمر إلـى متبوعه بدونه ، أي لا يكون نسبة ذلك الأمر إلى متبوعه مقصودة ، بل تكون نسبته إليه توطئـة وتمهيدا لنسبته إلى التابع ، وهو على أربعة أقسام ... "[2]. وقد يورد اللفظة وتعريفه لـها ، دون أن يشير إلى أن هذا المعنى لغوي أو اصطلاحي ، من مثل تقديمه تاء التأنيث بقولـه : " تـاء التأنيث هي الموقوف عليها هاء "[3]

بقي الأمر كذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، حين أخذ عـدد من المؤسسات العلمية والعلماء على عاتقهم الدعوة إلى وضـع أسـس لبنـاء المصطلحـات وشرعوا بتنفيذها . ولكن هذه المحاولات ما زالت حتى وقتنا هذا غـير قـادرة علـى الوفـاء بمتطلبات تجاوز مشكلة المصطلح التي بدأت تتشعب فروعها وتتداح أبعادها .

---

[1]) موسوعة مصطلحات جامع العلوم (الملقب بدستور العلماء)،الأحمد نكري ، تح رفيـق العجـم ورفاقـه ، بيروت: مكتبة لبنان ، ط١،١٩٩٧، ص١٥٧

[2]) المرجع السابق ، ص٢٠٦

[3]) المرجع السابق ، ص٢٢٩

المبحث الرابع : منهجيات العلماء القدماء في بناء المصطلحات

لم يكن المصطلح قضية مهمة تستوقف العلماء سابقا , إذ نجد كتبهم ومؤلفاتهم تكاد تخلو من أية إشارة أو توقف عند قضية اسمها المصطلح ؛ فها هو ذا كتاب سيبويه الذي يعد الأول مما وصلنا من كتبهم ؛ لا يتضمن أيا من الإشارات أو التصريحات بأن المصطلح كان عائقا أمامه عند وضعه مؤلفه العظيم (كتاب سيبويه) . وإذا ما توقفنا عند كتاب (مقدمة في النحو) المنسوب لمعاصر لسيبويه هو خلف الأحمر وجدنا صاحبه يتوقف عند الأسباب الداعية إلى تأليف كتابه هذا ،ثم يشرع في بسط الأبواب دون أن يكون للمصطلح في حديثه أدنى نصيب[1].

وكذا الحال عند المبرد الذي يفتتح مؤلفه (المقتضب) بالحديث عن أقسام الكلم بقوله : " هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال "[2] ولم يتطرق ألبتة للحديث عن بناء المصطلح ، أو طريقته في اختياره ، أو أي من المشكلات التي واجهها في اختياره.

ويستخدم ابن جني لفظة الاصطلاح عند حديثه عن أصل اللغة :أإلهام هي أم اصطلاح؟ فيقول : " هذا موضع محوج إلى فضل تأمل ؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هي تواضع واصطلاح "[3]

يتقدم الأمر عند ابن مالك ليصبح الاصطلاح والحدّ المصطلحي لفظة شائعة عنده فهو يورد لفظة الاصطلاح صريحة في غير موضع من كتابه شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ؛ فهو يقول : " اسم الفاعل في الاصطلاح هو الصفة الصريحة "[4] ، كما يورد لفظة "الحدّ" في مواطن متعددة من كتابه من مثل قوله "حدّ المقصور وحدّ المنقوص "[5] ، و" حدّ الفاعل "[6]

ويفتتح ابن هشام أبواب كتابه (أوضح المسالك) بقوله : "الكلام _ في اصطلاح النحويين _ عبارة عما اجتمع فيه أمران "[7]

---

[1]) مقدمة في النحو، خلف الأحمر ،تح عز الدين التنوخي ،دمشق : وزارة الثقافة ،١٩٦١ ، صص٣٣_٣٥

[2]) المقتضب ، مرجع سابق ،ج١، صـ٣

[3]) الخصائص ،ج١ ، ابن جني ،تح محمد علي النجار، بغداد :دار الشؤون الثقافية (نشر مشترك) ،ط٤ ،١٩٩٠ ص٤١

[4]) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ، تح عدنان الدوري ، بغداد : مطبعة العاني ،١٩٧٧ ، ص٦٧١

[5]) المرجع السابق ، ص ١١٣

[6]) المرجع السابق ، ص ١٨٠

[7]) أوضح المسالك ، ج١، ابن هشام الأنصاري ،تح محمد محيي الدين عبد الحميد ،بيروت : دار الفكر ،ص١١

هذا بالنسبة لنظرة القدماء إلى الاصطلاحات ومدى حضور ألفاظها في مؤلفاتهم . ولا يعني ذلك أن أمر المصطلح كان سهلا ميسورا ؛ إذ إن المتأمل في قول ابن السراج في كتابه الأصول : " ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم ، احتجت أن اذكر ما يقرب على المتعلم "[1]، يجد أن هذا الكلام يوحي بما كان يحس به اللغويون والنحويون من معاناة ؛ وبخاصة إذا عرفنا أن كلامه هذا يأتي في معرض حديثه عن الاسم والفعل وحدّهما وتعريفهما.

وإذا استعرضنا مؤلفاتهم وجدنا أنها تكاد تخلو ــ إن لم نقل تخلو ــ من الحديث عن الآليات والمنهجيات التي اتبعها هؤلاء العلماء في اختيار مصطلحاتهم ووضعها . ويكفي أن ننظر في كتاب عالم من علماء القرن الثالث الهجري ، هو المبرد لنجد أنه يتناول في كتابه (المقتضب) الحديث عن الأبنية وأوزان الأسماء ، ويفرد لها عدة صفحات تحت عنوان "هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف تعتبر بها في أصلها و زوائدها "[2] . ويأخذ بعد ذلك بذكر ما يعترض الأبنية من تغييرات وما يمكن أن يبنى من صيغ باستعمال الأفعال المختلفة صحيحة ومعتلة ، دون أن يتعرض لذكر منهجيته في بناء مصطلحاته.[3]

ربما كان ابن جني أكثر من اقترب من تحديد بعض المنهجيات ؛ إذ نجده يذكر كثيرا من الأمور التي تمس المصطلح من مثل ما يقدّمه بقوله : القول على اللغة وما هي وحدّها . وقوله : القول على النحو، ثم ألمحَ إلى سبب اختيار هذا المصطلح ؛ إذ نجده يقول : "هو انتحاء سمت كلام العرب....وهو في الأصل مصدر شائع ، أي نحوت نحواً كقولك قصدت قصداً ، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته ، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وكما أن بيت الله خص به الكعبة ، وإن كانت البيوت كلها لله . وله نظائر في قصر ما كان شائعا في جنسه على أحد أنواعه"[4]. فهو بذلك يشير ، بصورة غير مباشرة ، إلى إحدى الآليات المتبعة في بناء المصطلح ، وهي ما يمكن أن تسمى بالقصر أو التخصيص ، وذلك بأن تأخذ اللفظة وتجعل منها مصطلحا دالا على أحد معانيها أو استخداماتها.

ويشير ابن جني لآلية أخرى في التسمية واختيار اللفظ ، عند تقديمه لمصطلح البناء فيقول :" هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من

---

[1]) الأصول في النحو ،ج١،أبو بكر محمد بن السراج، تح عبد الحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ط٣، ١٩٨٨، ص٣٧

[2]) المقتضب ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٦٩

[3]) انظر: المرجع السابق ، ج١ ، ص٦٩ وما بعدها

[4]) الخصائص ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٣٥

العوامل. وكأنهم إنما سموه بناء ؛ لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازما موضعه ، لا يزول من مكان إلى غيره ، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة ونحو ذلك . وعلى أنه أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء ؛ تشبيها لذلك من حيث كان مسكونا وحاجزا ومظلا بالبناء من الآجر والطين والجص"[1]. فهو هنا يشير إلى استخدام اللفظ مصطلحا بجامع التشبيه بين المعنى الذي استخدم له اللفظ في الأصل والمعنى الجديد الذي يراد استخدام اللفظ للدلالة عليه.

يعرض ابن جني للتصريف ويوضح أثره وأهميته في تقديمه لكتابه (المنصف) بقوله: " وهذا القبيل من العلم أعني التصريف ، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[2]. ومع ما تقدّم فإن ابن جني لم يتوقف عند بناء المصطلحات باعتبارها قضية تقف في طريق عمله.

ويشير الدكتور أحمد مطلوب إلى أن القدماء اعتمدوا في وضع مصطلحاتهم عددا من الوسائل [3]:

الأولى : اختراع أسماء لما لم يكن معروفا كما فعل النحويون والعروضيون والمتكلمون وغيرهم.

الثانية : إطلاق الألفاظ القديمة للدلالة على المعاني الجديدة على سبيل التشبيه والمجاز ، كما في الأسماء الشرعية والأسماء الدينية وغيرها مما استجد بعد الإسلام من علوم وفنون .

الثالثة : التعريب وهو نقل الألفاظ الأعجمية إلى العربية بإحدى الوسائل المعروفة عند النحاة واللغويين .

بإعادة النظر في ما وصلنا من المصطلحات اللغوية والنحوية ، نلحظ أنه كان للنقل (المجاز) دور واضح في بناء هذه المصطلحات . ومما دعا إلى اتباع هذا النهج في البناء أن هذا العلم نشأ عربيا ــ وإن كان عدد وافر من المشتغلين به من غير العرب ــ فلم يحتج

---

[1]) الخصائص ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٣٨ -٣٩

[2]) المنصف في التصريف، ج١، ابن جني، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مكتبة البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤، ص٢

[3]) انظر بحوث لغوية ، مرجع سابق ، ص١٦٨

واضعو المصطلحات فيه إلى وسيلة التعريب (الافتراض) التي اعتمدتها علوم أخرى كالفلك والمنطق والفلسفة .

إذا ما حاولنا الوقوف على المنهجيات التي اتبعها القدماء في بناء مصطلحاتهم ، فإن الأمر يستدعي الرجوع إلى تلك المصطلحات ، ومحاكمتها ، وتبيّن ما ورد من ألفاظ دالة على منهجياتهم تلك ؛ ذلك أن أولئك العلماء لم يحدّدوا – كما تقدّم – أسسا واضحة في عملهم ذلك .

يمكن أن تكون البداية في علوم اللغة – ومن ضمنها علم النحو – مع مصطلح(العربية)؛ إذ ينسب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله :"تعلموا العربية فإنها تشبب العقل وتزيد في المروءة"[1].

ونقل عن كعب الأحبار أنه حكم بين عبد الله بن عباس ومعاوية حين اختلفا في فهم قوله تعالى : " وجدها تغرب في عين حمئة " (الكهف ،٨٦) ، فقال لهما : " أما العربية فأنتم أعلم بها ، وأما أنا فأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطين "[2] . يفهم من هذا أن مصطلح (العربية) يشير إلى العلم الذي يتناول الحديث عما يتعلق باللغة العربية من خصائص وسمات.

ومن المصطلحات الأولى مصطلح النحو الذي أشار إليه ابن جني آنفا . ويشير الزجاجي إلى بداية تخصيصه لحمل المفهوم الذي وضع له في (باب ذكر العلة في تسمية هذا النوع من العلم نحوا) حين يذكر أن زيادا ابن أبيه " وضع كتابا فيه جمل العربية ثم قال لهم : انحوا هذا النحو ، أي اقصدوه "[3]

والناظر في هذين المصطلحين من منطلق أنهما من أول ما وضع من مصطلحات النحو يجد أنه اعتمد في وضعهما على النقل والقصر ؛ فالعربية جاءت بهذه الصيغة المشتقة من لفظة (عرب) التي تشير إلى هؤلاء القوم ، ثم نقلت من دلالتها اللغوية إلى دلالة اصطلاحية؛ قصرت بموجبها على ما وضع في لغة العرب من علوم تتصل بأنظمة اللغة وخصائصها . وهذا الكلام يصدق في مصطلح (النحو) الذي نقل من معناه اللغوي المتضمن دلالته على القصد، ليقصر بعد ذلك على هذا العلم انطلاقا من فعل الأمر (انح) الذي أطلق المحث على هذا العلم، ولو أطلق غير هذا الفعل لكان من الممكن أن نجد مصطلحا آخر من مثل (القصد) أو (الوجهة) يحمل هذا المفهوم.

---

[1]) طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ص١٣

[2]) غاية النهاية في طبقات القراء ،ج٢، ابن الجزري ، نشره برجشتراسر ، مكتبة الخانجي ١٩٣٣ ،ص٣٠٣

[3]) الإيضاح في علل النحو ، مرجع سابق ، ص٨٩

لقد تباينت السبل التي اختطها النحويون في اختيار مصطلحاتهم ؛ حتى بلغ الأمـــر أن ينظر إلى المصطلحات التي تشترك في أصل واحد باعتبارات مختلفـــة ، كما حدث في تقسـيم الفعل ؛ إذ اختاروا مصطلح (الفعل الماضي) بناء على الزمن الذي يحدث فيه الفعل ، واختـــير مصطلح (الفعل المضارع) بناء على معيار آخر ، وهو مضارعته للاسم ومشـــابهته لـــه فـــي الإعراب ، وبني مصطلح (فعل الأمر) باعتبار معيار ثالث هو الدلالة التي يحملها مـــن طلـــب لتنفيذ أمر ما .

من أبرز المنهجيات التي يمكن أن تلحظ مما اعتمده النحويون واللغويون القدماء فـــي بناء مصطلحاتهم :

أولا : النقل : أو ما يمكن أن يسمى (المجاز) . وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى مـــا بشـــير إليه هذا المصطلح بقوله : " كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلـــى مـــا لـــم توضع له ؛ من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تُجوِّز بها إليه ، وبين أصلها الـــذي وضعت له في وضع واضعها ؛ فهي مجاز"[1]. وقـــد شـــاعت هـــذه المنهجيـــة فـــي اختيـــار المصطلحات المناسبة لحمل ما يستجد من مفاهيم ، وبخاصة في علوم اللغة .

ثانيا : الاشتقاق : وهو "نزع لفظ من لفظ ــ ولو مجازا ــ إذا اتفقا في المعنـــى والحـــروف الأصلية وترتيبها ، ليدل بالفرع على معنى أصله ، بزيادة مفيدة غالبا ، لأجلها اختلفا في غـــير الحروف الأصلية ، أو في شكل الحروف الأصلية على التحقيق أو التقدير"[2] . والاشتقاق أبـــرز خصائص العربية التي تتميز بها عن غيرها من اللغات . وقد كان للاشتقاق أثـــر بـــارز فـــي اختيار جل ألفاظ اللغة العربية ، وأكثر مصطلحاتها .كما نجد أنه قد أخذ مكانه بيـــن العلمـــاء ؛ فألفوا الكتب فيه وفصلوا ، ونظروا إليه باعتبارات عدة ، وقسموه إلى عدة أقسام .

ومع أنه شاع غير هاتين المنهجيتين في اختيـــار المصطلحـــات العربيـــة مـــن مثـــل الاقتراض والنحت فإن هاتين المنهجيتين تكادان تكونان الوحيدتين اللتين كان لهما الأثـــر فـــي اختيار مصطلحات اللغة والنحو في التراث العربي . وربما لجأ العلماء إليـــهما معـــا لاختيـــار مصطلحاتهم. وقد سلك العلماء تحت إطار هاتين المنهجيتين سبلا متعددة في اختيـــار الألفـــاظ الدالة على المفاهيم التي يريدون التعبير عنها ، وأهم هذه السبل :

التخصيص : ويقصد به تخصيص لفظ من الألفاظ اللغوية العامة للدلالة على مفهوم محدّد لـــه ارتباط بصورة معينة مع الدلالة اللغوية الأولى لهذا اللفظ ، ليصبح بذلك مصطلحـــا ذا دلالـــة

---

[1]) أسرار البلاغة في علم البيان ،عبد القاهر الجرجاني ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١ ،١٩٨٨، ص٣٠٤

[2]) سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس ، حسين والي ، مجلة مجمع القاهرة ، ع٢ ،١٩٣٥ ، ص١٩٦

خاصة . وتتضح هذه المنهجية في عدد وافر من المصطلحات ، من مثل مصطلح (التعجب)؛ إذ كان العجب يعني إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده ، وجاء في التنزيل : " بل عجبت ويسخرون " (الصافات ،١٢) . ويروى عن الزجاج قوله : " أصل العجب في اللغة أن الإنسان إذا رأى ما ينكره ويقل مثله قال : عجبت من كذا "[1]. ثم انتقلت هذه اللفظة لتخصص لمصطلح نحوي يدل على أسلوب من أساليب العربية في التعبير عن دهشة الإنسان واستهجانه أمرا ما .

من الأمثلة على ذلك مصطلح (الندبة) الذي كان يعني بكاء الميت وتعديد محاسنه، ويروي ابن سيده عن أبي زيد قوله : " ندبت الميت أندبه ندبا بكيت عليه وأندبته ،والاسم الندبة"[2]. ثم انتقلت هذه اللفظة لتصبح اصطلاحا ،وخصصت للتعبير عن طريقة النداء على الميت وفق شروط محدّدة . وما قيل عن هذين المصطلحين يمكن أن يصدق في مصطلحات أخرى ؛ من مثل البناء والنكرة والمعرفة والمنادى والاستغاثة والبدل والإضافة والعطف وغيرها.

التركيب الإضافي : الذي يكون فيه المضاف أحد متعلقات المضاف إليه ، من مثل (علامات الاسم) ؛ فالعلامات هي إحدى المتعلقات التي تتصل بالاسم وتحدده ، وكذا الحال بالنسبة لـ (تنوين الاسم) ، و(علامات الفعل) ، و(علامة الحرف) ، وما شابهها . أو يكون المضاف إليه محدّدا للمضاف من مثل (ضمير الغائب) ؛ إذ المضاف إليه هنا وهو (الغائب) يحدّد المضاف (الضمير) ويميزه من غيره من الضمائر كضمير الشأن وضمير المخاطب وضمير المتكلم . وكذا الحال بالنسبة لمصطلحات أخرى كنون النسوة ، وتنوين التنكير ، وتنوين الترنم، وحروف العطف ، وما يماثلها .

تحديد المصطلح وفقا للموقع : الذي يحتله القائم بالوظيفة في الكلام ، من مثل مصطلح (المبتدأ) الذي يشير إلى الموقع الذي يحتله الاسم المسند إليه في الجملة الاسمية ، وكذلك لام الابتداء وما يماثلها .

تحديد المصطلح من خلال الوظيفة النحوية: التي يؤديها اللفظ من مثل (ما النافية)؛ إذ يشير المصطلح إلى ما تؤديه (ما) من وظيفة دلالية في التركيب الذي ترد فيه . ويشير مصطلح (همزة النقل) إلى الهمزة التي تسبق الفعل ، وتنقله من حال اللزوم إلى حال التعدي ، ومن التعدي لمفعول واحد إلى التعدي لمفعولين وهكذا . وهذا يصدق في عدد من المصطلحات من

---

[1]) لسان العرب ، مرجع سابق ، مادة عجب

[2]) المخصص ، ابن سيده ، بيروت : المكتب التجاري للطباعة والنشر ، د.ت ، السفر ١٣ ، ص١٤١

مثل : لا النافية للجنس ولام التوكيد وأدوات نصب المضارع وحروف التحضيض ولام الجحود وفعلي المدح والذم وما يماثلها .

الضمائم : ويقصد بها هنا اختيار عنصر من العناصر المتشابهة في سلوكها أمـاً لبـاب مـن الأبواب وإلحاق أمثاله به ، من مثل (كان وأخواتها) ، فقد اختيرت (كان) من بين الأفعال التـي تشترك في عملها النحوي ، وألحقت بها الألفاظ التي تشبهها بالعمل ، واختيرت لفظة أخواتـها للدلالة على الرابطة الوثيقة بينها في هذا الجـانب . ومثـل ذلـك (إن وأخواتـها) ، و(ظـن وأخواتها). ولكن هذا لم يطرد ؛ ذلك أننا نجد مصطلحات (الأسماء الستة) و(الأفعال الخمسـة) ، وهذه المصطلحات قدمت من خلال وصفها بعددها بدلا من الصورة التي استخدمت في تقديـم المصطلحات السابقة .

إلحاق مصطلح بمصطلح آخر : وذلك بأن يتخذ مصطلح أساسا في القياس ثم يحمل عليه مـا يماثله في حكم من الأحكام ، من مثل المحمول على جمع المذكر السالم ، والمحمول على جمـع المؤنث السالم ، والمحمول على المثنى ، والفعل المضـارع ، وعديـل الظـرف ، والصفـة المشبهة. ويكفي أن ننظر في عبارة المبرد التي يحمل فيها جمع المذكر السالم وجمع المؤنـث السالم على المثنى ؛ فيقول : " فإن جمعت الاسم على حدّ التثنية ألحقته في الرفع واوا ونونـا ؛ أما الواو فعلامة الرفع ، وأما النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . ويكـون فيه في الجر والنصب ياء مكان الواو . ويستوي الجر والنصب في هذا الجمع كما استويا فـي التثنية؛ لأن هذا الجمع على حدّ التثنية ، وهو الجمع الصحيح ".[1] ويقول في جمع المؤنـث : " وإذا جمعت المؤنث على حدّ التثنية فإن نظير قولك : مسلمون في جمع مسـلم أن تقـول فـي مسلمة مسلمات "[2]. فهذه العبارات التي يقدمها المبرد تشير بوضوح إلى هذه السبيل التي اتبعـت في اختيار المصطلح.

تحديد المصطلح بوصفه: وذلك بأن يوصف المصطلح بالصفة التي يتميز بها عن غـيره مـن مثل :الإخبار التام والإخبار الناقص والفعل المعتل والفعل الناقص والتوكيد اللفظـي والتوكيـد المعنوي وما يماثلها .

الجمع بين الوظيفة والصيغة: وذلك بأن يشترك أمران في تحديد المصطلـح ؛ همـا الـوزن الصرفي والوظيفة التي يؤديها هذا البناء ، من مثل مصطلح (أفعل التفضيل) ؛ إذ يشير الجـزء

---

[1]) المقتضب ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٥

[2]) المرجع السابق ، ج١ ، ص٦

الأول إلى الوزن أو الصيغة التي تأتي عليها الألفاظ التي تحمل القيمة التفضيلية بين شيء وآخر . ويشير الجزء الثاني (التفضيل) إلى الوظيفة الدلالية التي تقدمها هذه الصيغة .

ولا يعني ذلك أن ما ورد ذكره في واحدة من السبل المتقدمة يقصر النظر إليها وفقها؛ إذ ربما تداخلت في صياغة المصطلح الواحد أكثر من نظرة واحدة ، وربما اجتمع على صياغته الأخذ بأكثر من سبيل.

المبحث الخامس : مشكلات المصطلح في التراث العربي:

لم يكن علماؤنا المتقدمون في صياغتهم للمصطلحات واختيارهم لها بمنأى عما تواجهه كل أمة في بناء علومها واختيار مصطلحاتها ؛ فقد واجه المصطلح اللغوي في التراث العربي عددا من المشكلات ، وربما تركز ذلك في مرحلة البدايات ، ويمكن تحديد هذه المشكلات في ما يلي :

أولا: عدم وضوح المفهوم:

المفهوم هو الأساس الذي تبنى عليه المصطلحات ، وعدم وضوح المفهوم مشكلة كبرى في اختيار المصطلحات . وليس المقصود بعدم وضوح المفهوم أن واضعه غير مدرك لمضمونه ، بل يتضمن ذلك الإشارة إلى عدم وضوح صورة المفهوم في كتاباتهم ، أو قصور عباراتهم عن تقديم المفهوم بشكل واضح . وقد برز هذا الأمر بشكل واضح في بدايات التأليف النحوي ، نلحظ ذلك في كتاب(مقدّمة في النحو) المنسوب لخلف الأحمر؛ حين يقدّم أقسام الكلام بقوله :"العربية على ثلاثة : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وهذا الحرف هو الأداة التي ترفع وتنصب وتخفض الاسم وتجزم الفعل ؛ فالرفع : زيد ومحمد ، وأخوك وأبوك ، والنصب: زيدا ومحمدا ، وأخاك وأباك ، والخفض : زيدٍ ومحمدٍ ، وأخيك وأبيك ، والجزم للأفعال دون الأسماء".[1]

يلحظ الناظر في العبارة المتقدّمة أمورا عدة ، أبرزها إطلاقه العدد منكرا دون تحديد فلم يوضح ما هي الثلاثة ؛ وإن فهم القارئ أو المتعلم ضمنا أنه يقصد الكلام في العربية ، وفي مقابل ذلك يقدّمها سيبويه بقوله :" هذا باب علم ما الكلم من العربية ، فالكلم: اسم و ..."[2]. كما نلحظ أنه يبدأ باستخدام لفظة (العربية) ، وهي مصطلح شاع في ذلك الوقت للدلالة على مفهوم آخر ؛ يمكن أن نلمحه في القول المنسوب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه :" تعلموا العربية فإنها تشبب العقل وتزيد في المروءة "[3]، وقول كعب الأحبار في حكمه بين ابن عباس ومعاوية :"أما العربية فأنتم أعلم بها "[4]. كما أنه لم يحدّد مفهوم الاسم والفعل ، وأتبع الحرف بوصف لم يوضح معالمه ، ثم يعرف الحرف بأنه الأداة التي ترفع وتنصب وتخفض الاسم وتجزم الفعل . وهذا التعريف لا يوضح مفهوم هذه اللفظة ولا يحدّدها ، إذ الفعل يرفع

---

[1]) مقدمة في النحو ، خلف الأحمر ، مرجع سابق ، ص٣٥

[2]) كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج١ ، ص١٢

[3]) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي ، مرجع سابق ، ص١٣

[4]) غاية النهاية في طبقات القراء ، المرجع السابق ، ج٢ ، ص٣٠٣

وينصب ، فلو كان مراده بالحرف العوامل اللفظية لما جاز ذلك ؛ لأنه ذكر الفعل بوصفه صنفا من الأصناف جنبا إلى جنب مع الحرف . ولو أراد به الكلمة لما جاز أيضا لأن الاسم كلمة والفعل كلمة ، واختبار المدلولات الأخرى للحرف يكشف أن تقديمه للمفهوم لم يكن دقيقا .

يتجاوز الأمر ذلك في هذا المصطلح عندما يضعه عنوانا لموضوعات يعالج تحتها عددا من الأفعال واصفا إياها بالحروف كقوله :" باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها ، وهي : إنما وكأنما، وهل ،وبل، وهو، وأين، وحيث، ومتى، وحتى، و ... "[1]وهذه المجموعة تتضمن أسماء كما تتضمن حروفا. ويتناول تحت هذا المصطلح عددا من الأفعال بقوله :" باب الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها وهي : رأيت وظننت وخلت وحسبت ووجدت وأبصرت وسمعت لقيت وكلمت و ... "[2]. وتتضمن هذه المجموعة عددا من الأفعال المتعدية لمفعول واحد أو مفعولين .

نلحظ مما سبق عدم وضوح هذا المصطلح الذي يستخدمه خلف الأحمر، وأن المتعلم أو القارئ لا يجد دلالة محدّدة للمصطلح يحتكم إليها ، على الرغم مما يقدّمه الرجل من محاولة ربط المصطلح بأقسام الكلام الأخرى ووصفه وتعريفه ، ولكن ذلك كله لم يقدّم لنا مصطلحا واضحا .

ونلحظ مثل هذا الأمر عند سيبويه عند معالجته لكان وأخواتها ، فهو يتناولها تحت باب "الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ،واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد".[3] ويستوقف الدارس في هذا الباب أمران ؛ **أولهما** : أن سيبويه عد هذه المجموعة أفعالا دون أن يشير إلى خصوصية تتميز بها عن غيرها ، وهذه الخصوصية تتمثل في أن هذه المجموعة تتضمن الدلالة على الزمن ، وخلوها من الدلالة على الحدث . وتعريف سيبويه للفعل ينص على أن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وهذه لا دلالة فيها على الحدث. وربما كان ذلك ما دعا اللاحقين لإطلاق اسم الأفعال الناقصة عليها.

والآخر: أنه يشير إلى الاسم الذي يرتفع بعد دخول كان وأخواتها عليه باسم الفاعل ، ولهذا المصطلح دلالة أخرى عند سيبويه نجدها في قوله :" هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل

---

[1]) مقدمة في النحو ، مرجع سابق ، ص٣٦-٣٧

[2]) المرجع السابق ، ص٤١

[3]) كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٤٥

كان نكرة منونا، وذلك قولك :هذا ضاربٌ زيدا غدا "[1]، كما أنه يعبر أحيانا عن المفهوم الذي يشير إليه مصطلح اسم الفاعل في العبارة الأخيرة بمصطلح الفاعل من مثل قوله : " هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع ، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ".[2] أضف إلى ذلك دلالة الفاعل على مفهوم آخر غير هذا الذي نجده في العبارات السابقة .

نلحظ هنا هذا التداخل بين المفاهيم التي تحملها هذه المصطلحات ؛ إذ يتعاقب المصطلحان الفاعل واسم الفاعل عند سيبويه على حمل مفهوم واحد ، ويشير كل واحد من المصطلحين إلى مفهوم آخر يختلف عن المفهوم الأول ، ولا بد من تدخل السياق لتحديد الدلالة التي يؤديها المصطلح.وهذا أمر ينافي ما يطلب من المصطلحات من تشكيل الأركان الأساسية للمعنى المستفاد من النص ، لا أن تتحدد دلالتها من خلال غيرها.

وربما أسهم عدم وضوح المفهوم التراثي في وقوع المحدثين في الحيرة ، ومحاولة البحث عن مصطلح جديد . ومن الأمثلة على ذلك ما يقدمه سيبويه من تعريف للجهر بقوله : " فالمجهورة : حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت "[3]. وتابعه من جاء بعده في هذا التعريف دون أن يوضحوا ما يقصده بقوله أشبع الاعتماد عليه . وعد سيبويه الهمزة من الحروف المجهورة . ولما لم يتضح مقصود سيبويه بقوله هذا لجأ العلماء المحدثون إلى التخمين ، فقدر بعضهم أن الهمس يعني عدم الذبذبة ، والجهر يعني الذبذبة ، وقدر آخرون أن الهمس يعني اتساع المجرى ، والجهر يعني تضييق المجرى . فإذا أخذنا بالأول ــ كما يرى أحمد مختار عمر ــ حكمنا بأن الهمزة حرف مهموس، وإذا أخذنا بالثاني حكمنا بأن الهمزة صوت لا مهموس ولا مجهور .[4] وهذا المصطلح الأخير (لا مهموس ولا مجهور) ناشئ عن عدم الوضوح في المفهوم الذي قدمه سيبويه ومن جاء بعده.

---

[1] كتاب سيبويه، مرجع سابق ، ج١ ، ص١٦٤

[2] المرجع السابق ، ج١ ، ص١٩٤

[3] المرجع السابق، ج٤ ، ص٤٣٤

[4] المصطلحات الألسنية في اللغة العربية ، أحمد مختار عمر ، ضمن كتاب : أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية ، تونس: الجامعة التونسية ، ١٩٧٨، ص٢٥٧

ثانيا : عدم ذكر الحدّ أو التعريف

الحدّ أو التعريف هما المدخل الأساس لتوضيح المصطلح وتحديد مفهومه الذي يتميز به عن غيره ، ومن هنا كان لا بد لواضع المصطلح أن يقدّم مصطلحه من خلال حدّه أو تعريفه على أقل تقدير؛ ليوفر على القارئ عناء البحث عن مدلول المصطلح . وإذا أنعمنا النظر في ما وصلنا من مصطلحات لغوية ونحوية تراثية ، نجد عددا وافرا من هذه المصطلحات ــ وبخاصة في بدايات العمل النحوي ــ قد قدّمها أصحابها دون حدّ أو تعريف لها .

ونجد مثل هذا الأمر عند خلف الأحمر في غير موضع من كتابه ، بل ربما لا نجد في كتابه مصطلحا واحدا محدودا أو معرفا ، ويكفي التمثيل على ذلك بموضعين ؛ أولهما قوله:" الرفع يأتي من ستة وجوه لا غير وهي: الفاعل ، وما لم يسم فاعله ، والابتداء وخبره ، واسم كان ، وخبر إن ، فكل ما أتى من الرفع بعد هذا فهو من هذه الستة وراجع إليها وجزء منها "[1]. ولا يورد بعد ذلك أي حدّ أو تعريف لأي من هذه المصطلحات التي ذكرها ،ويكتفي بالتمثيل عليها[2] ؛ ربما لأن هذه المصطلحات كانت واضحة في ذهنه ، أو رأى أنها معروفة في عصره، أو أن التمثيل يغني عن التعريف، ولم يدر بخلده أنه يكتب لأجيال تأتي بعده ، وتحديد مفهوم المصطلح يشكل ركيزة أساسية عندهم .

وفي موضع آخر من كتابه يذكر مصطلحات أخرى على نحو مما سلف ، وذلك بقوله: "والنصب يأتي من اثني عشر وجها وهي : المفعول الأول والمفعول الثاني والنداء المضاف والنداء المنسوب وخبر المعرفة والتعجب وما نصب على طرح الخافض والمدح والذم والواحد الخارج من الجماعة والنفي والإغراء "[3]. وهنا نجده يقدّم مصطلحات متقاربة ، أو تشترك في جزء من المصطلح ، ويفرق بينها ما يلحقها من وصف؛ من مثل المفعول الأول والمفعول الثاني ، والنداء المضاف والنداء المنسوب ، مكتفيا بالتمثيل عليها[4] ،تاركا إياها دون حدّ أو تعريف. مع ملاحظة أن التمثيل في بعض الأحيان لم يكن دالا حقيقيا على المصطلح الذي أراد توضيحه كقوله :" والإغراء : وهو مضارع للتحذير قول الله تعالى :{عليكم أنفسكم}"[5]؛ إذ إن هذه الآية يمكن أن يستشهد بها على اسم الفعل لا على الإغراء .

---

[1]) مقدمة في النحو ، مرجع سابق ، ص٥١

[2]) انظر: المرجع السابق ، ص٥٤-٥٥

[3]) المرجع السابق ، ص٥٢-٥٣

[4]) انظر: المرجع السابق ، ص٥٦-٥٩

[5]) المرجع السابق ، ص٥٩ . والآية ١٠٥ من سورة المائدة

وفي كتاب سيبويه نجد عددا من المصطلحات التي يوردها دون حد أو تعريف ، وربما كان ذلك بسبب أنه نظر إليها باعتبارها مصطلحات واضحة المفهوم ، جلية الدلالة . نلحظ ذلك في النص الذي يقدمه سيبويه تحت باب الفاعل بقوله : " باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر ، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعولٍ مجراها..."[1].

إن الناظر في ما تقدم يلحظ عددا من المصطلحات التي يرتبط بعضها ببعض دون أن يورد لها تعريفا أو حدا ، فيحشد مصطلحات (الفاعل) ، و(المفعول) ، و(اسم الفاعل) ، و (اسم المفعول)، و (المصدر) ، و (الصفة) ، دون أن نلحظ لأي من هذه المصطلحات حدا أو تعريفا؛ إلا أنه بعد ذلك يورد الأمثلة على بعض هذه المصطلحات من خلال التراكيب ، من مثل قوله : "أما الفاعل الذي لا يتعداه فعله ، فقولك :ذهب زيد وجلس عمرو"[2]،وقوله: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدا ، فعبد الله ارتفع هنا كما ارتفع في ذهب ، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب ، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل "[3].

وقد تقدم الحديث عن المصطلحات التي أوردها الزجاجي دون حد لها أو تعريف من مثل الفاعل ، والمفعول به ، والنعت ، والتوكيد ، والمبتدأ ، والخبر ، وحروف الخفض ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والتعجب . وهذه هي حال عدد من المصطلحات عند العلماء .

ثالثا : التعدد:

ويقصد بالتعدد ما يعترض المصطلحات من تعدد ، سواء كان ذلك التعدد في دلالة اللفظ الواحد على مفاهيم متعددة ، أو تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد ، وهو ما عرف بالاشتراك اللفظي والمعنوي . ومع أن هذه المشكلة لم تصل إلى ما وصلت إليه الحال اليوم إلا أننا نجد لها حضورا في مصطلحاتهم ، وسوف يتم التعرض لهذه المشكلة بالتفصيل عند الوقوف على توحيد المصطلحات في الفصل الثالث بإذن الله.

---

[1]) كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٣٣

[2]) المرجع السابق ،ج١،ص٣٣

[3]) المرجع السابق ، ج١ ، ص٣٤

الفصل الثاني

قضية المصطلح اللغوي في العصر الحديث

تختلف قضية المصطلح اللغوي في العصر الحديث عما كانت عليه قديما ، وذلك لاختلاف الظروف المحيطة به ، ولسبب آخر جوهري ، وهو أن المصطلحات الحديثة في جلها وافدة إلى اللغة العربية من لغات أخرى؛ الأمر الذي يستدعي مزيد عناية وتركيز لمواكبة الحضارات الأخرى ومسايرتها في شتى العلوم . وقد بدأت المشكلة تأخذ مكانها منذ بدأ اختلاط العرب بالأوروبيين ؛ أي منذ القرن التاسع عشر ، حين بدأت الإرساليات والبعثات العربية بالتوجه إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية ، وبدأت البعثات التّبشيرية تنشط في بلاد العرب .

وكانت جهود رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٢) وتلاميذه في مصر ، ومعاصرين له في تونس ، تواجه هذا التحدي اللغوي في مجالات العلوم من خلال إعداد كتب مترجمة ومؤلفة. ولعبت الصحافة العربية في مصر وبلاد الشام على وجه الخصوص دورا كبيرا في نقل هذه المصطلحات الجديدة ونشرها في دوائر المتخصصين، كما كان لرجال الصحافة العربية والمجلات المتخصصة دور في متابعة المشكلة الناتجة عن توافد المصطلحات .[1]

استمرت الجهود القائمة على حل مشكلة المصطلحات واختيار ما يقابل المصطلحات الوافدة . ولكن هذا العمل في أغلبه كان يقوم على الاجتهاد الفردي دون أن يكون ثمة منهاج موضوع يسير الأفراد على هديه ، عند صوغهم المصطلحات التي يستعملونها في مؤلفاتهم ومصنفاتهم . ولهذا ظهر الاختلاف في كثير من المصطلحات ، فيختار أحد الباحثين مصطلحا ما ، ويأتي آخر ليخطّئه ، أو يرى أصوب منه وأبلغ في أداء المعنى ، أو يقبله بتحفظ. وبعضهم يثبت للمصطلحات معاني لم يقصد إليها واضعها، وآخرون لا يعترفون بها أصلا فيضعون مصطلحات غيرها.[2]

---

[1]) انظر: دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة ، محمود فهمي حجازي ، اللسان العربي ع٤٧ ، ١٩٩٩ ، ص٤١-٤٢

[2]) انظر: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، تعليق وديع فلسطين ، مجلة الآداب ، ع٦ ،١٩٥٥ ، ص٣٩

وظهر في بدايات القرن العشرين عدد من العلماء المشتغلين بالمصطلح حاولوا وضع القضية ضمن أسس وأطر تحكمها ، بصرف النظر عن النظرة التي يحملها كل منهم تجاه هذه القضية، فرأينا العديد من الأبحاث للأمير مصطفى الشهابي ، والأب أنستاس الكرملي ، وأحمد تيمور ، ووديع فلسطين، ويعقوب صروف ، وأنيس سلوم وغيرهم .

دخل المصطلح العربي بشكل عام ـــ واللغوي بشكل خاص ـــ مرحلة جديدة بإنشاء الجامعة الأهلية سنة ١٩٠٨ ثم تحولها إلى الجامعة المصرية سنة ١٩٢٥ ؛ إذ حضر عدد من أعلام الدراسات اللغوية في الجامعات الألمانية و الإيطالية إلى القاهرة، فوجدنا جويدي وبرجشتراسر ، وغيرهما يحاضرون باللغة العربية في علوم اللغة واللغات السامية ، وأوردوا العديد من المصطلحات اللغوية في محاضراتهم وكتاباتهم ، ووجدناهم يفيدون من المصطلح التراثي حين يكون مناسبا للمفهوم الذي يستخدمونه .[1] ويضعون مصطلحات أخرى حين يرون الحاجة لذلك .

وكان لإنشاء المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩١٩ دور واضح في تنمية الدعوة لحل المعضلة التي تواجه المصطلحات ، ونقل العلوم الأجنبية إلى العربية والسبل الكفيلة بذلك. ونشر على صفحات مجلة المجمع العديد من الأبحاث والمقالات المختلفة في مجال المصطلحات. ثم أنشئ مجمع القاهرة ، فأخذ يعقد الدورات المتعددة لاختيار المصطلحات وإقرار الأنسب منها ، ونشر هذه المصطلحات والأبحاث التي تتعلق بها على أعداد المجلة . وتبع ذلك إنشاء المجمع العراقي ثم المجمع الأردني ، كما أنشئ مكتب تنسيق التعريب لمتابعة المصطلحات الوافدة ، وتشجيع الأبحاث التي تعالج هذه القضية ونشرها ، على صفحات المجلة التي يصدرها وهي مجلة اللسان العربي.

صاحب هذه الجهود جهود أخرى في شتى أقطار الوطن العربي ، حملت همَّ اللغة العربية ومواكبتها للعلوم المختلفة ؛ فألفت الكتب ، وكتبت الأبحاث على صفحات المجلات المختلفة ، واشتغل آخرون بتأليف معاجم المصطلحات المختلفة ، وتعددت منهجياتهم في رصد المصطلحات ومعالجتها.

يتكون هذا الفصل من أربعة مباحث ؛ نتحدث عن موقف العلماء من قضية المصطلح، ومتطلبات وضع المصطلح ، والمشكلات التي تواجه المصطلح في العصر الحديث ، والجهود القائمة لحل معضلة المصطلح . وها هي ذي مناقشة لموضوعات هذه المباحث:

---

[1]) انظر: قضية المصطلح اللغوي الحديث، محمود فهمي حجازي، مجلة مجمع القاهرة، ع٥٧، ١٩٨٥، ص١٢٤

المبحث الأول: موقف العلماء من قضية المصطلح

لئن كانت الجهود اللغوية قديما عربيـــة الطابع ، وكانت مصطلحاتها- بصورة عامـــة- نابعة من اللغة العربية ، وخاضعة للأساليب العربية في توليد المصطلحات ، سواء فـــي ذلـــك عند العلماء العرب أم المسلمين من غير العرب ، وبصرف النظر عما إذا كانت هـــذه العلـــوم عربية خالصة ، أم كانت متأثرة بثقافات غير عربية ؛ فإن الأمر في العصر الحديـــث يختلـــف عن ذلك اختلافا كبيرا، وذلك أن الدراسات اللغوية الحديثة في معظمها وافدة من لغات أجنبيـــة - كما تقدم - مما يستدعي المتابعة واختيار المصطلحات العربية المقابلة للمصطلحات الوافـــدة، مع ما يصاحب ذلك من عقبات ومشكلات[1] .

تباينت الآراء حول الأسباب الحقيقية لتأخر العلوم عند العرب في العصـــر الحديـــث. فذهب بعض العلماء إلى أن المشكلة مشكلة مصطلحات ، وتراهم يدعون إلى التريث والانتظـــار إلى حين توافر المصطلحات القادرة على حمل المفاهيم الجديدة . وذهب آخرون إلى ضـــرورة خوض غمار العلوم ، واستعمال المصطلحات المتوافرة ، وابتكـــار المصطلحـــات المناســـبة ، والاستعانة في ذلك بالمجامع والهيئات العلمية في سبيل توفير ما يتعسر على العلماء إيجاده مـــن مصطلحات، ويرى هؤلاء أن استخدام المصطلحات هو الكفيل بترسيخها وتوحيدها ونبذ مـــا لا يصلح منها[2] . ولكل فريق من هؤلاء حججه التي يقدمها ؛ وإن كان أصحاب الدعـــوة الأخـــيرة يمتلكون من البرهان والوقائع المماثلة في الأمم الأخرى ما يعزز حجتهم ويقويها . فالحاجة كمـــا يقال هي أمُّ الاختراع، والبحث العلمي ونقل العلوم الأجنبية مما يدعو العلماء ويحفزهـــم علـــى ابتكار المصطلحات واختبارها وإقرارها .

ولكن هل يعني ذلك أن قضية المصطلح تنتهي بالقيام بالدراسات ونقل العلوم ؟ أغلـــب الظن أن الدراسات والأبحاث التي تكتب ، أو تترجم تحتاج إلى ما يعزز جهودها ويمدهـــا بمـــا تحتاج إليه من عدة . وتعد المصطلحات العلمية المناسبة من أبرز الأمور التـــي تحتـــاج إليـــها العلوم . ولا بد أن تكون هذه المصطلحات قادرة على تأدية المفاهيم بصورة تسعف العلماء فـــي استغلال وقتهم في الإبداع العلمي المنتج ، بدلا من الانشغـــال في البحث عن ألفاظ تحمل مـــا يطرأ من مفاهيم .

وثمة حقيقة لا بد من الإقرار بها ، وهي أن مبتكر المصطلح ليس بمعزل عما يكـــابده مستقبلو هذه المصطلحات من اللغات الأخرى ، فيقول تشومسكي في معرض حديثه عن دراســـة

---

[1] لمتابعة مشكلات تعريب المصطلحات اللغوية الحديثة، انظر رسالة الماجستير للباحث بهذا العنوان

[2] انظر: عقبات مفتعلة في طريق التعريب، جميل الملائكة، مجلة المجمع العراقي، م ٣٣-٤، ١٩٨٢، ص٢٧٦

كيني : " ولحد الآن لا توجد قضية غير قضية المصطلحات "[1]. فإذا كانت هذه حال الواضع الأول للمصطلح ، فما بالك بالمتلقي الذي يحتاج أمورا أخرى قد يستغني عنها الواضع الأول في اختياره مصطلحاته.

والمتأمل في كتب المترجمين يجدهم يعبرون عما يعانونه في ترجماتهم بمثل قولهم : " وقد واجهتنا في هذه الترجمة مشكلة المصطلح "[2]. فما هي حقيقة موقفهم من قضية المصطلح؟

تبدأ القضية من طبيعة الرابط الذي يربط المصطلح بالمفهوم الذي يحمله ، وتتباين وجهات نظرهم حول هذا الموضوع فيقول مايبه :" وليس ثمة بين الاصطلاح اللغوي والشيء الذي وضع له ذلك الاصطلاح أي علاقة طبيعية ، وإنما هي علاقة تقاليد"[3].

في مقابل هذه النظرة نجد نظرة أخرى يمثلها قول تشومسكي : " ولا ترتبط الأسماء بالأشياء بطريقة اعتباطية، ولا يبدو أنه من المفيد جدا اعتبارها (مجموعة مصطلحات) بالمعنى الذي يذهب إليه فتجنستاين. إن كل اسم يعود إلى صنف لغوي يدخل بطريقة محددة في نظام القواعد ، والأشياء المسماة توضع في بنية معرفية ذات تعقيد معين ، وهذه البنى التي تبقى فعالة بانتقال الأسماء إلى مستخدمين جدد . والمستمع عندما يلاحظ أن شيئا قد سمي كذا أو كذا فإنه سيستوحي نظاما لبنية لغوية لكي يضع الاسم بوضعه الصحيح ، ويستوحي نظاما للعلاقات والشروط المفهومية ، وكذلك بعض المعتقدات الواقعية لكي يضع الشيء المسمى في مكانه الصحيح . ومن أجل فهم التسمية ؛ يجب علينا أن نفهم الأنظمة وملكات العقل التي تبرز خلالها"[4].

يوضح ما تقدم بعض أوجه التباين في النظر إلى القضية ، ففي حين يعيد مايبه العلاقة بين المصطلح ومدلوله إلى التقاليد التي تشيع في اللغة ، وينفي وجود علاقة طبيعية بين المصطلح ومدلوله ، فإن تشومسكي يفرض نوعا من المحددات على ارتباط المصطلح بمفهومه؛ بحيث يستطيع المستمع أن يضع الاسم بوضعه الصحيح ؛ بملاحظة النظام اللغوي الذي تنتمي إليه البنية اللغوية.

---

[1]) محاضرات ودن ، جومسكي ، ترجمة مرتضى باقر ورفيقه، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ،ط١ ، ١٩٩٠، ص٢٨

[2]) انظر مثلا:الفونولوجيا وعلم الألفاظ، ياكبسون ، مجلة الفكر العربي،ع ٨-٩ ،١٩٧٩، ص١٤٤

[3]) النقد المنهجي عند العرب ، محمد مندور ، دار نهضة مصر ، ص٤٥٤

[4]) محاضرات ودن ، جومسكي ، مرجع سابق ، ص٤٧

وكان هنري فليش قد أوضح أن المشكلة ليست في مجرد وضع اصطلاح، بل هي في رأيه " مشكلة المنهج الذي يكون على أساسه الاصطلاح ، هل يكون منهجا شكليا، يلتمس أدنى علاقة سطحية لاختيار المصطلح ؟ ..أو يكون منهجا وظيفيا يربط المصطلح بالوظيفة المنوطة به ، وبقدر ما يحمل من مضمون ؟ "[1]. فالمصطلحات في نظره تشكل دلائل على علاقات معينة بين اللفظ ومداوله ، ولا بد عند وضع المصطلح من تحديد الرابط الذي يربط اللفظ بالمفهوم ، كما ينبغي أن يكون العمل المصطلحي قائما على منهج واضح المعالم.

عند النظر في ما قدمه هنري فليش ، نجد أنه يؤسس لمنهج مستقل في وضع المصطلحات ؛ يدعو من خلاله إلى بناء المصطلحات على أساس الوظيفة التي يقوم بها المصطلح ، ويتضح هذا الاتجاه عنده في موقفه من مصطلحي الماضي والمضارع اللذين اختلف المنهج في بنائهما ، فبني الأول منهما باعتبار الزمن الذي يتم فيه الحدث ، وبني الثاني باعتبار عنصر المشابهة للاسم ، فسَعْيُ فليش لاختيار المصطلحين كليهما وفق منهج واحد ، هو المنهج الوظيفي .

يشير الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن حواره مع فليش أسفر عن الاستقرار على استخدام التام وغير التام ، بدلا من الماضي والمضارع . وربما حاول التغيير في مصطلحات استقرت منذ زمن ، وتم بناؤها وفق منهجية واحدة ، من مثل الحالات الإعرابية الثلاث . فنجده يعيد النظر إليها باعتبار الوظيفة التي تؤديها كل حالة إعرابية ، فيستقر الرأي على تخصيص الرفع بحالة الإخبارية ، وتخصيص حالة النصب بالإنشائية، ولكنه يبقي على مصطلح المجزوم على حاله . فيقع في ما كان انتقده من تعدد المناهج التي يبنى وفقها المصطلح ، وكان ينتظر منه اختيار مصطلح دال على مفهوم المجزوم بالاعتبار الوظيفي ، على النحو الذي صنعه في المصطلحين الآخرين.

هذا المنهج الذي يدعو فليش إليه ويحاول تطبيقه ، يمكن أن يقود إلى جانب كبير من توحيد المصطلحات ــ إن التزم الواضعون به ــ ولكن قضية المصطلح ربما تتجاوز ذلك؛ إذ إن وضع المصطلح يرتكز إلى عدد من المحددات التي ينبغي أن تؤخذ بالحسبان ، وإذا كان من يدعو إلى التزام منهج وظيفي محدد في وضع المصطلح لا يلتزم بما يدعو إليه ، فما هي حال غيره ممن ينهجون مناهج أخرى تخالف المنهج الذي يحاول الأخذ به وينتصر له ؟

من المفيد هنا النظر في وسائل بناء المصطلحات ، ونظرات العلماء إلى هذه الوسائل، ويمكن تناول هذه الوسائل وفق الآتي :

---

[1]) العربية الفصحى ، هنري فليش ، تعريب عبد الصبور شاهين ، بيروت : دار المشرق، ط٢ ،١٩٨٣،ص١٧

أولا: بين الترجمة والاقتراض

إن المتتبع لأعمال اللغويين العرب المحدثين يجد تنوعا في المنهجيات المستخدمة في بناء مصطلحاتهم ، وتعددا في وجهات النظر التي يتبنونها ويدعون إليها.

وأول ما يتوقف عنده المرء الخلاف بين العلماء في الاقتراض والترجمة ، فهل نختار للمصطلح الوافد لفظة عربية تقوم مقام اللفظة الأجنبية ، أم ندخل اللفظة الأجنبية إلى لغتنا العربية كما هي ، أو بإجراء بعض التعديل والتحوير عليها ؟ ومتى نأخذ بكل واحدة منها ؟

لقد أخذت هذه القضية موقعها منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، حين ظهر عدد من العلماء من مثل أحمد فارس الشدياق ، وإبراهيم اليازجي ، وأنستانس الكرملي، وجرجي زيدان ، ويعقوب صروف . وكتب كل فريق الأبحاث في ما يعزز موقفه ويقوي حجته ، يقول الدكتور يعقوب صروف : " إلا أنني غير راض عن اهتمام بعض الأعضاء بالترجمة حيث لا موجب لها ، أي ترجمة بعض الأسماء الإفرنجية التي لا مرادف لها عندنا. بالله ما فائدة اللغة من ترك كلمة إفرنجية شاعت بيننا ، والتفتيش عن كلمة قديمة حوشية ، يحتمل أن لا يؤدي معناها معنى اللفظة الإفرنجية ولو بعد المط "[1].

ويتساءل بعد ذلك : هل بالإمكان أن نترجم أو نجد مرادفات لكل الكلمات الجديدة؟ . ويقدم سببا لدعوته تلك هو كثرة المصطلحات الوافدة ، يقول : " عددت بالأمس الكلمات الطبية في قاموس طبي أتاني حديثا فوجدتها نحو ٤٢ ألف كلمة ، ونحو أربعة أخماسها جديد لا مرادف له في العربية ....لقد حاولت الترجمة منذ خمسين سنة إلى الآن، ووجدت أخيرا أن لا بد لي من أن أعرب دفتيريا وتيفوئيد وتيفوس وبلهارسيا ، كما أكتب سل وصداع وبرقان "[2]، ويخلص إلى القول : " والأحسن أن ندع الترجمة والتعريب في كل علم إلى الذين يعلمونه ويعملون به . واللغة لا تقوم بما فيها من الأسماء ، بل بما فيها من الحروف والتصاريف ، فالتركية بقيت تركية مع أن نصف الأسماء والأفعال فيها عربي "[3].

ويتجاوز الأمر ذلك عند جرجي زيدان ، حين ينظر إلى الألفاظ القديمة بوصفها قيودا بقوله : " وقد آن لنا أن نخلص أقلامنا من قيود الجاهلية ، ونخرجها من سجن البداوة ... وإلا فلا نستطيع البقاء في هذا الوسط الجديد ، فلا ينبغي لنا احتقار كل ما لم ينطق به أهل البادية

---

[1]) آراء الأعضاء ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، م٢ ، ج٨ ،١٩٢٢ ، ص٢٥١

[2]) المرجع السابق ، ص٢٥١

[3]) المرجع السابق ، ص٢٥١

منذ بضعة عشر قرنا ؛ لأن لغة البوادي والخيام لا تصلح للمدن والقصور ، إلا إذا ألبسناها لباس المدن "[1].

إن الناظر في ما تقدم يرى أن في الدعوات السابقة ما يدعو للإعراض عنها؛ إذ يحاول أصحابها أن يحشدوا ما يُرغِّب الناس فيها ، ويجعلهم يعرضون عن متابعة اختيار الألفاظ العربية المقابلة ، فيرى أحدهم أن شيوع الكلمة الأجنبية مدعاة لعدم البحث عن لفظة عربية ، ويحكم على هذه اللفظة العربية المختارة بأنها حوشية. ويذهب آخر إلى أن البحث عن ألفاظ عربية في مقابل الألفاظ الأجنبية مضيعة للوقت ، ويصف ثالث الألفاظ القديمة بالقيود .

ومع الموافقة على بعض ما جاء في هذه الدعوات في أن يتحمل أهل العلم مسؤولية الاختيار ؛ فإنه لا بد من الاستعانة بأهل الاختصاص اللغوي لمساعدتهم في اختيار المصطلح الأنسب ، كما أن الأمر ينبغي أن لا يترك على عواهنه ؛ بحجة أن اللغة لا تقوم بما فيها من أسماء ، بل بما فيها من الحروف والتصاريف . كما أن للمتخصصين بعلوم اللغة خصوصية أخرى ، وهي أنهم يختلفون عن غيرهم في التعامل مع مصطلحاتهم ؛ ذلك أنهم هم أهل اللغة ، إضافة إلى قيامهم بالبحث عن مصطلحات تخص تخصصهم ، في حين يحتاج أصحاب العلوم الأخرى إليهم عند اختيار مصطلحات علومهم.

ويرد أنيس سلوم على صروف بأننا لو" استعملنا كل كلمة جديدة لا مرادف لها عندنا بلفظها الموضوع لها في لسان واضعيها ؛ أصبحت لغتنا خليطا من العربية واللغات الغربية ، فتشوهت محاسنها البديعة ، وانحطت منزلتها الرفيعة، وإذا دام النقل إليها بهذه الطريقة ؛ ازدادت فيها الكلمات الأعجمية بازدياد المكتشفات العلمية ، والمصطلحات الفنية والتجارية والصناعية والسياسية وغيرها على توالي الأيام والسنين حتى تغلبت عليها ، وكان ذلك مدعاة إلى سقوطها ولحاقها بلغة الغابرين ، فلا يبقى منها إلا ما حفظته الخزائن من كتب الأولين"[2].

ويرى سلوم أن في أوضاع اللغة " ما يتسع لأن يشتق منها ألفاظ لما شئنا من المعاني؛ لأنها قابلة للاتساع إلى ما يفي بالمطالب العصرية . وإذا جاز للغربيين أن يضعوا أسماء جديدة لم تكن في عهد أسلافهم ، ويحيلوا الكلمات التي يقتبسونها من اليونانية واللاتينية إلى صيغ تناسب قواعد لغاتهم ، مع اشتقاقها من أصل واحد ، وتقاربها في الألفاظ والمعاني ؛ فلماذا لا يجوز لنا أن نحذو حذوهم فنضع أسماء لتلك المسميات ، أو نحيلها إلى صيغ تناسب قواعد لغتنا ، مع ما بينها وبين تلك اللغات من شدة التباين ، ومع ما هي عليه من كثرة الاشتقاقات

---

[1]) اللغة العربية كائن حي ، جرجي زيدان ، دار الهلال ، د.ت ، ص١٣٩

[2]) آراء وأفكار ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، م٢ ، ج٩ ،١٩٢٢ ، ص٢٨٣

وقبول الاتساع بطرق عديدة "[1]. ويذهب إلى أن " الخلل الذي يرى في لغتنا اليوم لا يستحيل سده على تراخي الأيام إذا بذل العلماء جهدهم في خوض بحارها وكشف أسرارها واتبعوا سبيل المتقدمين في وضع ألفاظ عربية للمستحدثات أو سبك ألفاظها في قالب عربي لا تتشوه به هيئة اللغة "[2].

وتفتقر اللغة العربية ـ حسب رأي مارون غصن ـ إلى كلمات جديدة لثلاثة أسباب : أولها " يعود إلى اللغة نفسها ؛ ذلك لأن الاشتقاق في العربية مؤسس على عدد معلوم من الصيغ المحدودة بمعناها ، من مثل وزن (أفعل) ووزن (استفعل) كما هو وارد في علم الصرف. والحال أن لدينا معاني كثيرة لا يمكننا أن نعبر عنها بصيغ الأفعال العربية ، من مثل الألفاظ المركبة في اللغات الإفرنجية ؛ لأن الصيغة في العربية لها معنى واحد ، لا معنى مزدوج ، لأنها مصوغة من جذرين"[3].

والسبب الثاني في نظره أنه " ليس في العربية صيغ تؤدي أغلب معنى السوابق واللواحق"[4] . والسبب الثالث : " أن انقطاع عهد العلم عند العرب حال أيضا دون تقدم اللغة ، وأدى إلى إصابتها بالفقر والعجز . وقد مر على ذلك العهد قرون توصل فيها العقل البشري ـ في غير بلادنا ـ إلى استنباط آلاف المخترعات الطبيعية والزراعية والفنية .. فبلغ عدد المسميات في مختلف العلوم والصناعات حدا لا يكاد يحصر ، والعربية ثابتة في موقف واحد ؛ كأن باب الاجتهاد قد أوصد في وجهها ، وليس في سنن الخلق ما يوجب ذلك الإيصاد بالنظر إلى اللغة ، فصارت اللغة إلى ما صارت إليه من العجز والفقر "[5].

ويخلص إلى الدعوة إلى تطوير اللغة العربية باستخدام اللواصق ؛ فيقول : " وما المانع أيضا من إدخال أشد اللواحق لزوما للغة العربية من مثل (anti) و(auto) واللاحقتين (merte) و(grafe)... وما المانع أيضا وأيضا من اقتباس (لواصق) (affixes) من لغات أجنبية إذا صعب علينا إيجاد لواصق مقتضبة من جذور عربية ؟ فلنا بما فعل الفرنج من ذلك خير مشجع : فقد أخذوا عدة لواصق من اللاتينية واليونانية خاصة . وقد اقتدى بهم الأرمن فصارت لغتهم قادرة على التعبير عن أدق المعاني ، كما يتضح لمن يلقي ولو نظرة سريعة

---

[1]) آراء وأفكار ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، م٢، ج٩ ، مرجع سابق ، ص٢٨٤

[2]) المرجع السابق ، ص٢٨٥

[3]) آراء وأفكار ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ،م٨ ،ج١٢ ،١٩٢٨ ص٧٤٧

[4]) المرجع السابق ، ص٧٤٧

[5]) المرجع السابق ، ص٧٤٧

على معجم أرمني –فرنسوي "[1].

يشعر الناظر في ما تقدم من رأي ميلا إلى احتذاء ما فعلته اللغات الأخرى ؛ لتوفير الألفاظ التي يمكن استعمالها للوفاء بالغرض المصطلحي . والأخذ بالأسباب التي أخذت بها الأمم المتقدمة دعوة طيبة ، بشرط أن تراعي ما تتميز به اللغة العربية من سمات عن غيرها من اللغات . ومع هذا فإنه ليس من الممكن متابعة مثل هذا الرأي الذي يقدمه مارون غصن ؛ إذ يتضمن مجموعة من الآراء التي يخالفها الواقع .

ويمكن أن يتضح ذلك من خلال الوقوف على الأسباب التي ذكرها ومناقشتها . أما السبب الأول مما يقدمه فينقضه سعة الاشتقاق في اللغة العربية ؛ إذ إن اللغة العربية تمتلك من سعة الاشتقاق ما لا تمتلكه أكثر اللغات تطورا . ويشهد بذلك الدراسات اللغوية التي تابعت الصيغ في العربية . ويكفي أن نعرف أن الأبنية العربية للأسماء وحدها بلغت عند سيبويه ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزاد ابن السراج على ما أورده سيبويه اثنين وعشرين بناء ، وأوصلها ابن القطاع إلى ما يزيد على ألف ومائتي صيغة[2] – وهو ما لا تمتلكه اللغات الأخرى– كما أن هناك أقيسة فعلية مهجورة يمكن أن تستغل في الاشتقاق منها وبناء مصطلحات جديدة [3] .

يضاف إلى ما تقدم أن هذه الصيغ من التنوع بمكان ، بحيث يمكن أن نجد بينها ما نستطيع التعبير به عن مختلف المعاني ؛ فثمة صيغ في العربية للدلالة على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة والمصدر واسم المكان واسم الزمان واسم الآلة ، وربما لا نجد في اللغات الأخرى مثل هذا التنوع الصيغي .

أما السبب الثاني فلا يمكن التسليم به لأن اللغة العربية لغة اشتقاقية لا إلصاقية. وهذه الخصيصة هي أول ما يجب مراعاته عند طرق الموضوع . ولا يمكننا من هذا المنطلق مقايستها باللغات الأوروبية ؛ إذ بين الفرنسية واليونانية واللاتينية وشائج لا تتوفر بين هذه اللغات واللغة العربية . وما يمكن أن يوفره الإلصاق للغة العربية يمكن الاستغناء عنه بوسائل اللغة العربية المتاحة في توليد الألفاظ ، فإنها تمتلك من الصيغ ما يمكنها التعبير عن مثل هذه السوابق واللواحق . فاسم الفاعل مثلا يشير إلى ما تشير إليه اللاحقة الإنجليزية (er) ،

---

[1]) آراء وأفكار ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م٨ ج١٢ ، مرجع سابق ، ص٧٥١

[2]) انظر : دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، بيروت : دار العلم للملايين ط١٢، ١٩٨٩ ، ص ٣٣٠-٣٣١

[3]) انظر في ذلك : الأقيسة الفعلية المهجورة ، إسماعيل عمايرة ، إربد : دار الملاحي ،ط١ ، ١٩٨٨

والتصغير يدل على ما تشير إليه السوابق التي تدل على التصغير في اللغات الأخرى ، نحو (Allo) و(Mono) و (Micro) . وما عبرت عنه اللغات الأخرى بجمع كلمتين بكلمة واحدة ، على مبدأ الإلصاق يمكن التعبير عنه باللغة العربية بكلمتين تحملان المعنى ذاته ، إن لم نستطع تأدية هذا المعنى بكلمة واحدة ، نحو التعبير عن المصطلح الإنجليزي (Spectrograph) بـ (المطياف) أو (راسم الطيف) ، والتعبير عن (labio dental) بالمصطلح (سني شفوي) وهكذا . وينبغي أن لا ننسى أن اللغة العربية تتضمن ثلاثة أنواع من الألفاظ المركبة ؛ المركب المزجي ، والمركب الإسنادي ، والمركب الإلصاقي ،علاوة على النحت .

وأما السبب الثالث فإنه لا يقوم ؛ لأن إمكانات اللغة لم تتغير منذ عدة قرون ، فجذورها ثابتة وصيغها ثابتة أيضا ، ويمكن استخدام ذلك في توليد المصطلحات الجديدة . صحيح أن أبناءها لم يوظفوا إمكاناتها لمدة طويلة من الزمن . ولكن هذا لا يمكن التذرع به للجوء إلى اللغات الأخرى ، بل من الأحرى حث عزائم أبنائها على البحث والتنقيب في سبيل إيجاد ما يحتاجون إليه من ألفاظ ؛ تخدمهم في التعبير عن المفاهيم التي يسعون لتقديمها .

وثمة من يذهب إلى أن المصطلحات العلمية العربية التي عرفها القدماء ، والتي يجدها الباحثون في بطون الكتب القديمة قد عرفت كلها تقريبا ، وأنه لا أمل في العثور على كنوز جديدة لم تعرف بعد ، وأن عددها قليل جدا بالنسبة للمصطلحات الحديثة ، وأنها لا تتسق والتصنيفات العلمية الحديثة والإصرار عليها عقبة في سبيل التنسيق العام لكل علم .[1] ومثل هذه الدعوة لا تحتاج إلى رد ؛ إذ هي تحمل في ثناياها ما يدل على وهنها ، فمثل هذا الرأي ينظر إلى اللغة بوصفها قوالب جاهزة لا يمكن تنميتها . والأخذ بهذا القول يخالف ناموس اللغات في التطور والارتقاء ، والتطور الذي شهدته اللغة العربية في مسيرتها من العصر الجاهلي إلى العصر العباسي شاهد على إمكانية استثمار طاقاتها وتطويرها في متابعة العلوم . والحاجة إلى التعبير عن المفاهيم الجديدة من أشد الأمور التي تدعو إلى تطويرها وتوليد الألفاظ الجديدة بدلالاتها الجديدة .

ويذهب فريق ثالث إلى اللجوء إلى المصطلحات الأجنبية ، عندما لا تسعفنا اللغة العربية في اختيار لفظة مطاوعة للتصريف ، يقول عارف أبو شقرا: " فإذا اقتضتنا الحاجة إيجاد كلمة لآلة من الآلات أو مرفق من المرافق ، وحرصنا أن تكون الكلمة عربية الأصل ،

---

[1]) انظر : القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية ، محمد كامل حسين ، مجلة مجمع القاهرة ، م١١ ، ١٩٥٩، ص١٣٨

فإن لم تكن الكلمة العربية الجديدة مطاوعة ، وكانت بلفظها الأجنبي أكثر مطاوعة كان إدخال الأجنبي المطاوع أفضل من العربي النابي العصي "[1].

يمثل أبو شقرا لما يذهب إليه بمصطلح التلغراف واستبدال لفظة البرق به ، ومصطلح التلفون وما رافقه من مصطلحات عربية مقابلة؛ تفوق عليها. ويصل إلى أنه لا ضرر في " أن تدخل الألفاظ الأجنبية إلى اللغة العربية ، إذا أمكن أن تحمل هذا الجواز الذي يجعلها عربية الطابع مطاوعة للقواعد ، وافية بالمقتضيات . ونرى الكلمات الدخيلة تتفاضل وتتفاوت بمقدار ما تطاوع القواعد وتساوقها"[2]. وهو مع ذلك يحترز من فتح الباب على مصراعيه للألفاظ الأجنبية، فيقول :" إني لا أقول بأن تدخل الكلمات الأجنبية كيفما اتفق ، بل إني من المتشددين في هذا الأمر ، ولكني أرى أن نفتح الباب للكلمات التي تطاوع مقتضيات اللغة وتخضع لقواعدها "[3].

وكان عبد القادر المغربي قد ذهب إلى أن التعريب طريقة من طرق إغناء مفردات اللغة العربية ، وأن ذلك لا يمثل بحال من الأحوال خطرا بالنسبة إلى نقاوة اللغة العربية ، فهو يرى أن التغييرات التي تطرأ على اللغة من مرحلة إلى أخرى أمر طبيعي، ولكن الشيء المهم هو ألا تسبب ضررا للأسلوب[4]

ويناقش عباس حسن الموضوع بمزيد من التفصيل ، ويعقد مقارنة بين الجهود القديمة التي قامت في تعريب العلوم الأجنبية وبين ما تواجهه الأمة في العصر الحديث . ويذهب إلى أنه من الخطأ بل الخطر أن نأخذ بأقوال العلماء القدماء في حياة تختلف عن حياتهم ، وفي حاضر علمي لا يمت إلى الماضي إلا بأوهى صلات ، وأن القدماء لو واجهتهم الحضارة بهذا الزخم من المصطلحات لاجتهدوا أن يوفقوا بين أحكامهم وبين الحياة المحيطة بهم . ولكنه يحصر دعوته في تعريب ما تدعو إليه الحاجة القوية ، وتجنب التعريب المطلق . ويتمثل ذلك في تعريب الأعلام،[5] وبعض المصطلحات ، وأسماء الأجناس ، وأشباهها .

ويخلص مما تقدم إلى أن " في التعريب فائدة قد تكون أجل فوائده ، هي إشاعة المصطلحات العلمية والفنية بين الناطقين بالعربية ، وهي مصطلحات عامة عالمية ؛ تكاد تكون مشتركة بين العلماء والباحثين والمختصين في مختلف البلدان المتحضرة ، فمعرفة نصوصها

---

[1]) التعريب والمطاوعة ، عارف أبو شقرا ، مجلة الآداب ، السنة الرابعة ،ع٨ ، ١٩٥٦ ص١٥

[2]) المرجع السابق ، ص١٦

[3]) المرجع السابق ، ص١٦

[4]) انظر : المعرب في العصر الحديث ، نيقولا دوبريشان ،مجلة مجمع القاهرة ،م٣٧ ،١٩٧٦، ص١٠٤

[5]) انظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط٢ ، ص٢٣٨ وما بعدها

تمكن الباحثين من معرفة مسمياتها الحقيقية معرفة دقيقة ، لا لبس فيها ولا إبهام، فيتابعون ما يدونه الفنيون عنها ، وما يطرأ عليها في البلدان الأجنبية "[1] . ويقول في موطن آخر : " أما إضاعة الوقت ، وبذل الجهود المضنية في البحث عن كلمات عربية للكلمات الأجنبية ، أو لأكثرها فتلك طريقة مضنية بطيئة ، قاضية على اللغة بالتخلف "[2].

هذا الرأي الذي يأخذ به عباس حسن جدير بالاهتمام ؛ لما يلحظ من تركيزه على جانب مهم ، وهو ضرورة متابعة العلوم الحديثة ، وعدم جعل المصطلحات هي الغاية القصوى للجهود اللغوية ، فإيجاد المصطلحات ووضعها ما هو إلا وسيلة لتحقيق غاية أكبر ، هي نقل العلوم الحديثة إلى الحضارة العربية . ومع ذلك لا يمكن التسليم بهذا الرأي مطلقا ؛ ذلك أن الأمر لا يستدعي الركون بحجة كثرة المصطلحات التي تتضمنها العلوم الوافدة ، بل إن الأمر يدعو إلى تكثيف الجهود في سبيل حل هذه المشكلات ، لا إفساح المجال أمامها دون أن نكلف بالبحث عن مقابل ييسر تناولها على الدارسين . فالقضية تتضمن أبعادا مختلفة لا بعدا واحدا ؛ أبرزها نقل العلوم الأجنبية إلى العربية ومواكبتها ، وأن يكون هذا النقل بصورة ميسرة تضمن تواصل الدارسين ، مع ما يدخل اللغة من بحوث جديدة ، وأن يتم كل هذا بصورة لا تسيء إلى نظام اللغة ، ولا تتخطى ما استقرت عليه اللغة عبر القرون . ولا بد من التوفيق بين هذه الأبعاد جميعا حتى نحقق للغتنا ما يخدمها ، ويتناسب وواقعها .

في مقابل ما تقدم يذهب محمد رضا الشبيبي إلى أنه : لا معنى لاقتباس المصطلحات الأعجمية الحديثة ، بدون قيد أو شرط إلا العجز والتقصير ، وإلا التبعية والتقليد . ويدعو إلى التنقيب عن المصطلحات التراثية في مظانها ، ودرسها ، وتمحيصها للاستفادة منها في نهضتنا العلمية الحديثة .[3]

ويذهب صبحي الصالح إلى مثل هذا ، حين يوافق على التعريب المدروس ، بقوله : " أراني شخصيا أوافق على التعريب المدروس لا المرتجل ، الجزئي لا الكلي ، الذي يفسح في جميع مراحل التعليم مكانا رحيبا للغة أجنبية تثقيفية على الأقل بجانب لغتنا العربية الفصحى ... لكني لا أوافق أبدا على الشعور بالانهزامية ، وعلى وصم العربية بالتخلف والرجعية "[4]

---

[1]) اللغة والنحو بين القديم والحديث ،مرجع سابق ، ص٢٤٦

[2]) المرجع السابق ، ص٢٤٢

[3]) انظر : مصطلحات في الأدب والتربية، محمد رضا الشبيبي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة ٢٥، ١٩٥٩ ، ص١٣

[4]) العربية والتعريب ، صبحي الصالح ، مجلة الآداب سنة ٢٣ ، ع٢ ، ١٩٧٥ ، ص٦

يدعو لطيف زيتونة إلى ضرورة الرجوع إلى المعاجم ، والاستعانة بها عند تعريب المصطلحات الأجنبية ، بقوله :" وإننا حين نعرّب الكلمة بلفظها نيسر على أنفسنا مشقة البحث عن المقابل المناسب ، ولكننا نقدم للقارئ العربي كلمة لا يفهم شيئا من أصلها ومن دلالتها ، ومع ذلك تشيع هذه اللفظة وتتوضح ، وتصبح مادة من مواد المعجم كسائر المواد الأصلية . من هنا نتبين أن العودة إلى المعاجم العربية ، والاستعانة بها على وضع المصطلحات أمر ضروري ومرغوب فيه "[1] .

وتأخذ نجاة المطوع برأي الشبيبيَ في الدعوة إلى العودة للتراث والاستعانة بالألفاظ القديمة وإلى قيام الأفراد والمؤسسات بواجبهم في سبيل حل هذه المعضلات ، فتقول : " إن إحياء التراث العلمي العربي أمر له أهمية كبيرة ، ففي كتب الأقدمين آلاف الألفاظ التي نحتاج إليها ؛ كما دلت على ذلك الكتب العلمية التي تم نشرها . ومن الواجب أيضا إشراك أكبر عدد من المختصين والهيئات والاتحادات العلمية العربية المعنية ، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة عربية تتولى إصدار مجلات ونشرات علمية باللغة العربية "[2]

وقد وضع بعض الباحثين عددا من الشروط لقبول اللفظ الأجنبي أبرزها:[3]

أولا : إمكانية الانتشار في اللغة العربية نتيجة لدخوله في أحد الأوزان العربية الاسمية أو الفعلية، وضرورة التعبير عن معنى لا يدل عليه لفظ عربي .

ثانيا : مرونته بحيث يسمح الاشتقاق منه ، مثله في ذلك مثل الكلمات العربية .

ثالثا :التعبير عن معنى محدد ؛ لا يعبر عنه لفظ آخر .

ويفصل آخرون بين نوعين من المصطلحات الوافدة ، فيدعون إلى ترجمة واحد من النوعين ، واستخدام الآخر بالصورة التي ورد بها ؛ يقول أحمد شفيق الخطيب : " وفي معالجة الفيض المستمر من مصطلحات العلم وألفاظ الحضارة التي تتدفق علينا يوميا، نطبق القاعدة المنطقية في التعريب ، وهي أن ما هو أصيل في اللغة المنقولة يترجم ، أي يعرب بالترجمة ــ إن قبل الترجمة ــ أو يتحرى له لفظ عربي يؤدي معناه ، أو يصاغ له لفظ عربي بوسائل الاشتقاق أو المجاز أو النحت . أما الألفاظ العالمية التسمية والمستعملة في معظم لغات العالم المتحضر كالألفاظ المشتقة من اليونانية أو اللاتينية مثل...أو الألفاظ المركبة من أحرف أو

---

[1]) الألسنية والاصطلاح العربي ، لطيف زيتونة ،مجلة آفاق عربية ع٦ السنة الحادية عشرة ، ١٩٨٦ ص١٠٠

[2]) آفاق الترجمة والتعريب ، نجاة عبد العزيز المطوع ، مجلة عالم الفكر ، م١٩ ،ع٤ ،١٩٨٩ ، ص١٠

[3]) المعرب في العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص١٠٧

اختصارات متعارف عليها دوليا .... فهذه تعرّب كلها بلفظها "[1]. ويذهب الدكتور جميل الملائكة إلى مثل هذا عندما يقول : " تجمل الإشارة إلى أنه لا بد من قبول التعريب استثناء في نقل كثير من أسماء الأعيان والجواهر..."[2].

يجد المتأمل في ما تقدم أن هذه الدعوة ــ وإن حملت في طياتها صورة مشرقة لعالمية اللغة ــ تتضمن بعدا آخر على جانب من الخطورة ؛ هو أن هذا النوع من التعريب يعطي امتدادا لسيطرة اللغات الأجنبية في وقت تسعى اللغة العربية فيه إلى التحرر والانطلاق ، ويطمح أبناؤها المخلصون إلى جعلها لغة عالمية بما تختزنه من طاقات جبارة ؛ يمكن استثمارها في توفير مصطلحات للغات الأخرى ، لا أن تبقى عالة على ما تنتجه لغات الغرب. أما بالنسبة لأسماء الأعلام فلنا في سلفنا أسوة حين أدخلوا هذه الأسماء بصورة تناسب تجانس أصوات العربية، ولا تخرج عن أداء المضمون بصورته الحقيقية .

ويذهب إبراهيم مدكور إلى أن قداسة متن اللغة لا يصح أن تقف عثرة في سبيل التقدم العلمي انطلاقا من مبدأ الحرية العلمية ، ويشير إلى إمكانية التعاون بين الفصائل اللغوية فيقول : " ومن حسن حظ الباحثين أن اللغات فصائل ، ومن الممكن أن يعاون أفراد الفصيلة الواحدة بعضها بعضا ، فاللغات الأوروبية التي ترجع إلى اللاتينية تستطيع أن تستعين بها فيما تحتاج إلى وضعه من ألفاظ جديدة ، بل وباليونانية أيضا التي غذت اللاتينية من قبل . وكلنا يعرف الصدور والكواسع اليونانية ، وما أعانت عليه من وضع مصطلحات علمية في اللغات الأوروبية"[3].

وبالنسبة للغة العربية يشير إلى استغلال المسلمين لهذه الإمكانية بقوله : " ولم يفت المعنيين بالمصطلحات العلمية في الإسلام أن يستعيروا من اللغات السامية كالسورياني والعبرية ألفاظا يؤدون بها المعاني الجديدة ، والمعنى المنقول يحمل معه أحيانا اللفظ الذي كان يؤدى به في الأصل المنقول "[4].

إذا كان مدكور يشير إلى استعانة اللغة العربية بغيرها من اللغات التي تشترك معها في فصيلتها اللغوية ؛ فإن الدكتور سمير استيتية يشير إلى استعانة تلك اللغات باللغة العربية لتوفير مصطلحاتها بقوله : " لقد أدرك القائمون على وضع المصطلحات في لغات أخرى ، لها

---

[1]) منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة ، أحمد شفيق الخطيب ، مجلة اللسان العربي م١٩ ،ج١ ،١٩٨٢، ٣٨

[2]) في مستلزمات المصطلح العلمي ،جميل الملائكة ، المجمع العراقي م٢٤ ، ١٩٧٤، ص١٧

[3]) مدى حق العلماء في التصرف في اللغة ، إبراهيم مدكور، مجمع القاهرة ، ع١١ ،١٩٥٩ ، ص١٤٧

[4]) المرجع السابق ، ص١٤٧

بالعربية صلات ، كالعبرية والفارسية ، ما في اللغة العربية من قدرات وإمكانات ، فأفادوا منها في صوغ كلمات ومصطلحات في لغاتهم . ففي العبرية يلجؤون عند نقل بعض المصطلحات العلمية من اللغات الغربية إلى العبرية ، إلى استعارة بعض الجذور الثلاثية العربية ، ثم يضيفون إليها سوابق أو لواحق من لغتهم . ويمتد هذا النشاط عندهم ليشمل كافة وجوه النشاط المصطلحي ، سواء أكان المصطلح منقولا عن لغة غربية ، أم كان منقولا عن العربية مباشرة"[1].

وثمة من يرى أن إيجاد المصطلحات على أهميته ليس إلا مقاربة أولى من المشكلة تكاد تكون جزئية وهامشية ؛ ذلك أن المصطلح " محض اصطلاح ما تواضع عليه الناس ، فهو حيادي، وبتعبير أدق هو رمز لا يحيل إلا إلى ذاته ، وبهذا يمتص الدلالة ويتلاشاها ، فسيان استخدمنا هذه الكلمة أو تلك . وبوسعنا بالتالي أن نقتفي أثر أجدادنا عندما شرعوا في الترجمة، فقد استعملوا في مرحلة أولى الكلمة الأجنبية بمنطوقها الحرفي تقريبا ، وفي المراحل التالية نحتوا أو اشتقوا الكلمة الأقرب إلى عبقرية لغتنا "[2].

وثمة نقاشات دارت بين أعضاء المجمع حول ترجمة المصطلحات واقتراضها ، فذهب عدد منهم إلى إدخال الألفاظ الأعجمية ذات الصبغة العالمية كما هي ، وكان من أنصار هذا الرأي طه حسين وأحمد لطفي السيد ، وعارضهم في ذلك علي توفيق شوشة الذي دعا إلى احتذاء صنيع الألمان في ترجمة المصطلحات العلمية ، ودعا انطون الجميل إلى التفريق بين الألفاظ العلمية التي تدل على جوهر والألفاظ التي تدل على صفة ؛ لأن العربية غنية بالصفات فلا بأس بترجمة الكلمات التي تدل على صفات في المصطلحية العلمية .[3]

وكان مجمع اللغة العربية قد أجاز التعريب(إدخال اللفظة الأجنبية) واشترط فيه الضرورة . واعترض عليه بعض العلماء بدعوى انه شرط معطل لا منجز ، وأنه يكفي للتدليل على انتفاء الشرط ؛ العثور على لفظ عربي يمس المعنى المقصود عن قرب أو عن بعد، بالواسطة أو بالمباشرة ، بتكلف أو من غير تكلف . ويدعو إلى استبدال شرط الحداثة بشرط الضرورة ؛ أي أن يكون المعنى الذي يجوز فيه تعريب اللفظ الأجنبي ، أو إدخاله في اللغة من

---

[1]) المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية ، سمير استيتية ، د.مكان نشر ، ص١١١

[2]) التعريب في دلالته التاريخية من الترجمة إلى التعريب ، انطوان المقدسي ، مجلة الآداب ، سنة٢٣ ،ع٢، ١٩٧٥ ، ص١٥

[3]) انظر في ذلك:محاضر الجلسات في الدورة الحادية عشرة، الجلسة السادسة ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص٤٤-٤٦

مستحدثات العلوم الحديثة ، أو أن يكون المدلول من مكشوفاتها . وهذا الشرط في نظره من السهل على المجمع أن يتحقق صدق الحكم فيه [1].

وربما يتضمن هذا الاعتراض الذي يقوم في وجه قرار المجمع علامات ضعف واضحة ؛ إذ إن الانشغال بتتبع التجاوزات التي تقع وتعميمها من شأنه أن يحول دون قيام العلماء بواجبهم . وإنما كان الأولى دعوة العلماء إلى الجد والمثابرة في سبيل متابعة ما يستجد من علوم ، وحفز طاقاتهم لاختيار ما يناسب هذه العلوم من مصطلحات ، والتغاضي عن بعض الهنات التي يقع فيها هؤلاء العلماء ؛ ذلك أن الوقوع في الأخطاء سلبية تنطوي في ثناياها على إيجابية ، وهي أن ثمة جهودا تبذل ، فمن يعمل يخطئ ويصيب ، ومن لا يقع في الخطأ فربما لأنه لا يعمل .

وقد وجدنا مؤخرا من يرى أن عربية الكلمة أو أعجميتها ليست هي الأمر المهم ، بل المهم هو لياقتها ومقبوليتها ودقتها ، ويستشهد بقول القائل : إذا حرمت الولد ، وكان علي أن أتبنى ، فإني أفضل الطفل الأجنبي السليم على العربي الأكتع . ويذهب إلى أن الذين يطلبون التعريب الشامل ترجمة ، ويعارضونه اقتراضيا ، إنما يطلبون ما هو غير عملي وغير مستطاع .[2] وليس بالضرورة في التعريب الاقتراضي (الدخيل) ، وفق هذا الرأي ، إلزام المصطلح المعرب بالأوزان العربية ، وقصره على الحروف الموجودة في العربية . ذلك أن تغيير اللفظة الأجنبية قد يفسد نظامها، ويخل بمعناها ومدلولها .

مهما يكن من أمر فلا بد من تذكر أننا عندما نتعامل مع المصطلحات اللغوية ؛ فإننا ننتظر أن تقوم اللغة بخدمة نفسها بتوفير مصطلحاتها بصورة أفضل مما يتوقع تحقيقه في العلوم الأخرى ، وإذا كانت العلوم الأخرى تسعى لإدخال المصطلحات في سبيل خدمة العلوم الوافدة وتطورها ؛ فإن الدراسات اللغوية تقوم في الأساس لخدمة اللغة نفسها ، ومن هنا نصل إلى أن ما نحتاج إليه من مصطلحات ينبغي أن يساعد في النهوض باللغة ، لا أن يكون عاملا في تخلف اللغة؛ بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى دعوة علماء اللغة لتحمل مسؤولياتهم في مساعدة أصحاب العلوم والفنون الأخرى في إيجاد المصطلحات المناسبة لتلك العلوم .

ولا يعني هذا بحال من الأحوال أن جميع الألفاظ الأعجمية سنجد لها من البدائل ما يقوم مقامها ، ويؤدي جميع ما تؤديه هذه الألفاظ ، فليس من قدرة لغة من اللغات أن تستغني

---

[1] انظر : نقل العلوم إلى العربية ، مصطفى نظيف ،مجلة مجمع القاهرة، م٧، ١٩٥٣ ، ص٢٥١،٢٥٢

[2] انظر : منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها ، أحمد شفيق الخطيب ، مجلة مجمع دمشق ، م٧٥-٣ ، ٢٠٠٠، ص٥٢٦-٥٢٧

بنفسها عن التأثر باللغات ؛ وبخاصة تلك اللغات التي تمدها بـــالعلوم والمكتشـــفات والأبحـــاث الجديدة ، بل المقصود مما تقدم أن تحتفظ اللغة بشخصيتها المتميزة أمام تلك اللغـــات ، وأن لا يؤثر ذلك النزر اليسير الذي يستعصي إيجاد مقابل له على العلماء في صورتها العامة .

ثانيا: صور الاقتراض

الاقتراض هو ما كان يطلق عليه المعرب ، وشاع التعبير عنه في الوقـــت الحـــاضر باسم التعريب. وكان سيبويه قد عقد له بابا في كتابه ؛ أوضح فيه الصور التي يستعملونها فـــي إدخال الألفاظ الأعجمية إلى العربية ، فقال : " اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية مـا ليس من حروفهم ألبتة ، فربما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربما لم يلحقوه "[1] .

ويأخذ الاقتراض في ذلك من التصريف ؛ إذ يبنى من الألفاظ الأعجميـــة مـــا يوافـــق ألفاظا عربية جاءت على أبنية محددة . ويورد سيبويه مما ألحق بأبنية العرب [2]: درهم ألحقـــوه ببناء هجرع ، وبهرج ألحقوه بسلهب ، ودينار ألحقوه بديماس . وربما غيروا حاله عـــن حالـــه في الأعجمية ، مع إلحاقهم بالعربية غير العربية ، وأجروا عليه من التعديل ما يقربه مـــن ذوق العربية. وقد يتركون الاسم على حروفه إذا كانت حروفه من حروفهم ، كان على بنائهم أو لـــم يكن ، نحو: خراسان والكركم . وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم ، ولم يغيروه عـــن بنائه في الفارسية ، نحو : فِرند ، وبَقَّم، وآجُر ، وجُرْبُز.

وبما أن نقل العلوم في ذلك العصر كان يتكئ كثيرا على اللغة الفارسية ، فقد وضعـــوا قواعد ؛ ينقلون مصطلحاتهم وألفاظهم وفقها ، وقابلوا بين حروف تلك اللغة ومـــا يقابلـــها مـــن حروف اللغة العربية حتى يكون ما يدخلونه إلى اللغة العربية متسقا عندهم جميعـــا ، فوجدنـــا سيبويه يفرد بابا يسميه " باب اطراد الإبدال في الفارسية "[3].

وفي العصر الحاضر اشترط بعض اللغويين أن يتوافر في اللفظة المقترضة شـــوطان : خلاؤها من الحروف التي لا وجود لها بين حروف العربية الأصيلة ، وتقويمها علـــى أقيســـة الكلام العربي وأوزانه .[4]ومع هذا فقد شاعت في هذا العصر عدة صـــور للاقـــتراض يمكـــن تلخيصها في ما يلي :

---

[1]) كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج٤ ، ص٣٠٣

[2]) انظر : المرجع سابق ، ج٤ ، ص٣٠٤

[3]) المرجع السابق ، ج٤ ، ص٣٠٥

[4]) انظر : جواز التعريب على غير أوزان العرب ، محمد شوقي أمين ، مجلة مجمع القـــاهرة ، م١١ ،١٩٥٩، ص٢٠٠

أولا : إدخال اللفظة الأعجمية بصورتها التي وردت عليها في لغتها الأم ، وكتابتها بحروف عربية . وظهرت مثل هذه الصورة مع بدايات العمل اللغوي العربي الحديث ، وظهر نتيجة ذلك مصطلحات يصعب قبولها في العربية ، نحو مصطلح (كوجيتو ديكارت)[1]، ومصطلح (سيركومفلكس) . ومثل هذا الصنيع ربما يمكن تكلف قبوله في أسماء الأجهزة ، نحو (الأوسيلوغراف) ، و(الكيموغراف) ، وفي أسماء العلماء ، نحو (برجشتراسر) ، و(بروكلمان)، ولكن يصعب قبوله في غير ذلك من المصطلحات اللغوية والعلمية .

ثانيا : ترجمة جزء من التركيب المكون للمصطلح واقتراض جزء آخر منه ، نحو اختيار مصطلح (وحدات فونيماتية) في مقابل (Phonematic Units) ، و (الجملة الفونولوجية) في مقابل (Phonological Sentence) ، ومصطلح (المحتوى الفونيمي) في مقابل (Phonemec Content)[2].

ثالثا :اختيار مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية ، وكتابة المصطلحات الأجنبية إزاءها بحروف عربية ، وقد يكتب المصطلح بجانب ذلك بلغته الأم ، نحو ما نجده في النص الآتي الذي يتحدث فيه علي وافي عن فروع علم اللغة بقوله : " ... وهي الفونيتيك Phonetique أو دراسة الأصوات ، والديالكتولوجيا Dialectologie أو دراسة اللهجات العامية ، والسيكولوجيا اللغوية Psychologie Linguistique أو علم النفس اللغوي ، وهو دراسة العلاقات بين الظواهر اللغوية والظواهر النفسية بمختلف أنواعها ، وبيان أثر كل منها في الآخر ، والسيمنتيك Semantique أو دراسة اللغة من ناحية الدلالة "[3] .

رابعا : ترجمة جذر الكلمة مع إبقاء الصيغة الأجنبية على حالها ، نحو : صوتيم ، وصرفيم ، وصنفيم . ويسميها يوسف غازي طريقة التهجين بقوله : " ولقد اعتمدنا شخصيا طريقة التهجين هذه في تعريب بعض مصطلحات كتاب فردينان دو سوسير ... فترجمنا Phoneme(المركبة من Phon الصوت ومن اللاحق eme) بـ صوتيم ، و Morpheme بـ صرفيم و Classeme بـ صنفيم ، و Semanteme بـ دلاليم ، و vertueme بـ فرضيم "[4]. وكان سيبويه قد أشار إلى عجمة مثل هذه الألفاظ ، فقال : " وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي ، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية ، وألزموا آخره شيئا لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صوف

---

[1]) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، علي زوين ، بغداد :دار الشؤون الثقافية العامة ،ط١ ، ١٩٨٦، ص٤٣

[2]) انظر : دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، القاهرة : عالم الكتب ، ط٣، ١٩٨٥، ص٣٦٨ -٣٦٩

[3]) علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ط٩ ، ص٥٩

[4]) مدخل إلى الألسنية ، يوسف غازي ، دمشق : منشورات العالم العربي الجامعية ، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص١٩٣

الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت ، لأنهم رأوه قد جمع أمرين ، فحطوه درجة عن إسماعيل وأشباهه "[1] . ومقولة سيبويه توضح أن منزلة التهجين دون منزلة اقتراض اللفظة الأعجمية وكتابتها بحروف عربية .

ومما قد يستغربه المتعاملون مع المصطلحات أن يجمع بعض واضعي المصطلح بين التهجين والنحت ، فينتُجُ مصطلح يحمل كل معاني الغرابة ، من مثل ما نجد في مصطلح (صرفوصوتيمات) ، لمقابلة (Morphophonemics) ، ومصطلح (صرفوصوتولوجيا) ، لمقابلة (Morphophonology) [2]

هذا بالنسبة لصور اقتراض المصطلحات التي شاعت بين العلماء ، أما بالنسبة لصور كتابة الكلمات الأجنبية بحروف عربية ، فإن الأمر يقتضي وقفة أخرى ؛ ذلك أن كل لغة من اللغات قد تحتوي من الحروف ما لا تتضمنه اللغات الأخرى ، وقد تفتقر إلى حروف مقابلة لكل ما تتضمنه اللغات الأخرى .

ومع أن الباحث يذهب إلى الرأي القائل بقدرة اللغة العربية على التعبير عما يرد إليها من مصطلحات ، فإنه لا بد من الإقرار بواقع ؛ تنتشر فيه المصطلحات المقترضة عند أكثر العلماء ، ولهذا فإن التعامل مع المصطلحات المقترضة بوصفها واقعا قائما ــ إلى حين الاستعاضة عنه ــ يتطلب النظر في الصورة التي تدخل فيها اللفظة الأجنبية إلى اللغة العربية، ومن هنا كان لا بد من إيجاد آلية لمقابلة الحروف الأجنبية التي لا يوجد في العربية ما يماثلها. وقد اقترح الدكتور محمد كامل حسين بهذا الشأن عددا من القواعد في نقل الألفاظ الأجنبية أبرزها:[3]

- بالنسبة للبدء بالساكن تضاف ألف في أول الأعلام ، ويكسر الحرف الأول كسرة خفيفة على ألا يتبع ذلك ياء [4].
- تقسيم المصطلح المعرب إلى أصوله في الكتابة إذا كان طويلا ، وإلا أصبح النطق مستحيلا.

---

[1]) كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج٣ ، ص٣٠١

[2]) انظر : اتجاهات البحث اللساني ، ميلكا إفيتش ، ترجمة سعد مصلوح ووفاء البيه ، مصر : المجلس الأعلى للثقافة ،ط٢ ، ٢٠٠٠ ، ص٤٨٥

[3]) انظر : القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية ، محمد كامل حسين ، مرجع سابق ، ص١٤٢

[4]) يمكن التعامل وفق هذه القاعدة مع أسماء مثل بروكلمان وشايجل و شميدت

- استبدال الحروف بالحركات ؛ لأن الاعتماد على الشكل في المصطلحات ، من شأنه أن يقضي عليها .
- عدم جعل طريقة القدماء في التعريب قاعدة تلتزم ؛ لأن الذوق الحديث قد يرفض ما استساغه الذوق القديم .

ومع أن بعض هذه القواعد قد يغيب دورها في المصطلحات اللغوية ، فإنها تبقى صورة مقترحة في التعامل مع المصطلحات التي لم يجد العلماء مناصا من اقتراضها إلى حين إيجاد البديل المناسب .

ثالثا: صور البناء الأخرى

تتميز اللغة العربية من غيرها من اللغات بأنها لغة حية منذ ما يربو على خمسة عشر قرنا من الزمان، وقد حفظ لها القرآن هذا الكيان فبقيت جل ألفاظها محفوظة بحفظه.

شهدت اللغة العربية نشاطا ملحوظا من الدراسات اللغوية في عهد ازدهارها ، وصاحب ذلك ـ كما تقدم ـ وفرة في المصطلحات اللغوية التي استقر أكثرها وشاع في كتب اللغويين والنحويين ، مع ما كان يجري على النزر القليل منها من تعديل أو استبدال ، أو غير ذلك مما يعرض للألفاظ في استخدامها وتطورها.

وفي العصر الحديث بدأ الاهتمام بالمصطلحات التراثية مع بداية دراسات المستشرقين؛ إذ كتب المستشرق الألماني (شادة) رسالته عن علم الأصوات عند سيبويه ١٩١١، وحاضر باللغة العربية في الموضوع نفسه بالجامعة المصرية ، كما حاضر جويدي وبرجشتراسر وغيرهما ، وكتبوا في علوم اللغة ومقارنة اللغات السامية باللغة العربية[1].

ومع هذا فقد استخدموا في محاضراتهم وكتاباتهم مصطلحات تختلف عن تلك التي استخدمها القدماء . فهذا برجشتراسر عند حديثه عن مصطلحاته في صفات الحروف الشفهية يقول : " ونحويو العرب ومقرئوها استعملوه كما نستعمله في الزمان الحاضر ، لكنّ بين تقسيمهم وتقسيمنا فرقين : الأول : أن لهم اصطلاحات غير اصطلاحاتنا ؛ أصل بعضها غامض لكن معناها واضح ، وهي : مجهور بمعنى صوتي ، ومهموس بمعنى غير صوتي ، وشديد بمعنى آني ، ورخو بمعنى متماد . فعندهم حروف مهموسة شديدة ، ومجهورة شديدة...الخ . فأما الحروف المجهورة الشديدة كالباء فلها عندهم اسم خاص ، وهي حروف

---

[1]) انظر: قضية المصطلح اللغوي الحديث ،محمود فهمي حجازي ، مرجع سابق ، ص١٢٤و١٢٩

القلقلة "[1]. ولكن بعض هذه المصطلحات التي استخدمها برجشتراسر لم يكتب لها الاستمرار في كتابات اللاحقين.

واستخدم بعض المستشرقين مصطلحات لمفاهيم كانت قد استقرت بصورة أفضل مما جاءوا به . نلحظ ذلك في الأسماء المعربة التي قسّمها النحويون إلى منصرفة وممنوعة من الصرف ، النوع الأول تتضح فيه ثلاث علامات إعرابية ، والنوع الثاني تتضح فيه علامتان إعرابيتان ، وقد وضع المستشرقون للاسم المنصرف مصطلح Triptote ، ولا داعي لإعادة ترجمته إلى العربية بمصطلح ثالوث إعرابي . كما وضعوا للممنوع من الصرف مصطلح Diptote ، ولا داعي لإعادة ترجمته بمصطلح ثنائي الصرف ، والصواب Triptote : منصرف، و Diptote : ممنوع من الصرف .[2]

وثمة منهجيات اقترحها بعض العلماء في التعامل مع السوابق واللواحق التي تتصف بها اللغات الأجنبية التي تمثل المصدر الأهم للمصطلحات الوافدة إلى العربية [3]، نحو استعمال الصدر (فوق) بدلا من السابقة (super-) ،وترجمة التسمية الأجنبية المنتهية باللاحقة (able-) باستعمال صيغة (فعول) ، وترجمة المصطلحات المنتهية باللاحقة (ics-) بإضافة (ات) إلى آخره، وترجمة المصطلحات المنتهية باللاحقة (tics-) باستخدام صيغة (فعاليات) ،وترجمة المصطلحات المنتهية باللاحقة (tion-) باستخدام المصدر.

ويقترح الدكتور أحمد شفيق الخطيب -إضافة لما يقترحه من السوابق واللواحق- عددا من الصيغ للدلالة على المعاني العامة التي تشترك فيها مجموعات المصطلحات ، نحو اختيار الصيغ (فعّالة) و(فاعلة) و (فاعول) و(فِعال) للدلالة على اسم الآلة ، واختيار صيغة (تفاعل) للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل ، واختيار صيغة (تفعال) للدلالة على الكثرة أو المبالغة ... الخ .

ويورد الخطيب مجموعة من القرارات التي أقرتها المجامع اللغوية في الوطن العربي، نحو النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ، وجواز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه ، وجواز

---

[1]) التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ،١٩٨٢ ، ص١٤

[2]) انظر :قضية المصطلح اللغوي الحديث ،محمود فهمي حجازي ، مرجع سابق ، ص١٢٤و١٢٩

[3]) انظر في ذلك منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة ، أحمد شفيق الخطيب، مرجع سابق ، ص٣٧-٤٣ ، ومنهج بناء المصطلح العلمي العربي ، أنور الخطيب ، مجلة اللسان العربي، م٢٠ ، ١٩٨٣ ، ص٩٥-١٠١

دخول (ال) على حرف النفي المتصل بالاسم واستعماله في لغة العلم ، وجواز الاشتقاق في لغة العلم من الجامد للضرورة .[1]

وقد استهدفت بحوث أخرى الصور الاشتقاقية ، ودلالات الصيغ المشتقة ، وما تفيده المباني وحروف الزيادة فيها من معان ، وخصصت صيغا محددة للدلالة على معان عامة ، نحو المهن والأمراض والحركة والتقلب والاستحالة وغيرها .[2]

وتباينت إلى جانب ذلك وسائل العلماء العرب في اختيار مصطلحاتهم ، فوجدنا من يلجأ إلى المصطلحات التراثية ، ويحاول توظيفها للقيام بحمل مفاهيم تختلف قليلا أو كثيرا عن المفاهيم التي كانت تؤديها سابقا . وظهر إلى جانب ذلك الاشتقاق والتصريف ، والنحت ، والاقتراض .

١) المصطلحات التراثية

يزخر تراثنا اللغوي بالمصطلحات ؛ ذلك أن الدراسات اللغوية العربية بلغت منزلة عظيمة، تكاد تنافس الدراسات اللغوية الحديثة في ما توصلت إليه . وقد حاول العديد من العلماء الإفادة مما وصلنا من مصطلحاتهم ، بدءا بالمستشرقين في مطلع القرن العشرين . وقد تقدمت الإشارة إلى مدى استفادة المستشرقين في دراساتهم اللغوية العربية والسامية مما وصلنا من مصطلحات .

ولجأ العلماء العرب إلى التراث ليأخذوا من مصطلحاته ما يساعدهم في وضع مؤلفاتهم ، ووجدنا عددا منهم يحرص على هذا النهج ؛ لما يرى فيه من إمكانية لربط العلوم الحديثة بأصولها القديمة ، يقول الطيب البكوش : " ولقد حرصنا في هذا العمل على ربط الصلة بين الماضي والحاضر ، والقديم والحديث إيمانا منا بأن لا حديث بلا قديم ولا فضل لقديم يقنع بنفسه ولا يتطور أو يتجدد مع الزمن ، فانطلقنا من المفاهيم القديمة والمصطلحات القديمة ، ولم نغير منها إلا ما قد يوقع في الغموض والالتباس ، أو ما بان خطؤه وعدم صلاحه اليوم ... وحاولنا إنارة المفاهيم القديمة بالمفاهيم الحديثة ؛ بغاية التبسيط الممكن حتى يشعر القارئ بمواطن الالتقاء ومواطن الافتراق بينهما ، وحتى لا يشعر بالقطيعة بين فقه اللغة القديم

---

[1]) انظر : منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة ، مرجع سابق ، ص٤١

[2]) انظر : اللغة ووضع المصطلح الجديد ، وجيه عبد الرحمن ، مجلة اللسان العربي ، م١٩-١ ، ١٩٨٢ ، ص٧٣-٧٤

وعلم اللغة الحديث ، فلا يختنق في الحدود القديمة الضيقة ، ولا يتيه في مجال النظريات الحديثة المتشعبة ، ومصطلحاتها العديدة المتجددة"[1].

ويلتزم البكوش في كتابه بهذا النهج الذي اختطه لنفسه باستخدام المصطلحات التراثية وتوظيفها في دراسته ، بل ربما يبالغ في التمسك بالمصطلحات العربية ، نلحظ ذلك في استخدامه مصطلح الحرف للدلالة على المفهوم الذي يشير إليه مصطلح الصوت في العصر الحديث ، وذلك بقوله : " فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة ، ومن هذه الصفة أخذت اسمها " [2].

وقد أخذ العلماء بنصيب وافر من مصطلحات التراث للتعبير عما استقر من المصطلحات اللغوية ، أو كان التغير في مفهومه محدودا . ولكن في مقابل ذلك وجدنا من يستبدل بالمصطلحات التراثية مصطلحات حديثة ، بدعوى أن هذه المصطلحات غير قادرة على الوفاء بالمفهوم الحديث لها.

٢) المجاز والنقل

إن نقل الألفاظ من معانيها الأصلية إلى معان علمية وسيلة ناجحة من وسائل تنمية اللغة ، وجعلها صالحة لاستيعاب العلوم الحديثة . وقد استغل العلماء العرب هذه الوسيلة لتوفير ألفاظ علمية لما استجد عندهم من علوم ، فظهرت مصطلحات النحو والصرف والعروض والإعراب والإدغام وأسماء الحركات وغيرها ؛ منذ ذلك الحين باستخدام المجاز والنقل لهذه الألفاظ من صفتها العامة للدلالة على معنى علمي محدد .

يمثل المجاز والنقل وسيلة مهمة في توفير الألفاظ الدالة على المفاهيم الجديدة ؛ إذ يمكن استخدامه للدلالة على ألفاظ قد يربط بينها رابط بسيط ، نلحظ ذلك مثلا عند الوقوف على الألفاظ التي تشترك في الجذر (كتب) فنجدها متعددة ، وربما متباينة ، فهي تبدأ من الخرز وتنتهي بالجمع، ويربطها جميعا معنى الجمع بين الشيئين .

وعند النظر في أحد المعاجم ــ لسان العرب مثلا[3] ــ نجد من المعاني التي تتولد عنها : والكِتابُ (مُطْلَقٌ) : التوراةُ ، والكِتابُ: الصحيفة والدَّواةُ ، والكتابُ: الفَرْضُ والحُكْمُ والقَدَرُ . والكِتْبة: الحالةُ ، والكِتْبةُ: الاكْتِتابُ في الفَرْضِ والرِّزْقِ . والمُكَاتَبُ: العَبْدُ يُكاتَبُ على نَفْسه بثمنه، فإذا سَعَى وأَدَّاهُ عَتَقَ . والكُتْبةُ الخُرزَةُ المضْمومة بالسَّيْرِ . والكَتْبُ: الجمع . والكَتِيبةُ:

---

[1]) التصريف العربي، الطيب البكوش ، تونس ، ١٩٧٣ ، ص٢٢

[2]) المرجع السابق ، ص٩٠

[3]) انظر : لسان العرب ، ابن منظور ، مرجع سابق ، مادة كتب

ما جُمِعَ فلم يَنْتَشِرْ ، وقيل: هي الجماعة المُستَحيزَةُ من الخَيل أي في حَيِّزٍ على حِدَةٍ ، وقيل: الكَتيبةُ جماعة الخَيل إذا أغارت ، من المائة إلى الألف ، والكَتيبة: الجَيش ، وتَكَتَّبَت الخيلُ أي تَجَمَّعَتْ . وتَكَتَّبُوا: تَجَمَّعُوا . والكُتَّابُ: سَهْمٌ صغير، مُدَوَّر الرأس ، يَتَعَلَّم به الصبيُّ الرَّمْيَ.

إن هذه المعاني مع دلالتها على الاشتقاق تحمل صورة من صور استخدام المجاز في الدلالة على المعاني المختلفة التي تطرأ في المجتمع ويبحث لها اللغويون عن ألفاظ جديدة ، فيلجؤون إلى توسيع معاني بعض الألفاظ لتتضمن الدلالة على معان جديدة لها بالمعاني القديمة رابطة وصلة.

٣) التصريف والاشتقاق

شاع التصريف والاشتقاق في بناء المصطلحات منذ القديم ، وألفت الكتب التي تتحدث عنه وعن أحواله وآليات استخدامه من مثل كتاب التصريف والمنصف في شرح التصريف وغيرها. وكانت غايتهم منه قياس ما لم يرد على بناء من الأبنية على ما جاء، يقول ابن جني: " الغرض في صناعة الإعراب والتصريف إنما هو أن يقاس ما لم يجئ على ما جاء " .

الاشتقاق والتصريف من أهم وسائل تنمية الثروة اللفظية في اللغة العربية ، ولهذا كثرت الصيغ والأبنية الصرفية ، وهذه الصيغ والأبنية ــ كما يرى حسن ظاظا ــ لا تظهر طفرة ، وإنما يظهر بعضها في اثر بعض بحسب الحاجة ، كما تختفي بعض الصيغ الصرفية عندما ينصرف المتكلمون عن الإقبال عليها .[1]

ونظرا للحاجة التي تولدت عن كثرة المفاهيم الوافدة ، وضرورة سد العجز المتحصل في المصطلحات العربية ، فإن الأمر يقتضي استثمار ما تمتلكه العربية من طاقات قادرة على سد الفراغ . ويكفي أن ننظر في شرح شافية ابن الحاجب لنرى أن أبنية المصادر الثلاثية تتجاوز الخمسين بناء .[2] يمكن أن يستخدم عدد وافر منها للتعبير عن المصطلحات التي تجمعها دلالة عامة واحدة ، وتتميز كل واحدة منها بدلالة خاصة ؛ يمكن أن يحملها واحد من الأبنية المشتقة من الجذر الدال على المعنى العام .

يمكن الرجوع إلى ما أشار إليه ابن جني في كتابه (الخصائص) من الاشتقاق باستخدام تقاليب الجذر عند الحاجة. وإذا عدنا إلى معجم العين ووقفنا على الجذور المستخدمة من

---

[1] انظر : اللسان والإنسان ، حسن ظاظا ، دمشق : دار القلم ،ط٢ ،١٩٩٠ ، ص١١٣

[2] انظر : شرح شافية ابن الحاجب ، ج١، الاستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن ورفاقه ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٢ ، ص١٥١-١٥٣

الحروف (ص، ر، ف) ، فإننا سنجد أربعة جذور هي (صرف ، رصف ، صفر ، فرص)[1] ، وتورد المعاجم الأخرى جذرا خامسا (رفص) . وهذه الجذور عند إخضاعها لنظرية ابن جني نحكم بأنها تشترك في دلالة عامة ؛ قد تكون (التغيير) . وهذه الإمكانية يمكن استغلالها في توفير المزيد من الألفاظ بغية استخدامها في التعبير عن المفاهيم الجديدة .

وما المانع أن يقوم المتخصصون بتوظيف هذه الإمكانات الاشتقاقية في بناء الألفاظ الجديدة ، واستخدامها في أداء مفاهيم جديدة ؛ توضع في حيز الاستخدام، فيحكم باستمرارها ، أو بعدم صلاحيتها واستبدال غيرها بها ، وبذلك نكون قد تقدمنا نحو حل المشكلة .

٤. النحت

النحت صورة من الصور التي استغلها القدماء في بناء ألفاظهم ، ولكن اللجوء إليها كان قليلا . فهي لم تنتشر بينهم كما انتشر الاشتقاق أو المجاز ، بل كانت في عدد محصور من الألفاظ. وهي وإن شكلت رافدا كبيرا من روافد اللغات الأخرى ، إلا أن نصيب اللغة العربية من الألفاظ التي تتشكل بواسطتها قليل . ومع هذا فقد وجدنا النحت يدخل أنواع الكلام العربي ، فنجد النحت الفعلي ، والنحت الوصفي ، والنحت الاسمي ، والنحت النسبي .

ليس ثمة قاعدة تضبط النحت ، فقد ينحت من كلمتين أو أكثر ، وقد يتم باختيار حروف من بعض كلمات التركيب دون الأخرى . والذي يبدو أن الحروف التي تتشكل منها الكلمة المنحوتة هي أظهر الحروف في الدلالة على التركيب الذي نحتت منه . وعند مراجعة صور النحت التي وردت في التراث نلحظ الصور الآتية[2]:

- أن يحدث الاختزال في الكلمتين ويكون متساويا في كلتيهما ، كأن يحذف من كل واحدة منهما حرف أو حرفان ، نحو (عبشمي) من عبد شمس ، و(سبحل) من سبحان الله.
- أن يحدث اختزال في الكلمتين ويكون غير متساو، كأن يحذف من إحداهما حرف ، ومن الأخرى حرفان ، نحو (أيش) من أي شيء.
- أن يحدث الاختزال في إحدى الكلمتين دون الأخرى، بحيث تبدو إحداهما كاملة في الصيغة المنحوتة ، نحو (تيملي) من تيم الله.
- أن يكون الاختزال باختيار بعض الحروف من كلمات جملة تامة ، نحو (مشكن) من ما شاء الله كان ، و(حوقل) من لا حول ولا قوة إلا بالله.

---

[1]) انظر : كتاب العين ، مرجع سابق ج١ ، ص١٠٩

[2]) انظر : معاجم الموضوعات ، محمود ياقوت ، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤ ، ص٣٩٨، ٣٩٩

وليس ثمة قاعدة تضبط النحت ، فقد ينحت من كلمتين أو أكثر ، وقد يتم باختيار حروف من بعض كلمات التركيب دون الأخرى . والذي يبدو أن الحروف التي تتشكل منها الكلمة المنحوتة هي أظهر الحروف في الدلالة على التركيب الذي نحتت منه ، ومع هذا لا بد أن تكون العبارة التي تم النحت منها حاضرة في الذهن، قريبة المتناول ؛ ذلك أن الذي يتعوض للفظة لأول مرة لا يدري مما نحتت وما دلالتها ، وخير دليل على ذلك ما يمكن أن نواجهه في مصطلحات ، نحو (موظعل) و(وظعلة) و (محودور)[1] . ومثل هذه المصطلحات لا يمكن التنبؤ بمدلولها ، حتى وإن أرفقت بمقابلها الأجنبي .

---

[1]) انظر : اللسانيات واللغة العربية ، ك٢، عبد القادر الفاسي الفهري ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة (نشر مشترك) ، ص٢٦٩

المبحث الثاني : متطلبات وضع المصطلح

كان لاتصال العرب بالغربيين أثر كبير في نفوسهم ، وبخاصة ما أحدثه ذلك من شعور بالتبعية من جانب ، وشعور بقصورهم عن استثمار طاقات اللغة العربية من جانب آخر، صاحب ذلك ظهور الدعوات إلى الرجوع لهذه اللغة ، واستلهام صنيع السلف واحتذاء أساليبهم في إيجاد المصطلحات المناسبة . وبقيت مسألة الأخذ بالمصطلحات الأجنبية قائمة ، ومناهج العمل بها مختلفة ، فارتفعت الأصوات منادية بوضع منهجية محددة في اقتراض المصطلحات الأجنبية وإدخالها إلى العربية ، واقترح بعض العلماء عددا من الأمور التي تتعلق بوضع المصطلح ، يمكن تناولها على النحو الآتي :

أولا : متطلبات تخص وضع المصطلح

لا يمكن أن يتصور المرء أن أمر المصطلحات ووضعها أمر سهل ، فقد تبين أن القدماء قد عانوا الكثير في وضع المصطلحات . وما زال علماء الغرب الذين يبتكرون المصطلحات الجديدة يعانون من هذه القضية . ولسنا بمعزل عن كل هذه المعاناة ، وإن كانت معاناتنا لم تثمر لنا سوى القليل من متابعة ما تنتجه لغات الغرب في مختلف العلوم. وما زلنا نبحث عن الآليات التي يتسلى لنا من خلالها اختصار الطريق في سبيل اللحاق بتلك العلوم؛ التي تمثل المصطلحات عنصرا هاما من عناصر نقلها إلى لغتنا .

ثمة رأي يذهب إلى أنه ليس بإمكاننا أن نتواطأ بأسلوب لغوي صرف على وضع المصطلحات ، بل نترك الإنسان يعايشها بالفعل وهو ينطقها بالقول ، وعندها تأتي المفردات بصيغتها اللفظية امتدادا للحياة فتكون عبارات مستقيمة . وأن الضرورة أو الحاجة هي التي تدفع بالخاطرة إلى أن تتحول إلى كلام بذوق سليم . وأن المصطلحات تؤخذ من العمل ذاته ، وإذا لم يكن لها داع يدعو إليها من صميم الحياة خرجت هذيانا تمجه النفس .[1]

يقدم لنا الدكتور أحمد مطلوب عددا من الوسائل التي جربها الأوائل في وضع المصطلحات ونجحوا فيها ، وهذه الوسائل هي:[2]

الأولى : البحث في المعجمات العربية واستخلاص ما وضع من مصطلحات العلوم قديما؛ ويكون ذلك بجرد المعجمات المبسوطة واستخراج كل كلمة استعملت مصطلحا للدلالة على علم من العلوم أو جزئية من ذلك العلم.

---

[1]) انظر : اللسان والإنسان ، حسن ظاظا ، مرجع سابق، ص٨١

[2]) انظر : بحوث لغوية ، مرجع سابق ، ص٢٣٢

الثانية : استعمال الألفاظ القديمة للدلالة على المسميات الجديدة وإن كان لـــها معنـــى لغـــوي معروف؛ لأن المصطلح خاص بأصحاب الفنون والصناعات والعلوم ، وأمثلة ذلك كثـــيرة فـــي القديم والحديث.

الثالثة : العودة إلى الكتب العلمية القديمة والإفادة منها ، وقد دعا مجمع القاهرة إلى سلوك هذا السبيل .

الرابعة : الاستعانة بوسائل نمو اللغة وتطورها ، ومن وسائل نمو اللغـــة المتاحـــة المجـــاز والاشتقاق والنحت والارتجال والتوليد والقياس والافتراض .

إن العودة إلى المعاجم تغني العمل المصطلحـــي ، ولا بـــد أن يكـــون للمصطلحـــات الموضوعية نصيبها الوافر من الدراسات ؛ إذ إن الهدف الأساس للمعجم الموضوعـــي هـــو أن يمد المؤلف أو الباحث بلفظ لمعنى يختمر في ذهنه ، في حين تهدف المعاجم اللغوية الأخـــرى إلى شرح ألفاظ غير واضحة المعاني . وعرف التأليف الموضوعـــي عـــددا مـــن المعـــاجم الموضوعية ، من مثل الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن الهمذاني ، وفقه اللغة وسر العربيـــة لأبـــي منصور الثعالبي ، والمخصص لابن سيده .

يعد المخصص قمة التأليف المعجمي عند العرب في الناحية الموضوعية، ويرجع هـــذا إلى أن ابن سيده قد وسع دائرة الموضوعات التي طرقها، والمرويات التي جمعها ، ولذا يمكـــن أن يعد معجمه أوسع موسوعة لغوية[1]. ومن هنا فإنه يمكن الاتكاء عليه في الحصول على مـــادة لغوية وفيرة تعيننا على اختيار مصطلحات دالة على المفاهيم الجديدة، إمـــا باســـتخدام الألفـــاظ الموجودة فيه على سبيل المجاز ، وإما الاستعانة بما يقدمه من فروق لغويـــة ودلالات للألفـــاظ لاختيار ألفاظ قادرة على الوفاء بما تحمله المفاهيم من مدلولات .

رأينا بعض المستشرقين يجهدون في متابعة ما وضعه القدمـــاء مـــن مصطلحـــات ؛ لتوظيفه في دراساتهم كما هي الحال مع هنري فليش ؛ إذ يقول الدكتور عبد الصبـــور شـــاهين في وصف جهوده : " لم يشأ أن يلقي بتهمة التقصير جزافا بحق القدماء ، بل شرع ينقـــب فـــي ثقافتهم عن مقابل هذه المصطلحات ، واقتضاه ذلك أن يبذل جهدا جـــهيدا فـــي التعـــرف إلـــى مفاهيمهم ؛ مستهدفا أن يثبت للمحدثين أن علماء العربية لم يغفلوا عن معالجة قضايـــاهم ، بـــل واجهوها مواجهة علمية ، ووضعوا لها ألقابها الصالحة للمفاهيم الحديثة "[2].

---

[1]) انظر : معاجم الموضوعات ، مرجع سابق ، ص١٧

[2]) العربية الفصحى ، هنري فليش ، مرجع سابق ، ص١٢

وإذا كان المستشرقون يبذلون هذه الجهود في سبيل لغة غير لغتهم ، فمن الأجـــدر أن تتوجه جهود الباحثين إلى متابعة ما قدمه السلف من علمائنا والاتكاء عليه في توفير ما يمكـــن أن يعيننا على حل هذا المشكلة .

لا بد عند وضع المصطلح من مراعاة عدة أمور ؛ أبرزها مراعاة قدرة هـــذه الألفـــاظ التي نختارها على حمل المفاهيم التي نريدها والتمكن من أدائها بصورة مناسبة . ويتطلب ذلـــك دقة هذه الألفاظ ؛ إذ يمكن أن نختار لفظة ما للتعبير عن مفهوم ، ثم نكتشف أن هذه اللفظـــة لا تمتلك صفة الدقة في التعبير عن مفهومها ، بل ربما كانت هذه اللفظة أنسب في التعبـــير عـــن مفاهيم أخرى ؛ تشترك مع هذا المفهوم في الموضوع الذي تنتمي إليه ، فينصرف ذهن البـــاحث أو المتلقي إلى المفهوم الآخر ، وينتج عن ذلك غموض أو إلباس ، كان من الممكـــن تجـــاوزه بمزيد من البحث في العلاقات التي تربط اللفظ بالمفهوم الذي يشير إليه .

هذا الأمر يدعو إلى أن يكون وضع المصطلحات وفق المنظومة أو التخصص الـــذي تنتمي إليه ، وأن تكون علاقة هذا المصطلح بالمصطلحات التي تشترك معه في الحقل الواحـــد واضحة في ذهن الواضع لحظة اختيار اللفظ . فينبغي مثلا النظر في المصطلحات التي تحـــدد صفات الصوت نحو المجهور والمهموس والشديد والرخو والمنحرف والمكرر واللين والهاوي والمطبق والمنفتح. وينبغي للمترجم النظر إلى المصطلحات الأجنبيـــة الآتيـــة : Phoneme, Allophone, Morpheme, Stroneme, Segment, Phone, Monophone, Morphophoneme, Sound, Vowel, Consonant, Vocoid وأمثالها عند اختيار مقابل لأحدها ؛ لأن لكل واحد من هذه المصطلحات دلالته الاصطلاحية الخاصة به ، وإن اشـــتركت جميعا في بعض الجوانب .

من الأمور التي تؤثر في اختيار اللفظ : مراعاة الذوق العربي ، فقد يكون ثمة ألفـــاظ متعددة قادرة على أداء المفهوم ، ولكن بعض هذه الألفاظ قد يكون أقرب للذوق العربـــي مـــن غيره، فلا بد من مراعاة ذلك ؛ إذ إن ذلك من شأنه أن يساعد على استقرار المصطلح وشـــيوعه وانتشاره بين المتخصصين . وقد يدخل في هذا الشأن أمور تقتضي المفاضلة بينها ؛ كأن نجـــد بعض الألفاظ قريبا من الذوق العربي وغيره أقدر منه على أداء المفهوم . وهنا لابد أن تحـــدد لكل منهما ميزاته ونقائصه قبل الحكم باختيار أحدهما دون الآخر . علما أن مجمـــع القـــاهرة جرى على تفضيل أقربهما إلى الذوق العربي .[1] وقد تقدم أن للذوق اللغوي دوره الفـــاعل فـــي تحديد استقرار المصطلح واستمراره ، أو رفضه واستبدال غيره به .

---

[1]) القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية ، محمد كامل حسين ، مرجع سابق ، ص١٣٨

من الأمور التي ينبغي مراعاتها عند وضع المصطلح ألا يتخذ من ألفاظ لغوية شائعة الدلالة والاستعمال [1]؛ لأن ذلك يجعل معناه العلمي الدقيق عرضة للالتباس بمعناه الشائع المتداول

ومن الأمور التي يتطلبها وضع المصطلح أن يرفق به واضعه تعريفا له يكشف حقيقته وأبعاده ، فلا يختلط بغيره من المصطلحات ، ويقدم التعريف للعلماء والدارسين صورة واضحة عن المفهوم الذي يمثله . وهذا الأمر له أثره الواضح في استقرار المصطلح وشيوعه، وتوفير القدرة على استخدامه في اللغة العلمية بصورة ميسرة ، ويوفر العناء بالتالي على من يتلقى العلم ومصطلحاته .

عند اختيار مصطلح في مقابل المصطلح الأجنبي لا بد من النظر إلى المدلول الاصطلاحي للمصطلح الأجنبي قبل معناه اللغوي ؛ ذلك أن كثيرا من المصطلحات العلمية قد ينحصر دور معناها اللغوي في تأدية جزء ضئيل من مدلولها الاصطلاحي ، أو لا يربط بين هذين المعنيين إلا علاقة ضعيفة . ولكن واضعي المصطلح يتواضعون على إضفاء مدلول معين على لفظه عندما لا يجدون اللفظ أو الألفاظ القليلة التي تؤدي ذلك المدلول وتستوعبه ، أو لأي سبب نجهله .[2]

ثانيا : متطلبات تخص واضع المصطلح

ينبغي أن يتصف واضع المصطلح بعدة صفات ليقوم بأداء الوظيفة التي ينتظر منه تأديتها. ولا يختص الأمر بوضع المصطلح واختيار اللفظ فحسب ، بل لا بد من توفر صفات أخرى في كل من يتصدى لوضع المصطلحات ؛ ذلك أن توفر العالم القادر على اختيار المصطلح المناسب يغني عن كثير من الشروط التي يضعها الباحثون لاختيار المصطلحات. وواضع المصطلح إن كان ملما بالسبل الموصلة لبناء مصطلح مناسب ، وقادرا على استغلالها في بنائه ، فإنه يسهل على العلماء تقديم بحوثهم ، ويوفر عليهم عناء البحث عن اللفظ الذي يحمل المفاهيم التي يتناولونها بالبحث .

يحتاج وضع المصطلح إلى معرفة تامة بأبعاد المصطلح جميعا ، ويشمل ذلك مفهوم المصطلح ، وظروف نشأته ، وارتباطه بغيره من المصطلحات التي تنتمي إلى ذات المجال العلمي الذي ينتمي إليه ، وعدم التباسه بها ، ومدى قدرة اللفظ على حمل ذلك المفهوم ، ودرجة

---

[1] انظر : في أساليب اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه، جميل الملائكة، مجلة المجمع العراقي ،ع٣،١٩٧٩ ، ص١٨٨

[2] انظر : المصطلح العلمي ووحدة الفكر ، جميل الملائكة ، المجمع العراقي ، م٣٤-٣ ،١٩٨٣ ،ص٩٠-٩١

مقبولية المصطلح وإمكانية شيوعه بين الناس ، وتناسب اللفظ الذي نختاره مع النظام اللغوي الذي ينتمي إليه.

إن هذه الأمور جميعا تستدعي أن يكون واضع المصطلح على قدر كبير من الاطلاع على الجوانب المختلفة المؤثرة في بناء المصطلح ، ولا بد أن تتضافر علوم مختلفة في خدمته. ومن هنا لا بد أن يشترك في بناء المصطلحات علماء اللغة والنفس والاجتماع إلى جانب المتخصصين ، أما بالنسبة للمصطلحات اللغوية ـ وهي ما يخص البحث ـ فلا بد من اشتراك المعجميين بشكل خاص إلى جانب دارسي اللغة . وبما أن جل المصطلحات اللغوية الحديثة وافدة فإن الأمر يقتضي اشتراك المتخصصين باللغات الأخرى للكشف عن الأبعاد التي يتضمنها المصطلح في لغته الأم .

تتمثل وظيفة المتخصص في تجلية أبعاد المفهوم المراد اختيار لفظ يناسبه ، وتحديد أبرز السمات المميزة لهذا المفهوم . فعند التوقف عند الأصوات التي يتوقف تيار الهواء عند نطقها ، وملاحظة أن عددا من الألفاظ تم اختيارها للدلالة على هذا المفهوم انطلاقا من تصورات مختلفة ؛ من شأنه أن يكشف لنا أن المتخصص وحده هو القادر على تحديد الأساس الذي تم على أساسه اختيار كل لفظة من هذه الألفاظ . وبيان أن تسميتها بالوقفية نابع من النظر إليها باعتبار توقف الهواء نتيجة انسداد مجرى الهواء في موضع النطق ، وأن تسميتها بالانسدادية مرجعه النظر إلى الانسداد الذي أدى إلى توقف الهواء . وأن تسميتها بالانفجارية علته النظر إليها باعتبار ما يحدث للأصوات بعد الانحباس من انطلاق فسموها انفجارية.[1]

هذا التحديد الذي يستطيع المتخصص الوصول إليه نتيجة درايته بالأبعاد الحقيقية للمفهوم وأركانه وعناصره ، ليس في مكنة غير المتخصص الوصول إليه، فالمتخصص الملم بحقيقة المصطلح ، والبيئة التي نشأ فيها أقدر من غيره على تحديد مضمون المصطلح ، وبالتالي معرفة الأبعاد الحقيقية له ، واختيار اللفظ الأنسب في الدلالة عليه . وهذا الأمر يقتضي من ناقل المصطلح متابعة نشأة المصطلح ، الذي يريد اختيار مقابل له، في اللغة التي ولد فيها المصطلح بلفظه ومفهومه .

المتخصص هو الأقدر ـ كما تقدم ـ على تحديد المفهوم ، ولكنه ربما يواجه بمصطلحات وافدة لا يستطيع تحديد دلالتها ، فيحتاج ساعتئذ إلى عالم باللغة التي وفد منها المصطلح ليوضح له حدوده ومعالمه ، فالمتخصص الذي لا يعرف حدود مصطلح (Morpholqgy) مثلا لا يعرف حدود التقائه مع المصطلح التراثي (الصرف) ، ومن هنا

---

[1]) انظر: المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية ، مرجع سابق ، ص٦٢

يحار : هل يجعله مقابلا للمصطلح التراثي ، أم يختار له مصطلحا آخر يؤدي المفهوم الذي حمله اللفظ الأجنبي في لغته الأم .

وقد يتحاور عدد من المتخصصين للوصول إلى المصطلح الأنسب ، من مثل ما نجده في تحاور علماء مجمع القاهرة حول اختيار مقابل للمصطلح الأجنبي (Dorsal)[1] ، الذي يشير إلى مكان نطق مجموعة من الأصوات . والمتخصصون هم الذين يوضحون حدود المكان الذي تتشكل فيه هذه الأصوات ، فيختارون أنسب الألفاظ العربية للدلالة عليه.

عندما تتوفر للمتخصص المعرفة الكاملة بالمفهوم الذي يحمله المصطلح، فإنه قد يكون غير قادر على اختيار اللفظ المناسب للتعبير عن هذا المفهوم ، فهو بحاجة إلى من يساعده في الوصول إلى لفظ قادر على أداء المفهوم ، والذي يتوقع منه تقديم ذلك هو اللغوي الذي تمرس في معرفة الأبنية الصرفية ، وما يمكن أن يؤديه كل بناء من معان ، ودلالات الجذور اللغوية التي تتفرع منها هذه الأبنية واستخداماتها ، وما كان منها مستخدما للدلالة على مفهوم معين أو لا ، ويتوقع منه القدرة على التعامل بصورة فاعلة مع معاجم الموضوعات في اللغة ؛ بوصفها المستودع الأكبر للمعاني لاختيار اللفظ الأنسب . وربما أدى غياب اللغوي المتمرس إلى تشكل مصطلحات هي أقرب في صورتها إلى التعريفات.

بعد أن يتوافر لواضع المصطلح المعرفة التامة بظروف نشأة المصطلحات ، ومفاهيمها ، وعلاقتها بالمصطلحات الأخرى ؛ التي تشاركها الانتماء إلى المجال نفسه ، والطريقة المثلى في توظيف اللغة لاختيار اللفظ الأقدر على حمل المفهوم ، لا بد أن يكون المصطلح مناسبا للبيئة التي يوضع فيها ؛ إذ الغاية من اختيار المصطلح أصلا هي استخدام العلماء له في أبحاثهم ودراساتهم ، وشيوعه بينهم ، لا أن يكون رهين الكتب ، غائبا عن الاستخدام . ومن هنا فقد يتطلب الأمر استشارة عالم النفس ، أو عالم الاجتماع في ما يناسب هذه الفئة أو غيرها من الألفاظ التي يمكن أن تشيع .

ويقترح بعض الباحثين خطة لرفع كفاية العاملين في مجال المصطلحات تتكئ على ما يلي :[2]

- إعادة الثقة في نفوس الدارسين في لغتهم ، وأنها قادرة على استيعاب العلوم على اختلاف أجناسها وأشكالها .

---

[1]) انظر : الجلسة السادسة والعشرون ، مجلة مجمع القاهرة ، دورة ٣٩ ، ١٩٧٢-١٩٧٣ ، ص٥٠٢-٥٠٦

[2]) انظر : المصطلح العلمي دوره وأهميته ، خضر القرشي وحامد قنيني ، مجلة جامعة أم القرى ،ع٨ ، ١٤١٤هـ ،ص١٧٧-١٧٨

- تعليمهم أسرار اللغة وخصائصها ومرونتها ليكشفوا عن مكامنـــها ويســخروها لخدمــة أعمالهم .
- تدريبهم على صوغ المصطلحات والوسائل في ذلك ، وإطلاعهم على جهود الــدول فــي هذا المضمار والخطوات التي اتبعوها لحل القضية .
- تدريسهم نظريات المصطلح ، وعلومه ، ومفاهيمه ، والمصاعب التي تواجه اللغــة مــن خلاله.
- تدريبهم على أحدث الوسائل والطرق في التقييس المصطلحي ، وآخر ما استجد في هــذا المجال ؛ ليتمكنوا من استحداث ما يلائم لغتهم .

إن ما تقدم من متطلبات لوضع المصطلح قد يُنظر إليها بوصفــها مــن قبيــل وضــع العقبات أمام اختيار المصطلح ، وأنه يمكن الاستغناء عنها . قد يكون هذا الأمــر صحيحــا إذا وجدنا العالم الذي يلم بهذه الجوانب جميعا ، ويقوم بالدور كاملا . ولحظتئذ يكون قد اجتاز مــا يعترضه من عقبات بيسر وسهولة . وأما إن لم يكن كذلك فإن السبيل إلى تحقيــق مثــل هــذا العمل يكون باللجوء إلى المجامع والمؤسسات العلمية التــي تضــم فــي عضويتــها العلمــاء المتخصصين في مختلف المجالات، فتوفر بذلك الجهد والعناء ، كما توفــر المصطلــح الــذي يمتلك من الخصائص ما يؤهله لدخول ميدان الاستخدام ، ويعطيه الفرصة للشيوع والاستقرار .

المبحث الثالث : أبرز المشكلات التي تواجه المصطلح في العصر الحديث

لا شك أن أمر اختيار المصطلح ليس سهلا ، فربما يجهد العالم في سبيل الوصول إلى مصطلح مناسب ، ثم لا يتمكن من تحقيق مراده ؛ ذلك أن المصطلح لا بد أن يمتلك من الصفات ما يؤهله للقيام بأداء وظيفته على الوجه المطلوب . وربما يسهل على المرء أن ينتقد مصطلحا قائما ويبرز ما فيه من الخلل والقصور، لكنه في مقابل ذلك لا يمتلك القدرة على اختيار مصطلح أنسب من المصطلح الذي ينتقده . ومن هنا لابد من التماس العذر لمن تقصر بعض مصطلحاته عن الوفاء بما يطلب منها .

الناظر في المصطلحات بعامة ؛ والمصطلحات اللغوية بصورة خاصة يجد العديد من المشكلات التي اعترضت سبيل وضعها واختيارها وقدرتها على الوفاء بالمفاهيم التي تحملها أو تشير إليها . ولنتوقف هنا مع أبرز المشكلات التي واجهت المصطلحات اللغوية بصورة خاصة، مع أن هذه المشكلات قد تعكس واقع المصطلح بصورة عامة .

بدأت مشكلة المصطلح اللغوي الحديث تظهر على السطح مع بدايات القرن العشرين ، حين بدأ الاتصال بالدراسات اللغوية الغربية ، وشرع عدد من المستشرقين بدراسة اللغة العربية، وأعوزهم البحث فيها إلى إيجاد مصطلحات تقابل تلك المصطلحات الموجودة في اللغات الغربية، وتباينت وسائلهم وأساليبهم في اختيار ووضع ما يحتاجون من مصطلحات . وبمرور الوقت بدأت المشكلة تتعمق ؛ نظرا للزخم الهائل من المصطلحات الوافدة ، وما يصاحب هذه المصطلحات من اختلافات حول مفاهيمها ، أو تطور في مدلولاتها . واستمرت المعاناة حتى وقتنا الحاضر ، يقول يوئيل يوسف عزيز في ترجمته لكتاب سوسير:" إن صعوبة ترجمة دي سوسور تكمن في المصطلحات اللغوية الكثيرة . فما زال علم اللغة حديث العهد في العربية لم يتبلور كثير من مصطلحاته التي دخلت العربية؛ لذا رأيت أن أثبت المصطلح بالإنكليزية جنبا إلى جنب مع الكلمة العربية"[1]

وفي هذا الجانب يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : " ومن المسلّم به في محيط الدراسات اللغوية العربية أن مشكلتها مشكلة مصطلحات ، فما زال أساتذة علم اللغة الحديث من العرب يحاولون أن يضعوا ترجمات ومقابلات لما يصادفون من مصطلحات غربية ، نتجت من اختلاف التقسيمات أو تصحيح المدلولات "[2].

---

[1]) علم اللغة العام ، دي سوسور ، ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، مرجع سابق ، ص٤

[2]) العربية الفصحى ، هنري فليش ، مرجع سابق ، ص١٤

من المشكلات التي تواجه المصطلح ذلك التغير في مفهوم المصطلح الذي يصوغونه ثم يستخدمونه ، فيقول جون لاينز : " سأستخدم في القسم التالي عددا من المصطلحات التي جاء بها أوستن ، إلا أنني لم أعطها التعبير الذي أعطاه إياها أوستن بالضبط ، ففي بعض الحالات نجد أن تفسيره غير واضح على الإطلاق ، وفي حالات أخرى يكون تفسيره من الوضوح ما فيه الكفاية إلا أنه مثير للجدل "[1]. فنلحظ هنا أن لاينز اختار استخدام مصطلح وضعه غيره ، ولكنه غيّر في المفهوم الذي يحمله هذا المصطلح؛ متذرعا بأن المصطلح غير واضح المفهوم، أو غير دقيق الدلالة .

وخير ما يمثل الاختلاف في مفهوم المصطلح في لغته الأم ؛ مصطلحا Phonology، و Phonetics . ويمكن متابعة مظاهر الخلاف فيهما من خلال الدراسة التي قدمتها وفاء البيه في كتابها (أطلس أصوات اللغة العربية) ، والتي تنتهي فيها إلى أن علم الفونولوجي وعلم الفونيتيك هما وجهان لعملة واحدة ، هي الصوت البشري . وأن هذين النوعين من البحث والدراسة يعتمد أحدهما على الآخر . وهي مع ذلك تحذر من الاعتقاد بأن هذا المصطلح أو ذاك له دلالة واحدة عند جميع الكتاب على اختلاف عصورهم ، أو حتى عند الكاتب الواحد في جميع ما يكتب ، أو أن هذا المصطلح يطابق تمام المطابقة ما يترجم به عادة في لغة أخرى من اللغات .[2]

هذا الأمر يدعو إلى تحليل مضمون المصطلح وحدوده وميادين استخدامه، وعدم إغفال السمات المميزة له ، وموقعه بالنسبة للمنظومة الاصطلاحية التي ينتمي إليها، والأبعاد الدلالية له عند العلماء الذين يستخدمونه ؛ تمهيدا لتحديد الدلالة المشتركة له بين العلماء . ولا بد من الأخذ بالحسبان أن مفاهيم هذه المصطلحات قابلة للتغير تبعا لأمور ؛ أبرزها حداثته ، وشيوع استخدامه بين عدد من المدارس أو الاتجاهات اللغوية.

وربما استخدموا غير واحد من المصطلحات لحمل مفهوم واحد ، مع ما يمكن أن يشير إليه كل من المصطلحات التي يختارونها لذلك من دلالات أخرى ، ومن الأمثلة على هذا استخدام مصطلحي Semiology الذي وضعه سوسير ، وSemiotics الذي وضعه بيرس للدلالة على مفهوم واحد ، ويرى الدكتور سمير استيتية " أن هناك فرقا بين كلمتي Semiology ، و Semiotics ، وإن كانتا تستخدمان حتى الآن للدلالة على مضمون واحد،

---

[1]) اللغة والمعنى والسياق ، جون لاينز ،ترجمة عباس صادق الوهاب ، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧، ص١٩٤

[2]) انظر : أطلس أصوات اللغة العربية ، وفاء البيه ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط١ ، ١٩٩٤ ، ص٢٧

بل ينبغي أن يكون بينهما فرق ، فقد نترجم كلمة Semiology بعلم النظم السيمائية ، ويكون مجال هذا المصطلح ساعتئذ ، دراسة النظم الإشارية المختلفة ، جريا على ترجمة كلمة Phonology بعلم النظم الصوتية ، ثم قد نترجم كلمة Semiotics بعلم السيمائيات؛ جريا على ترجمة كلمة Phonetics بعلم الأصوات "[1].

قد يتعدى الأمر ذلك حين نجد أن صاحب المصطلح الذي ابتكره قد يغير استخدامه له، أو يسقطه من استخدامه لسبب أو لآخر؛ على نحو ما نجده عند تشومسكي في حديثه عن البنى العميقة بقوله : "... وعلى هذا ستكون السمات الدلالية والنحوية للبنى العميقة في هذه النظرية غير مرتبطة . فقد تؤخذ أي من فصيلتي السمات المذكورتين على أساس أنها تعرف المفهوم التقني (البنية العميقة). ومن أجل تفادي هذه القضية مع إمكانية وجود الارتباك ، سوف أسقط هذا المصطلح ، وسأتكلم فقط عن الأدلة النظمية الأولى والبنى السطحية. وهناك سبب آخر لهذا التغيير في المصطلحات ؛ لقد برهن هذا المصطلح (بنية عميقة) بأنه وللأسف مصطلح مضلل"[2].

ويقول تشومسكي في الهامش التاسع عشر من هوامش الفصل الأول من كتابه هذا: " وهكذا فإن استخدامي للمصطلح (القدرة المعرفية) قد يكون مضللا ، ولو أنني لم أجد مصطلحا آخر أقل تضليلا "[3]. ويعرض تشومسكي عن استخدام مصطلح آخر لأنه يقود إلى سوء فهم ، فيقول : " إن الملاحظة الأولى هنا هي أن مصطلح (فرضية الفطرة) يستخدمه عموما الذين ينتقدون وجهة النظر التي تشير إليها الفرضية وليس المدافعون عنها . فأنا لم استخدم هذا المصطلح مطلقا لأنه لا يحصل إلا سوء فهم "[4]. وربما كان تشومسكي مدفوعا إلى إعادة النظر في مصطلحاته بسبب الانتقادات التي كانت توجه له ؛ إذ يذكر صراحة بعض الانتقادات التي وجهت له ، من مثل قوله : " ويزعم بارينز أنني استخدم المصطلحات بغير تقيد ، وهكذا يتفق حول استنتاج أن نظريتي غير واضحة أساسا، وبما لا يقبل العلاج".[5]

وربما كان للمصطلح الواحد عدد من الدلالات في حقول الدراسات اللغوية المختلفة ، نحو ما نجده في مصطلح (Accent) ؛ إذ يشير هذا المصطلح إلى عدة مفاهيم ؛ أبرزها :

---

[1]) السيمائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الأدب العربي ، مرجع سابق ، ص٣٦

[2]) محاضرات وين ، جومسكي ، مرجع سابق ، ص٧٥

[3]) المرجع السابق ، ص١٦٢

[4]) المرجع السابق ، ص٢١-٢٢

[5]) المرجع السابق ، ص ١٥٣

التركيز على مقطع أو كلمة بصورة مميزة ، وأسلوب من الخطاب أو التلفظ ، وأسلوب تزييني في الكلام .[1]

كل ذلك يدعو إلى إعادة النظر في قضية مهمة من قضايا المصطلح ؛ يرتكز محورها على تنظيم المفاهيم المختلفة للمصطلحات ، بحيث تتميز حدود كل مصطلح ضمن المنظومة التي ينتمي إليها ، وبذلك يزول الغموض والالتباس بين المصطلحات التي تنتمي إلى منظومة واحدة ، ويسهل على الباحثين الوصول إلى المصطلحات التي يريدونها، وإبقاء المصطلحات التي استقرت للتعبير عن مفاهيم أخرى .

وفي دراسة له ، يعزو الحمزاوي مشكلات المصطلح إلى عدة أسباب ؛ تتضمن في مجملها الأسباب التي تؤدي إلى تعدد المصطلحات .[2] ومع أن هذه المشكلة تمثل أبرز المشكلات التي تعاني منها المصطلحات بصورة عامة والمصطلحات اللغوية بصورة خاصة ، لكن البحث سيتجاوزها هنا ؛ لأن ثمة فصلا يُبسط فيه النقاش حول هذه القضية بوصفها أبرز المشكلات المصطلحية .

من الأسباب التي يمكن التوقف عندها ؛ أن ثمة علوما أخرى لها دورها في اختيار المصطلح اللغوي من مثل المنطق . وقد أدى مثل هذا التداخل إلى الاشتراك في عدد من المصطلحات التي تنتمي لكلا العلمين ، ومن الأمثلة على ذلك ما نجده في المصطلحين Connotation و Denotation . فهذان المصطلحان يشيران في الفلسفة إلى دلالة خلاف تلك التي يشيران إليها في علم اللغة ، فالمصطلح الأول Connotation في الفلسفة هو المفهوم ، وفي اللغة ظل المعنى ، أو المعنى المواكب ، و Denotation في الفلسفة تعني ما يعنيه لفظ Extension أي الماصدق ، وفي اللغة هي الدلالة الأولى ، أو دلالة الوضع . ومع ذلك نجد من اللسانيين من يخلط المداليل الفلسفية واللغوية لهاتين المفردتين[3].

ومن ذلك تداخل مصطلحات هذا العلم مع مصطلحات العلوم الأخرى ، أو اقتباس هذا المصطلح أو ذاك من مجال آخر من مجالات العلوم ، وبخاصة أنه ظهرت في الآونة الأخيرة مجالات لعلوم اللغة ؛ تستعين بالعلوم الأخرى من مثل علم اللغة الاجتماعي ، وعلم اللغة النفسي ، وعلم اللغة الفيزيائي ، وعلم اللغة الحاسوبي، وغيرها . ومن الأمثلة على ذلك

---

[1]) انظر: Microsoft Encarta 98 Encyclopedia أقراص ممغنطة ،مرجع سابق ، مادة Accent

[2]) انظر :مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة،محمد رشاد الحمزاوي،مجلة اللسان العربي ، ع١٨-١، ١٩٨٠، ص٧٦-٧٨

[3]) انظر : المصطلح اللساني ، عبد القادر الفاسي الفهري ، مجلة اللسان العربي ،ع٢٣ ،١٩٨٤ ، ص١٤٣

مصطلح (Coordinate) الذي يمكن أن يقابله مصطلح (معطوف) ، أو (إحدائية) وهو لفظ رياضي انتقل إلى اللسانيين عن طريق النحو العلاقي (Realational Grammar)[1]. وهذه الصورة تتكرر في عدد من المصطلحات التي دخلت علوم اللغة من علوم أخرى نتيجة التواصل الذي تم بين علم اللغة وهذه العلوم .

ومن ذلك عدم مراعاة البعد الدلالي للمصطلح ، ويمكن أن نلحظ ذلك في ترجمة المصطلح Phonology بعلم الأصوات الوظيفي ، ومصطلح Phonetics بعلم الأصوات ، وبخاصة إذا عرفنا أن هناك فنولوجيا وظيفية وفنولوجيا غير وظيفية ، وأن هناك فونيتيك وظيفية ، وهذا يظهر أن هذه التسمية غير موفقة ؛ ذلك أننا عند التعامل مع الجانب الوظيفي للفنولوجيا ، نحتاج إلى تكرار صفة الوظيفية ، وعند التعامل مع الجانب غير الوظيفي يتطلب الأمر منا أن نطلق عليه اسم علم الأصوات الوظيفي غير الوظيفي.[2] . والفساد في ذلك بيّن واضح ؛ إذ إن عدم مراعاة البعد الدلالي للمصطلحين ، وعدم التنبه إلى الفروق الدقيقة بين المفهومات ، قاد إلى اختيار مصطلحات يعتورها التناقض والتداخل وعدم الدقة .

ويسهم اختلاف الحدود الدلالية للمصطلحات من لغة لأخرى في اضطراب المصطلحات الموضوعة لمقابلة المصطلحات الوافدة ، نحو ما يحمله المصطلح الأجنبي (Participle) من دلالة تختلف عنها في العربية ؛ إذ هو يشير إلى مفهوم ربما انقسم في العربية إلى مفهومين متباينين ، فوجدنا واضع المصطلح يختار له مصطلحين مقابلين هما: اسم الفاعل، واسم المفعول به[3] . وغني عن القول أن كل واحد من هذين المصطلحين العربيين له دلالة تختلف عن دلالة الآخر .

ومن المشكلات التي صاحبت وضع المصطلحات ، تقديم مصطلحات دالة على مفاهيم غريبة عن اللغة التي توضع فيها هذه المصطلحات ، من مثل تقديم مصطلح ثلحرف ، وحروف ثلاثي ، في مقابل المصطلح الإنجليزي Trigraph وتعريفه بـ : ثلاثة أحرف مجتمعة تدل على صوت واحد [4]. فهذا مصطلح لا نجد له مثالا في اللغة العربية، ولا يمثل له واضعه بمثال يكشف عن كنهه . وإذا كان المصطلح ليس له صورة في اللغة العربية ، فإن من الأجدى تركه، أو تقديم الأمثلة الدالة عليه في لغته الأم ، نحو ما نجد في تقديم مجمع القاهرة لمصطلح (ديكرام ، ديكراف ، Digramme, Digraph) بقوله : " مصطلح يوناني يراد به أن يصور

---

[1]) انظر : المصطلح اللساني ، عبد القادر الفاسي الفهري ، مرجع سابق ، ص١٤٣

[2]) انظر : المرجع السابق ، ص١٤٣

[3]) انظر : المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، مكتب تنسيق التعريب ، تونس ، ١٩٨٩، ص١٠٣

[4]) انظر : معجم علم اللغة النظري ، محمد علي الخولي ، بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٩١ ، ص٢٩٢

الصوت الواحد كتابة بحرفين مثل (sh) في الإنجليزية ، و(ch) في الفرنسية [1] . وربما كان من المفيد ترك مثل هذه المصطلحات ، والانشغال عنها بنقل ما تستلزمه الدراسات اللغوية العربية.

ومن ذلك أن واضع المصطلح ومترجمه ربما اختار مصطلحا ملبسا على نحو ما نجده في مقابلة مصطلح (Passive verb) بـ (فعل مجهول)[2] ، ومثل هذا المصطلح قد يوهم الدارس أن الفعل هو المجهول في حين أن المفهوم الذي يحمله هذا المصطلح والتعريف الذي يقدمه صاحبه يشير إلى أن الفاعل هو المجهول وليس الفعل ، وهو ما تطلق عليه كتب التراث اسم (ما لم يسم فاعله) ، وهي تسمية أدق بلا شك .

وقد يتعدى الأمر ذلك حين يقدَم المصطلح موصوفا بوصف لا يفيد جديدا ، نحو تقديم مصطلح (ماض سابق) في مقابل (Past anterior) ، ومصطلح (ماض منقض) ، في مقابل (Past historic) .[3] ومن الواضح أن وصف الماضي بسابق ، أو منقض لا يقدم أية إضافة لما يتضمنه مصطلح الماضي من معنى ؛ ذلك أن الماضي يدل على السبق والانقضاء معا . ولا داعي لتكرار المعنى بلفظ جديد .

ومن ذلك تقديم المصطلحات دون تعريف ؛ يوضح صورتها ، ويجليها للدارسين والعلماء. فالدارسون يحتاجون إلى فهم ما يطالعونه ، ويدرسونه ، والعلماء يحتاجون إلى فهم المصطلحات بغرض البناء عليها وتوظيفها في أبحاثهم ؛ إن وجدوا فيها الغناء ، وتصويبها في سبيل الكشف عن مكنونات العلوم ، والإسهام في تطورها . وقد اتسمت بهذه الصفة جهود قام بها علماء أجلاء ؛ غفلوا لسبب أو لآخر عن تقديم التعريف والتمثيل للمصطلحات التي يتناولونها . ومن أبرز الجهود التي أغفلت توضيح المصطلح وتعريفه ، قاموس اللسانيات الذي ألفه عبد السلام المسدي ؛ إذ يكتفي صاحبه بإيراد المصطلح الفرنسي ومقابله العربي دون تعريف . ومثل ذلك نلحظه في المعجم الموحد الذي أعده مكتب تنسيق التعريب .[4]

تتضاعف الحاجة إلى تعريف المصطلح عند تقديم مصطلحات غريبة أو منحوتة، نحو تقديم مصطلح (عسلطة قرائية ، عفك القراءة) ، في مقابل المصطلح الأجنبي (Paralexy) [5]، وكلا المصطلحين غريب لا يعرف الدارس دلالة جذره أو مصدره الذي اخذ منه .

---

[1]) الجاسة الرابعة والعشرون ، مجلة مجمع القاهرة ، دورة ٣٩ ، ١٩٧٢-١٩٧٣ ، ص٤٢٥

[2]) انظر : معجم علم اللغة النظري ، محمد علي الخولي ، مرجع سابق ، ص٢٠٣

[3]) انظر : المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، مرجع سابق ، ص١٠٣

[4])انظر : المرجع السابق

[5]) انظر : المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، مرجع سابق ، ص١٠٢

الصفحة ١١٠ مفقودة من المصدر

مفهوم النص من جملة المقاربات التي قدمت له في البحوث البنيوية والسيميولوجية الحديثة ، دون الاكتفاء بالتحديدات اللغوية المباشرة "[1]

ومن ذلك عدم مراعاة خصائص اللغات التي يؤخذ منها المصطلح ، فلكل لغة خصائصها التي تميزها عن غيرها من اللغات ، ولا بد من مراعاة مثل هذه الخصائص . ومن الأمثلة على عدم مراعاة هذه الخصائص ما نجده في اختيار مصطلح (تصريف) لمقابلة Flection و Inflection وتعريف المصطلح بأنه " إضافة زوائد للكلمة لتدل على وظيفتها في الجملة وعلاقتها بسواها "[2]. واختيار مصطلح (زوال الإعراب) لمقابلة المصطلح Deflection وتعريفه بـ " اختفاء علامات الإعراب جزئيا أو كليا في كلمة ما ؛ كما حدث للاسم المقصور في العربية ، الذي لا تظهر عليه علامات الرفع والنصب والجر ، وكما حدث للاسم المنقوص الذي لا تظهر عليه علامات الرفع والجر ، وكما يحدث للأسماء عموما في اللهجات العربية العامية ؛حيث لا تظهر علامات الإعراب على أواخر الأسماء"[3].

تتضمن هذه المصطلحات إغفالا لخصائص اللغتين العربية والإنجليزية معا ؛ إذ إن مصطلح (تصريف) شاع في التراث العربي ، واستقر للدلالة على مفهوم محدد لا يقتصر على إضافة زوائد للكلمة ، بل يشمل كل التغييرات التي تطرأ على أبنية ، فنجد الاستراباذي يورد تعريف ابن الحاجب للتصريف بقوله : " التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب "[4]. ومن هنا فإن اختيار مصطلح (التصريف) للدلالة على المفهوم الإنجليزي اختيار جانبه الصواب .

من جانب آخر فإن السابقة الإنجليزية \c l\ تفيد نفي المعنى المتضمن في اللفظة التي تدخل عليها ، والناظر في التعريف الوارد للدلالة على اللفظة التي أضيفت إليها هذه السابقة ـ قبل إضافتها وبعد إضافتها ـ لا يجد أية صلة بين دلالتي اللفظتين .

وأمر آخر نجده في التعريف الذي يقدمه صاحب المعجم للمصطلح (زوال الإعراب)، وهو أن عدم ظهور الحركات الإعرابية من آخر الكلمات لا يعني زوالها ـ كما ورد في التعريف ـ بل إنها تبقى مقدرة ، وغيابها إنما كان لعلة صوتية عارضة . والدليل على ذلك

---

[1]) بلاغة الخطاب وعلم النص ، صلاح فضل ، مكتبة لبنان والشركة المصرية العالمية للنشر (مشترك)، ص٢٩٤

[2]) معجم علم اللغة النظري ، محمد علي الخولي ، مرجع سابق ، ص١٣١

[3]) المرجع السابق ، ص٦٧

[4]) شرح شافية ابن الحاجب، ج١ ، رضي الدين الاستراباذي ، مرجع سابق ، ص١

بقاؤها في أواخر الألفاظ التي تأخذ الموقع الإعرابي الذي تحتله مثل هذه الكلمات . ومن هنا نجد أنه لا بد من مراعاة الخصائص المميزة لكل لغة عند الأخذ منها، أو الإدخال فيها.

ثمة مشكلة يمكن أن نلحظ في عدد من المؤلفات اللغوية ، وهي أن المصطلحات لا تتحدد مدلولاتها انطلاقا من موقعها في النص الذي ترد فيه ، وإنما تتحدد دلالتها من خلال ارتباطها بالمصطلح الأجنبي الذي يورده المؤلف مصاحبا اللفظ العربي الذي يختاره لمقابلة ذلك المصطلح . إن إيراد المصطلح الأجنبي إلى جانب المصطلح العربي المقابل له فيه فائدة جمة ؛ إذ يقرب المصطلح على الدارسين الذين لديهم بعض إلمام بتلك اللغات، ويساعد على ربط هذا المصطلح بمقابله الأجنبي ليحول بالتالي دون معاملة المصطلحين اللذين يقابلان مصطلحا أجنبيا واحدا وكأنهما مصطلحان مختلفان . ولكن هذا لا يعني أن يكون المصطلح العربي منبتا عن السياق الذي يرد فيه ، ولا يتحدد معناه إلا من خلال ارتباطه بالمصطلح الأجنبي.

ومما يمكن أن يورد من المشكلات أن واضع المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي قد يكون خالي الذهن من الواقع الذي نشأ فيه المصطلح الأجنبي، فيقود ذلك إلى ضعف في المصطلح العربي الذي يختاره لمقابلته . وهذه خاصية قد نستغني عنها في كثير من المصطلحات، ولكن معرفتها والإلمام بها يجعل المصطلح العربي الذي نختاره لمقابلته أوفر حظا ، وأدعى إلى تمثيل المفهوم بصورة أفضل.

المبحث الرابع: الجهود القائمة لحل معضلة المصطلح في العصر الحديث

تضافرت الجهود في التصدي لما يواجهه المصطلح في العصر الحديث ، وتنوعت الجهود في ذلك ، فظهرت الدراسات اللغوية التي استخدمت المصطلحات اللغوية. واحتاج الدارسون إلى مصطلحات تقوم بالوفاء بالمفاهيم التي تتضمنها دراساتهم، كما ظهرت ترجمات لبعض الكتب الأجنبية ولم تكن حال المترجمين تختلف عن حال المؤلفين كثيرا ، بل ربما كانت حاجة المترجمين لاختيار الألفاظ الجديدة أكبر ؛ ذلك أن المؤلفين يعبرون عما ترسخ في أذهانهم من أفكار ، بعد أن يجيلوا الفكر ، ويعيدوا النظر المرة تلو المرة . وهم في كل ذلك وثيقو الصلة بما يدرسون ويبحثون ، في حين يواجه المترجمون بقدر هائل من المصطلحات التي يحتاجون إلى فهم مدلولاتها في اللغة الأجنبية عند واضعيها، ثم البحث في اللغة العربية عما يوافقها من مفاهيم وألفاظ .

وإضافة إلى جهود البحث والترجمة ، قامت جهود أخرى هدفها جمع المصطلحات اللغوية في معاجم تعين الدارسين والمترجمين في الوصول إلى المصطلحات التي يحتاجون إليها في دراساتهم ، وتغنيهم عن البحث عن ألفاظ تحمل المفاهيم التي يسعون للتعبير عنها ، بدلا من بذل الجهد والوقت في سبيل ابتكار مصطلح جديد . كما تساعد هذه الجهود على جمع العلماء على مصطلحات يتفقون على مدلولاتها ثم يستخدمونها بصورة موحدة أو قريبة من ذلك. ويتناول البحث هذه الجهود بوصفها فردية أو جماعية دون تمييز بين ما كان منها معجميا ، وما كان دراسة وبحثا أو ترجمة ؛ لأن العديد من الدراسات التي قامت أو ترجمت أُلحقت بها مجموعات من المصطلحات التي وردت في الدراسة ، وربما تضمنت مصطلحات لغوية أخرى .

أولا ــ الجهود الفردية

بدأت الأعمال المصطلحية العربية الحديثة ــ كما تقدم ــ بالجهود الفردية، وكانت تلك البدايات مع الطهطاوي والشدياق ورفاقهما ؛ ممن اتصلوا بالغرب وبدؤوا بحركتي الترجمة وإحياء التراث الغربي ، ثم تتابعت الجهود بعد ذلك ، ونشطت حركة التأليف والترجمة للكتب الأجنبية ، إضافة للمحاضرات التي كان يلقيها المستشرقون في الجامعة المصرية .

وإضافة لما قام به العلماء المصريون ، قام علماء العراق وسوريا بواجبهم في التصدي للمصطلحات الوافدة ، وكانت لهم جهود واضحة سواء في ذلك الجانب اللغوي وغير اللغوي . وقام نتيجة ذلك العديد من الدراسات المصطلحية العامة ، من مثل ما قام به عبد القادر المغربي والأمير مصطفى الشهابي . لكن البحث سيقتصر هنا على تناول أبرز الجهود

الخاصة بالمصطلحات اللغوية ، ولا يهدف هذا العمل إلى استقصاء جميع الجهود الخاصة بذلك.

تنوعت الجهود المصطلحية اللغوية العربية الحديثة ، فجاء بعضها متضمنا في الدراسات اللغوية العربية الحديثة ، عندما واجه اللغويون مشكلة اختيار المصطلحات التي تحمل المفاهيم التي يتناولونها في دراساتهم . وظهر لون من هذه الدراسات تخصص في البحث في مشكلة المصطلحات اللغوية . وصاحب ذلك محاولات لوضع المصطلحات وجمعها في معاجم للمصطلحات اللغوية . ويتوقف الباحث هنا على ما كان عليه واقع المصطلحات اللغوية في الجهود اللغوية في مرحلة البدايات ، ثم الأبحاث التي خصصت للبحث في مجال المصطلحات . ويتبع ذلك التوقف على أبرز معاجم المصطلحات .

بدأ النشاط المصطلحي اللغوي العربي الحديث يترسخ منذ بداية العقد الخامس من القرن الماضي مع تأليف علي عبد الواحد وافي كتابيه علم اللغة وفقه اللغة . وعند استعراض المصطلح عنده ؛ نجده يستخدم المصطلح الأجنبي مكتوبا بالحروف العربية من مثل قوله :" ويطلق على جميع البحوث السابقة ما عدا الفيلولوجيا بمعنييها الأخيرين ، وما عدا المورفولوجيا التعليمي ، والسنتكس التعليمي ، والستيلستك التعليمي اسم علم اللغة "[1].

كما نجده يرجع إلى التراث ليربط بين المصطلحات الحديثة والمصطلحات التراثية فيقول :" هذا وقد وضع المؤلفون من العرب أسماء لبحوث تشبه بعض البحوث السابقة ، فوضعوا اسم الصرف لبحوث من فصيلة المورفولوجيا التعليمي ، واسم النحو لبحوث من فصيلة السنتكس التعليمي ، واسم البلاغة لبحوث من الستيلستك التعليمي ، واسم أدب اللغة وتاريخ أدب اللغة لبحوث من نوع الفيلولوجيا بمعنييها الأخيرين "[2]

ونلحظ أنه كان يورد للمصطلحات الأجنبية ــ إلى جانب كتابتها باللغة العربية وكتابتها بلغتها الأجنبية ــ مصطلحات عربية مقابلة لها من مثل قوله :" ... الفونتيك Phonetique أو دراسة الأصوات ، والدياليكتولوجيا Dialectologie أو دراسة اللهجات العامية، والسيكولوجيا اللغوية Psychologie linguistique أو علم النفس اللغوي ؛ وهو دراسة العلاقة بين الظواهر اللغوية والظواهر النفسية بمختلف أنواعها ، وبيان أثر كل منها في الآخر ، والسيمنتك Semantique أو دراسة اللغة من ناحية الدلالة، والسوسيولوجيا اللغوية

---

[1]) علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، مرجع سابق ، ص١٥

[2]) المرجع السابق ، ص١٥

Sociologie linguistique أو علم الاجتماع اللغوي ، وهو دراسة العلاقة بين اللغة والظواهر الاجتماعية ، وبيان أثر المجتمع ونظمه وتاريخه وتركيبه وبنيته"[1].

ويشير هذا إلى ما كان يعانيه علي عبد الواحد وافي عند اختيار مصطلحات لغوية عربية لمقابلة المصطلحات الوافدة ؛ الأمر الذي جعله يتردد في تقديم مصطلحه بين العربية ولغته التي وفد منها ، أو كتابة اللفظ بالعربية وباللغة التي وفد منها ، إضافة إلى المقابل العربي الذي يختاره له . ونلحظ محاولة التعريف بالمصطلحات التي يظن أنها غير واضحة ؛ كما حدث في تقديمه لمصطلحي علم النفس اللغوي ، وعلم الاجتماع اللغوي اللذين سبق الحديث عنهما.

ونجد محمد مندور في ترجمته لبحث مايه (علم اللسان) يختار المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية . ولم يستخدم في ترجمته تلك أيا من المصطلحات الأجنبية بلفظها الأجنبي، ولكنه كان يلتزم بكتابة المصطلح الأجنبي بصورته الأصلية إلى جانب المصطلح العربي الذي يختاره مقابلا له . ويمكن التمثيل لهذا العمل بالعبارة الآتية : " وفي كل اللغات تنقسم الحروف الصامتة إلى منفجرة Occlusives ؛ تتطلب وقفا تاما لمرور الهواء الملفوظ ، ومتمادة Continues ؛ تصطحب بحفيف الهواء في مجرى محصور ، ينتج عنه تصفيق أعضاء النطق عند أحد المخارج "[2].

والناظر في مصطلحاته يلمح أنه يحاول التمييز بين المصطلحات التراثية والمصطلحات الحديثة ، فهو يختار الصفتين السابقتين للأصوات ، ويرغب عن مصطلحي (الشديدة والرخوة) اللذين نجدهما عند سيبويه ، وعند ابن يعيش، والخفاجي والسكاكي وغيرهم من بعده .[3] بل ربما وجد المصطلح الجديد أدق على نحو ما نجده في العبارة :" وعوامل الصيغة يمكن أن تكون إما صوتا خاصا ، وإما نظما محددا للكلمات ، وهاتان الوسيلتان مختلفتان من ناحية الشكل . ونحن نسمي دراسة النوع الأول بعلم الصيغ (Morphologie) والنوع الثاني بعلم النظم (التراكيب) (Syntaxe) ، ولكنهما في النهاية يؤديان نفس الخدمات . ومن ثم كان هناك مجال لجمعهما في باب واحد من علم اللسان هو باب النحو (Grammare) وبتعبير أدق علم الصيغ"[4].

---

[1]) علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق ، ص٥٩

[2]) النقد المنهجي عند العرب ، محمد مندور ، مرجع سابق ، ص٤٣٢

[3]) انظر: كتاب سيبويه ، ج٤، مرجع سابق ، ص٤٣٤ ، وشرح المفصل، ج١٠ ، مرجع سابق ، ص١٢٨، والأصوات ومخارج الحروف ، فؤاد ترزي ، دار الكتاب ، ١٩٦٢ ، ص٦٥ ،٧٠

[4]) النقد المنهجي عند العرب ، مرجع سابق ، ص٤٣٧

ومع أنه يحسب لهذا العالم أنه اختط منهجا يدل على حرص شديد على سلامة اللغة ، فإنه ، في بعض الأحيان ، لا يلتزم بما يختاره من مصطلحات . ففي مقابل (Morphologie) يضع (عامل الصيغة) تارة، و(علم الصيغ) أخرى .[1] كما أنه لا يفصل بين بعض المصطلحات المتقاربة كما هي الحال في مصطلحي (Phonetique) و(Phonologie) ؛ إذ يقول : " ... العلم الذي يدرس أصوات اللغة ومجموعات تلك الأصوات ، وهو ما يسمى بعلم الأصوات (Phonetique) أو(Phonologie)..."[2]

وفي دراسات الدكتور تمام حسان في تلك الحقبة نلحظ سعيه لاستخدام المصطلحات التراثية ، بل ربما يفرق بين المصطلحات العربية المتقاربة ، نحو تفريقه بين النغمة واللحن بقوله : " ونفرق هنا عمدا بين اصطلاحي النغمة واللحن . فأما النغمة فنقصد بها تنغيم المقطع الواحد في عموم المجموعة الكلامية ، فتوصف هذه النغمة بأنها صاعدة أو هابطة أو ثابتة، ونقصد باللحن مجموع النغمات التي في المجموعة الكلامية ؛ أي الترتيب الأفقي للنغمات التي يشتمل النموذج أو الميزان عليها مع نظرة خاصة إلى النغمة المنبورة الأخيرة من هذا الترتيب"[3].

مع أن تمام حسان يسعى لاستخدام المصطلحات اللغوية العربية ، فإنه قد يربط هذه المصطلحات التي تنتمي للعلوم القديمة بالمصطلحات الأجنبية التي تنتمي إلى نفس المجال نحو قوله : " وهذه المناهج الأربعة (الأصوات ، والتشكيل ، والصرف ، والنحو) هي ما يطلق عليه في مجموعه اسم الجراماطيقا (Grammar)"[4] . وقوله : " والنحو دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات السنتاجماتية (Syntagmatic relations) أو السياقية ، في مقابل الصرف الذي يدرس العلاقات البراديجماتية (Paradigmatic relations) أو الجدولية"[5]

ويراوح حسان بين إيراد المصطلحات الأجنبية بحروفها الأصلية ، وكتابتها بحروف عربية مع الإبقاء على صيغتها الأجنبية ، والجمع بينهما بكتابة المصطلحات بصورتين إحداهما بحروفها الأجنبية ، والأخرى بحروف عربية جنبا إلى جنب .[6]

---

[1] النقد المنهجي عند العرب ، مرجع سابق ، ص٤٣٣ و٤٣٧

[2] المرجع السابق ، ص٤٣١

[3] مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨٦ ، ص٢٠٠

[4] المرجع السابق ، ص٢٢٨

[5] المرجع السابق ، ص٢٢٩

[6] انظر : المرجع السابق ، ص٢٧٤

ومن الجهود التي قامت في هذا المجال ـ في ذلك الحين ـ ما قدمه المرحوم محمود السعران في كتابه (علم اللغة) ؛ إذ يواجه السعران في تأليف كتابه بعدد وافر من المصطلحات الأجنبية ، ويوضح أن الباحث العربي سيضطر إلى وضع بعض المصطلح الأجنبي ، وقد يحتفظ أحيانا بالمصطلح الأجنبي حتى يحين الوقت لظهور مصطلح عربي أصيل سائغ .

يشير السعران بعد ذلك إلى الصعوبات التي يعانيها الكاتب والقارئ جميعا في هذا المجال ، وأبرز هذه الصعوبات الاختلاف في المصطلحات الدالة على معان واحدة . ويقدم المثال على ذلك باستخدام العلماء لعدد من المصطلحات للدلالة على (Consonant) ، واستخدام مصطلح الحرف للدلالة على مفاهيم مختلفة.[1]

أما بالنسبة لتعامل السعران مع مصطلحاته ، فإن المتتبع لعمله يلحظ أنه يجهد في اختيار المصطلح العربي في مقابل المصطلح الأجنبي ، وهذا أمر واضح في أغلب صفحات الكتاب . ولكن ذلك لا يعني بحال خلو الكتاب من المصطلحات التي تركها كما هي وكتابتها بحروف عربية، نحو الفونولوجي ، والفونيم ، والمورفيم [2]. ومثل هذه المصطلحات لم يكن نصيبها في كتابه وافرا. ومما يلحظ أيضا أنه حاول جاهدا أن يثبت المصطلح الأجنبي المقابل للمصطلح العربي الذي يختاره ، بوضعه في الحاشية ؛ دون أن يذكر سببا لذلك . أما اختيار أكثر من مصطلح عربي في مقابل المصطلح الأجنبي فقلما نجده في هذا الجهد العظيم .

ومن تمام الجهد الذي قام به المرحوم السعران أنه ذيّل كتابه بمعجم للمصطلحات؛ أورد فيه المصطلحات الإنجليزية ومقابلاتها العربية . ولكن مصطلحات هذا المعجم جاءت قليلة العدد ، فهي لا تتجاوز خمسمئة وخمسين مصطلحا ، كما أنها لم ترفق بتعريف يوضحها. وربما يعتذر عن قلة العدد بأن هذا العمل ينضم إلى بدايات الدراسات اللغوية ، بل ربما كان أول من يلحق مثل هذا التذييل بكتابه من اللغويين المحدثين ، ولذا جاءت مصطلحاته قليلة . ويعتذر عن خلوها من التعريف بأن هذه المصطلحات جاءت تكميلا للجهد الذي بذله في متن الكتاب ، وأن هذه المصطلحات استخدمت في نصوص كتابه ، وليس ثمة حاجة لإعادة تعريفها في الذيل .

وقام عدد من اللغويين في العراق وبلاد الشام بالتأليف والترجمة في الجوانب اللغوية المختلفة ، مع ما صاحب ذلك من اختيار المصطلحات المناسبة ، وألفينا إلى جانب ذلك عددا من المعاجم اللغوية التي ألفها بعض الباحثين أو المتخصصين ، من مثل المعاجم التي وضعها

---

[1]) انظر : علم اللغة ، محمود السعران ، بيروت : دار النهضة العربية ، ص٢٩ وما بعدها

[2]) انظر : المرجع السابق ، ص٢١٠

محمد علي الخولي ورمزي البعلبكي ، كما وجدنا قوائم مصطلحات ترفق بأعمال مستقلة ، نحو القائمة التي ذيل بها الدكتور عفيف عبد الرحمن كتابه (الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري).

وفي المغرب العربي ظهر عدد من اللغويين التونسيين الذين كانت لهم آثارهم الواضحة في الدراسات اللغوية والتأليف المعجمي ، فقد كتب محمد رشاد الحمزاوي عن جهود مجمعي القاهرة ودمشق ، وأعد معجما تسجيليا للمصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ؛ اعتمد فيه على عدد من المؤلفات اللغوية الحديثة، والمصطلحات العربية القديمة التي استعملت استعمالا حديثا للتعبير عن مفهوم لغوي جديد . وقدم لمؤلَّفه بمدخل عام أوضح من خلاله " أن الغاية من هذا العمل هي المساهمة في التعريف بما جد من جديد في ميدان علم اللغة في القرن العشرين "[1].

يرى الحمزاوي أنّ تَجدُد دراسة اللغة باعتبار نظرية سوسير والنظريات التي جاءت بعده " وضعت مصطلحات عديدة ؛ أقل ما يقال فيها إنها بدخولها العربية ترجمة ، أو تعريبا أصبحت تفرض علينا أن نستقرئها ، وأن نصفها باعتبار أنها كلمات مفاتيح ؛ تساعدنا على وضع قضية توحيد المصطلحات اللغوية في العربية ، وعلى كشف نوعية المسائل اللغوية الحديثة التي تستأثر بعناية اللغويين العرب المحدثين"[2]. ويقدم المؤلف مصطلحاته بذكر المصطلح العربي ومقابليه الفرنسي والإنجليزي في غالب الأحيان . وقد يضع المقابل الفرنسي أو الإنجليزي بين قوسين للدلالة على أن هذا المصطلح من اجتهاده. ويجمع الحمزاوي في معجمه ما كان مشتركا ، وما كان مختلفا بين اللغويين من مصطلحات ؛ معللا ذلك بأنه قد يعالج بعضهم مواضيع لم يعالجها الآخرون[3].

يحرص الحمزاوي على أن يكون كل مصطلح مصحوبا بتعريفه بالعربية قاصدا بذلك تحقيق منفعتين ؛ هما ترجمة المصطلح الحديث والتعريف بخصائصه ، مع أن هذه التعريفات ليست مطلقة ، فهي تختلف دقة وغموضا وطولا وقصرا . إذ ليس المهم ــ في نظره ــ تعريفها في حد ذاته ، بل ترجمتها ؛ لأن مُعرِّفها يصيب ويخطئ في تعريفها. ومع أن الحمزاوي يقر بأن لهذا المنهج عيوبه فإنه يلتزمه لأمرين : اقتناعه بأن المصطلحات تنشأ من الاستعمال ؛ أي من نصوص المتخصصين مهما كانت قيمتها ، واحتراما لآراء أصحابها مهما

---

١) المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، محمد رشاد الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص٧

٢) المرجع السابق ، ص٧

٣) انظر: المرجع السابق ، ص١٣-١٤

بلغت تلك الآراء من قيمة إيجابية أو سلبية . ونجده إلى جانب ما تقدم يذيل كل مصطلح بذكر المصدر الذي استقاه منه[1].

أعد عبد السلام المسدي معجما لغويا ثنائي اللسان مزدوج المدخل باللغتين الفرنسية والعربية، وقدم له بمقدمة في علم المصطلح تحدث فيها عن أعراض القضية الاصطلاحية ومراتب التجريد الاصطلاحي والجهود العربية في المصطلح اللساني[2].

يرى المسدي أن اللغة تستجيب بواسطة الانتظام الداخلي الذي يمكنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولدة وتصطنع لنفسها نهجا من الحركة الذاتية.[3] ويذهب إلى أن ما نسميه حياة اللغة ليس سوى " قدرتها على ترشيح الناموس المعدل للنقيضين : أن تتلاءم مع الاقتضاءات المتجددة ، وأن تبقي على بناها التي تحدد هويتها"[4]. ويرى أن اللغة " تسعى دوما إلى استيعاب المدلولات دون دوالها ، إن بالإحياء وإن بالتوليد ، فإذا أعيت الحيلة استقبلت القادم عليها دالا ومدلولا فيكون (دخيلا) ترضخه إلى أبنيتها حتى يتواءم ونسق الصوغ الأدائي"[5].

ويقف المسدي في القضية الاصطلاحية الحديثة على ظاهرتين :الأولى اختلاط القضية اللغوية بالمعضلة الحضارية . ويفرق بين ما نواجهه اليوم من وفود المصطلحات، وما واجهه السلف ، فواقعنا الحالي ــ في نظره ــ يختلف عن واقعهم ، فيقول :" وإذا كان مألوفا أن يدعو رواد النهضة المعاصرة إلى اقتفاء أثر الأجداد يوم نهضوا ناهلين من حياض الثقافات الإغريقية والفارسية والهندية ، فلم يعقهم المشكل اللغوي ، ولا ثبطتهم معقداته الاصطلاحية ، فإن هؤلاء الرواد ، وهم يتوسلون بطرق الإحياء والتوليد والاستنباط ، يغفلون عن الفارق الجوهري بين مواجهة العرب اليوم للحضارة المتطورة شرق الأرض وغربها ، ومواجهة الأجداد للحضارات بالأمس . بالأمس جابهوا المشكل اللغوي من موقع القوة والتفوق الحضاري ، فخلصوا من كل مركب نفسي . واليوم نواجهه من موقع منحدر "[6]. والظاهرة الأخرى في نظر المسدي تتمثل في توارث تصورات تصنيفية ما انفكت تتضارب مع حقائق المعرفة اللسانية المتطورة .[7]

---

[1]) انظر: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، مرجع سابق ، ص١٤

[2]) انظر : قاموس اللسانيات ، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب ،١٩٨٤

[3]) انظر : المرجع السابق ، ص١٩

[4]) انظر : المرجع السابق ، ص٢٠

[5]) انظر : المرجع السابق ، ص٢٠-٢١

[6]) انظر : المرجع السابق ، ص٢٦

[7]) انظر : المرجع السابق ، ص٢٦

ترجم القرمادي كتاب جان كانتينو" دروس في علم أصوات العربية "، وتعد ترجمته تلك مهمة في تعرف مشكلة المصطلحات اللغوية في تونس في تلك الفترة ، واتسمت محاولة القرمادي بقلة الاقتراض المعجمي ، فحاول أن يميز المفاهيم بكلمات عربية .

بإرجاع النظر في عمل القرمادي نجد أنه بالغ في الإفادة من المصطلحات التراثية على نحو يجعل القارئ يخلط بين بعض المفاهيم ؛ فكلمة حرف ــ مثلا ــ دالة في التراث على الرمز المكتوب والصوت المنطوق ، وجعلها القرمادي ترجمة لكلمة consonne في مقابل الحركة voyelle[1] . ومثل هذا اللبس قائم أيضا عند استخدام كلمة إدغام ، فدلالتها في التراث تجعلها للتعبير عن تغير صوتي ينطق عنه صوت مشدد مثل اصّبر واتّصل . أما مصطلح Assimilation فلا يقتصر على ما سبق ، ولكنه يفيد تحول صوتين مختلفين نسبيا إلى صوتين متقاربين نسبيا أو متماثلين ، مثل تحول الصيغة القياسية المفترضة ازتجر إلى ازدجر.[2] وهذا التغير لم يصفه النحاة العرب بأنه إدغام ، بل يدخل في باب البدل أو الإبدال.[3] ووجدنا القرمادي يذيل ترجمته بقائمة المصطلحات التي وردت في الكتاب .

ظهر لون من التعامل مع المصطلحات اللغوية تمثل في متابعة عدد من المصطلحات اللغوية ، ومفاهيمها ، ومجالات استخدامها عند عدد من المدارس والعلماء ، نجد مثل هذا الصنيع عند الدكتور منذر عياشي في كتابه (اللسانيات والدلالة) الذي يتناول فيه الحديث عن مصطلحات علم اللغة المقارن والتاريخية والتطورية والزمانية...[4]

هذه صورة ممثلة للجهود اللغوية الفردية العربية في مجال المصطلحات اللغوية، وليست شاملة لجميع الجهود التي قامت في هذا المجال ؛ ذلك أن رصد جميع الجهود يحتاج إلى دراسة خاصة، وهذه الدراسة تتجه إلى الوقوف على أبرز الجهود والمنهجيات المتبعة في التعامل مع المصطلحات اللغوية ، وليس معالجة كل جهد على حدة .

---

[1]) انظر : دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ، تر صالح القرمادي ، تونس : الجامعة التونسية ، ١٩٦٦ ، ص٢٠٩، ٢١٦

[2]) انظر : المرجع السابق ، ص٥٣،٥٤

[3]) انظر مثلا : شرح المفصل ، مرجع سابق ، ج١٠ ، ص٧

[4]) انظر : اللسانيات والدلالة ، منذر عياشي ، حلب : مركز الإنماء الحضاري ، ط١ ، ١٩٩٦، ص١١٠ وما بعدها

ثانيا ـ الجهود الجماعية

لا شك في أن الجهود الجماعية في العمل المصطلحي لـها ميزتـها علـى الأعمـال الفردية؛ ذلك أن المؤسسات والمجامع التي تتعامل مع المصطلحات تراعي تنـوع تخصصـات العاملين في هذا المجال ، وهذا الأمر من شأنه أن ينتج مصطلحا يمتلك من الصفات ما قد يعـز وجودها في غيره .

بدأت الأعمال الجماعية تأخذ مكانها منذ مطلع القـرن العشـرين ؛ ممثلـة بالأعمـال المجمعية التي كانت تقوم بها مجامع اللغة العربية في دمشق والقاهرة ثم بغداد وعمـان . وقـد خصصت المجامع جانبا هاما من أعمالها للمصطلحات بشكل عام ولم تقصرها على علـم دون آخر .

اتجهت جهود مجمع دمشق إلى تعريب العلوم التي تدرس في الجامعـات السـورية ، ودارت في جنباته النقاشات حول موضوعات مختلفة من التراث ومواكبة الحديث ، والنظر فـي الصيغ والأبنية التي استخدمها القدماء ، وما يجوز استخدامه منها . وجعل المجمع من خطتـه في مواجهة المصطلحات مراسلة دوائر ودواوين الحكومة ، ومعاهد التدريـس ؛ لمعرفـة مـا يحتاجون إليه من الألفاظ وضعا وتعريبا . وقد اعتمد أعضاء المجمع فـي اختيـار مقـابلات للألفاظ التي ترد إليه مراجع موثوقة ، مثل تاج العروس، والمخصص ، والصحاح ، وأسـاس البلاغة ، وتهذيب الألفاظ ، وفقه اللغة ، وغيرها .[1]

تمثلت إنجازات مجمع دمشق في ما أنجزه من تعريب للعلوم بالتعاون مـع الجامعـات السورية، وتضمن هذا الصنيع توفير المصطلحات التي قامت بحمل مفاهيم العلـوم المختلفـة ، وإخضاعها للاستعمال اليومي منذ اليوم الأول لولادتها ؛ مما يتيح للمختصين الحكـم عليـها ، والمضي باستعمالها ، أو رفضها واستبدال غيرها بها . أما المصطلحات اللغويـة فلـم يلحـظ لمجمع دمشق بشأنها جهود تذكر.

في مقابل ذلك ، كان لمجمع القاهرة جهود واضحة في مجال المصطلحات، وربما كـان متأثرا في ذلك ببعض الدعوات ، أو المحاولات التي قامت في بدايات النهضة ، وفي الجـهود التي قام بها عدد من المستشرقين ، من مثل نللينو وهنري فليش وغيرهما . وأقر المجمع عـددا من المبادئ في اختيار المصطلح ، تقدم بها الدكتور محمود مختار ، أبرزها:[2]

---

[1] انظر : تعريب المصطلح العلمي ، قاسم السارة ، مرجع سابق ، ص١٠٩

[2] انظر :توصيات خاصة بوضع المصطلحات في المجمع، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التـي أقرهـا المجمع ، م٢١ ،١٩٧٩، ص١

- الالتزام بما أقره مجلس المجمع ومؤتمره من نهج أو أسلوب لوضع المصطلحات العلمية وتعاريفها.
- الحفاظ على التراث العربي وخاصة ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث.
- مسايرة النهج العلمي العالمي في اختيار المصطلحات العلمية ، ومراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم وللدارسين.

هذه المبادئ توحي بحرص شديد على الجمع بين أمرين هما المحافظة على خصوصية اللغة العربية ، ومسايرة العلوم في الحضارات الأخرى .

ومع هذا لم يكتف مجمع القاهرة بوضع المبادئ والتوصيات في بناء المصطلحات ، بل أدى واجبه في اختيار المصطلحات في مختلف فروع اللغة ؛ كاللهجات والفصائل اللغوية ، والأصوات ، وعلم اللغة. وكانت المصطلحات في المجمع تمر بأربع مراحل:[1]

المرحلة الأولى : تكوين لجان المجمع ، فيتكون من أعضائه لجان ، وتندب كل لجنة خبيرا من المتخصصين في العلوم ، ويعرض الخبير المصطلحات الأعجمية ، ويشرح معناها اللغوي والعلمي، ويرشح اللفظ العربي الذي يراه مناسبا لأداء المعنى ، فإن وافق الأعضاء عليه وضع في مقابل المصطلح الأعجمي وانتهى أمره ، وإذا لم ينل القبول عرض غيره ، وقد تتعدد الألفاظ المعروضة لاختيار الأفضل ، وينتهي الأمر باختيار الأصلح .

المرحلة الثانية : العرض على مجلس المجمع ، وهنا يعرض المصطلح على مجلس المجمع المتكون من الأعضاء المصريين . وقد يوافق المجلس على المصطلح فيقر ، وإما أن يرفض فيرد إلى اللجنة المختصة ، لتعيد النظر فيه على ضوء ما دار حوله من مناقشات ، وتختار اللفظ الأنسب .

المرحلة الثالثة : العرض على مؤتمر المجمع ، والمؤتمر هو الهيئة الكبرى في المجمع . ويتكون من الأعضاء المصريين والشرقيين والمستشرقين . وهنا تعرض المصطلحات التي وافق عليها المجلس ، وتناقش ثم ينتهي الأمر إلى إقرار المناسب منها .

---

[1]) انظر: مصطلحات العلوم في اللغة العربية ودور المجمع فيها، عبد الفتاح الصعيدي ، مجلة مجمع القاهرة ، ع١٣، ١٩٦١، ص٢١٤

المرحلة الرابعة : نشر آراء المتخصصين في المصطلحات التي مرت بالمراحل الثلاث في مجموعات خاصة ؛ يتيسر الحصول عليها واستعمالها ، وإبداء الرأي فيها ، ومن ثم يصدر الرأي الأحق بالاتباع .

هذه المراحل التي يمر بها المصطلح في المجمع تشير إلى مدى الاهتمام الذي يوليه المجمع للمصطلحات ، فهو يسعى من خلال هذه المراحل إلى الوصول إلى المصطلح الأنسب في التعبير عن المفهوم المراد التعبير عنه ، والذي يتسم بالسهولة واليسر وإمكانية الشيوع والاستمرار. ولكنه في مقابل ذلك يحتاج إلى وقت طويل حتى تتم الموافقة عليه وإقراره . وربما يذهب بعض العلماء إلى أنه لا ضير في طول المدة في سبيل الحصول على مصطلح مناسب ، وهو رأي طيب ، لكننا بحاجة إلى الجمع بين الحسنيين ؛ الحصول على المصطلح المناسب ، ومتابعة الأعداد الوفيرة من المصطلحات المستحدثة .

ويطبق المجمع في اختياره للمصطلحات المبادئ الآتية :[1]

١. يفضل اللفظ العربي على المعرب إلا إذا اشتهر المعرب .

٢. ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب .

٣. تفضل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة إلا إذا شاعت هذه المصطلحات الجديدة واستساغها الذوق وكان لها معنى صحيح .

٤. تفضل الكلمة الواحدة على الكلمتين فأكثر عند وضع اصطلاح جديد.

بمتابعة المصطلحات التي نشرها المجمع في أعداد مجلته ، نلحظ أنه حاول وضع المصطلحات باللغة الإنجليزية ، واللغة الفرنسية ، واللغة الألمانية ولكنه لم يلتزم بهذا في كل المجموعات التي نشرها ؛ إذ وجدناه أحيانا يقتصر على اللغتين الفرنسية والإنجليزية ، وربما اكتفى باللغة الإنجليزية . ونلحظ أحيانا أنه كان يورد ما كان يدور بين العلماء من مناقشات حول مصطلح ما[2] ، ولكن هذا الأمر لم يطرد في ما ينشر على أعداد مجلة المجمع .

عند المقارنة بين الجهود التي قام بها المجمعان في مجال المصطلحات ، نلحظ أن كلا منهما أخذ من المسألة بطرف . ففي حين لم يكن للمصطلحات اللغوية مكان في مجمع دمشق ،

---

[1]) انظر محاضر الجلسات في الدورة الثامنة عشرة ، الجلسة السابعة والعشرون ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٧٥ ، ص٣٠٧

[2]) انظر مثلا : الجلسات ٢٦، ٢٧ ،٢٨ ، ٢٩ ، مجلة مجمع القاهرة ،دورة ٣٩ ، ١٩٧٢-١٩٧٣، ص٤٩٥-٥٣٩

وجدنا مجمع القاهرة يقدم لنا العديد من المجموعات التي تتضمن المصطلحات اللغوية ، وينشرها في سلسلة مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع[1] . وفي مقابل ذلك فإن الخطة التي اعتمدها منهج دمشق في إعداد الكتب وتقديمها لتدرس في الجامعة – وإن خلت أعماله من المصطلحات اللغوية – ضمنت للمصطلحات التي وضعها الشيوع والاستقرار، في حين بقي جل المصطلحات التي وضعها مجمع القاهرة رهين المجلة ، ولم تتح لها الفرصة في أخذ مكانها في مؤلفات العلماء والباحثين إلا بصورة بسيطة .

لكن مما يحسب لمجمع القاهرة في جهوده المصطلحية أنه لم يتردد في أن يعيد النظر في مصطلحات سبق له أن أقرها ؛ آخذا باستمرارية تطور العلوم ، وهو إلى جانب ذلك لم يتردد في أن يرسل إلى الهيئات العلمية في الداخل والخارج ما يقره من مصطلحات ، ويرحب بما تبديه من ملاحظات .[2]

يشير جواد علي إلى مكانة الأعمال المصطلحية في مجمع بغداد بقوله : " من أعمال المجمع الأصلية بذله الرعاية للمصطلحات ، والعناية بها ، وتوجيه مجهوده ونشاطه إلى توسيع افقها ، وتثبيتها ، ونشرها بالنقل والتعريب والاشتقاق . فحاجة الناس إلى المصطلحات اليوم شديدة وطلابها كثير . ومن حق المجمع على المتخصصين ، والباحثين ، وأصحاب العلم باللغات مطالبته إياهم بوجوب مساعدته في هذا الباب وشد أزره ، وذلك بتقديم ما عندهم من علم ورأي وتوجيه ونقد ؛ ليؤدي الرسالة العلمية على أكمل وجه وأحسن حال "[3].

وقد أقر مجمع بغداد واقترح أعدادا كبيرة من المصطلحات في العلوم المختلفة ، وطبع عددا من المجموعات المصطلحية على صفحات المجلة التي يصدرها[4] . ولكن الناظر فيها يلحظ أن المصطلحات اللغوية لم تكن حاضرة في جهوده ، بل لم نجد بحثا يخصص للمصطلحات اللغوية.

ويوضح جواد علي طريقة المجمع في التعامل مع المصطلحات بقوله : " وطريقة المجمع في دراسة المصطلحات وإقرارها ووضعها ؛ هي أن يدرس المصطلح المعروض عليه

---

[1]) ظهرت أولى المجموعات اللغوية تحت عنوان " مصطلحات الصوت التي أقرها المجمع " في المجلد الخامس سنة ١٩٤٨

[2]) انظر : مدى حق العلماء في التصرف في اللغة ، إبراهيم مدكور ، مرجع سابق ، ص١٥٠

[3]) المجمع والمصطلحات، جواد علي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ،ج٢ ،ص٣١١ ، وانظر بحوث لغوية ، أحمد مطلوب ، ص٢١١

[4]) انظر : المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول التعريب الجامعي ، شكري فيصل، مؤتمر التعريب ، دمشق ، ١٩٨٢، ص١٣

في لغة الاختصاص ، ويتعرف أصله ونشأته ، ثم يسمع رأي المتخصصين في ما اختاروه من كلمات عربية مناسبة ، ثم يستعرض ما ورد من الكتب العربية؛ قديمها وحديثها ، لغوية كانت أو اختصاصية من كلمات موافقة له، مما قد يفي بالمراد، فإذا وقف على كلمة صالحة مناسبة له مؤدية للمعنى الاصطلاحي، ورأى فيها الرشاقة والسلامة -أعني أنها عربية يألفها الذوق - عقد رأيه وبت في الأمر . على أن من عادة المجمع ألا يرى رأيا في مصطلح ، ولا يبت فيه إلا بعد الوقوف على آراء البلاد العربية الأخرى ؛ فلعل لها اجتهادا فيه أصوب من اجتهاده وأقوم ، أو كلمة أصح وأحكم "[1].

نشط مجمع اللغة العربية الأردني في التعريب في المجالات العلمية المختلفة ، وترجم الكتب والعديد من المصطلحات في مختلف العلوم ، ولكن جهوده في المصطلحات اللغوية كانت محدودة جدا ، فلم يصدر عنه أية دراسة ــ في حدود علم الباحث ــ تختص بالمصطلحات اللغوية؛ سواء في ذلك البحث اللغوي ، أم التأليف المعجمي .

ومع هذا فقد استفاد المجمع الأردني من سياسة مجمع دمشق في التعامل مع المصطلحات، عندما جعل من منهجه متابعة المصطلحات المستخدمة في الميدان ؛ من خلال مخاطبة الوزارات والدوائر الرسمية وغير الرسمية بقصد موافاته بما لديها من مصطلحات أجنبية ما تزال دارجة في الاستعمال لكي يعمل على وضع مقابلات عربية لها. ولم يكتف بهذا، بل جعل ما يضعه من مصطلحات مشروعا للدراسة لدى اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية، ولدى جميع الهيئات العلمية المعنية به .[2] ومثل هذا النهج الذي اختطه المجمع الأردني جدير بالأخذ به في متابعة المصطلحات التي شاع استخدامها بين المختصين ، مع إمكانية استبدال غيرها بها .

نتيجة للتطور الهائل للعلوم فقد وكلت جامعة الدول العربية عام ١٩٦٩مهمة تنسيق المصطلحات في الوطن العربي إلى مكتب تنسيق التعريب بالرباط؛ الذي انبثق عن مؤتمر التعريب الأول في الرباط عام ١٩٦١ ، وتبنته الجامعة العربية عام ١٩٦٥، فشجع الأبحاث اللغوية والمعجمية ، والدراسات المتعلقة بمشكلات المصطلحات العلمية والتقنية باللغة العربية ،

---

[1]) المجمع والمصطلحات ، ج٣، جواد علي ، مرجع سابق ، ص٣٦٨ ، وانظر بحوث لغوية ، أحمد مطلوب ، ص٢١١-٢١٢

[2]) انظر : المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول التعريب الجامعي ، مرجع سابق ، ص١٥

ونشر عددا غفيرا منها بمجلته الحولية (اللسان العربي) ، كما نظم المكتب ندوات ومؤتمرات للتعريب حسب خطة هادفة لاستكمال المصطلحات العربية في العلوم وتوحيدها .[1]

وفي شباط عام ١٩٨١ نظم مكتب تنسيق التعريب (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة) ، اشتركت فيها ست عشرة هيئة من مختلف الدول العربية، بما في ذلك المجامع اللغوية الأربعة ، وانتهت إلى إقرار المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها وهذه المبادئ هي :[2]

١) ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي .

٢) وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

٣) تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد ، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك .

٤) استقراء التراث العربي وإحياؤه ، وخاصة ما استعمل منه أو ما استقر من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

٥) مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية :

أ-مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين .

ب-اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها .

ج- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل .

د-اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات .

هـ- مواصلة البحوث والدراسات ليتيسر الاتصال بدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها .

٦) استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد (لما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

---

[1]) النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مرجع سابق ، ص١١

[2]) ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي ، مجلة اللسان العربي ،ع١٨-١، ١٩٨٠ ،ص١٧٥-١٧٦

٧) تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة .

٨) تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة ، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلا.

٩) تفضيل الكلمات الجزلة الواضحة وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ .

١٠) تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به .

١١) تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

١٢) تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة ومراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي ، دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي .

١٣) في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح .

١٤) تفضل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة ، إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة .

١٥) عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها ، ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحدة منها وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها . ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة الدلالة وتعالج كلها مجموعة واحدة .

١٦) مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معربة كانت أو مترجمة.

١٧) التعريب عند الحاجة ، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات ، أو العناصر والمركبات الكيماوية.

١٨)عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يأتي :

أ-ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب-التغيير في شكله حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا .

ج- اعتبار المصطلح المعرب عربيا يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية .

د-تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية ، واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

هـ-ضبط المصطلحات عامة والمعرب منها خاصة بالشكل حرصا على صحة نطقها ودقة أدائها.

وترتكز منهجية المكتب على ما يأتي :[1]

أولا : ما تضعه المعاجم اللغوية ، والهيئات اللسانية ، والشخصيات العلمية واللغوية البارزة في العالم العربي من مصطلحات علمية وتقنية ، ولهذا تأسست في المكتب مكتبة المعاجم التي يردها كل منشورات هذه الهيئات ومطبوعاتها .

ثانيا : ما يجرد من تراثنا العلمي العربي من مصطلحات علمية وتقنية .

ثالثا : الألفاظ العربية في اللغات الغربية ، وهي على نوعين : الأول : مصطلحات اقتبستها اللغات الأخرى ونسي أصلها العربي ، والثاني : الكلمات العربية التي تنطوي عليها اللغات الأوروبية ، وهي مظنة لأن تكون عربية الأصل .

رابعا : سد الفراغ انطلاقا لا من منهجية معينة يسلكها هذا المجمع أو تلك الهيئة ، وإنما من واقع الحياة العربية ؛ حتى لا تتصادم اختياراته مع ما يطبق فعلا من مصطلحات في نفس المجال .

يحاول المكتب توثيق صلاته داخل الوطن العربي وخارجه ؛ من خلال تبادل المنفعة العلمية في مجال المصطلحات مع بعض المؤسسات الدولية المشابهة أو المهتمة باللغة العربية، وخزن المصطلحات في البنوك الدولية للمصطلحات كمؤسسة (ISO) في جنيف ، و (INFOTERTM) في فينا ، و (FIT) في فرسوفيا ، و (SIMENS) في ميونيخ ، و (C.I.L.F) في فرنسا ، و (INTERPART) في شتوتجارت ، وغيرها من المؤسسات الدولية العاملة في حقل المصطلحات وتوثيقها كوكالة الرابط الدولية في روما ، وجمعية الجامعات في باريس ، والبنك الإقليمي في كندا . وكل هذه المنظمات تمتلك بنوكا للكلمات تستخدم في تجميع المصطلحات العلمية والتقنية وتنظيمها بتنسيق مع المكتب في ما يتعلق بالمصطلح العلمي العربي[2].

---

[1]) انظر : الألسنية ودعم المعجمية العربية ،عبد العزيز بنعبدالله ، مرجع سابق ، ص٣٣٠

[2]) انظر : مؤتمرات التعريب ودورها في توحيد المصطلح العربي، عبد العزيز بنعبدالله ،اللسان العربي ،ع١٩-١، ١٩٨٢ ، ص١٢

ويسعى المكتب إلى ضمان حياة الكلمة الموحدة بتغذيتها بكل ما يستجد من مفاهيم بتطور العلم ، علاوة على استيفاء المضامين العلمية بتقصي جداول وكشوف الدلالات التقنية التي تتزايد على وتيرة قد تصل يوميا إلى مئات بل آلاف المفردات .[1]

نلحظ مما تقدم أن منهجية عمل مكتب تنسيق التعريب تختلف كثيرا عن المنهجية التي اختطها مجمع اللغة العربية بالقاهرة – وهو المجمع الوحيد الذي تعامل مع المصطلحات اللغوية– ففي حين يلجأ المجمع إلى إخضاع مصطلحاته إلى آراء أعضاء المجمع ، ومناقشة هذه المصطلحات وفق المراحل التي سبق الحديث عنها، نلحظ أن مكتب تنسيق التعريب يتكئ في عمله على الجهود الفردية التي يقوم بها العلماء والدارسون من أقطار الوطن العربي ، ويقوم بنشر الأبحاث والمعاجم اللغوية التي يضعها العلماء في المجلة التي يصدرها (اللسان العربي).

من أبرز الأدلة على اعتماد المكتب على جهود الأفراد أن مشروع معجم علم اللغة الذي وضعه المكتب يمكن أن يعد جهدا فرديا ؛ ذلك أن الذي وضع هذا المعجم هو الدكتور الجيلالي السايب ــ وهو أحد علماء المغرب ــ واعتمد فيه على المصطلحات التي وضعها عدد من العلماء في مؤلفاتهم ودراساتهم . وبهذا الصنيع يكون المكتب قد فوت على نفسه فرصة تباحث العلماء في المصطلحات التي صدرت باسمه ، وإبداء الرأي فيها وصولا إلى اختيار المصطلح الذي يوافق نظرات العلماء الذين سيستخدمونه في أبحاثهم . وعلى الرغم من انعقاد مؤتمر التعريب في عمان بهدف إقرار هذا المعجم، فإن المعجم تأخر صدوره حتى عام ١٩٨٩م.

وإذا استثنينا مشروع المعجم اللغوي –مع ما يلازمه من ملاحظات في الوضع – فإن جهود المكتب تركزت في توفير الجو المناسب للعلماء ؛ لكي يقدموا ما يؤلفونه في علوم اللغة، وفي نشر أبحاثهم ومجموعاتهم المصطلحية على صفحات المجلة ؛ التي انتظم صدورها واحتواؤها على ما تبدعه قرائح العلماء ، إضافة إلى الأسس التي تقدم ذكرها في اختيار المصطلحات .

تبع هذه الندوة مؤتمرات وندوات متعددة في سبيل حل مشكلات المصطلحات اللغوية ، من أبرزها : (ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات) المنعقدة في تونس سنة ١٩٨٦، والندوة الدولية الثانية (التقييس والتوحيد المصطلحيان في النظرية والتطبيق) المنعقدة في تونس سنة ١٩٨٩، و(ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي ، وبحث سبل نشر المصطلح

---

[1]) انظر : مؤتمرات التعريب ودورها في توحيد المصطلح العربي ، مرجع سابق ، ص١٢

الموحد وإشاعته) المنعقدة في مجمع اللغة العربية الأردني سنة ١٩٩٣ ، و(ندوة إقرار منهجية موحدة لوضع المضطلح العلمي العربي وتوحيده وإشاعته) المنعقدة في مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٩٩.

ومن المؤسسات التي كان لها جهود في مواجهة قضية المصطلح ؛ البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم)، الذي تمثلت أهدافه في المساهمة في تعريب العلوم وتوظيف التقنيات الحديثة لذلك ، وتهيئة وسيلة مساعدة للعاملين والمختصين في مجال المصطلحات لمساعدتهم على وضع المصطلحات الجديدة ، وإشاعة ونشر المصطلحات العلمية والتقنية باستخدام وسائل النشر الإلكترونية ، أو الطباعة الورقية والعمل على إيصالها إلى المستفيدين عن طريق شبكات المعلومات .[1]

ويهدف البنك بالدرجة الأولى إلى توثيق المصطلحات بما يكفل استرجاعها وإيصالها إلى جمهور المستفيدين . وقد وضع البنك معايير خاصة باقتناء المصادر لتوثيق المصطلحات في البنك. وستتم مناقشة ذلك في الفصل الخاص بالتوثيق والحوسبة بإذن الله.

ثالثا ــ معاجم المصطلحات

يلحظ المتتبع للأعمال المعجمية في ميدان المصطلحات اللغوية وجود ثلاث صور من التأليف المعجمي لهذه المصطلحات ؛ أولها تأليف المجموعات والملاحق المرفقة بأواخر الكتب المتخصصة بالدراسات اللغوية أو أحد جوانبها ، والصورة الثانية نشر المجموعات المصطلحية على صفحات المجلات المتخصصة في الدراسات اللغوية ، وآخرها المعاجم التي نشرت بصورة كتب مستقلة. وثمة جوانب يمكن تناول معاجم المصطلحات وفقها :

أولا : النظر إليها باعتبار فردية الجهود وجماعيتها ، فمعاجم المصطلحات التي وضعت كان أكثرها نتيجة جهود فردية باستثناء ثلاثة أعمال ، هي : مجموعات المصطلحات الفنية والعلمية التي وضعها وأقرها مجمع القاهرة ، والتي نشرها على أعداد مجلته ، والعمل الثاني يتمثل في المعجم الذي وضعه عدد من العلماء العرب، تحت رعاية معهد اللغة العربية بجامعة الرياض بعنوان (معجم مصطلحات علم اللغة الحديث) ، ويتمثل آخرها بالمعجم الذي وضعه مكتب

---

[1]) انظر : البنك الآلي السعودي للمصطلحات ، تجربة عربية لتوثيق المعلومات ... ، عبد الرحمن الفاضل، مجلة اللسان العربي ، ع٤٧ ، ١٩٩٩ ، ص٨٤

تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعد إقراره في مؤتمر التعريب المنعقد في عمان عام ١٩٨٥ بعنوان (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات) .

ثانيا : النظر إليها باعتبار المداخل اللغوية التي يعد وفقها المعجم فجاء بعض هذه المعاجم ثنائي اللغة ، من مثل : قاموس اللسانيات للمسدي ، ومعجم علم اللغة النظري ومعجم علم اللغة التطبيقي للخولي ، والملاحق المصطلحية في ذيل عدد من الكتب اللغوية مثل : دراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر ، واللسانيات واللغة العربية للفاسي الفهري .

ثالثا : النظر إليها باعتبار الآليات المعتمدة في بناء المصطلحات .فبعضها يعمد إلى اختيار مصطلحات عربية ويتجنب الاقتراض إلى حد بعيد ، وبعضها يغلب الاقتراض ، وهناك من يجمع بين الطريقتين ، أو يأخذ الجذر العربي ويبنيه وفق الصيغة الأجنبية ، أو غير ذلك .

رابعا : النظر إليها باعتبار تضمنها تعريفا لما تحويه من مصطلحات. فبعض هذه الأعمال اختارت أن تورد تعريفا لكل مصطلح تتضمنه . وبعضها الآخر كان منهجه في أن يورد المصطلح الغربي ومقابله الأجنبي خلوا من أي تعريف يحدد ملامحه، ويكشف مفهومه.

ولكن البحث سيتوقف عند هذه الأعمال من منطلق التقسيم الأول :

١. **الملاحق** : بدأ هذا النوع من تذييل الكتب بملاحق للمصطلحات مع البدايات الأولى للترجمة عند رفاعة الطهطاوي ، ثم تابعه عدد من المترجمين في التخصصات الأخرى . أما بالنسبة للدراسات اللغوية فإن هذا النوع من التذييل ربما بدأ مع الدكتور محمود السعران في كتابه علم اللغة الذي صدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٦٢. ثم تتابعت بعد ذلك ، فوجدنا ذلك في العديد من الكتب المؤلفة والمترجمة ، نحو تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين لكتاب هنري فليش (العربية الفصحى) ، الذي صدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٦٦، وكتاب اللسانيات واللغة العربية للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ،الذي نشر ضمن مشروع النشر المشترك بين دار الشؤون الثقافية العامة العراقية ودار توبقال للنشر ، وصدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٨٥، وكتاب دراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر الذي صدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٧٣ ، وكتابه علم الدلالة الذي صدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٨٥، وترجمة الدكتور محمود عبد الغني عياد لكتاب هدسون (علم اللغة الاجتماعي) ، الذي صدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٨٧ عن دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد ، وترجمة يوئيل يوسف عزيز لكتاب دي سوسير (علم اللغة العام) الذي صدر عن بيت الموصل سنة ١٩٨٨ ، وكتاب دراسات لسانية تطبيقية للدكتور مازن الوعر ؛ الذي صدرت الطبعة الأولى منه من دار طلاس سنة ١٩٨٩ ، وغيرها .

إن أول ما يستوقفنا عند النظر في هذه الملاحق هو أنها تكاد تتفق في عدم إيرادها تعريفا للمصطلحات التي تذيل بها هذه الكتب . وربما كان هذا الأمر مستساغا في هذه الملاحق ــ أكثر من غيرها ــ لأن هذه المصطلحات يغلب عليها أن تكون مما وردت في الكتاب دون سواها من المصطلحات ، فجل اهتمام المؤلف أو المترجم أن يجمع المصطلحات التي تناولها في كتابه . ولكن هذا الأمر من شأنه أن يبقي المصطلح مستغلقا ــ أحيانا ــ وإرفاق المصطلح بتعريف موجز من شأنه أن يوضح للدارس مجمل القضايا التي تناقش في الكتاب ؛ ذلك أن جلها يعتمد على فهم المصطلحات التي تتضمنها.

مما يستوقف الناظر في هذه الملاحق اقتصارها على واحد من الجوانب اللغوية دون غيره، مما قد يقود إلى استخدام مصطلحات يمكن أن تتداخل مفاهيمها مع مفاهيم مصطلحات أخرى ؛ تنتمي إلى فروع أخرى من فروع الدراسات اللغوية ، أو ربما يستخدم المصطلح الواحد للدلالة على مفهومين مختلفين في غير واحد من فروع الدراسة اللغوية ، نحو ما نجد في اختيار مصطلح مقابل للمصطلح الأجنبي (Accent) ؛ إذ نجد مقابله في أحد الكتب (ارتكاز في الكلام)[1]، وفي كتاب آخر (لكنة)[2] ، والكتاب الأول في الأصوات والآخر في علم اللغة العام. ومع أن مثل هذا المصطلح قد يتضمن دلالتين أو أكثر في لغته الأجنبية فإن هذه الدلالات ترجع إلى معنى واحد في اللاتينية يتفرع عنه غيره . ولو تم النظر إلى المصطلحات بصورتها الكلية ، لكان من الممكن اختيار مصطلح يتضمن الدلالة على المفهوم الوارد في الحقول المختلفة من الدراسات اللغوية. كما أنها تعاني من عدم اتفاق على صورة كتابية واحدة للمصطلحات المقترضة بألفاظها، فنجد عند أحدهم كتابة بعض المصطلحات بالصورة الآتية : الأوسيلوجراف ، والفونولوجيا ، والسبكتروجراف ، ونجدها عند آخر بالصورة الآتية : الأوسلوجراف ، والفنولوجيا، والاسبكتروجراف[3]

أما بالنسبة للمنهجيات المتبعة في وضع المصطلحات ، فهي لم تخرج عن الإطار العام الذي سارت عليه المصطلحات اللغوية عموما من لجوء إلى إحدى الوسائل التي تقدم ذكرها في الجهود الفردية والجهود الجماعية .

---

[1]) انظر : الصوتيات ، مالمبرج ، ترجمة محمد حلمي هليل ، مصر : عين للدراسات ، ١٩٩٤ ، ص٢٥١

[2]) انظر : التعريف بعلم اللغة، ديفيد كريستيل ، ترجمة حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣، ص١٨٧

[3]) الصورة الأولى لكتابة المصطلحات في كتاب الصوتيات لمالمبرج ، ترجمة محمد حلمي هليل ، مرجع سابق، والصورة الثانية في كتاب التعريف بعلم اللغة ، لكريستيل ، ترجمة حلمي خليل ، مرجع سابق .

٢. **مجموعات المجلات** : وتتضمن هذه المجموعات ما نشر من مصطلحات على صفحات المجلات العربية من مصطلحات لغوية عربية . ومن أبرز هذه المجموعات : مجموعات المصطلحات التي أقرها مجمع القاهرة ونشرها ضمن سلسلة " مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع"، ومعجم عبد الرسول شاني ، ومعجم المصطلحات الصادر عن معهد الإنماء العربي ، في مجلة الفكر العربي التابعة للمعهد سنة ١٩٧٩، ومعجم اللغويات التطبيقية للدكتور محمد حلمي هليل ، المنشور في العدد الثاني والعشرين من مجلة اللسان العربي .

تتميز المصطلحات التي كان يختارها المجمع وينشرها على صفحات مجلته بأنها كانت تمثل نتاج جهد جماعي وتَبَاحُثٍ في مدى مناسبتها. ويلتزم المجمع بتعريف المصطلحات التي يوردها في مجموعاته ويقدم الأمثلة الموضحة لها ؛ سواء في ذلك المصطلحات التراثية ، أم المصطلحات التي استحدثها ؛ إن بالمجاز والاشتقاق ، أو بإدخال اللفظة الأجنبية . ومن الأمثلة على التعريفات التي يوردها ، قوله في تعريف مصطلح (حنكي – ظهري): " وصف لبعض الأصوات الساكنة اللسانية التي يكون مخرجها ما بين ظهر اللسان وسقف الحنك الصلب؛ كالجيم والشين والياء ، أو بين ظهر اللسان وسقف الحنك اللين ؛ كالخاء والغين ، ومن بين هذه الحروف ما هو حلقي "[1]. وقد يورد التعريف للمصطلح خلواً من التمثيل ، نحو تقديم مصطلح (باريتون) بقوله : " الكلمة ذات النغمة المنخفضة في مقطعها الأخير"[2] . وفي مقابل ذلك تخلو المجموعات الأخرى من مثل هذا التعريف ، حالها في ذلك حال الملاحق التي ذيلت بها كتب الدراسات اللغوية.

مما يلحظ عند تأمل المصطلحات التي كان المجمع يختارها ، وينشرها ضمن مجموعاته ، أنه قد نهج فيها عدة مناهج ، فوجدناه يختار المصطلحات التراثية ؛ عندما لا تختلف المفاهيم عما ورد عند القدماء ، من مثل المصطلحات الخاصة باللهجات القديمة .[3]

---

[1]) مصطلحات في علمي الأصوات واللغة ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، م١٦، ١٩٧٤ ، ص٢٠٥

[2]) معجم المصطلحات اللغوية ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ،م١٠ ،١٩٦٨ ، ص١٢٩

[3]) انظر : مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ،م١٧، ١٩٧٥، ص١٣٩-١٤٣ و م٢٠ ، ١٩٧٨ ، ص١٢١-١٢٥ و م٢١ ، ١٩٧٩ ، ص١٤١-١٤٢

ويستخدم المجاز والاشتقاق في العديد من المصطلحات ، من مثل الضغط ، والملاحنة ، والانضواء ، والمعجميات ، والنطقيات[1].

ثمة مصطلحات أبقاها المجمع على حالها ، مع كتابتها بحروف عربية ، من مثل الأبلاتيف (Ablative) ، وباريتون (Baryton) ، والشفا (Chva) . وقد يورد الاستعمالات المختلفة للمصطلح الأعجمي ، من مثل ما يقدمه في مقابل اللفظة الأجنبية (_Bas) بقوله : هذه السابقة لها استعمالان : الأول استعمال جغرافي ، وهو المنطقة السفلى : مثل الألمانية السفلى ، والثاني : استعمال تاريخي ، يدل على المرحلة الأخيرة من تطور اللغة مثل اللاتينية المتأخرة .[2]

وربما يجمع بين إيراد اللفظة الأجنبية بحروف عربية وذكر المقابل العربي الذي يختاره لها معا ، نحو مقابلة المصطلح الأجنبي (Distique) بـ (مثنوية ، دستيك)[3] ، ومقابلة المصطلح (Dvandva) بـ (دفاندفا ، مركب إلصاقي)[4].

ويجمع بين هذه المجموعات أنها عندما تنشر على صفحات المجلات ، فإن وصول الدارسين إليها لا يتسم بالسهولة ؛ ذلك أن المجلات لا تطبع إلا مرة واحدة وتكون أعدادها محدودة ، وقد تعاني من صعوبة الانتشار ، في حين أن الكتب تتسم بسهولة الانتشار ، وإمكانية تكرار طباعتها عدة مرات ؛ الأمر الذي يعني تمكن الدارسين من الوصول إليها واقتنائها دون عناء .

٣. **معاجم المصطلحات** : تأخر ظهور مثل هذا النوع من التأليف المعجمي – على الرغم من أهميته – إلى أواخر العقد الثامن من القرن العشرين ، حين ظهر كتاب (المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية) لمحمد رشاد الحمزاوي سنة ١٩٧٧ . وجاء بعده معجم علم اللغة النظري لمحمد علي الخولي سنة ١٩٨٢ ، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث لمحمد حسن باكلا ورفاقه سنة ١٩٨٣ ، ومعجم المصطلحات اللغوية والأدبية لعلية عياد سنة ١٩٨٣ ،

---

[1] انظر : مصطلحات في علمي الأصوات واللغة ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، م١٨، ١٩٦٥ ، ص٢٥٣-٢٥٦

[2] انظر : معجم المصطلحات اللغوية ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، م١٠ ، ١٩٦٨ ، ص١٢٩-١٣٤

[3] الجلسة السادسة والعشرون ، مجلة مجمع القاهرة ، دورة ٣٩ ، ١٩٧٢-١٩٧٣ ، ص٤٩٩

[4] المرجع السابق ، ص ٥١٧

وقاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي سنة ١٩٨٤ ، ومعجم اللسانية لبسام بركة سنة ١٩٨٥، ومعجم علم اللغة التطبيقي لمحمد علي الخولي سنة ١٩٨٦، والمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس سنة ١٩٨٩ ، ومعجم المصطلحات اللغوية لرمزي البعلبكي الذي صدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٩٠ عن دار العلم للملايين ، ومعجم المصطلحات اللغوية في كتابات المستشرقين لإسماعيل عمايرة سنة ١٩٩٢ ، ومعجم المصطلحات اللغوية لخليل أحمد خليل سنة ١٩٩٥.

يجد الناظر في هذه المعاجم أنها جاءت ثنائية المدخل ، باستثناء المعجم الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومعجم علية عياد ، ومعجم خليل أحمد خليل فهي ثلاثية اللغة . ولم تلتزم بإيراد تعريف للمصطلحات التي تقدمها سوى ما نجده عند الحمزاوي و الخولي وعلية عياد وخليل . بل إن بعض هذه التعريفات التي قدمت – وبخاصة في كتاب الحمزاوي – لا يمكن أن تسمى تعريفات بما تعنيه الكلمات ، وإنما يمكن أن تدخل في باب الاقتباسات لنصوص تتضمن المصطلح ، نحو تقديمه مصطلح (الصحيح) في مقابل (Veritable) بقوله : " موضوع علم اللغة الوحيد والصحيح هو اللغة معتبرة في ذاتها ومن أجل ذاتها "[1]. وتقديمه مصطلح (مقطع واحد) ، بقوله : " الطفل ينقل الكلمات المكونة من مقطع واحد "[2].

يحمد لهذه المعاجم إيرادها غير واحد من المداخل اللغوية مما ييسر على الدارس أو الباحث الوصول إلى المصطلح الذي يريد دون عناء يذكر . كما أن تعدد اللغات التي تأخذ منها هذه المعاجم يتيح للباحثين الاطلاع على عدد أكبر من المقابلات ، وبالتالي سهولة الاهتداء إلى مفهوم المصطلح .

واتسمت بعض هذه المعاجم بسمات تميزها عن المعاجم الأخرى ، فمعجم عمايرة مثلا يتسم بمتابعة المصطلحات اللغوية عند المستشرقين ؛ مما يشير إلى أمرين : أولهما أن المصطلحات التي يضمها معجمه جميعها مما يختص باللغة العربية ، والآخر أن مصطلحاته في مجموعها عربية الوضع . وهذا يفيد في التعامل مع ما يفد إلى العربية من المصطلحات الجديدة .

ومن الأمور التي تميزت بها بعض المعاجم دون غيرها ، ما نجده في معجم خليل من ذكر للمصدر الذي أخذ منه المصطلح بعد شرح مطول لمفهوم هذا المصطلح ، وهذا الأمر من

---

[1]) المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، محمد رشاد الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص٨٥

[2]) المرجع السابق ، ص١٥٤

شانه أن يتيح للدارس الرجوع إلى المصدر والاطلاع على الصور الأخرى لاستخدام المصطلح.

لكن هذه الجهود لم تخل من مآخذ أبرزها تعدد المصطلحات ؛ إذ تتعدد المقابلات التي يوردها المعجم للمصطلح الواحد ، نحو مقابلة المصطلح الأجنبي (Adverb) بـ (ظرف ، حال، فضلة تكميلية ، قيد)[1] ، ومقابلة المصطلح (Accent) بـ (لهجة ، لكنة ، نبرة ، حركة، شكلة،علامة مميزة)[2] ، بل ربما يظن القارئ أنه أمام معجم مفردات حين يواجه بالمصطلحات (ملاءمة ، موافقة ، مماثلة ، تكيف ، تلاؤم) في مقابلة المصطلح الأجنبي (Accomodation)، والمصطلحات (ملاءمة ، معادلة ،مطابقة) في مقابل المصطلح (Adequation)[3] .

كما أن اختيار بعض المصطلحات لمقابلة مصطلح أجنبي قد يكون غير موفق في تقديم المصطلح المناسب ، نجد ذلك في اختيار المصطلحين (تام وماض) لمقابلة المصطلح (Accompli). وغني عن القول أن لكل واحد من المصطلحين العربيين مفهومه الخاص به . فالفعل التام هو الفعل الذي يتضمن الإشارة إلى الحدث والزمن معا ، في مقابل الفعل الناقص الذي يشير إلى الزمن دون الحدث ، في حين يشير الفعل الماضي إلى الحدث الذي تم في الزمن الماضي دون الحاضر. وربما حدث خلل في اختيار الصيغة المناسبة للتعبير عن المصطلح ، نحو استخدام مصطلح (تثاقف) في مقابل (Acculturation)[4]. ومن المعلوم أن صيغة (تفاعل) تتضمن الدلالة على معنى التظاهر ، في حين يشير المصطلح الأجنبي إلى الاتصاف بهذه الصفة وليس التظاهر بها .

ومن المآخذ على هذه المعاجم أن بعض مصطلحاتها لا تتضمن تحديدا للمفهوم الذي تقدمه، نحو اختيار مصطلح (تباين كتابي) في مقابل (Allograph) ، وتباين شكلي في مقابل (Allomorph) ، وتباين صوتي في مقابل (Allophone)[5] . فاختيار كلمة تباين لمقابلة السابقة (-Allo) أمر يحتاج إلى مزيد نظر ؛ إذ إن هذه اللفظة (تباين) لا تشير إلى صورة محددة ، بل تشير إلى تغير ، في حين أن السابقة (-Allo) في هذه المصطلحات تشير إلى الوحدة الصغرى التي يؤدي تغييرها إلى تغيير في المجموع ، والتباين ناشئ عن استبدالها

---

[1] انظر : معجم اللسانية ، بسام بركة ، طرابلس : جروس برس ، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص٩

[2] المرجع السابق ، ص٦

[3] المرجع السابق ، ص٧،٩

[4] المرجع السابق ، ص٧

[5] معجم المصطلحات اللغوية ، خليل أحمد خليل ، بيروت : دار الفكر اللبناني ،ط١ ، ١٩٩٥ ، ص١٤٥

بغيرها أو استبدال غيرها بها . وليست هي ذات التباين. ولذا كان من الأنسب اختيـــار إحـــدى صور التصغير لبناء المصطلحات المقابلة للمصطلحات المبدوءة بهذه السابقة ، واختيار الجـــذر الذي يؤدي المعنى المراد ، نحو شكيلة أو شكلون ، وصويت أو صوتون وهكذا .

الفصل الثالث

توحيد المصطلح اللغوي

ربما يكون من السائغ ، بل من المطلوب أن تتضمن المعاجم اللغوية معاني متعددة للفظة، وبخاصة تلك التي تكون ثنائية اللغة ، فمثل هذا التعدد في الألفاظ اللغوية المقابلة للفظ الأجنبي ، والدلالات المتعددة للفظة العربية ، تتيح للباحثين الفرصة في التعرف على المعاني المختلفة ، التي يمكن أن تتضمنها اللفظة وفقا للسياق الذي ترد فيه .

أما بالنسبة للمصطلحات فإن الأمر يختلف اختلافا كبيرا ؛ فالمصطلح يمثل ركيزة أساسية في دلالات النصوص . ويتكئ الباحثون على دلالته لتقديم دراساتهم بصورة يستطيع المتلقون فهمها والتعامل معها . ومن هنا فإن المشكلة ــ كما يرى محمد مجيد السعيد ــ ليست في وضع المصطلح العلمي وصناعته فحسب ، وإنما كانت وما تزال تتمثل في وحدته في الوطن العربي ، وإشاعته بين علماء العرب الذين يتعاملون معه ، وانتشاره بين صفوفهم ومؤلفاتهم ؛ ذلك أن تعدد المناهج وتباينها أدى بالضرورة إلى تعدد المصطلح للمفهوم الواحد وتباينه .[1]

وهنا تواجه من يبحث في هذا الموضوع عدة أسئلة ؛ من أبرزها : ماذا نقصد بالتوحيد وما هي سبل تحقيقه ؟ وهل كان المصطلح في تراثنا موحدا ؟وهل توحيد المصطلح ضرورة لتقدم العلم؟ وما الذي يختلف في هذا العصر عن العصور السابقة ؟ وأسئلة أخرى غيرها تأخذ حيزا واضحا عند الوقوف على هذا الموضوع ومعالجته.

يقع هذا الفصل في ستة مباحث تتضمن الحديث عن مفهوم التوحيد وأهميته وموقف العلماء منه ، والمصطلحات التراثية وتعدد المصطلحات ، والمصطلح اللغوي بين التوحيد والتقييس ، وتعدد المصطلح اللغوي وأسبابه ، والجهود القائمة على التوحيد في العصر الحديث، والسبل المقترحة لتجاوز العقبات القائمة في طريق التوحيد . وفي ما يأتي مناقشة لموضوعات هذه المباحث :

---

[1]) دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته ، محمد مجيد السعيد ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٩ ، ١٩٨٧ ، ص١٤٧

المبحث الأول : مفهوم التوحيد وأهميته وموقف العلماء منه

تكثر في الدراسات المصطلحية الإشارة إلى التوحيد باعتباره من أبرز المشكلات التي تواجه المصطلحات . وعند متابعة مفهوم هذا المصطلح عند اللغويين نجد أن دلالته تشير إلى تفرد الشيء أو اللفظة وتميزها من غيرها . نجد ذلك في قول الخليل رحمه الله : " وَحَدَ الشَّيْءُ فهو يَحِدُ حِدَةً ، وكل شيء على حدة بائنٌ من آخر . يقال : ذلك على حِدَتِه ، وهما على حِدَتِهما، وهم على حِدَتِهم ، والرَّجلُ الوحيد ذو الوَحْدَة ، وهو المنفرد لا أنيس معه ، وقد وَحُدَ يَوْحُدُ وحَادَةً ووَحْدَةً ووَحَداً "[1]. ونجده عند الفيروزآبادي بقوله : " وَحُدَ ، كعَلِمَ وكَرُمَ ، يَحِد فيهما ، وَحَادَةً ووُحودَةً ووُحوداً ووَحْداً ووُحْدَةً وحِدَةً : بَقِيَ مُفْرَداً ، كتَوَحَّدَ . ووَحَّدَهُ تَوْحِيداً : جَعَلَهُ واحِداً ، ويَطَّرِدُ إلى العَشَرَةِ . ورجلٌ وحَدٌ وأحَد ، محركتين ، ووحِدٌ ووحيدٌ ومُتَوَحِّدٌ : مُنْفَرِدٌ "[2].

ويلحظ مما تقدم ما تتضمنه هذه اللفظة من الإشارة إلى التفرد والتميز . أما بالنسبة لاستخدامها في مجال المصطلحات ، فإنها تشير إلى تخصيص لفظة واحدة للدلالة على المفهوم الواحد ، بحيث لا يشار باللفظة الواحدة لأكثر من مفهوم ، ولا يشار إلى المفهوم الواحد بأكثر من لفظة .

ولقد قامت من أجل التوحيد العديد من الدعوات التي أحست بخطورة تعدد المصطلحات على اللغة العربية ، وعلى قدرة أبنائها على اللحاق بأسباب العلم ، والإسهام فيه بدلا من الاكتفاء بالتلقي، ومتابعة ما تنتجه قرائح العلماء في اللغات الأخرى .

لذا تعالت الأصوات منادية بتوحيد المصطلحات ، حاديها في ذلك الطموح إلى جعل اللغة العربية لغة العلم في مجالاته المختلفة وأنشطته المتعددة . وهو مسعى يهدف إلى تحقيقه كل غيور من أبناء الأمة على وحدتها وتماسكها ؛ إذ تشكل اللغة إحدى الركائز الأساسية في دعم الوحدة . ولا يخفى على ذي لب ما ظهر من دعوات مشبوهة تهدف إلى تحطيم أسس الترابط بين أبناء الأمة المنتشرين في أرجائها . و" ليست اللغة رابطة بين جيل من أبناء الأمة الواحدة فحسب ، وإنما هي العامل الأساسي للترابط بين أجيالها السابقة وأجيالها اللاحقة . فيها تحفظ علومها وآدابها وبواسطتها تتوارث ثقافتها "[3].

---

[1]) كتاب العين ، الخليل ، مرجع سابق ، مادة وحد

[2]) القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، مرجع سابق ، مادة وحد

[3]) المصطلح الموحد ومكانته ، علي القاسمي، مجلة اللسان العربي ، م ٢٧ ، ص ٨١

ومما يعزز هذه الدعوات التي تنادي بالتوحيد أن للغة وظائف متعددة ؛ أبرزها تزويد مستعمليها بأداة للتفاهم في شؤون حياتهم اليومية ، والإفصاح عن حاجاتهم ، والإعراب عن أحاسيسهم . ومن ذلك إمدادهم برموز منطوقة أو مكتوبة ؛ للتعبير عن المفاهيم الفلسفية والعلمية والتقنية التي تشكل حجر الأساس في تطور المعرفة الإنسانية ، ورقي المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا .

وإذا كانت اللغات الأخرى تسعى لتجديد نفسها ، مع ما يصاحب ذلك من تجاهل بعض خصائصها ، واطراح العديد من ألفاظها ، ودخول ألفاظ جديدة ، وتغير دلالات بعض ألفاظها ، فإن اللغة العربية تسعى إلى التجدد مع المحافظة على خصائصها وسماتها ؛ ذلك أنه ليس باستطاعتها أن تتنكر لسر بقائها ، وهو القرآن ، وأن ما يطرأ على ألفاظها من تطور لا يمكن أن يتجاهل الأصل الذي تطورت عنه هذه الدلالات . بل إن الدلالات الجديدة تقف جنبا إلى جنب مع الدلالات القديمة .

وفي هذا المجال تشكل اللغة العربية رافدا ثرا لأبنائها لا يحتاجون إلى بنائه بقدر ما يُطلَب منهم الحفاظ عليه ، والسعي لمواكبة تطورات العصر الحديث بما لا يفقد الأمة هويتها ، واللغة تميزها وخصوصيتها .

وقد رأينا من تاريخنا كيف استطاع أسلافنا نشر هذه اللغة في بلدان وأقاليم ، لم تكن اللغة العربية موجودة فيها أصلا ، ثم أصبحت صاحبة النفوذ والسيطرة في التعامل داخل تلك الأقاليم، إلى أن استقرت في كثير منها ، وحلت محل غيرها من اللغات . وما كان ذلك ليتحقق لولا جهود مضنية بذلت في سبيل ذلك .

ولا يُطلَب منا في هذا العصر إلا المحافظة على نتائجها ، واستلهام ما قام به السلف في كل ما من شأنه المحافظة على مقومات التواصل بين أبناء الأمة بهذه اللغة .

ويستطيع الباحث ، كما يرى علي القاسمي ، أن يقيس تقدم الأمة حضاريا ، ويحدد ملامح ثقافتها عقيدة وفكرا ؛ بإحصاء مصطلحاتها اللغوية واستكناه مدلولاتها . بل يستطيع أن يقطع بوحدة الأمة الفكرية والسياسية من وحدة مصطلحاتها اللغوية في الإنسانيات والعلوم والتقنيات [1].

إن المصطلحات والصيغ جزء من المنهج العلمي تساعد على التخصيص ،وتعين على حسن الأداء ، وإذا كان للجماهير لغتها ، فإن العلماء يحرصون على أن يتميزوا بألفاظ خاصة بهم؛ خصوصا وأن هذه الألفاظ ترمز لمدلولات دقيقة ومتشعبة ، وفي ذكرها ما يكفي

---

[1]) انظر : المصطلح الموحد ومكانته ، مرجع سابق ، ص ٨١

لاستحضارها . وإن لم يُتفق عليها أضحى المجهود العلمي مجرد مناقشة لفظية قد تكون بلا طائل . فالمصطلحات العلمية تقرب المسافة بين الباحثين ، وتوفر المجهود وتصرفه كله إلى صميم البحث بدل أن يضيع في حواشيه ، وتزيل كثيرا من أسباب الخلاف . وقد لاحظ ليبنتز أن كثيرا من الخلافات العلمية يرجع إلى سوء فهم للمدلول اللفظي[1].

وللمصطلح أيضا قيمته من الناحية التعليمية ؛ فهو يجمع المتعلمين على دلالات واضحة وييسر لهم استساغة الحقائق العلمية في قوالبها اللفظية الثابتة [2].

وما من شك في أن التوحيد في المصطلحات يوفر الكثير على أبناء الأمة في تكامل إنتاجها العلمي ، فينطلق العلماء والباحثون من حيث وصل سابقوهم ، بدلا من بذل الجهود المضنية في فهم المصطلحات التي استعملت ، وفك مغاليقها . كما أن اجتماع العلماء على مصطلحات بدلالات محددة يعينهم في إيصال أفكارهم إلى غيرهم بأقصر السبل وأيسرها .

ويسهم توحيد المصطلحات في حسم كثير من الخلافات الناشئة بين العلماء بسبب الاختلاف في المصطلحات ودلالتها ، يقول ليبنتز (الفيلسوف الألماني) : " إن معظم الخلافات العلمية يرجع إلى خلاف على معنى الألفاظ ودلالاتها ، ويوم يصطلح العلماء على دوال معينة تضيق مسافات الخلف كثيرا "[3].

وإذا كانت الأمم التي لا تجمعها لغة واحدة تسعى لأن تكون مصطلحاتها موحدة أو شبه موحدة[4] ، فمن الأجدر باللغة الواحدة أن تكون مصطلحاتها موحدة ، وأن يكون التواصل بين أبنائها أكثر سهولة ويسرا.

وقد تنبه أهل الرأي في هذه الأمة إلى أهمية هذه القضية في النصف الأول من القرن الماضي. وتجسد ذلك في المادة الحادية عشرة من المعاهدة الثقافية _ وهي أول معاهدة أبرمت بين الدول العربية عام ١٩٤٥ _ التي نصت على توحيد المصطلحات ، ثم جاء ميثاق الوحدة الثقافية الذي وافق عليه مجلس الجامعة عام ١٩٦٤ ، وينص في المادة السابعة عشرة منه على السعي لتوحيد المصطلحات العلمية والحضارية ، ومساعدة حركة التعريب بما يحقق إغناء اللغة العربية مع المحافظة على مقوماتها[5].

---

[1]) انظر : نشأة المصطلحات الفلسفية في الإسلام، إبراهيم مدكور، مجلة مجمع القاهرة ،ع٧ ، ١٩٥٣، ص٢٦١

[2]) انظر : المرجع السابق ، ص٢٦١

[3]) مدى حق العلماء في التصرف في اللغة ، مرجع سابق ، ص١٤٥

[4]) انظر مقابلات لفظة مصطلح في : الأسس اللغوية لعلم المصطلح،محمود فهمي حجازي ، مصر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،١٩٩٣ ،ص ٩

[5]) انظر : دور المصطلح العلمي في الترجمة والتعريب، شحادة الخوري، مجلة التعريب،ع١٤، ١٩٩٧، ص٣٣

ـ موقف العلماء من التعدد في العصر الحديث

ما من شك في أن توحيد المصطلحات غاية يسعى إلى تحقيقها العلماء ؛ ذلك أن تعاملهم مع مصطلح واحد واضح ، محدد المفهوم من شأنه أن ييسر على العلماء عملية التواصل في العلوم التي يتداولونها . وليست علوم اللغة بخارجة عن هذا الإطار ، فهي إن توافرت فيها المصطلحات الموحدة أعطت العلماء فرصة للتفرغ لمتابعة القضايا اللغوية الأخرى ، والإسهام في بناء قاعدة ينكئون عليها ، وينطلقون منها في دراساتهم وأبحاثهم .

والناظر في واقع المصطلحات اللغوية يهوله ما يعاني منه المصطلح العربي من تباين بين مشرق الوطن العربي ومغربه . بل ربما تعددت المصطلحات الدالة على مفهوم واحد في البلد الواحد ، أو ربما عند العالم الواحد . ومثل هذا الأمر عليه من المآخذ ما يدعو إلى الوقوف بإزائه وقفة طويلة .

إن التوحيد مطمح ، ولكنه ربما كان عزيز المنال . ولذا فقد تباينت آراء العلماء في النظر إلى التوحيد ، والسعي لتحقيقه . ولتجلية الأمر ؛ لا بد من متابعة نظراتهم إلى الموضوع، ومناقشتها ، وتبين مدى واقعية ما يذهبون إليه .

ويمثل تباين مفاهيم المصطلحات في نظر بعض العلماء إحدى الصعوبات الشائكة في عملية الاتصال أو تبادل المعلومات على الصعيدين القومي والعالمي . وينطلقون من ذلك إلى ضرورة توحيد المصطلحات توحيدا معياريا ؛ ينبني على أساس الاتفاق على المفاهيم وأنظمتها. وتحقيقا لذلك يقوم المتخصصون بدراسة مقارنة للمعاني المختلفة للمفاهيم ، وأنظمة المفاهيم في اللغات المختلفة .[1]

ولا شك في أن مثل هذا الطموح يراود كل متخصص وباحث . ولكن من يسعى إلى ذلك يصطدم بواقع التباين والتعدد في اللغة الواحدة ، فضلا عن اللغات المختلفة . كما أن الدراسة المقارنة للمعاني وحدها لا تكفي للوصول إلى توحيد للمصطلحات على مستوى لغة واحدة ، فضلا عن توحد معياري على مستوى دولي .

ويرى بعض العلماء ـ وربما كان محقا ـ أن استخدام الكلمة العربية الواحدة لمفهومين مختلفين يقلل درجة الوضوح ، ويؤدي في حالات كثيرة إلى اللبس والغموض .[2] فأنت عندما تجد من يطلق على الفعل المعتل الآخر اسم الفعل الناقص ، ثم تجد من يطلق على

---

[1] انظر : النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها ، مرجع سابق ، ص١٢

[2] انظر : قضية المصطلح اللغوي ، محمود فهمي حجازي ، مرجع سابق ، ص١٣٣، وانظر : في مستلزمات المصطلح العلمي ، جميل الملائكة ، مرجع سابق ، ص١٣

الفعل المعتل الوسط اسم الفعل المنقوص ، ويقابلك المصطلح الأول (الفعل النـــاقص) للدلالـــة على الأفعال الناسخة ، فإنك ساعتئذ ستحار في الدلالة التي يحملها المصطلح الـــذي تعالجـــه . ومثل هذا الأمر يضطر الدارس إلى البحث عن مدلول اللفظ في سياق الكلام ، وربما لا يصـــل إليه .

ويذهب آخرون إلى ضرورة توحيد الاصطلاح في المرحلة الأولى ، إلى أن يترســـخ في المعجم التخصصي ويغدو متعارفا عليه دون لبس . ولا يشكل ظهور مصطلح مـــرادف أو أكثر ـــ بعد ذلك ـــ مشكلة ذات بال ؛ لأن المصطلح الأول يكون قد استقر لدلالته .[1]

إن مثل هذه النظرة ، وإن دلت على غيرة من يدعو إليـــها ، وحرصـــه علـــى اللغـــة العربية، فإنها لا تأخذ بحقيقة الواقع الذي تعيشه المصطلحات ؛ ذلك أن بقاء المصطلح متوحـــدا إلى أن يستقر، وهو أمل منشود ، من شانه أن يحكم ببقـــاء المصطلـــح بـــهذه الصـــورة دون مرادفات . فكل مصطلح ينشأ بعد أن يترسخ المصطلح الأول ، ويتعارف العلمـــاء عليـــه ؛ لا يمتلك من القدرة ما يؤهله للوقوف بإزاء المصطلح المستقر ، وسيبقى استخدامه مقصورا علـــى صاحبه الذي أوجده . هذا إن كان ثمة داع للبحث عن مصطلح غير الذي استقر بين العلمـــاء . وغني عن القول أن المصطلح الذي يستقر بين العلماء يكون قد امتلك من مقومات البقاء ما لـــم يمتلكه غيره من المصطلحات .

ويذهب أحد العلماء إلى أنه لا مانع في الوقت الحاضر مـــن اســـتعمال مصطلحـــات يضعها الأستاذ نفسه ويثبتها في محاضراته ، ثم يستبدل بها عند التأليف المصطلحات الموحـــدة التي تصدر عن المجامع والاتحادات العربية . ولا بد من الأخذ بهذه المصطلحات واســـتعمالها في التعريب ؛ وبخاصة في الكتب التي يتفق الرأي على ترجمتها وتعريب مصطلحاتها .[2]

وهذه النظرة قد تكون غير دقيقة ؛ إذ ما الفائدة من أن يكـــون التعـــامل فـــي قاعـــات الدرس مع مصطلحات تختلف عن تلك التي يستخدمها المؤلفون في مؤلفاتهم . إن ذلك من شأنه أن يحدث بلبلة واضطرابا ، بل لا يمكن أن يقوم ؛ ذلك أن المصطلحـــات تقـــوم مـــن خـــلال الاستعمال ، والاستعمال وحده هو الذي يوحد المصطلحات ، وهو الذي يكشف عن جودة بعض المصطلحات ورداءة مصطلحات أخرى . من هنا دعا بعض العلماء إلـــى أن تكـــون وظيفـــة

---

[1] انظر : أضواء على أبحاث مؤتمر الكتابة العلمية باللغة العربية ، يحيى عبد الرؤوف جبر ، مجلة التعريـــب ، ع٨ ،١٩٩٤، ص١٦

[2] انظر : التعريب : الأساليب والمشاكل والحلول ، فاضل أحمد الطائي، مجلـــة المجمـــع العراقـــي ، ع٣٠ ، ١٩٧٩، ص١٩٥

المجامع وأهل اللغة المختصين المساعدة في توضيح المبهم من هذه الأشياء ، والحَكَم في ما يشكل منها.[1] ومن الواضح أن الاستعمال لا يسهم في توحيد المصطلح وحسب ، وإنما يساعد في استقراره وشيوعه بين الدارسين ، أو الحكم بعدم صلاحيته واستبدال غيره به .

وثمة من يرى أن ظاهرة تعدد المصطلحات ينبغي أن لا تشكل عائقا ، ويدعو إلى استخدام المصطلحات المتعددة جنبا إلى جنب ردحا من الزمن ، ويستمر الأمر كذلك إلى أن يطغى بعضها على الأخرى . والقول الفصل في ذلك هو استخدام المصطلح وشيوعه أو تجاهله واندثاره.[2]

ويرى بعضهم أنه لا ينبغي أن نبالغ في إبراز مشكلة توحيد المصطلحات ابتداء ، باعتبار أن الزمن والاستعمال كفيلان بحل هذه المشكلة . وللعالم – وفق هذه النظرة – أن يختار اللفظ الذي يرتضيه لأداء الحقيقة العلمية ؛ ذلك أن المصطلحات كالمواليد ، ومن حق أصحابها أن يطلقوا عليها التسمية التي يرتضونها .[3]

مع الأخذ بأن الزمن والاستعمال كفيلان بحل المشكلة ، فإن مثل هذا القول ينبغي أن لا يترك على إطلاقه ؛ إذ ليس المراد السعي إلى حل بصرف النظر عما يصاحبه، ولا نسعى لأن يكون العمل خبط عشواء . بل إن المدرك لأبعاد القضية لا بد أن يسعى لتنظيم العمل ، والأخذ بأسباب الوصول إلى الحل الأمثل لهذه القضية ، ليتسنى له تقديم حل علمي يتكئ على قواعد سليمة في العمل ، ونتائج يرافقها الحفاظ على كيان اللغة وخصوصياتها . ويسهم الزمان والاستعمال بعد ذلك في اختبار ما وضع من خطط والحكم بمدى صلاحيتها ، أو بالحاجة إلى استبدال غيرها بها . وهنا يستدعي الأمر إعادة النظر في ما وضع من خطط لتصويب ما حكم الزمان والاستعمال بعدم وفائه بما وضع من أجله .

مما تقدم نجد أن العلماء متفقون على ضرورة توحيد المصطلحات ، لما يمثله ذلك من خدمة للعلوم وتمكين للتواصل بين العلماء . ولكن خلافهم يكمن في نظرتهم إلى السبل التي يرونها أو يدعون إلى استخدامها في حل مشكلة التعدد ، ومدى الإلحاح ، بنظرهم ، في حلها . ومهما يكن من أمر ، فإن من الصواب محاولة تناول الموضوع بمزيد من الجدية ، لتقديم منهجية عمل واضحة وقابلة للتنفيذ ، تسعى لتوحيد المصطلحات ، وإقناع العاملين في هذا

---

[1]) انظر : عقبات مفتعلة في طريق التعريب ، جميل الملائكة ، مرجع سابق ، ص٢٧٧

[2]) انظر : المصطلح العلمي دوره وأهميته ، مرجع سابق ، ص١٧٢-١٧٣

[3]) العلاقة بين المصطلح واللفظ الحضاري ، حامد قنيبي ، مجلة المجمع الأردني ، ع٤٥ ، ١٩٩٣ ، ص٨٧

المجال بهذه المنهجية، والإلمام بالأخذ بها وتطبيقها في أعمالهم ؛ ذلك أن نجاح أي عمل ، كما تقدم ، رهين بمدى قناعة العاملين فيه بجدواه ، والتزامهم بتنفيذه وتطبيقه .

ـ بين معاجم المصطلحات وموسوعة المصطلح

حاول العلماء في الثلث الأخير من القرن الماضي رصد المصطلحات اللغوية التي يستعملونها ، وتذييل كتبهم بها وبمدلولاتها ، وهو أمر ، ولا شك ، في غاية الأهمية ، إذ يستطيع القارئ أن يحدد المفهوم الذي يشير إليه المصطلح المستخدم في البحث أو الكتاب . ثم تطور الأمر فوجدنا معاجم متخصصة بالمصطلحات اللغوية ، اجتمعت على هدف واحد ، هو تقديم المصطلح الأجنبي للقارئ العربي بصورة تيسر عليه التواصل مع العلوم ، ومواكبة تطورها.

لقد بذل مؤلفو هذه المعجمات جهودا مضنية في البحث والتنقيب عن هذه المصطلحات في مظانها ، ثم اختيار ما يرونه مناسبا لمقابلة هذه المصطلحات . وأضاف بعضهم تعريفا بالمصطلحات التي أوردها في كتابه ، مما زاد العمل مشقة ، وأضاف إلى أعمالهم ميزة أخرى، وقدم للقارئ تيسيراً آخر .

تبقى الجهود مهما عظمت جهودا بشرية يعتورها النقص . ولهذا فإن الناظر في هذه المعاجم المتخصصة في المصطلحات اللغوية ، يجد فيها ، إلى جانب ما تقدمه من فوائد جليلة، بعض المآخذ . ومما يمكن ملاحظته على هذه المعاجم أنها جميعا احتلت مرتبة وسطا بين المعاجم المصطلحية والموسوعة . فإذا انتظرنا من هذه المعاجم أن تمدنا بمصطلحات واضحة محددة المعالم ، موحدة ، فإنها لا توفر ذلك ؛ ذلك أنها تشترك في تقديم المصطلحات المتعددة في مقابل المصطلح الأجنبي ، وإن قامت بذلك ، على نحو ما حاول المسدي ، فإنها تغفل جانبا آخر ؛ هو تقديم تعريف لهذه المصطلحات .

وهذه الصفة لا يكاد يخلو منها واحد من معاجم المصطلحات اللغوية . ولا يستثنى من ذلك المعجم الصادر عن مكتب تنسيق التعريب باسم (المعجم الموحد) ؛ إذ إن مصطلحات هذا المعجم لا تتسم بالتوحيد ، فنجد ظاهرة التعدد في المصطلحات الواردة فيه بصورة تلغي تسميته بالموحد ، وهو ، مع ذلك، لا يقدم تعريفا واضحا بالمصطلحات التي يوردها . وأمر آخر تشكو منه هذه المعاجم، هو غياب العديد من المصطلحات الشائعة في الدراسات اللغوية الحديثة في اللغات الأجنبية ، وفي اللغة العربية .

وتجدر الدعوة في هذا المقام إلى قيام نوعين من العمل في مجال رصد المصطلحات وجمعها . النوع الأول منها القيام على توفير معجم للمصطلحات ، يكون من أبرز صفاته

اختيار مصطلح واحد لتأدية المفهوم الذي يحمله المصطلح الأجنبي . ويتسم مثل هذا المعجم ، إضافة للتوحيد ، بالشمولية ما أمكن ، بحيث يتضمن أكبر قدر من المصطلحات المستخدمة في الدراسات اللغوية العربية ، والدراسات الأجنبية ذات المساس باللغة العربية . ويتضمن مثل هذا المعجم تعريفا موجزا بالمصطلح يمكن القارئ من تحديد معالمه الأولية .

والنوع الثاني مما يطمح إليه الباحث في مجال الرصد المصطلحي يندرج في باب العمل الموسوعي . ومثل هذا النوع من العمل يتطلب الأخذ بما تأخذ به الموسوعات ، فيقوم برصد المصطلحات اللغوية ومرادفاتها ، والمقابلات المستخدمة لها ، ودلالاتها التفصيلية ، ومجالاتها ، وأوجه استخدامها ، ومصادرها ، وظروف نشأتها ، وما رافق دلالتها من تطور ، وما ورد من أقوال العلماء فيها ، وتعليقاتهم عليها.

يتطلب إنجاز مثل هذه الأعمال جهودا عظيمة ، يبذلها علماء مخلصون جادون ، كما يتطلب القيام بها تقديم الدعم الكافي لها . ويمكن أن تتولى ذلك أو تشرف على إنجازه إحدى الجهات المتخصصة في هذا المجال من مثل مكتب تنسيق التعريب ، أو أحد المجامع اللغوية . ومع هذا فإن تنفيذه ليس أمرا بعيد المنال ؛ إذ يكفي للتدليل على إمكانية تحققه النظر في الموسوعات القائمة في العلوم الأخرى ، والأخذ بمنهجيات بنائها .

أما بالنسبة للمصادر التي يمكن أن تستقى منها المصطلحات والمعلومات المتعلقة بها ، فإن القائمين على مثل هذا العمل يمكن أن يفيدوا من معاجم المصطلحات القائمة ، سواء أكانت بالعربية أم بالأجنبية ، وما ذيلت به الكتب ، والكتب المتخصصة بالدراسات اللغوية العربية والمترجمة ، وجهود المجامع والهيئات العاملة في هذا المجال . كما يتطلب الأمر مراسلة المتخصصين بالدراسات اللغوية لتعقب المصطلحات التي يستخدمونها ، وأخذ رأيهم في ما يوضع من مصطلحاتهم ، والوقوف على مفاهيم هذه المصطلحات عندهم .

إن القيام بمثل هذه الأعمال ، وتوفير مثل هذه المراجع ، من شأنه أن يضيق الفجوة القائمة بين العلماء والدارسين ، كما يسهم في توفير كثير من الجهد على العاملين الذين يبحثون عن أنسب المصطلحات لمفاهيم . وربما تسهم هذه الأعمال بصورة غير مباشرة في الأخذ بالمصطلحات التي تمتلك أهلية البقاء ، والحكم على غيرها بالتراجع والاختفاء من أعمال الدارسين.

المبحث الثاني: المصطلحات التراثية والتعدد

لعل الأمر الذي يجمع عليه الباحثون حتى الآن هو أن أول كتاب في النحو مما وصلنا هو كتاب سيبويه ، كما يشكل معجم الخليل (العين) أول معجم لغوي تضمن بعض المصطلحات النحوية . ثم بدأ تلاميذهم بتدارس علومهم وتطويرها . وتشكلت بعد ذلك المدرستان الكبيرتان البصرة والكوفة ، وكان لكل واحدة منهما شيوخها وتلاميذها وآراؤها ، كما كان لكل واحدة منهما مصطلحات تختص بها . فهل كان الاختلاف في منشئه الاختلاف في المدرسة التي ينتمي إليها العلماء ، أم أن الاختلاف في المصطلح كان بين أتباع المدرسة الواحدة؟

والناظر في كتاب العين يجد أن " المصطلحات في كتاب العين لا تجري على وتيرة واحدة ، ولا تطرد ، سواء في مجال النحو والصرف أم في مجال اللغة . وبعبارة أدق إن المصطلحات غير موحدة ، بل قد يرد للظاهرة الواحدة مصطلحان أو أكثر ، وهي تتناثر خلال الكتاب كله على غير نظام ثابت "[1]. وفي مقابل ذلك قد يحمل المصطلح الواحد عدة مفاهيم تتحدد تبعا للسياق الذي ترد فيه .

يمكن تعليل هذه الظاهرة في كتاب العين والكتب المقاربة له زمانيا ــ على نحو ما يقرر الأستاذ علي النجدي ناصف ــ بأن المصطلح النحوي واللغوي لم يكن قد استقر بعد ، أو تبلور على صورة ثابتة موحدة على النحو الذي نجده في كتب المتأخرين ، والذين تحددت عندهم المفاهيم وتقننت الأفكار بشكل حاد وقاطع . بل لم يدر بخلد سيبويه وهو يضع كتابه ، وربما لم يدر بخلد أحد من شيوخه – حين وضعوا هذه المصطلحات– أن يجعلوا استعمالها على صورة واحدة أمرا مقضيا [2].

قبل الخوض في مظاهر التعدد في المصطلحات التراثية ، لابد من الإلماح إلى تنبه السلف رحمهم الله إلى ضرورة أن يكون المصطلح واضحا مستقلا عن غيره . ويكفي للتدليل على ذلك النظر في ما يورده الدكتور أحمد مختار عمر من اختيار الكوفيين لمصطلح (ذوات الثلاثة) ؛ لما كان معتل العين من الأفعال ، و(ذوات الأربعة) ؛ لما كان معتل اللام . فيقول الدكتور أحمد مختار في ذلك : " والكوفيون كانوا على وعي وإدراك حين اختاروا ذوات الثلاثة وذوات الأربعة ، دون بنات الثلاثة وبنات الأربعة ، لأن التعبير الثاني كثير التردد على ألسنة البصريين ، ويريدون بالأول الثلاثي وبالثاني الرباعي . وهم يستعملون كذلك بنات

---

[1]) المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين ، صاحب أبو جناح ، مرجع سابق ، ص١

[2]) انظر : سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ، القاهرة عالم الكتب ، د.ت ، ص١٧١-١٧٢

الخمسة ويريدون به الخماسي "[1] . فالحرص قادهم إلى التنبه في اختيار ألفاظهم ، فاختاروا لفظة ذوات بدلا من بنات خشية الوقوع في الإلباس .[2]

ومع هذا فقد كان للتعدد حظه الوافر في مصطلحاتهم ، وربما كان يشغلهم عن البحث في توحيد المصطلح وأسبابه ومثالبه ، ما كانت تتمتع به العلوم في زمنهم من قوة كانت تشغلهم عن البحث في ما سواها . وقد يكون من الصحة القول بأن قوة الأمة وتبحرها في علومها قد توجه الأنظار نحو الأهداف والمرامي دون السبل والوسائل . وغني عن القول أن المصطلحات هي أدوات العلوم . وتوحيدها هو أحد الأسباب الموصلة إلى قوتها . وما دامت الأمة وصلت هدفها، فلا ينكر عليها تركها البحث في الأسباب التي أوصلتها إلى ذلك في ذلك الزمن .

والوقوف عند هذه المسألة في هذا البحث مبعثه محاولة الوقوف على ما كان موجودا في التراث ، وما يمكن الأخذ به من ذلك في سبيل تحقيق الهدف الذي يسعى إليه كثير من العلماء، ويبحثون عن السبل الموصلة إليه .

أولا :تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد

يمثل تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد خروجا على أسس بناء المصطلح ، كما يشكل هدرا لعدد وافر من الألفاظ التي يمكن استثمارها في الدلالة على مفاهيم جديدة ، هذا بالإضافة إلى ما ينتج عن ذلك من ضعف في التواصل بين العلماء . هذا على الرغم من أن بعض الدارسين يذهب إلى أن تعدد المصطلح وجه من وجوه العلم .[3]

وإذا عدنا إلى تراثنا للوقوف على هذه الظاهرة فإننا نجد أن التعدد عندهم له وجهان ؛ أحدهما أن يكون التعدد بسبب اختلاف المدرسة النحوية التي يتبع لها العالم الذي يختار المصطلح ، فثمة مصطلحات استخدمها الكوفيون ، واستخدم البصريون خلافها للدلالة على مفهوم واحد . والآخر أن يكون التعدد ضمن المدرسة النحوية الواحدة ، بل عند العالم الواحد . وقد يجتمع الوجهان معا في إيجاد عدد من المصطلحات من مثل ما نجده عند خلف الأحمر في تقديم مصطلح الإغراء بقوله : " والإغراء وهو الذي يسميه الكوفيون الاستيثاء ، ويسميه

---

[1]) المصطلحات الألسنية في اللغة العربية ، أحمد مختار عمر ، مرجع سابق ، ص٢٤٩

[2]) كان اختيار الكوفيين للفظة الثلاثة في قولهم ذوات الثلاثة لأنه لم يرد فعل أجوف من غير الأفعال الثلاثية المجردة وزياداتها، ولفظة الأربع في قولهم ذوات الأربعة ، لأنه لم يرد فعل ناقص من الأفعال فوق الرباعية . انظر المرجع السابق ص٢٥١

[3]) انظر : المصطلح اللساني -النقدي ، محمد النويري ،مجلة علامات في النقد ، ج٨ ، م٢، ١٩٩٣ ، ص٢٣٩

البصريون القطع ، ويسميه بعض أصحاب العربية التمام "[1]. وإذا عدنا إلى سيبويه فإنه لا يستخدم أيا من هذه المصطلحات التي أوردها خلف الأحمر . وإنما نجده يقول : " هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ؛ إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك، وذلك قولك زيدا وعمرا وراسه ..."[2]. فهذه خمسة ألفاظ ترد للدلالة على مفهوم واحد في عصر واحد ، ثم يستقر من هذه المصطلحات الخمسة مصطلح الإغراء[3] .

أما المصطلحات التي شاع الخلاف فيها بين المدرستين البصرية والكوفية فأغلب الظن أن منشأها كان بسبب اختلاف النظرة التي ينظرها كل منهما إلى المصطلح ، أو اختلاف التوجيه النحوي الذي يتبناه علماء كل مدرسة . وقد شاع قدر من المصطلحات الكوفية المغايرة للمصطلحات البصرية ، وإن حملت المفهوم ذاته ، وربما شاع مصطلح عند البصريين للدلالة على مفهوم معين ، واستخدمه الكوفيون لحمل مفهوم آخر.

وعند الوقوف على بعض المصطلحات التي وقع فيها الخلاف نجد أن الكوفيين يستخدمون مصطلح (شبه المفعول) للدلالة على (المفعول المطلق[4] ، والمفعول فيه ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه) وليس عندهم مفعول إلا المفعول به[5] . وهذا الاستخدام للمصطلح (شبه المفعول) في مقابل ما تقدم ، ناشئ عن اختلاف الكوفيين مع البصريين في التوجيه النحوي لهذه المفاعيل ؛ فهي في نظرهم ليست مفاعيل حقيقية ، ولذا لم تستحق أن تدرج في مجموعة المفاعيل ، وإنما ألحقوها بها على سبيل التشبيه والحمل ، لما لمحوا فيها من ارتباط بالمفعول به ؛ إذ عبّر بعضها عن الظرف الذي وقع فيه الفعل على المفعول ، وتضمن بعضها السبب الذي وقع لأجله الفعل ، وأشار الآخر إلى المصاحب الذي صاحب وقوع الفعل ؛ فلم يبتعدوا بها كثيرا عن طائفة المفاعيل .

---

[1]) مقدمة في النحو ، مرجع سابق ، ص٥٣

[2]) كتاب سيبويه مرجع سابق ، ج١ ، ص٢٥٣

[3]) استقر المصطلح بهذه الصورة في كتابات المتأخرين . انظر في ذلك :شرح المفصل ج ٢، ص٢٩ . وأوضح المسالك م٤، ابن هشام ،تح محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت : دار الفكر ، ص٧٩ . وشرح ابن عقيل ، ج٢ ، ابن عقيل ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار اللغات ، ص٣٠١

[4]) يذكر الدكتور مصطفى جواد أن المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي ، والبقية ليست مفعولات حقيقية . انظر في ذلك : مصطفى جواد وجهوده اللغوية ، محمد عبد المطلب البكاء ، بغداد : دار الشؤون الثقافية ، ط٢، ١٩٨٧ ، ص ٢٠٤

[5]) انظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج٣، جلال الدين السيوطي ، تح عبد العال سالم مكرم ، الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٩٧٧ ، ص٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ، ج١، الشيخ خالد الأزهري، دار الفكر ، د.ت ، ص٣٢٣

من ذلك استخدام الفراء ــ وهو أحد أعلام الكوفة ــ مصطلح (المفسِّـر) بـدلا مـن التمييز، نلحظ ذلك في قوله : " والمفسر في أكثر الكلام نكرة كقولك : ضقت به ذرعا ، وقولـه : فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه ، فالفعل للذرع ؛ لأنك تقول : ضاق ذرعي به ، فلمـا جعلت الضيق مسندا إليك ، فقلت : ضقت ، جاء الذرع مفسرا لأن الضيق فيه "[1] . كما ينظـر إلى المصطلح الذي أطلق عليه البصريون اسم (التوكيد) ، أو (التأكيد) ، باعتبـارين ؛ أحدهمـا نظر في الشك الحاصل عند السامع ، والآخر نظر في المعنى الذي يقدمـه تكـرار اللفـظ ، فيختار له التكرير والتشديد ، نلحظ ذلك في قوله : " وأما قول الشاعر : كم نعمة كانت لها كـم كم وكم ، إنما هذا تكرير حرف ، لو وقعت على الأول أجزأك من الثاني ، وهو قولك للرجـل نعم نعم ، تكررها ، أو قولك : اعجل اعجل ، تشديدا للمعنى "[2]. فتعـددت مصطلحاتـه تبعـا للنظرة التي ينظرها إلى المفهوم .

ويستخدم الفراء مصطلحي الجحد والإقرار في مقابل النفي والإثبات عنـد البصريـين بقوله: " ألا ترى أنك لو قلت لقائل قال لك : أما لك مال ؟ فلو قلت "نعم " كنت مقـرا بالكلمـة بطرح الاستفهام وحده ، كأنك قلت : نعم ما لي مال ، فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ، ويقـروا بما بعده، فاختاروا (بلى) ، لأن أصلها كان رجوعا محضا عن الجحد ، إذا قالوا : ما قال عبـد الله بل زيد ، فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها ، فزادوا فيها ألفا يصلـح فيها الوقوف عليه ، ويكون رجوعا عن الجحد فقط ، وإقرارا بالفعل الذي جاء بعـد الجحـد ، فقالوا : (بلى) ، فدلت على معنى الإقرار والإنعام ، ودل (بل) على الرجوع عن الجحد فقط "[3]

يجد الناظر في هذين المصطلحين اللذين يستخدمهما الفراء ؛ أن منطلقه في اختيارهمـا هو ذات المنطلق الذي انطلق منه البصريون ، وهو النظر إلى المعنى المتحصـل مـن هـذه الطريقة في الإجابة عن الاستفهام . ولكن الفرق يكمن في مقدار قوة المعنى الذي يختاره كـل من الفريقين فالجحد يفيد المبالغة في النفي ، وفي الإقرار معنى أقوى مما يفيده الإثبات. ومـن هنا فإن الاتفاق في النظرة التي ينظر واضعو المصطلح إليه بمقتضاها ؛ لا يشترط أن يعصـم من وقوع الازدواجية والتعدد في المصطلح .

من ذلك مصطلح (العماد) الذي يستخدمه الكوفيون للدلالة على الضمير الذي يفصـل بين المبتدأ والخبر في مقابل (الفصل) ، فنجد في لسان العرب قوله : " الفَصل عند البصريـين

---

[1]) معاني القرآن ، ج١، الفراء ٢٠٧هـ ، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، بيروت : دار السرور، د.ت ، ص٧٩ . والآية ٤ من سورة النساء

[2]) المرجع السابق ، ج١، ص١٧٧

[3]) المرجع السابق ، ج١، ص٥٢-٥٣

بمنزلة العِماد عند الكوفيين "[1]. وهنا نجد أن البصريين نظروا إلى المصطلح باعتبار الوظيفة الشكلية التي يؤديها ، وهي الفصل بين المبتدأ والخبر ، في حين ينظر إليه الكوفيون باعتبار ما يقدمه للجملة ؛ إذ يُعتمد عليه في الوصول من المبتدأ إلى الخبر، ويعلق ابن يعيش على ذلك بقوله : " فالفصل من عبارات البصريين ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه ، وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير ، والعماد من عبارات الكوفيين ، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده "[2]. ونجد له تسميات أخرى منها الوصف ، ومنها التأكيد المحض .[3]

وربما استخدم البصريون مصطلحا لحمل مفهوم ما ، ثم جاء الكوفيون ليستخدموا ذات المصطلح للدلالة على مفهوم مباين للمفهوم الذي دل عليه مصطلح البصريين ، وذلك من مثل ما نلحظه في استخدام الكوفيين لمصطلح (الإشمام) للدلالة على المفهوم الذي يؤديه مصطلح (الرَّوم) عند البصريين ، فنجد الأشموني يقول : " وأما غير الضمة ؛ وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما، وأما ما ورد من الإشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمي الروم إشماماً "[4]. وربما يفسر ذلك على قرب دلالة مصطلحي (الروم) و(الإشمام) أحدهما من الآخر .

أما تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد عند العالم الواحد ، فها هو ذا خلف الأحمر يورد عدة مصطلحات للدلالة على مفهوم (الحال) ، فيقول في باب تفسير النصب : "وخبر المعرفة : هذا عبد الله مقبلا ، وهذا محمد خارجا ، وهذا زيد ماشيا ، وما أشبه ذلك"[5]. ثم يقول في موطن آخر :" والحال قول الله عز وجل :(قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يومَ القيامة) نصبت (خالصة) على الحال ، وهو التمكن"[6]. فهذه مصطلحات ثلاثة دلالتها واحدة عند عالم واحد ، تلاشى مصطلحان منها فيما بعد ، وبقي مصطلح الحال .

---

[1]) لسان العرب ، مرجع سابق ، مادة (فصل)

[2]) شرح المفصل ، مرجع سابق ،ج٣ ،ص١١٠

[3]) انظر : المرجع السابق ، ج٣ ، ص١١٠

[4]) شرح الأشموني ، الأشموني ، ج٤، تح عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة الأزهرية للتراث ، د.ت ، ص٣٦٠

[5]) مقدمة في النحو ، مرجع سابق ، ص٥٧

[6]) المرجع السابق ، ص٥٩ . والآية ٣٢ من سورة الأعراف

ويورد الخليل في معجمه عددا من المصطلحات المترادفة للمفهوم الواحد ، والتي شاعت في استعمال المدرستين البصرية والكوفية بعده من مثل مصطلحات الجر[1] والخفض[2] ، والمجاوز[3] والمتعدي[4]، والعطف[5] والنسق[6]

ثم يورد مصطلح النعت ومصطلح الصفة بمعنى الظرف[7] وبمعنى حرف الجر[8]، ويستعمل مصطلح الوصل بمعنى التوكيد المعنوي[9] والإتباع[10] بمعنى الحرف الزائد.[11]

وربما وجدنا اختلافا بين العلماء في استخدام بعض المصطلحات ، فيذهب بعضهم إلى جعل غير واحد من المصطلحات دالة على مفهوم واحد ، ويأتي غيره ليحدد لكل واحد منها دلالة تختلف عن دلالة اللفظ الآخر . نلحظ ذلك في مصطلحي الصرف والتصريف اللذين يستخدمان عند بعض العلماء للدلالة على مفهوم واحد ، ويذهب آخرون إلى تحديد مفهوم خاص بكل واحد منهما ، فيحددون الصرف بالمعنى العلمي ، والتصريف بالمعنى العملي .[12]

ثانيا: التعدد والاختلاف في دلالة اللفظ الواحد

ربما كانت المشكلة المتمثلة في تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد أقل أهمية من دلالة اللفظ الواحد على مفاهيم متعددة ؛ ذلك أن المصطلح هو العنصر الأساس في تحديد دلالات النص ، ويترتب على ذلك أن يكون محددا واضحا قبل كل شيء ، وأن يكون سابقا لا تابعا في تحديد الدلالات المتحصلة من أي نص لغوي.

---

[1] كتاب العين ،المرجع السابق ، ج٥ ، ص٤٨

[2] المرجع السابق ، ج٥ ، ص١٩٩

[3] المرجع السابق ، ج٥ ، ص٢٦٥

[4] المرجع السابق ، ج١ ، ص٢١٠

[5] المرجع السابق ، ج٨ ، ص٤٣٨

[6] المرجع السابق ، ج٨ ، ص٢١٨

[7] المرجع السابق ، ج٢ ، ص٤٣

[8] المرجع السابق ، ج٢ ، ص٥٢

[9] المرجع السابق ، ج١ ، ص١٩٥

[10] المرجع السابق ، ج٨ ، ص١٧٢

[11] المرجع السابق ، ج١ ، ص٢٨٣

[12] انظر في ذلك : جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات التصريفية ، علي الحمد ، مجلة المجمع الأردني ، ع٢٨، ١٩٨٥ ، ص٢١-٢٣

وعند النظر في هذا الجانب من جوانب التعدد في المصطلح ، فإن أول ما يلفت النظر من المصطلحات التي تحمل دلالات متعددة مصطلح (الحرف) ؛ إذ يشير هذا المصطلح عند القدماء إلى مفهوم الصوت الذي ننطقه ؛ يتضح ذلك مما ورد في معجم العين في معرض الحديث عن ترتيب الخليل للأصوات :" وإنما كان ذواقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ، ثم يظهر الحرف ، نحو : ابْ ، اتْ ، احْ ، اعْ ، اغْ ، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق ، فجعلها أول الكتاب "[1] . ويستخدمه سيبويه بمعنى البناء أو الوزن ، في قوله : " وأما الألف فتلحق ثالثة فيكون الحرف على مثال (فعالل) في الاسم والصفة "[2]، ويستخدمها بمعنى (طرف)، عند حديثه عن الضاد بقوله : " ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان "[3] . وتأتي عنده بمعنى الصوت كما يظهر من قوله : " وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه "[4] . وربما استخدم هذا المصطلح جنبا إلى جنب مع مصطلح الصوت في مثل قوله : " ومنها حرف شديد يجري معه الصوت لأن ذلك الصوت غنة من الأنف ، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف ، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت ، وهو النون "[5].

أما عند خلف الأحمر ، فإن للحرف شأنا آخر ؛ ذلك أنه يطلق الحرف دون ضابط يضبطه . فالحرف عنده قد يتضمن حروفا وأسماء وأفعالا ، نجد ذلك في قوله : " باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها وهي : إنما ، وكأنما ، وهل ، وبل ، وهو ، وأين ، وحيث ، ومتى ، وحتى ، وإن ولكن الخفيفتان ، ولو ، وحبذا ، ونعم ، وبئس ، وكم ، وبكم ، ولمن ، وذاك ، وذلك، وأولئك ، ونحن ، وما اشتق منها "[6] . وفي قوله : " الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها وهي : رأيت وظننت وخلت وحسبت ووجدت ..."[7]. وغير خاف أن الأمثلة التي يقدمها خلف الأحمر تشتمل على حروف هل وبل وإن ولكن ، وتشتمل على ضمائر نحو : هو ونحن ، وتشتمل على ظروف نحو : أين وحيث ، وتشتمل على أسماء إشارة نحو : ذلك وأولئك، وتشتمل على أفعال نحو نعم وبئس . بل إنها تتجاوز ذلك لتدل على تراكيب مكونة من حرف واسم نحو : بكم ولمن ، ومن جمل فعلية نحو : رأيت وظننت .

---

[1] كتاب العين ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٤٧

[2] كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج٤ ، ص٢٩٤

[3] المرجع السابق ، ج٤ ، ص٤٣٣

[4] المرجع السابق ، ج٤ ، ص٤٣٤

[5] المرجع السابق ، ج٤، ص٤٣٥

[6] مقدمة في النحو ، مرجع سابق ، ص٣٦-٤٠

[7] المرجع السابق ، ص٤١

مثل هذا الأمر قد يمثل نظرة عند المؤلف للمصطلح لا تتبدى للمعاصرين ، ولكن ذلك لا يمنع من الحكم بأن هذا المصطلح يحمل مفاهيم ودلالات متعددة . من ذلك إطلاق سيبويه مصطلح الصفة على النعت والحال والتمييز، نجد ذلك في قوله : " واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو ، وهو من اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد الطويل . ويكون هو هو وليس من اسمه ، كقولك هذا زيد ذاهبا . ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه ، كقولك : هذا درهم وزنا ، لا يكون إلا نصبا "[1].

ومن ذلك تسمية سيبويه ما ينتهي بألف بـ (الاسم المنقوص) ، وشاعت تسمية هذه الأسماء عند غيره بالاسم المقصور . نلحظ ذلك عند سيبويه في قوله : " فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية ؛ لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو ، فالذي من الأصل أولى . وإن كان من بنات الياء أظهرت الياء . فأما ما كان من بنات الواو فمثل قفاً ؛ لأنه من قفوت الرجل ، تقول: قفوان ، وعصا عصوان ... وأما ما كان من بنات الياء فرحى، وذلك لأن العرب لا تقول إلا رحى ورحيان ، والعمى كذلك "[2] .

إن هذا الخلاف في المفهوم الذي يشير إليه المصطلح من شأنه أن يعيق عملية التواصل بين العلماء كما تقدم ، ذلك أن المتعاملين مع هذه المصطلحات سيضطرون إلى السعي لفهم ما تحمله هذه المصطلحات من مدلولات عند العلماء الذين يستخدمونها ، قبل الأخذ بما يقدمه هؤلاء العلماء من حقائق علمية ، أو نظريات لغوية . والحكم بأن هذه الخلافات أشد خطرا من التعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد ، مرده إلى أن تعدد الألفاظ ، مع ما يتضمنه من إشكالات ، يمكن أن تجاوزها إذا عرفنا اللفظ الآخر الذي يحمل دلالة هذا اللفظ . أما أن تتعدد الدلالات للمفهوم الواحد، فهو ما لا سبيل إلى حله إلا بدراسة المفهوم أو استنتاجه من الأبحاث التي تستعمل اللفظ الدال عليه .

---

[1]) كتاب سيبويه ، ج٢ ، مرجع سابق ، ص١٢١

[2]) المرجع السابق ، ج٣ ، ص٣٨٦ ، ٣٨٧

المبحث الثالث : المصطلح اللغوي الحديث بين التوحيد والتقييس

توحيد المصطلحات اللغوية أمر يسعى العلماء إلى تحقيقه ، وقامت البحوث والدراسات من أجل تلمس قضاياه ، ومحاولة تجاوز العقبات التي تحول دون الوصول إليه . وكانت النقاشات حوله تأخذ مكانها في أروقة المجامع والمؤسسات ، بل أصبح غاية وهدفا تضعه المؤسسات المختصة بالمصطلحات على رأس أولوياتها ، وأخذت تبحث عن السبل الموصلة إلى تحقيقه .

لقد شاع في العصر الحديث وصف هذه اللفظة بوصف يزيدها تحديدا ، فأخذ بعض العلماء يطلقون عليها اسم (التوحيد المعياري) . ويمكن التعامل مع هذه اللفظة الواصفة بما تقدمه لمصطلح التوحيد من دلالات ، خضوعا لمقاييس ثابتة يمكن تطبيقها في كافة المصطلحات ، للحصول على نمط واحد من المصطلحات ؛ ييسر على الدارسين والباحثين التعامل معها ، وتجليتها ، وإضافة مصطلحات جديدة إليها وفق هذا النمط المحدد .

يقدم علي القاسمي تعريفا للتوحيد (المعياري) بقوله : " يعني التوحيد المعياري بصورة عامة : تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ، وذلك بالتخلص من الترادف والاشتراك اللفظي ، وكل ما يؤدي إلى الغموض والالتباس في اللغة العلمية والتقنية "[1] ، ويقترح القاسمي خطوات لتحقيق هذا التوحيد ، هي : "

١) تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها .

٢) تثبيت موقع كل مفهوم في نظام المفاهيم طبقا للعلاقات المنطقية أو الوجودية بين المفاهيم.

٣) تخصيص كل مفهوم بمصطلح واضح يتم اختياره بدقة من بين المترادفات الموجودة .

٤) وضع مصطلح جديد للمفهوم عندما يتعذر العثور على المصطلح المناسب من بين المترادفات الموجودة "[2].

واضح مما تقدم أن القاسمي يجعل التوحيد المعياري لاحقا لعملية وضع المصطلح . هذا الذي يدعو إليه القاسمي يتعلق بالتعامل مع المصطلحات الموضوعة أصلا والمتضمنة الترادف والاشتراك . ولكن الأمر يحتاج إلى وضع آلية يمكن التعامل وفقها مع المصطلحات التي تستجد ؛ ذلك أن واضع المصطلح الجديد عندما ينطلق من منهجية واضحة ومعايير

---

[1]) النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مرجع سابق ، ص١٣

[2]) المرجع السابق ، ص١٣

محددة في وضع المصطلح ، يغلب على عمله أن ينتج مصطلحا ؛ تتوافر فيه جـــل متطلبـــات توحيد المصطلح ، إن لم نقل كلها .

ويذهب أحد الباحثين إلى أنه لا يجوز اعتمـــاد المصطلـــح دون إخضاعـــه لاختبـــار التقييس. وبعد اعتماد المصطلح المقيس ، لا بد من تعريفه تعريفا مانعا جامعا ، يدفـــع اللبـــس عنه .[1]

لكل ما تقدم خصص العلماء جانبا من علم المصطلح ، لتناول الأسس الخاصة بوضـــع المصطلحات على أساس معياري موحد ، فإذا كان من الممكن في اللغة إيجاد كلمـــات متعـــددة لمفهوم واحد على سبيل الترادف أو التقارب الدلالي ، وإذا كانت اللغة تسمح بوســـائل كثـــيرة لتكوين المصطلحات ، فإن علم المصطلح المعياري يحدد الضوابط الموجهـــة لاســـتخدام كـــل وسيلة من هذه الوسائل . ولذا فإن اعتماد الضوابط التي يقرها علم المصطلح يحول دون وقـــوع التعدد ، وما يتبعه من انتصار كل عالم لما وضعه من مصطلحات .[2]

ولا يعني ما تقدم بحال من الأحوال أن توضع قواعد صارمة تطبق في وضع جميـــع المصطلحات ؛ ذلك أنه قد تنفع طريقة في اختيار مصطلح ما ، وتنفـــع ســـواها فـــي اختيـــار مصطلح آخر . وهذا الأمر يدعو إلى وضع أطر عامة ، ينضوي تحتها اختيـــار المصطلحـــات ووضعها .

ويدعو القاسمي إلى الاستفادة من المبادئ التي توصلت إليها النظرية العامـــة لوضـــع المصطلحات ؛ من مثل : مبدأ الانطلاق من المفاهيم والعلاقـــات القائمـــة بينـــها ، بـــدلا مـــن الانطلاق من الألفاظ للوصول إلى المفاهيم ، ومبدأ الاقتصاد في اللغة عند وضع المصطلحـــات، تحقيقا للسهولة في الأداء والاستيعاب ، ومبدأ الأخذ بالاستعمال اللغوي وما جرى عليه العـــرف من المصطلحات ، وعدم تغييرها إلا لأسباب وجيهة[3].

ونتيجة للسعي الدؤوب لتحقيق التوحيد في المصطلحات تولدت نظرة ؛ جعلت التقييـــس وسيلة أساسية لتحقيق التوحيد . ويُعرَّف التقييس بأنه " العملية التي تسمح لجهاز رسمي بتحديـــد مفهوم ما ، واختيار مصطلح في لغة أو عدة لغات يُسنَد لهذا المفهوم ، ويفضل على غيره مـــن

---

[1]) انظر : تقييس المصطلحات على المستويين العربي والدولي ، غالب فريحات ، مؤتمر النقد الأدبي الخـــامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ ، ص٢

[2]) انظر : علم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، مرجع سابق ٦، ص٨٠

[3]) النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها ، مرجع سابق ، ص١٣

المصطلحات ؛ بمعنى تخصيص مصطلح واحد لمفهوم علمي واحد ، ونبذ المترادفات، والاشتراك اللفظي ، وكل ما يؤدي إلى الغموض والالتباس في اللغة العلمية "[1].

ويمكن أن يضاف إلى ما يقدمه القاسمي ، في سبيل الوصول إلى تقييس المصطلح وتوحيده ، العمل وفق محاور أخرى أبرزها :

١) تزويد المعجميين والمستخدمين بالمعلومات عن مصادر المصطلحات ، كالمعاجم الأحادية والثنائية ، والمؤلفات المتخصصة في مجال المصطلحات .

٢) إعداد قوائم بأهم المؤسسات والمراكز المختصة في مجال المصطلحات على المستويين العربي والدولي ، وتتضمن هذه القوائم ، إضافة لأسماء هذه المؤسسات ، مجالات اختصاصها، وسبل التواصل معها .

٣) توثيق أبرز منجزات هذه المؤسسات ، وقراراتها ، ونشرها لتعميم الفائدة المنتظرة منها .

٤) توثيق المصطلحات التي تقرها هذه المؤسسات ، وما يتعلق بها من معلومات ، نحو مصدرها، وتعريفها ، ومجالات استخدامها ، وما يصاحبها من تطور في مفهوماتها ، أو بدائل مقترحة لها .

٥) فتح المجال أمام المتخصصين لإبداء ملاحظاتهم حول ما يوضع من مصطلحات ، ونشر ذلك في دوريات وكتب تتيح الوصول إليها بيسر وسهولة.

يرى بعض العلماء في التقييس سبيلا لحل المشكلات المصطلحية ، ويدعون إلى تنظيم التعاون ، وتنسيق العمل المصطلحي ، واتباع المبادئ المصطلحية ، والطرائق المصطلحية السديدة .[2]

ويشير بعض الباحثين إلى أن التقييس المصطلحي يهتم بمجالين هما :[3]

١) تقييس المبادئ والطرائق المصطلحية ، ويطلق عيه التدوين المصطلحي . وهو المعالجة المادية للمصطلحات .

٢) تقييس المصطلحات في مجال واحد من المعرفة ، أو تقييس معنى المصطلح الواحد الذي يظهر في مواصفة معينة .

---

[1]) المصطلح العلمي دوره وأهميته ، مرجع سابق ، ص١٥٦

[2]) انظر : المصطلحية في عالم اليوم ، فيلبر ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦

[3]) المصطلح العلمي دوره وأهميته ، مرجع سابق ، ص١٥٦

ومن جهة أخرى يقدم الحمزاوي التقييس بلفظ التنميط ، ويفيد عنده " اختيار شكل أو استعمال أو مصطلح لغوي ، دون غيره من الأشكال أو الاستعمالات أو المصطلحات السائدة في ميدان معين ، وذلك بالاعتماد بالخصوص على مقاييس تعتبر شرط كفاية ، نظرا إلى أن شرط اللزوم متوافر في طرق الوضع ومناهج الترجمة "[1]. ويشترط في التنميط ، عند الحمزاوي ، بعد الاتفاق على طرائق الوضع ومناهج الترجمة ، ما يلي :[2]

- قوانين وقواعد منسجمة وموحدة ، تطبق على جميع المصطلحات بدون استثناء .
- الترقيم ، وذلك بإسناد نقاط لكل مصطلح لتمييزه من غيره ، كما تميز الأشياء بجودتها وإتقانها وقيمتها .
- السرعة في الاختيار ، مثل السرعة المعتمدة لاختيار مادة مصنعة دون أخرى .
- تجاوز طرق التوحيد إلى نتائج التنميط ؛ لأنه مهما كان الاتفاق على طرق التوحيد ، فإنها لا تكفي لضمان التنسيق والاتفاق .

ويرى الحمزاوي أن منهجية التنميط تعتمد على أربعة مبادئ :[3]

١) الاطراد أو الشيوع : وهو يعتمد على رواج المصطلح بين المستعملين له عند عامة الناس ، أو عند المتخصصين .

٢) يسر التداول : وهو أن يكون اللفظ سهلا ييسر التخاطب والتواصل ، لذا يستحسن ألا يكون طويلا ، أو مركبا من جملة ، وألا يكون معقد الشكل .

٣) الملاءمة : وهي أن يلائم المصطلح المنقول المصطلح الأجنبي. ولا يتداخل مع غيره .

٤) الحوافز : وهي كل ما يحفز المستعمل على اختيار المصطلح بسهولة ، ومن ذلك صيغته البسيطة ــ تركيبه الصرفي الواضح ــ الاشتقاق منه ــ تجنب الطول والغرابة ، والحوشي والنحت الغريب المعقد .

ويتناول الحمزاوي هذه المبادئ من الوجهتين الكمية والكيفية . ويضع للكمية منها معايير يعتمدها في اختيار المصطلح . فهو يضبط الاطراد والشيوع من الناحية الكمية على أساس المصادر والمراجع التي تثبت المصطلح العربي المقابل بمفهوم أو آخر ، فيضع

---

[1]) المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة اللسان العربي ، م٢٤، ١٩٨٥، ص٤٢

[2]) انظر : المرجع السابق ، ص٤٢

[3]) المرجع السابق ، ص٤٦

للمصطلح المثبت في خمسة مراجع أو أكثر (١٠ نقاط) ، والمثبت في أربعة (٨ نقاط) . وهكذا حتى يعطي ما أثبت في مصدر أو مرجع واحد (نقطتين) . ويضبط يسر التداول على أساس عدد الحروف الأصول التي يتركب منها المصطلح الموضوع أو المقترح ، فالثنائي الحروف له (١٠نقاط) والثلاثي (٨ نقاط) وهكذا حتى يعطي السداسي الحروف (نقطتين). ويضبط الملاءمة بحسب الميادين التي يستعمل فيها المصطلح ، فكلما قل عدد الميادين زاد عدد النقاط ، وكلما زاد عدد الميادين قل عدد النقاط . فالمصطلح المستخدم في ميدان واحد له (١٠ نقاط) ، والمصطلح المستخدم في ستة ميادين فأكثر له نقطة واحدة . ويضبط الحوافز بحسب عدد المشتقات التي تشتق منه ، وكلما زاد عدد المشتقات زاد عدد النقاط ، وكلما قل عدد المشتقات قل عدد النقاط ، فالمصطلح الذي يؤخذ منه (١٠ مشتقات فأكثر) له (١٠ نقاط) ، والمصطلح الذي يؤخذ منه مشتق واحد له نقطة واحدة .[١]

ومع هذا لا يقصر الحمزاوي العمل على المعايير الرقمية ، بل يحفظ للحس اللغوي دوره في الاختيار النهائي ، وإقرار الذوق الحسن .[٢]

وثمة من يرى أن التأخر في اعتماد التنسيق ربما لا يحقق الهدف المرجو منه ؛ ذلك أن " التنسيق إنما اصطنع لإزالة اختلاف ، وترجيح رأي، وتوحيد كلمة . وعندما يأتي دور التنسيق ويحين حينه ، يكون الاختلاف في الاجتهاد قد ترسخ ، فيصعب التوفيق ، وتتكرس الفروق ويعسر التوحيد ، حتى إذا ما اتخذ المؤتمر قرارا فإن الاستعمال يظل متباينا ؛ إذ يتمسك كل بما يعتقد أنه الأصوب والأصلح "[٣].

يتبين مما تقدم أن اعتماد التقييس في سبيل تجاوز التعدد في المصطلحات اللغوية يتجاوز مجرد التوحيد . ذلك أن التقييس لا يكتفي بضبط ما وضع من مصطلحات وتوحيدها ، بل يتجاوز ذلك إلى تقديم ضوابط يمكن اعتمادها في اختيار المصطلحات التي في طريقها للوضع . وهذا الأمر من شأنه أن يختصر الطريق ، ويوفر الكثير من الجهود المبذولة ، ويساعد في تقديم مصطلح موحد .

---

[١]) انظر : المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط ،مرجع سابق ، ص٤٦-٤٨

[٢]) المرجع السابق ، ص٤٩

[٣]) دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب ، شحادة الخوري ، دمشق : دار طلاس ، ط١ ، ١٩٨٩، ص١٧٦-١٧٧

المبحث الرابع : التعدد في المصطلح اللغوي الحديث وأسبابه

ما من شك في أن جميع من دخل ميدان اللغة ، وبحث فيها أيقن أن مسألة اختلاف المصطلحات وتعددها أصبحت ظاهرة مؤرقة ، وبخاصة في زمن التسارع العلمي الذي يتمخض كل يوم عن العديد من المصطلحات الجديدة في شتى المجالات .

وتتضاعف المشكلة بالنسبة للغات المتلقية _ أي تلك التي تتابع ما وضعه غيرها _ ومنها ، في غالب الأحيان ، اللغة العربية ؛ إذ يعاني الباحثون في اللغة العربية من هذا الزخم الوافر في المصطلحات الوافدة ، التي تحتاج إلى إيجاد بديل دال مناسب تتقبله الأذواق . إضافة إلى أن " المفاهيم وأنظمتها قد تختلف من لغة إلى أخرى ، فهي ليست بالضرورة متطابقة في جميع اللغات ، فمدلول المصطلح أو المفهوم الذي يعبر عنه يتباين من لغة إلى أخرى . وهذه الظاهرة العلمية تشكل إحدى الصعوبات الشائكة في عملية الاتصال ، أو تبادل المعلومات على الصعيدين العالمي والقومي "[1].

أولا : صور التعدد

إن نظرة واحدة في المصطلحات اللغوية العربية الحديثة تكشف عما يعاني منه علم اللغة من تعدد في مصطلحاته . وربما كان من أول ما يعترضنا من خلاف عدم اتفاق العلماء على تسمية واحدة لهذا العلم ؛ إذ يحصي المسدي له ثلاثا وعشرين تسمية ، تنوعت وسائل اختيارها بين الاقتراض ، والتراث ، والاشتقاق أو التركيب[2] . وبدأ أكثر من نصفها بكلمة (علم)، في حين أن عدد التسميات التي تكونت من لفظة واحدة لم تتجاوز ست كلمات . وأسهم توزع التسمية بين لفظتي (اللغة) و(اللسان) في مضاعفة عدد هذه التسميات .

واختلفت نظرتهم إلى المفهوم الذي تحمله هذه المصطلحات ؛ إذ يجد الناظر في عباراتهم أنها توحي باختلاف مفهوم هذه المصطلحات عندهم كما اختلفت الألفاظ ، فيتساءل الدكتور إحسان النص مثلا : هل يجب استخدام النظريات الألسنية في الدراسة النحوية ؟ ويقول الدكتور عبد القادر المهيري : " إن الإعراب ليس من مشمولات الألسنية ولكن من مشمولات علم اللغة "[3].

---

[1]) النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مرجع سابق ، ص١٢

[2]) انظر : قاموس اللسانيات ، عبد السلام المسدي ، مرجع سابق ، ص٧٢

[3]) انظر : المصطلحات الألسنية في اللغة العربية ، أحمد مختار عمر ، مرجع سابق ، ص٢٥٣

ولئن كان من اليسير الحكم بأن هذه التسميات التي أطلقت على هذا العلم دالـــة علـــى مفهوم واحد ، فإن كثيرا من المصطلحات التي أصابها التعدد قد توحي للدارسين بدلالتها علـــى أكثر من مفهوم ، كما هي الحال في هذا المصطلح . ولئن كانت المصطلحات (علـــم اللســـان ، والألسنية ، والألسنيات ، واللسنيات ، واللسانيات) توحي للدارس بأن الاختلاف بينها إنما كـــان في طريقة الصياغة وحسب ؛ فجاء بعضها بإضافـــة العلم إليه ، وتنوعت الأخرى بين النســـب إلى الجمع ، وجمع الجمع ، وجمع المنسوب وهكذا . لئن كان الأمر كذلك في هذا المصطلـــح ، فإن الشأن يختلف عند التعامل مع المصطلحات الأخرى .

من الواضح في هذا الجانب أن الدارس الذي يستطيع معرفة الصلـــة بيـــن اللســـانيات والألسنيات ، قد يعجز عن معرفة أن مصطلحي (تجميد) و(تشديد) مقابلان للمصطلح الأجنبـــي (hardening) ، وأن المصطلحين (صيغة تردد) و(صيغة الاســـتعانة) مقـــابلان للمصطلـــح الأجنبي(Hesitation form) .[1]

ويجد الناظر في المصطلحات اللغوية الحديثة التي تتصـــف بـــالتعدد أن التعـــدد فـــي المصطلح يمكن أن ينظر إليه وفق اعتبارين ؛ أحدهما تعدد الدلالات أو المفاهيم التي يوردهـــا أو يستخدمها الدارسون للمصطلح الواحد ، والآخر : تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد . وقد تكون الفوارق بسيطة ، بحيث يظن الباحث أو القارئ أنها لا تحمل فارقا يذكر .

أ ــ تعدد الدلالات والمفاهيم الواردة لمصطلح واحد

تكمن أهمية المصطلحات في الدراسات العلمية في ما تحمله مـــن مفـــاهيم ودلالات ، فهي بمثابة مفاتيح ومختصرات ، يستخدمها الدارسون لتوفير الجهد فـــي تقديـــم العلـــوم التـــي يتناولونها ويبحثون فيها . من هنا فإن الاختلاف في دلالة المصطلـــح الواحـــد بيـــن العلمـــاء والدارسين أخطر من الاختلاف في اللفـــظ ؛ ذلك أن مثل هذا الاختلاف يفقد العلماء القـــــدرة على التواصل في ما بينهم ، ويجعل نقاشاتهم بلا معنى .

إن مثل هذا التعدد في المفاهيم الواردة للمصطلح الواحد ليس مقصـــورا علـــى اللغـــة العربية، وإنما هو ظاهرة شائعة في اللغات الأخرى . وتتأثر اللغة العربية بمثـــل هـــذا التعـــدد عندما تكون المصطلحات مما يفد إليها ، أو يتصل بالدراسات التي تقوم فيها على حـــد ســـواء. ومن الأمثلة على ذلك ، تلك الدلالات الواردة للمصطلح (Morpheme) في اللغة الأجنبية ؛ إذ يقوم لدى علماء اللغة الأمريكيين مقام المونيم لدى أتباع مدرسة جنيف ، ويدل عنـــد مارتينيـــه على العناصر النحوية كالسابقة واللاحقـــة وعلامـــات الإعـــراب وغيرهـــا ، ويقـــابل كلمـــة

---

[1]) انظر : المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، مرجع سابق ، ص٦٠ ،٦١ على التوالي

(Lexeme) التي تدل على العناصر المعجمية .[1] وتعبر عند فندريس عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية ، وهي في غالب الأحيان عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع أحيانا) ، يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض. ويوضح فندريس مفهومها بالنسبة له من خلال الأمثلة .[2] وفي تعريف بلوخ وتراجر للمورفيم ، نجدهما يخالفان في تعريفهما فندريس ، إذ نجد عندهما أن " أي شكل سواء أكان حرا أم مقيدا ، لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء أصغر هو مورفيم"[3].

أما في اللغة العربية ، فيتابع كل عالم المدرسة اللغوية التي يتبع لها ، أو رأي العالم الذي يوافق منهجه ، فنجد أن السعران وتمام حسان ، مثلا ، يتابعان فندريس في التعريف الذي يذهب إليه[4]، على الرغم من أن التعريف الذي يقدمه بلوخ وتراجر يبدو أيسر وأقرب إلى إيصال مدلول المصطلح للقارئ مما يقدمه تعريف فندريس ؛ ذلك أنهما يعرضان عن ذكر ما يعترض فهم هذا المصطلح من جوانب فلسفية أو غيرها . وهذا ما يأخذ به كمال بشر في تناوله لهذا المصطلح في كتابه (دراسات في علم اللغة)[5] .

ومن أبرز الأمثلة على هذه الظاهرة ، مصطلح (فقه اللغة) والمجالات التي يتناولها ، ومدى ارتباط هذا المصطلح بمصطلح (علم اللغة) من جهة ، والمصطلح الأجنبي (الفيلولوجيا) من جهة أخرى ؛ إذ يلحظ ــ كما يقول عصام نور الدين ــ عدم اتفاق لغوييننا على معنى كل مصطلح من هذه المصطلحات الثلاثة ، وعدم اتفاقهم على ما يدخل في تعريف كل منها، وما لا يدخل ، بحيث بتنا نقرأ عند الكاتب الواحد ، وفي مؤلف واحد ، هذه المصطلحات الثلاثة ، مرة باستعمال بعضها مكان بعضها الآخر ، ومرة ثانية أو ثالثة بالتفريق بينها أو بين بعضها، دون أن يكون ذلك واضحا في منهجية الكاتب أو حتى في ذهنه.[6] ويمكن أن نلحظ ذلك بمتابعة مفاهيم هذه المصطلحات عند العلماء الذين استخدموها.

---

[1] انظر : الألسنية والاصطلاح العربي ، لطيف زيتونة ، مرجع سابق ، ص١٠٠

[2] انظر : اللغة ، فندريس ، ترجمة الدواخلي والقصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، د.ت ، ص١٠٥ وما بعدها.

[3] علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، محمود السعران ، بيروت : دار النهضة العربية ، ص٢٣٠ –٢٣١

[4] انظر في ذلك : علم اللغة للسعران ، ص٢٠٨، ومناهج البحث في اللغة لتمام حسان ، ص٢٠٤

[5] انظر : دراسات في علم اللغة ، كمال بشر ، القاهرة : دار المعارف بمصر ، ط ٩ ،١٩٨٦ ، ص٢٢٠

[6] فقه اللغة والفيلولوجيا بحث في المصطلح ، عصام نور الدين ، مجلة الفكر العربي ، ع٤٢ ، ١٩٨٦ ، ص٣٣٦

وربما كانت بداية ظهور الإشكالية في ارتباط مصطلح (فقه اللغة) بمصطلحي (علم اللغة) و(الفيلولوجيا) مع بدايات العقد الخامس من القرن الماضي ، حين ألف المرحوم علي وافي كتابيه (علم اللغة) و(فقه اللغة) ، وتناول في كتابه(فقه اللغة) عددا من الموضوعات التي تناولها آخرون تحت باب (علم اللغة) . وكذا الحال بالنسبة لكتابه (علم اللغة) الذي تناول فيه موضوعات تناولها غيره تحت باب (فقه اللغة) .

أما الفيلولوجيا ، فيذكر وافي أنه " بحث غير محدد النطاق ولا متميز الحدود . وذلك أن مدلول هذه الكلمة قد اختلف كثيرا باختلاف العصور والأمم ، ولا يزال العلماء يختلفون في فهمها وإطلاقها "[1]. ويذكر وافي ما تضمنه هذا المصطلح من دلالات تغيرت بتغير العلماء الذين تناولوها .

ناقش عدد من العلماء هذه المصطلحات الثلاثة ، وأشاروا إلى المجالات التي يمكن أن يتناولها العلماء في كل واحدة من الدراسات التي يشير إليها كل مصطلح من هذه المصطلحات. وأوضحوا مجالات الالتقاء والاختلاف بين هذه المصطلحات الثلاثة .[2]

من ذلك أيضا ما نجده من خلاف يصل إلى حد التضاد ، أحيانا ، في مصطلحات (Phonology) و (Phonetics) و(Phonemics) و (Phonematics) بين العلماء والدارسين في اللغات الأجنبية قبل انتقاله إلى اللغة العربية . وما نتج عن هذا الخلاف من تعدد في المفاهيم التي حملتها هذه المصطلحات في اللغة العربية ، نتيجة تأثر مستخدميه بالعلماء الذين أخذوا عنهم . وقد عقد الدكتور أحمد مختار عمر فصلا في كتابه (دراسة الصوت اللغوي) ، رصد فيه الخلافات التي وقعت حول مفاهيم هذه المصطلحات في اللغات الأجنبية ، وما تبع ذلك من خلافات بين علماء العربية حتى وقت تأليف كتابه .[3] وربما طرأ تغير على مفهوم هذا المصطلح في لغته الأم بعد ذلك ، نتيجة تطور الدراسات اللغوية وانفتاح آفاق جديدة لها .

ومثل هذا الخلاف والتغير في مفاهيم المصطلحات قد يكون ناتجا في كثير من الأحيان عن تطور العلوم التي تستخدم هذه المصطلحات أو تتسمى بها ، أو اشتراكها مع علوم أخرى في تناول مجال من مجالات العلم . مثل هذا الأمر نلحظه في المصطلح الذي شاع استخدامه

---

[1]) علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، مرجع سابق ، ص١٤

[2]) من أبرز الذين تناولوا الحديث حول هذه المصطلحات : صبحي الصالح في كتابه دراسات في فقه اللغة ، ورمضان عبد التواب في كتابه فصول في فقه العربية ،وكمال بشر في كتابه دراسات في علم اللغة ، وكاصد الزيدي في كتابه فقه اللغة العربية ، وتمام حسان في كتابه الأصول .

[3]) انظر : دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، مرجع سابق ، ص٤٥-٤٨

في العربية في الآونة الأخيرة (Pragmatics)[1]. وهو مصطلح يشير في لغته الأم إلى منهج في الدراسة لم يزل في تطور ، بل لقد تفرعت عنه مصطلحات أخرى ، تشير إلى مناهج مختلفة في الدراسات اللغوية . وعند نقل هذا المصطلح وجدنا خلافا بين العلماء في دلالته ؛ ففي حين يجعله الخولي مكافئا لمصطلح (Semiotics) ، ويترجمه بـ(علم الرموز)، وهو عنده " دراسة الرموز اللغوية وغير اللغوية "[2] . يترجمه المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات بـ (دراسة استعمالية) إضافة لإدخال اللفظة الأجنبية بطريق الاقتراض ، وهو عنده " دراسة كيفية استعمال الناطقين للغة في حالات الخطاب الملموس "[3] . ويترجمه صلاح فضل بـ (التداولية) ، وهو عنده أحدث فروع العلوم اللغوية ، ومجاله العناية " بتحليل عمليات الكلام والكتابة ، ووصف الأقوال اللغوية وخصائصها ، خلال إجراء التواصل بشكل عام "[4]. ويترجمه بـ (المقاماتية) ، ويجعله أحد أفرع السيميائية الثلاثة ، متابعا في ذلك موريس . وهذا المصطلح عند مصلوح يتضمن " دراسة وسائل التواصل في علاقتها بالإنسان : أي ما الذي يحدث للإنسان حين يرسل أو يستقبل رسالة ما ، وعلى أي شيء تعتمد الطريقة التي يتم بها إنجاز التواصل ، وإلى أي مدى يتكيف شكل التواصل تبعا لنمط الثقافة "[5].

ومثل هذه الصورة من عدم الاتفاق على مدلول محدد للمصطلح تقود إلى خلل في الدراسات ، وتفاوت في البحث ، وعدم تواصل بين العلماء في ما يقدمونه من أبحاث تتصل بالموضوع الذي لا يستقر مفهومه . وهذا من شأنه أن يقود إلى صورة الإشكالية الأخرى في المصطلح ، وهي إشكالية تعدد المصطلحات التي تعبر عن هذا المفهوم غير المستقر أصلا . وهو ما وقع فعلا ، فوجدنا إضافة إلى التسميات السالفة من يطلق على هذا العلم اسم الذريعيات والذرائعية والنفعية .[6]

وقد يدعو عدم استقرار المصطلح في لغته الأم بعض الدارسين إلى التريث في اختيار مقابلات عربية له حتى يستقر . ومثل هذه الدعوات ، إن قامت ، فإنها تقف حجر عثرة في

---

[1]) البراجماتية مذهب نشأ في السبعينيات من القرن التاسع عشر ورسم معالمه بيرس . والبراجماتيون لهم نظرتهم في الكون والحياة والإنسان ، ويعبرون عن هذه النظرة عن طريق اللغة والفن بسائر فروعه . انظر في ذلك : منازل الرؤية ، منهج تكاملي في قراءة النص ، سمير استيتية ، ص١٠٦

[2]) معجم علم اللغة النظري ، محمد علي الخولي ، مرجع سابق ، ص٢٢٢

[3]) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، مرجع سابق ، ص١١١

[4]) بلاغة الخطاب وعلم النص ، صلاح فضل ، مرجع سابق ، ص٥

[5]) اتجاهات البحث اللساني ، ميلكا إفيتش ، مرجع سابق ، ص٣٥٢

[6]) وردت هذه الترجمات للمصطلح في : قاموس اللسانيات ، للمسدي ، ودراسات لسانية تطبيقية ، لمازن الوعر (قائمة المصطلحات)

سبيل توفير المصطلحات المناسبة وتقدم العلوم . ويكفي لرفض مثل هذه الدعوات أن ننظر في ما قام من مصطلحات في اللغات الأخرى لمفاهيم . ثم تغيرت هذه المفاهيم وتطورت مدلولات هذه المصطلحات حتى بلغت حدا ؛ لا يرتبط عنده اللفظ بالمدلول إلا بأوهن الأسباب ، ومع هذا فقد بقيت الألفاظ الدالة عليها دون تغيير . وخير دليل على هذا التغير تلك التسمية التي اختيرت للدلالة على ذلك الجهاز الذي شغل العالم في هذا العصر (الحاسوب) ، الذي أصبح القيام بالعمليات الحسابية من أبسط الأعمال التي يقوم بها ، ولم تتغير اللفظة الدالة عليه.

أول ما يجب الالتفات إليه في هذا المجال ــ كما يرى أحمد قدور ــ هو الوعي بالفرق بين الدلالة اللغوية العامة من جهة ، والدلالة الاصطلاحية الخاصة من جهة أخرى . وهذا الأمر من شأنه تخليص المصطلح من كونه كلمة عامة ، ترد في مستويات الكلام على تعددها ، وتحويله إلى كلمة بارزة غير ضائعة بين كلمات مشابهة لها.[1]

ويدخل في هذا الباب اختيار مصطلح واحد لمقابلة عدد من المصطلحات الأجنبية ؛ إذ شاع مثل هذا التعدد في جل معاجم المصطلحات اللغوية والملاحق التي ذيل بها الدارسون كتبهم . وهذا اللون من التعدد يمكن تناوله وفق صورتين :

- **أن يكون المصطلحان الأجنبيان مشتركين في الأصل الذي بنيا منه مع اختلاف البنية**

يتباين العلماء في النظر إلى مثل هذه المصطلحات ؛ إذ يظن بعضهم أنها تحمل مفاهيم واحدة ، على الرغم من اختلاف الصيغة التي وردت عليها . ويرى آخرون أن كل واحد منها يحمل دلالة ، تختلف عن تلك التي يحملها الآخر . ومن ذلك ترجمة المصطلحات (Signifie) و(Signified) و (Significatum) بمدلول[2] . وترجمة المصطلحات (Semiologique) و (Semiologie) و(Semiotics) بعلم الرموز[3]. وترجمة المصطلحين (Homograph) و(Homogram) بمجانسة كتابية .[4]

- **أن يكون المصطلحان من مادتين مختلفتين**

هذه الصورة قد تكون أكثر ورودا من الأولى ؛ إذ ينظر مترجمو المصطلحات إلى مثل هذه المصطلحات لسبب أو لآخر باعتبار أنها مترادفة في لغتها الأم ، فيختارون لها

---

[1]) انظر : مشكلات المصطلح اللساني ... ، أحمد قدور ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ ، ص١٤

[2]) انظر : معجم علم اللغة النظري ، الخولي ، مرجع سابق ، ص389

[3]) انظر : معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، باكلا ورفاقه ، مرجع سابق ، ص82

[4]) انظر : معجم علم اللغة النظري ، الخولي ، مرجع سابق ، ص388

مصطلحا واحدا تبعا لذلك . ويمكن التمثيل على هذه الظاهرة باختيار مصطلح (مفعول به) لمقابلة المصطلحات الأجنبية (Goal) و (Patient) و (Object)[1]. واختيار مصطلح (لحن) لمقابلة المصطلحات الأجنبية (Melody) و (Cadence) و (Catachresis) و (Solecism)[2].

ب ــ تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد

ربما كان الجزء الأكبر من المعاناة يتعلق بهذا الجانب ، وهو أن العلماء والدارسين يختارون ألفاظا لمفاهيم ؛ كان غيرهم قد اختار لها ألفاظا أخرى . وتختلف الدوافع وراء اختيار الألفاظ الجديدة من عالم لآخر . والبحث لا يريد الوقوف على هذه الدوافع لأن ذلك خارج نطاق الدراسة ، ولكنه سيتوقف على صور التعدد التي جاءت عليها المصطلحات العربية ، ويمكن تناول ذلك ضمن محورين : الأول : المصطلحات العربية المقابلة لمصطلح أجنبي واحد ، والآخر: اختيار مصطلح عربي واحد للدلالة على عدد من المصطلحات الأجنبية .

وعند الوقوف على تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد ، يجد الدارس أن هذا التعدد جاء على صور متعددة ، اختارها واضعو المصطلحات لمصطلحاتهم ، ويمكن تناول ذلك على النحو الآتي:

١. **الاختلاف في البنية والاتفاق في الجذر الذي يبنى منه** : وهذه الصورة كثيرة الشيوع ؛ ذلك أنه كثيرا ما يتفق المترجمون أو الواضعون على المعنى العام الذي يفيده المصطلح ، فيلجؤون إلى الجذر الذي يتضمن الدلالة العامة . ولكن المصطلحات تختلف بعد ذلك في البنية التي توضع عليها هذه المصطلحات . ومن الأمثلة على ذلك ما اختاره المترجمون في مقابلة المصطلح الأجنبي (Significance) ، فيختار له المسدي في قاموس اللسانيات (إدلال). ويساويه الخولي بمصطلح (Meaning) فيختار له مقابلين هما (معنى ، دلالة) . ويساويه مكتب تنسيق التعريب في المعجم الموحد بالمصطلح الأجنبي (Signification) ، فيختار لهما (الدلالة ، المعنى المدلول) . ويترجمه سعيد علوش بـ (التدليل). ويترجمه منذر عياشي بـ (الإدلال) . ويختار له عبد الملك مرتاض مصطلح (التمدلل) . ويخرج بعضهم على هذا الجذر إلى لفظة المعنى ، فيختار له البقاعي مصطلح (التمعني) .[3] على ما في هذين المصطلحين

---

[1] انظر : معجم علم اللغة النظري ، الخولي ، مرجع سابق ، ص393

[2] انظر : المرجع السابق ، ص379

[3] انظر في ذلك : قاموس اللسانيات للمسدي ، ومعجم علم اللغة النظري للخولي ، والمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات لمكتب تنسيق التعريب ، ومعجم المصطلحات الأدبية المعاصرة لسعيد علوش ، وانظر أيضا : أزمة التعريب ، محمد خير البقاعي ، مجلة الفكر العربي ، ٨٥-٨٦ ، ١٩٩٦ ، ص١٧٢-١٧٣

الأخيرين من الغرابة والخروج على الصورة المألوفة في البناء . ومثل هذا التعدد قد يكون أقل إعاقة من الصورة التي يكون عليها الوضع، عندما يختلف الجذر الذي ينطلق منه واضع المصطلح عند بناء مصطلحه ، مع أنه قد ينحرف عن المفهوم المراد بعض الشيء؛ ذلك أن كل زيادة في البنية العربية تشير إلى معنى مختلف عما تشير إليه الزيادات الأخرى .

قد يدخل في هذا الباب الاتفاق في إحدى لفظتي المصطلح المركب ، والاختلاف في الأخرى . ومن الأمثلة على ذلك ما نجده في اختيار مقابل للمصطلح الأجنبي (Pheno-texte) الذي يترجمه المسدي بـ(بنية الأداء) ، بينما هو عند علوش (النص التام) ، وعند بركة (نص منجز) ، وعند الشملي وعبد الله صولة ومحمد القاضي (النص الظاهر) ، وهو عند عياشي (النص –الظاهرة) ، وعند البقاعي (خلقة النص) . ويعرفه البقاعي بقوله : " الظاهرة الكلمية كما تبدو في بنية الملفوظ المحسوس ، وهي مكان التحليلات الصوتية والبنيوية التي تناسبها ، لأنها لا تتساءل أبدا عن فاعل النص ، ولأنها تنصب على المؤديات وليس على الأداءات "[1].

يلحظ المتأمل في هذه المقابلات التي اختارها أصحابها لأداء المفهوم ، الذي يتضمنه اللفظ الأجنبي ، أن جميع المقابلات التي وردت في ما تقدم ، باستثناء المصطلح الذي اختاره المسدي ؛ جميع هذه المقابلات تجعل لفظة النص محورا لها ، وتحاول إيجاد لفظة أخرى واصفة تؤدي ما يراد منها . واختلفت هذه الألفاظ الواصفة ، تبعا لما يتصوره واضع المصطلح من دلالة مرتبطة بالصورة التي يأتي عليها النص .

مع هذا ، لا بد من الإشارة إلى أن الإجماع التام على اختيار جذر واحد أمر قلما يتوفر، وإنما يدخل في هذا الباب ما كانت هذه الصفة غالبة فيه ، كما هي الحال في المصطلحين السابقين .

٢. الاختلاف في البنية والجذر معا :

هذه صورة تشيع بكثرة بين الدارسين والمترجمين ، ذلك أن واضعي المصطلح ، ينظر كل منهم إلى المفهوم الذي يختار له المصطلح ، من وجهة قد يختار الآخرون غيرها للنظر منها . وهذا الأمر لا يعيب العمل ؛ إذ إنه من الطبيعي أن تختلف وجهات النظر بين الناس إلى الظواهر المحيطة بهم، ومن ضمنها المصطلحات . ولكن الذي لا شك فيه أن توحيد المصطلحات ، من شأنه أن يقدم الكثير للدراسات والدارسين . والذي ينبغي الدعوة إليه عدم التعصب لمصطلح يضعه صاحبه . فما الفائدة أن تصر على مصطلح لا يستخدمه أحد غيرك !

---

[1] انظر: أزمة التعريب ، محمد خير البقاعي ، مرجع سابق ، ص ١٧٤

فربما تتجاوز عن مصطلح وضعته إلى مصطلح وضعه غيرك ، وفي مقابل ذلك يقوم غيرك بالصنيع الذي قمت به فيأخذ بالمصطلحات المناسبة مما وضعت .

من الأمثلة على هذه الصورة من التعدد في المصطلحات ما نجده من مقابلات لمصطلح (Accent) ، نحو النبر ، وعلامة النبر ، واللكنة ، ولهجة ، ونبرة ، وحركة ، وشكلة ، وعلامة مميزة . واختيار مصطلحات (إدغام) و (مجاورة) و(مماثلة) و(استيعاب) لمقابلة المصطلح الأجنبي (Assimilation) [1] . و مقابلة المصطلح الأجنبي (Articulation) بالمصطلحات (نطق) و(انبناء) و(تمفصل) .[2]

٣. اعتماد أحدهما على الاقتراض واعتماد الآخر على البناء العربي :

يشترك أغلب المصطلحات الوافدة في هذه الصفة ؛ ذلك أن قضية عدم الاتفاق على الصورة التي تنقل بها المصطلحات ما زالت قائمة . وما زال بعض العلماء يرون أن الأخذ بالمصطلح الأجنبي أقرب إلى الدقة العلمية، ولذا تشيع مثل هذا المصطلحات في دراساتهم . ومع أن العلماء أخذوا يعرضون في الآونة الأخيرة عن الاقتراض ، فإن الأمر ما زال قائما .

من الأمثلة على هذه الظاهرة ما نجده من اختيار بعض العلماء لاقتراض مصطلح (Acousstics) ، واختيار آخرين ترجمة المصطلح بألفاظ عربية ، نحو سمعي وعلم السمعيات ، في حين يلجأ فريق ثالث إلى اختيار مصطلح يمزج بين الترجمة والاقتراض ، نحو (علم الصوت الفيزيائي) ، و (فيزياء الأصوات) . ومن ذلك أيضا مصطلح (Semanteme) الذي يختار له بعض العلماء الاقتراض ورسمه بحروف عربية (السمانتيم)، ويختار له آخرون مصطلحات عربية ، نحو (دلالة لفظية) ، و(وحدة الدلالة) ، و(دال الماهية).

إن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، لكنه قد يتجاوز ذلك حين نجد الجمع بين الترجمة والاقتراض عند المؤلف الواحد ، وبخاصة عند أولئك الذين لا يحرصون على توحيد مصطلحاتهم واختيار مقابل واحد للمصطلح الواحد .

هذا باب قد يدخل فيه اتفاق بعض العلماء في اقتراض لفظة أجنبية محددة مع الاختلاف في طريقة كتابتها، وهذه الصورة ربما تكون أقل الصور ورودا ، ولكن هؤلاء العلماء يشتركون في أنهم يأخذون بالمصطلح الأجنبي ، ويختارون الحروف العربية لكتابته . وغني عن القول أن هذه الصورة قد تمثل أقل المصطلحات إيضاحا لما تتضمنه من مفاهيم ، وبخاصة لأولئك الدارسين الذين لا يجيدون اللغات الأجنبية .

---

[1]) انظر : معجم اللسانية ، بسام بركة ، مرجع سابق ، ص22

[2]) انظر : المرجع السابق ، ص20

قد نلحظ مثل هذا الخلاف في الكتابة والنطق للمصطلحات في لغته الأجنبية قبل انتقاله إلى العربية . ذلك أنه قد يغير الدارسون صورة المصطلح النطقية والكتابية لما يحسونه في هذا المصطلح من طول ، نحو ما نجده في مصطلح (Morphophonology) الذي تغير إلى (Morphonology)، ومصطلح (Morphophonemics) الذي تغير إلى (Morphonemics)[1]. ومصطلح (Spectrograph) الذي تغير إلى (Spectograph) .[2]

أما مثل هذا التغيير في المصطلحات في اللغة العربية ، فإنه يرجع في أغلب الأحيان إلى عدم وجود حروف عربية مقابلة للحروف الأجنبية التي يتكون منها المصطلح ، واختصاص كل لغة بحروف لا توجد في غيرها أمر شائع في اللغات ، وقد يتركز مثل هذا التغيير في حروف العلة .

من الأمثلة على هذه الصورة من الخلاف ، ما نجده في مقابلة المصطلح الأجنبي (phonology) ، إذ يقابله أحمد مختار عمر بـ (فونولوجي) ، وفي مجلة الفكر (فونولوجيا). ومن ذلك مقابلة المصطلح الأجنبي (Ablative) ، بـ (الأبلتي) ، و(الأبلاتيف) وقد يتجاوز الأمر ذلك حين نجد صورا متعددة لكتابة المصطلح عند المؤلف الواحد، بل في الكتاب الواحد على نحو ما نجده في مقابلة مصطلح (Spoonerism) ، بـ (السبونرية) ، و(سبونرزم) .[3] وما نجده من مقابلة المصطلح (Semiotics) في كتاب واحد بثلاث صور : السيميائية ، والسيميوطيقيا ، والسيميولوجيا[4] ، وهناك من يكتب هذا المصطلح بصورة (السيميوتية)[5].

قد يحاول بعض العلماء الاستفادة من التقارب بين الحروف الأجنبية والبناء العربي ، فيقربون اللفظة الأجنبية لتظهر وكأنها عربية الأصل ، ولا توحي صورتها بالعجمة إلا إذا توقف الباحث على اللفظة الأجنبية التي أخذت منها . ومن الأمثلة على هذه الصورة من المواءمة بين العربية وغيرها ما نجده في مصطلحات نحو (سويمة) ، في مقابلة المصطلح الأجنبي (Semanteme) ، إذ لا توحي هذه اللفظة بغير التصغير المتولد من لفظة (سمة) . ومثال ذلك أيضا ما نجده في مصطلح (سديلة) ، المقابل للمصطلح الأجنبي (Cedilla) ، واللفظة العربية توحي بأنها من الجذر (سدل) والبناء (فعيلة) . والتقريب بين اللغة العربية

---

[1]) انظر : دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، مرجع سابق ، ص٤٨، ٤٩

[2]) انظر : معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، باكلا وآخرون ، مرجع سابق ، ص85

[3]) انظر : المرجع السابق ، ص86

[4]) انظر : ترجمة سعد مصلوح لكتاب (اتجاهات البحث اللساني) ، مرجع سابق ، ص٤٩٠-٤٩١

[5]) انظر : معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، باكلا وآخرون ، مرجع سابق ، ص82

واللغات الأجنبية بهذه الصورة من شأنه أن يقرب المسافة بين العربية واللغات الأخرى ، بما يحفظ للعربية كيانها وتميزها .

ثانيا : أسباب التعدد

من المفيد التعرف على الأسباب الكامنة وراء اختلاف المصطلح ؛ كي يتسنى البحث في الوسائل الكفيلة بمعالجة هذه المشكلة معالجة علمية ، تسهم في توفير القدر الأكبر من النجاح في المجال الذي تبحر فيه .

من أبرز أسباب تعدد المصطلحات اختلاف الثقافات التي يتأثر بها ، أو ينقل منها واضعو المصطلحات وناقلوها . فالذين يأخذون من الثقافة الفرنسية يلتزمون منهجا معينا يختلف عن منهج أولئك الذين يأخذون من الثقافة الإنجليزية . ونلحظ هذا واضحا على سبيل المثال في الترجمات التي قام بها عدد من الباحثين لكتاب دو سوسير ؛ فالذين نقلوا من الفرنسية كانت مصطلحاتهم تختلف عن مصطلحات أولئك الذين نقلوا عن الإنجليزية ، ويكفي للدلالة على ذلك النظر في ترجمتين لكتاب سوسير إحداهما تترجم عن الفرنسية والأخرى عن الإنجليزية .

ومن الأسباب الكامنة وراء تعدد المصطلحات ، عدم وضوح المفهوم عند المترجمين وضوحه في أذهان واضعيه ، أو تعدد الجوانب التي ينظرون منها إلى المصطلح . وخير دليل على ذلك ، ما نلاحظه من تناول عدد من العلماء الغربيين لمصطلحين استقرا عند سيبويه منذ زمن بعيد ، هما مصطلحا المجهور والمهموس اللذان استخدمهما سيبويه ، ليشيرا إلى صفات مميزة للأصوات ، واتضح مفهومهما لديه . وعندما جاء المستشرقون لاختيار مقابل لهذين المصطلحين ، وجدنا تباينا واضحا في ما اختاروه من مصطلحات مقابلة ، فيضع لها فليش voiceless / voiced، في حين يختار لها مينهوف مصطلحي forties /lenis ، ويضع لها كانتينو pressed/ non-pressed . وهذان المصطلحان يقابلهما عند جاربل breathed/ non- breathed[1].

يشير ذلك بوضوح إلى ضرورة وضوح المفهوم في ذهن واضعه بصورة عامة ، وفي ذهن مترجمه إلى لغة أخرى على وجه الخصوص . ومن ذلك تعدد الجهات التي تتولى عملية وضع المصطلح ، وتعدد المنهجيات التي يعتمدها واضعو المصطلحات وناقلوها ؛

---

[1] انظر في ذلك : Sibawayhi's Dichotomy Of Majhura/Mahmusa Revisited, E.Y.: Odisho, Al-<Arabiyya 21/1988 p88

فبعضهم يحاول الالتزام بإمكانات العربية من وضع واشتقاق ونحت وغيرها ، وبعضهم يحاول الالتزام بنقل المصطلح الأجنبي كما هو بتغيير بعض أصواته بما يتناسب واللغة العربية.

لقد وجدنا من الباحثين من يمزج بين اللغة العربية واللغة الأجنبية في صياغة مصطلحه، فيختار الصيغة الأجنبية والجذر العربي، نحو : صوتيم وحرفيم .[1]

ومن العقبات التي تدخل في هذا الإطار ، تلك النزعة الفردية السائدة بين العلماء ؛ إذ يسعى كل منهم إلى إثبات ما وضعه ، وما يراه مناسبا ، مع أن غيره قد يكون أنسب منه . وربما يعود ذلك إلى تأثره بثقافة معينة ، توحي له بأن ما اختاره من مصطلحات يمتلك ما لا يمتلكه غيره ، فيدعوه ذلك إلى التمسك بما يضعه من مصطلحات ، وترك ما يختاره الآخرون من المصطلحات .

ومن ذلك أيضا أن بعض الباحثين لا يأخذ لسبب أو لآخر بضوابط المصطلح وقواعد وضعه، فنجد بعضهم يستخدم تعريفا للمفهوم بدلا من اختيار المصطلح ، ويميل غيرهم إلى استخدام المصطلحات التراثية تارة ، وإلى المصطلحات الحديثة أخرى . ونجد آخرين يستخدمون مصطلحات غير محددة الدلالة مثل (عضو الوحدة الصوتية) ، و(بديل صوتي أو لفظي) ، و(متغير صوتي) ، و(عضو من الفونيم) مقابلا لمصطلح Allophone .[2]

إن مثل هذا الأمر قد يكون مرده إلى تباين مواقف العلماء في الوسيلة الأنسب لنقل المصطلحات ، فيذهب بعضهم إلى ضرورة العودة إلى التراث ، وإحياء المصطلحات القديمة وإكسابها مفاهيم جديدة . ويذهب آخرون إلى خلق مصطلحات جديدة باستخدام إحدى وسائل التوليد العربية . ويدعو غيرهم إلى إدخال المصطلحات الأجنبية بحروف عربية ، بل إن الأمر يتجاوز ذلك ، حين يصل الأمر إلى الخلاف في صورة كتابة حروف المصطلحات الأجنبية ، كما تقدم . وقد يستغرب من يقف على بعض الدراسات الحديثة ، حين يجد أنها ما زالت تناقش قضايا كانت محل نقاش في بدايات القرن الماضي ، فتسعى لإقناع الباحثين بقصور اللغة

---

[1]) سبق الحديث عن هذه المنهجية في وضع المصطلحات ، في الفصل الثاني ، عند الحديث عن صور الاقتراض ، وهذه المنهجية يسميها يوسف غازي : التهجين . انظر في ذلك : مدخل إلى الألسنية ، يوسف غازي ، مرجع سابق ، ص١٩٣

[2]) انظر هذه المصطلحات على الترتيب في : معجم مصطلحات علم اللغة ، محمد حسن باكلا ورفاقه ، ص٣ ، معجم المصطلحات اللغوية ، رمزي منير البعلبكي ، ص ٣٩ ، معجم علم اللغة النظري ، محمد علي الخولي ، ص١١ ، دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، ص١٩٤، ٣٥٦

العربية عن متابعة المصطلحات المتجددة في كل يوم ، وضرورة اللجوء إلى إدخال المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية ، بدلا من البحث عن مصطلحات عربية مقابلة لها .[1]

ومما يساعد في تنامي هذه المشكلة ، أن وضع المصطلحات ما يزال يعتمد على الجهود الفردية لا الجماعية . ومتى كان الأمر كذلك ، فإنه من المحتم حصول اختلاف حول الألفاظ العربية الدالة على المعنى العلمي المطلوب ؛ لأن لكل عالم من علمائنا القادرين على وضع المصطلحات رأيا خاصا في معالجة كل لفظة علمية أعجمية ، كاللجوء عند اختيار المصطلح العربي إلى الترجمة ، أو الاشتقاق ، أو النحت ، أو التركيب ، أو التعريب .

ومن العقبات القائمة في هذا السبيل أن القائمين على التوحيد لا يملكون السلطة في فرض المصطلحات التي يتوصلون إلى إقرارها . ولذا فإن المؤتمرات والندوات التي تعقد والتوصيات التي تتخذ ، لا يملك المشاركون فيها أية سلطة لإلزام الدارسين بالأخذ بها دون غيرها ، وإنما تبقى توصياتهم رهنا بمدى اقتناع الباحثين بها ، وقبولهم الأخذ بها .

ويدخل في العقبات انعدام التنسيق بين العلماء أو الهيئات المتخصصة في جهود الترجمة، وعدم وجود هيئة مرجعية توحد مثل هذه الجهود ، وتحد من التخبط والعشوائية التي تعاني منها أعمال الترجمة بين العلماء في أرجاء الوطن العربي . وليس أدل على تلك العشوائية من توجه جهود عدد من العلماء ، في مدة زمنية قصيرة ، إلى ترجمة كتاب واحد هو الكتاب الذي ألفه دي سوسير بعنوان (Course de linguistic generale) . فظهر له ، في ست سنوات ، خمس ترجمات على الأقل .[2] وما من شك في أنه لو توافر التنسيق بين هؤلاء العلماء ، لاتجهت الجهود إلى ترجمة خمسة كتب ، بدلا من خمس ترجمات لكتاب واحد . فضلا عما يرافق هذه الترجمات من تعدد في المصطلحات المقابلة للمصطلحات الواردة في الكتاب المترجم ، أدى إلى التشويش والفوضى المصطلحية .

ويجمل أحد الباحثين أسباب الاختلاف في خمس نقاط هي :"

---

١) انظر مثالا على ذلك : اللغة العربية وتحديات العصر، ريمون طحان ودنيز طحان ، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط٢ ، ١٩٨٤

٢) ظهرت الترجمة الأولى للكتاب سنة ١٩٨٢ تحت عنوان " فصول في علم اللغة العام" ، وقام بها أحمد كراعين . والثانية سنة ١٩٨٤ ، تحت عنوان "محاضرات في الألسنية العامة "، وقام بها يوسف غازي ومجيد النصر . والثالثة سنة ١٩٨٥ ، بعنوان " دروس في الألسنية العامة " ، قام بها صالح القرمادي ورفيقاه ، والرابعة سنة ١٩٨٧، بعنوان "محاضرات في علم اللغة العام " ، قام بها عبد القادر قنيني . والخامسة سنة ١٩٨٨، بعنوان " علم اللغة العام " ، قام بها يوئيل يوسف عزيز . وربما كانت للكتاب ترجمات أخرى ، لم يتوصل الباحث إليها .

١) اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي للسانيين العرب ، وتوزعهم بين ثقافة فرنسية وإنجليزية وألمانية .

٢) التفاوت النظري والمنهجي بين المستوى العلمي للسانيين العرب .

٣) التطور المستمر للبحث اللساني العالمي ، وظهور المزيد من المفاهيم . وهو ما يعني ضرورة توفير مصطلحات لسانية عربية جديدة .

٤) وجود تراث اصطلاحي نحوي ولغوي عربي ، ينهل منه إما لسد حاجيات الطلب المتزايد، وإما لالتباس الأمور على أصحابها .

٥) سيادة النزعة الفردية التي تتحول إلى نزعة قطرية في وضع المصطلح العربي المتخصص، وعدم الاكتراث برأي الآخر ولو كان صائبا."[١]

ويلحظ الناظر في ما أجمله هذا الباحث أن ثلاث نقاط تقع خارج السيطرة ، لكن النقطتين الأخيرتين تتركان في النفس ألما . فبدلا من أن يستغل التراث اللغوي في خدمة المصطلح اللغوي ، نجده يتحول إلى عقبة تعيق العمل المصطلحي . وبدلا من تضافر الجهود في خدمة المصطلح ، نجد التناحر ، والتباعد ، وسيادة النزعة الفردية ، وتغليب الأنا في العلوم المختلفة ؛ ومن ضمنها المصطلح.

من المشكلات التي تقود إلى التعدد ــ إضافة لما تقدم ــ قصور المصطلح الذي يوضع موضع التطبيق والاستعمال . وذلك أن وضع المصطلح موضع الاستعمال يكشف عن مدى قدرته على الوفاء بمضمونه ، ومدى تقبل الدارسين له . فيلجأ العلماء والدارسون الذين يرون قصورا في اللفظ عن أداء المفهوم الذي وضع له إلى البحث عن مصطلح آخر يقوم مقامه. ويتولد عن ذلك مصطلح جديد . وربما يرى آخرون قصورا في المصطلح الجديد ، فيبحثون عن مصطلح ثالث ، وهكذا . فينشأ تعدد في المصطلحات الدالة على مفهوم واحد ، نتيجة سعي واضعها إلى اختيار الأنسب ــ من وجهة نظره ــ فيسهم بصورة غير مباشرة في التعدد .

وقد يدعو وجود مصطلح لغوي حديث ، يحمل مفهوما مقاربا لمفهوم مصطلح قديم ، إلى اختلاف العلماء حول الأخذ بالمصطلح القديم وإكسابه مفهوما حديثا ، أو ترك المصطلح القديم لمفهومه الذي يحمله ، والبحث عن مصطلح جديد يحمل المفهوم الجديد . ويتمسك كل

---

[١]) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات،أي مصطلح لأي لسانيات ، مصطفى غلفان ، مجلة اللسان العربي ، ع٤٦، ١٩٩٨، ص١٤٧

برأيه الذي أخذ به ، ويرى أنه الأنسب ، فينتج عن ذلك ضياع هدف أسمى ، هو الوصول إلى مصطلح موحد.

ومن العقبات التي يمكن التوقف عندها عدم استفادة العلماء العرب من الوسائل العلمية الحديثة في التواصل ، فما زالت الجهود مبعثرة ، لا يربطها سوى قدرة العلماء على الوصول إلى الكتب والأبحاث التي أنتجتها قرائح العلماء الآخرين ، وقد يتعسر ذلك على كثير من الباحثين والدارسين . في حين تعتمد المؤسسات والهيئات الدولية شبكات المعلومات ، والأجهزة الحاسوبية ، التي تتيح للعلماء الاطلاع على مستجدات العلم ، والإسهام في رفد العلوم بما يتوصلون إليه . وبالتالي التوصل إلى استخدام مصطلحات استقرت على مستوى عالمي .

وربما كان لغياب تدريس علم المصطلح في الجامعات العربية أثره الواضح في تغييب دور الطلاب عن الإسهام في إقرار المصطلحات ، وكل ما من شأنه أن ينقل المصطلح إلى التوحيد والشيوع بين الدارسين ؛ ذلك أن جل الدراسات التي قامت للبحث في المصطلحات ، ووضع منهجيات لتوحيدها قامت في أروقة المجامع والاجتماعات ، ولم تنتقل إلى قاعات الدرس لتوضع على المحك ، الذي يختبر قدرتها على الاستقرار والشيوع .

ويمكن أن يلحق بما تقدم من أسباب ، أن واضع المصطلح قد يغير في المصطلح الذي اختاره لسبب أو لآخر ، فيلجأ للبحث عن مصطلح آخر ، على نحو ما نجده عند إبراهيم أنيس، فهو يترجم المصطلحين (Consonants) و(Vowels) بالأصوات الساكنة وأصوات اللين في كتابه الأصوات اللغوية ،[1] ويسميهما في كتابه من أسرار اللغة بـ (حروف) و(حركات).[2] وعند النظر إلى مصطلحات إبراهيم أنيس نجد أن مصطلح الأصوات الساكنة قد يختلط مفهومه بالأصوات غير المتحركة ، كما أن مصطلح الحرف مصطلح استخدم قديما ليحمل دلالات متعددة .

---

[1]) الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، مصر : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٥ ، ١٩٧٩ ، ص٢١

[2]) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٦ ، ١٩٧٨ ، ص٢٦٢

المبحث الخامس : الجهود القائمة على التوحيد في العصر الحديث

تعدد المصطلحات ، والحاجة إلى توحيدها مطلب دولي ، لا يقتصر على اللغة العربية دون غيرها ، بل إن عناية الدول بهذا الأمر قادتها إلى تأسيس ملظمة متخصصة في التوحيد ، هي المنظمة العالمية للتوحيد المعياري (ISO) . وتقوم هذه المنظمة منذ سنة ١٩٥١ بإصدار توصياتها الخاصة بتوحيد المبادئ المصطلحاتية والمعجمية التي يحتاج إليها العاملون في حقل المصطلحات . ومن أبرز المجالات التي أصدرت توصياتها فيها : المفردات ، وطريقة العمل، ومبادئ التسمية ، وترتيب المفردات المصنفة .[١]

يعود الإحساس بالمشكلة عندنا إلى القرن الماضي ؛ ذلك أنه عندما أخذ علماؤنا ينقلون العلوم الحديثة إلى لغتنا العربية في القرن الماضي كان أشق عمل يأتونه إيجاد مصطلحات عربية صحيحة ، أو سائغة لتلك العلوم . ومنذ جعل التعليم يزداد انتشارا في الأقطار العربية ازداد عدد نقلة العلوم الحديثة ، وازداد معهم عدد المصطلحات الموضوعة للمفهوم الواحد ، حتى أصبح ذلك داء من أدواء لساننا .

بدأت الحاجة إلى التوحيد ترى عيانا ، منذ انفصلت الشام والعراق وجزيرة العرب عن الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى . ففي ذلك الزمن اتخذ العراق وسورية اللغة العربية لغة رسمية للتدريس في مدارس الحكومتين بدلا من اللغة التركية [٢] .

في تلك الحقبة أسس المجمع العلمي السوري بدمشق سنة ١٩١٩. وكان من أعماله العمل على إحياء اللغة ووضع المصطلحات . ثم أسس مجمع القاهرة سنة ١٩٣٢، وكان العمل المصطلحي من أبرز أعماله . وكُتب عدد من البحوث التي تعالج قضية التوحيد في مصطلحات العلوم المختلفة.

وأول من نبه إلى هذه القضية (قضية التوحيد) في المجمع – كما يشير الحمزاوي – هو المستشرق الإيطالي نلينو ، وذلك في الجلسة الحادية عشرة من الدورة الأولى للمجمع ، وأيده في ذلك علي الجارم ؛ مما أدى بالمجمع إلى اتخاذ قرارين في الموضوع :

---

[١] انظر :النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مرجع سابق، ص١١-١٢

[٢] انظر توحيد المصطلحات العلمية العربية ، مصطفى الشهابي ، مجمع دمشق٤٠، ١٩٦٥، ص٥٣٧

- الاصطلاحات العلمية والفنية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل معنى .
- في شؤون الحياة العامة يختار اللفظ الخاص للمعنى الخاص ، فإذا لم يكن هناك لفظ خاص أُتي بالمعنى العام ، ثم يخصص بالوصف أو الإضافة[1] .

وقد تنوعت المجالات التي سعى العلماء إلى توحيد مصطلحاتها ، فذهب بعضهم إلى الاهتمام بتوحيد المصطلحات العسكرية ، وذهب آخرون إلى الاهتمام بتوحيد المصطلحات الطبية ، وذهب غيرهم إلى العناية بتوحيد المصطلحات الهندسية أو الاجتماعية أو غيرها.

وكان مصطفى الشهابي من أوائل – إن لم يكن أول– من وضع القضية في إطارها الأوسع، وذلك بمحاولته وضع تاريخ للمحاولات العربية الرسمية والفردية . ولاحظ أن " الشعور بضرورة توحيد المصطلحات العلمية أصبح في البلاد شعورا عاما . والآراء متضاربة في الوسائل التي يجب التوسل إليها لبلوغ هذه الغاية "[2] .

وأصبح التوحيد ــ بعد ذلك ــ هدفا يسعى العاملون في مجال المصطلحات لإرسائه وتحقيقه ؛ ذلك أن العاملين في مجال من مجالات العلوم المختلفة يسعون إلى تحقيق التواصل بينهم. وبما أن هذا التواصل يرتكز إلى الانطلاق من فهم واحد للمصطلحات ، فإن ذلك يستلزم بالضرورة جعل توحيد المصطلحات نصب أعين العلماء والعاملين في مجالات العلوم المختلفة.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية تضافرت الجهود الفردية والجماعية ، وعقدت المؤتمرات، وكتبت الأبحاث ، وسجلت التوصيات التي ينتظر منها الإسهام في الوصول إلى هذا الهدف .

وتنبهت الدول العربية ، ممثلة بالجامعة العربية إلى إشكالية التعدد فنصت المعاهدة الثقافية ، وهي أول معاهدة ثقافية أبرمت عام ١٩٤٥ بين دول الجامعة العربية ، في المادة الحادية عشرة منها على توحيد المصطلحات . ثم جاء ميثاق الوحدة الثقافية الذي وافق عليه مجلس الجامعة عام ١٩٦٤ ، ناصا في المادة السابعة عشرة منه على السعي لتوحيد المصطلحات العلمية والحضارية ، ومساعدة حركة التعريب بما يحقق إغناء اللغة العربية مع المحافظة على مقوماتها .[3] وجاء في النظام الداخلي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية أن

---

[1]) انظر : توحيد المصطلحات أو الحداثة حداثات ، محمد رشاد الحمزاوي ، حوليات الجامعة التونسية،ع١٢ ، ١٩٧٥ ، صـ٣٥

[2]) انظر : المرجع السابق ، صـ٣٧

[3]) انظر : دور المصطلح العلمي في الترجمة والتعريب ، شحادة الخوري ، مرجع سابق ، ص٣٣

من اختصاصات مجلس الاتحاد " العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية التي تقرها المجامع المختلفة واتخاذ الوسائل المناسبة لذلك "[1].

وكان المؤتمر العلمي العربي الثاني ، الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٥٥ ، قد استقدم خبيرا أجنبيا لبحث المشكلة وحلها . فاقترح الخبير ضرورة الاتفاق على تعريف المصطلح أولا، والاستعانة في ذلك بقواميس علمية عالمية معيرة . وأن تطبع هذه المصطلحات على بطاقات تحمل أرقاما عالمية معينة ، ثم تعرض هذه البطاقات على العلماء ليروا رأيهم فيها ، ثم يقوم بعضهم بترجمتها إلى العربية ، وبعد أن تراجع الترجمة تصور فوتغرافيا مع الأصل الإفرنجي ، ثم توزع على العلماء في البلاد العربية لإبداء رأيهم بشأنها ، وبعد أن تراجع تطبع بصفة نهائية ويلتزم الجميع استعمالها .[2]

وربما تعد مجموعة القرارات التي اتخذها مجمع القاهرة بشأن تحديد الصيغ المستعملة لأداء معان محددة ، وما صاحب ذلك من اختيار مقابلات للسوابق واللواحق الواردة في المصطلحات الأجنبية ، والقرار المتخذ في النهج الواجب اتباعه في وضع المصطلحات العلمية من أوائل الجهود التي قامت في مجال توحيد المصطلحات[3] ؛ ذلك أن تحديد نهج في التعامل مع المصطلحات الوافدة من شأنه ، إن تم الالتزام به ، أن يتيح المجال لإيجاد مصطلحات موحدة منذ ولادتها .

ومن أبرز الجهود المبذولة في هذا المجال تلك الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق التعريب عن طريق تشكيل اللجان ، وعقد المؤتمرات ، ووضع المعاجم المتخصصة . ولما كان أمر التوحيد في العربية من الأهمية بمكان ، فقد نظم مكتب تنسيق التعريب ، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، سنة ١٩٨١ ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي ، اشتركت فيها ست عشرة هيئة عربية ، ضمت المجامع اللغوية وعددا من الوزارات واللجان والمؤسسات الأخرى . ووضعت عددا من المبادئ والاقتراحات في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها . وانتهت إلى تفضيل عدد من الصور اللغوية على غيرها ، حال تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد ، نحو : تفضيل الكلمات العربية الفصيحة

---

[1]) النظام الداخلي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية ، مجلة المجمع السوري ، م٤٦-٣ ، ١٩٧١ ،ص٥٩٦

[2]) انظر : مشكلة المصطلحات العلمية والطريقة العلمية لحلها، عبد الحليم منتصر ،مجلة مجمع القاهرة ، م١٣ ، ١٩٦١ ، ص ٢٠٥

[3]) انظر في هذه القرارات : مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ،١٩٨٤ ، والمصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث ، مصطفى الشهابي ، ط٢ ، ١٩٦٥

المتواترة ، والصيغ الجزلة ، والكلمة المفردة التي تسمح بالاشتقاق ، والكلمة الدقيقة ، واللفظة الشائعة ، إلى غير ذلك من المواصفات التي تبنتها الندوة . ووضعت خطة تهدف للحفاظ على استمرارية العمل ، ودوام التواصل بين العلماء لإنجاح هذه الجهود .[1]

لقد اختط المكتب منهجية لتوحيد المصطلح العلمي العربي ؛ تأخذ الواقع العربي في الاعتبار ، وتستفيد من تجارب المكاتب المماثلة في أقطار مختلفة من العالم . وتقوم هذه المنهجية على :[2]

١) جمع المقابلات العلمية العربية للمصطلح الأجنبي ؛ التي وضعتها المجامع اللغوية والجامعات والمتخصصون والمعجميون في الوطن العربي ، والتنسيق بينها ؛ لمعرفة ما اتفق منها وما اختلف فيه ، ومقارنتها مع مصطلحات التراث .

٢) عقد ندوات مصغرة للمتخصصين العرب ؛ لمراجعة المصطلحات العربية ، ومقارنتها مع مقابلاتها الأجنبية في ضوء مدلولاتها العلمية .

٣) استكمال النقص في المصطلحات العربية ، وذلك بتتبع ما يصدر من المعاجم العلمية والتقنية في البلاد المصنعة في أوزوبا وأمريكا ، وما يستجد في مجالات الاختصاص .

٤) الإعداد لمؤتمرات التعريب للنظر في المصطلحات المنسقة ، وتوحيدها ، وإقرارها ، وتعميم استعمالها في جميع أقطار الوطن العربي .

يتكئ المكتب في اختيار مصطلحاته ، بالإضافة لما تضعه المجامع اللغوية والهيئات المتخصصة على ما يلي :[3]

١) ما يتم تجريده من التراث من مصطلحات علمية وتقنية .

٢) الألفاظ العربية في اللغات الغربية .

٣) سد الفراغ انطلاقا من واقع الحياة العربية .

قد يتجاوز الأمر هذا الحد ، بل ربما يصل الاختلاف في المصطلحات إلى حد التناقض؛ بسبب اللغات الأجنبية التي تؤخذ منها ، مما يضطر المكتب إلى تقييم فحوى المترادفين العربيين المستعملين ، لاستخلاص المضمون المشترك في اللغتين الأجنبيتين ؛ ذلك

---

[1]) انظر : ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي ، مرجع سابق ، ص١٧٥ وما بعدها

[2]) انظر : منهجية مكتب تنسيق التعريب في توحيد المصطلح العلمي العربي، عبد العزيز بنعبد الله ، مؤتمر التعريب ، دمشق : اتحاد الجامعات العربية ، ١٩٨٢ ، ص٤

[3]) انظر : الألسنية ودعم المعجمية العربية ، عبد العزيز بنعبدالله ، مرجع سابق ، ص٣٢٩-٣٣٠

أن اللغوي الفرنسي مثلا قد ينصب اختياره على ظاهرة غير التي ينصب عليها اختيار اللغوي الإنجليزي .[1] ثم يأتي الدارس العربي ويأخذ من هذا أو ذاك ، دون أن يراعي مثل هذه الأمور. وربما لا تكون الصعوبة في ما يواجهه المكتب من اختيار أحد المصطلحين ، أو بديل لهما ، بل ربما تكمن الصعوبة في إقناع أحد الطرفين بترك مصطلحه والاستعاضة عنه بالآخر.

وتخضع المعاجم التي يضعها المكتب لعدة مراحل ، بقصد توحيدها ، وتتلخص هذه المراحل في :[2]

١) مرحلة إعداد المخطوط الثلاثي اللغة (إنجليزي ، فرنسي ، عربي)حيث تكون الإنجليزية لغة المدخل ، ومنطلقا للعمل تعقبها الفرنسية . وغالبا ما تكون المصطلحات بلا تعريف أو شرح.

٢) إرسال المخطوط إلى المؤسسات المصطلحية المختصة في الوطن العربي ، لإبداء الملاحظات عليه .

٣) عقد ندوة خبراء لدراسة المخطوط ، في ضوء ما يتوصل المكتب به من ملاحظات ، وما تراه الندوة مجديا لمراجعته .

٤) رقن المخطوط بعد الالتزام بملاحظات الندوة ، وإرساله مجددا إلى جهات الاختصاص أفرادا ومؤسسات ، لتلقي الملاحظات من جديد .

٥) عقد مؤتمر للتعريب الذي يؤلف لجانا مختصة لدراسة المعجمات المعروضة عليه ، على هدي من الملاحظات التي تردها ، ثم المصادقة عليه إذا ما ارتأت اللجان ذلك .

ويلحظ الناظر في هذه المراحل أنها – مع سمو الهدف الذي تسعى لتحقيقه – يمكن أن تنتقد من عدة وجوه ؛ وأول ما يمكن أن يوجه إليها أنها تحتاج في تنفيذها إلى وقت طويل جدا؛ إذا ما قارناه بالسيل المتدفق من المصطلحات التي تحتاج إلى مقابلات ، كما أن المؤتمرات التي تعقد لغايات إقرار هذه المصطلحات لا تفي بهذا الغرض . ويكفي أن نعرف أن المدة التي فصلت بين مؤتمر الرباط ومؤتمر الجزائر ثلاث عشرة سنة[3]؛ ليتضح لنا مدى البطء في التنفيذ. إضافة إلى أن المصطلحات التي تقر لا تفي في أغلب الأحيان بالغرض الذي وضعت من أجله . كما أن " مفهوم التوحيد في معجمات مكتب تنسيق التعريب ليس أكثر من عملية توفيق وتنسيق ومواءمة بين لغتين متعارضتين أصلا ، إحداهما هي اللغة المصدر

---

[1]) انظر : المرجع السابق ، ص٣٣٠-٣٣١

[2]) انظر :الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب ... ، جواد سماعنة ، مرجع سابق ، ص٤٥

[3]) عقد مؤتمر التعريب الأول في الرباط عام ١٩٦٠ ، وعقد مؤتمر التعريب الثاني في الجزائر عام ١٩٧٣

(اللغة المنتجة) التي تحدد دقة دلالة المصطلح على مسماه ، وثانيتهما اللغة الهدف (اللغة المستهلكة)، اللغة التي تحاول أن تطابق نفسها قهرا على لغة ليست من نسيجها ، ومن الطبيعي جدا هنا أن يحصل الترادف والاشتراك ، وبعض مظاهر الخلل المعجمي المعروفة "[1].

وقرر المكتب ، إضافة إلى ما تقدم ، استخدام الحاسوب في معالجة المصطلحات، وجعل ذلك على مرحلتين :[2]

الأولى : خزن المصطلحات العلمية العربية في بنوك المصطلحات الدولية في أوروبا وأمريكا ، للوقوف على النقص في المصطلحات العلمية العربية .

الثانية : إنشاء بنك مركزي عربي للمصطلحات العلمية والتقنية ، بحيث يتصل برابط بكل المؤسسات العلمية المعنية في الوطن العربي ، لتضيف إليه أو تستقي منه .

مع كل ما تقدم نجد أن ثمة من يدعو لتغيير منهجية عمل المكتب . ويرى " أن يشمل التنسيق الذي يتولاه المكتب بحكم اختصاصه ، تتبع ما يستجد من مصطلحات في العالم ، في مختلف فروع العلم والمعرفة ، عن طريق مراجعة المعجمات التي تصدر باللغات الأجنبية ، ولا سيما ما كانت اللغة الإنكليزية أساسا له ، والكتب والدوريات وسائر المنشورات المشهورة في العالم ، وجمعه وعرضه على المجامع والجامعات ، وعلى المنظمات والاتحادات حسب المادة والاختصاص ؛ لتقول هذه الهيئات رأيها والاجتهاد بشأنه . ثم ينسق المكتب بين الآراء ويعرضها على مختصين ثقات ، تمهيدا لإضافتها إلى معجماته أو إصدارها في نشرات خاصة، أو نشرها في المجلات التي يصدرها ، ومن ثم عرضها على مؤتمرات التعريب لإقرارها "[3]

مع ذلك ، فإنه يمكن الإفادة من الأسس التي وضعت لمحاكمة المصطلحات من خلالها، وهي :[4]

- دقة تعبير المصطلح عن مسماه .
- حذف أو زيادة مصطلحات تبعا لصلاتها بموضوع المعجم .
- محاولة الإبقاء على مقابل عربي واحد للمدخل الأجنبي .

---

[1]) الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب ... ، جواد سماعنة ، مرجع سابق ، ص٤٦

[2]) انظر : منهجية مكتب تنسيق التعريب في توحيد المصطلح العلمي العربي، مرجع سابق ، ص٥

[3]) دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب ، شحادة الخوري ، مرجع سابق ، ص١٧٧

[4]) انظر :الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب ... ، جواد سماعنة ، مرجع سابق ، ص٤٦

وكذا الحال بالنسبة للاقتراح الذي أوصت به الندوة التي انعقدت في عمان بشأن منهجية توحيد المصطلحات ، والذي يقوم على أربعة عناصر:

١) الاطراد والشيوع .

٢) يسر التداول " قلة حروف الكلمة " .

٣) الملاءمة " تفرع المصطلح إلى ميادين" .

٤) التوليد " كثرة الاشتقاق من المصطلح ".[١]

يمكن أن يندرج من ضمن الجهود القائمة على التوحيد تلك القواعد التي جمعها أنور الخطيب ، ووضعها للاهتداء بها في وضع المصطلحات العلمية وترجمتها . وتتضمن هذه القواعد سبعين قاعدة في أسس وضع المصطلحات ، واختيار مقابلات عربية للسوابق واللواحق التي تتضمنها المصطلحات الأجنبية .[٢] وهذه المجموعة من القواعد يمكن أن يساعد الالتزام بها في الوصول إلى مصطلحات موحدة أو شبه موحدة على الأقل . فاتفاق المتخصصين والمترجمين على الالتزام بمثل هذه القواعد من شأنه أن ينتج المصطلح الموحد ، دون السعي إلى توحيده ، بعد أن يكون كل واحد قد وضع مصطلحا يختلف عما وضعه الآخر.

فهذه المقترحات يمكن أن تساعد العاملين في تجاوز كثير من العقبات التي تعترض سبيلهم ، وتوفر الإمكانات اللازمة لتقديم مصطلحات مناسبة وموحدة في مختلف المجالات .

أما في حالة عدم الوصول إلى حل مرض باستخدام مصطلح واحد ووقف بقية المترادفات عن الاستعمال ، فإن الدكتور علي الحمد يدعو ، في هذه الحالة ، إلى تركها على حالها ؛ فالزمن ، والذوق العربي ، وانتشار الثقافة ، والوعي المصطلحي ، وغير ذلك كفيل بإبقاء الأفضل والأنسب ، والتوجه إليه ، وهجر غيره وإقصائه .[٣]

---

[١] الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب ... ، جواد سماعنة ، مرجع سابق ، ص٤٧

[٢] انظر : منهج بناء المصطلح العلمي ، أنور الخطيب ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٠ ، ١٩٨٣ ، ص٩٥-١٠٠

[٣] انظر : في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) ، علي الحمد ، مرجع سابق ، ص٥٢

المبحث السادس: السبل المقترحة لتجاوز العقبات القائمة في طريق التوحيد

لا شك أن الجهود التي يبذلها العلماء في سبيل تجاوز التعدد ، الذي تعاني منه المصطلحات ، تقدم دورا فاعلا في هذا المجال . كما أن المؤسسات العربية تسعى جاهدة لتحقيق هذا الهدف . فقد عمل مكتب تنسيق التعريب منذ تأسيسه ، على توحيد المصطلح العلمي ، وعقد الندوات لتوحيد المنهج والأسس المعتمدة في وضعه . وقامت المجامع اللغوية بجهود طيبة للحاق بالمستجدات اللغوية وما يرافق ذلك من اختيار المصطلحات المناسبة ، وقام اتحاد الجامعات العربية بعقد عدد من الندوات التي تعنى بالمصطلحات بصورة عامة . وأكدت جامعة الدول العربية في مواثيقها على سعيها لتوحيد المصطلحات العلمية والحضارية .[1]

لكن ، وعلى الرغم من وفرة الجهود القائمة لحل هذه المشكلة ، فإنها ما زالت قائمة ، والمصطلحات ما انفكت تعاني من تعدد ، وتحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتوحيدها . وهذا الأمر يستدعي إعادة النظر في العقبات التي تعترض سبيل العلماء الذين يسعون إلى تجاوزها . ويمكن تناول الموضوع ضمن محورين هما: السبل المقترحة لتوحيد المصطلحات التي تعاني من تعدد ، والسبل المقترح اتباعها في بناء ما يستجد من مصطلحات .

ـ السبل المقترحة لتوحيد المصطلحات التي تعاني من التعدد

قد يكون من أولى وسائل تحقيق وحدة المصطلح ـ كما يقول جميل الملائكة ـ وحدة المبادئ والأسس والأصول التي يجمل الاتفاق عليها للاسترشاد ، والعمل بها في المؤتمرات ، والندوات ، والاجتماعات التي تعقدها المجامع والهيئات واللجان المختصة بدراسة المصطلحات، وفي المجهودات التي يبحثها العلماء والباحثون في هذا الشأن ، وفي النتاجات العلمية التي يقدمونها .[2] وبما أنه تم إقرار منهجية لوضع المصطلحات واختيارها ، فإن الأمر يستدعي وضعها موضع التنفيذ ؛ إذ لا يكفي الاتفاق عليها ، بل لا بد أن يتخذ العمل بها صفة الالتزام ، أو الإلزام ، حتى نقترب من وضع حل لهذه المعضلة .

---

[1] انظر : المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص٢٠

[2] انظر : المصطلح العلمي ووحدة الفكر ، جميل الملائكة ، مجلة المجمع العراقي ، م٣٤-٣ ، ١٩٨٣ ، ص٨٩

ويجد المتتبع لأمور المصطلحات أن من أبرز العقبات التي تعترض سبيل التوحيد عدم توحيد الجهود المبذولة لذلك ؛ إذ نلحظ أن الجهود المصطلحية ما تزال في أغلبها تخضع للاجتهادات الفردية ، يستوي في ذلك المؤسسات والأفراد ، فيجد المتابع للجهود المصطلحية أن التنسيق بين العاملين كان يقتصر على الجانب النظري من القضية ، وأغفلت الجوانب العملية، فجاء التنسيق في هذا المجال محدودا للغاية . بل إن المجامع اللغوية يكاد يكون عمل كل واحد منها منبتا عما تقوم به المجامع الأخرى . كما أن الاتحادات القائمة ، نحو : اتحاد المجامع اللغوية ، واتحاد الجامعات العربية لم تثمر جهودها في خلق مصطلح موحد . بل ربما تجاوز الأمر ذلك ونحن نرى أن المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، الذي وضعه مكتب تنسيق التعريب ، جاءت مصطلحاته غير موحدة ، على الرغم من أن هذا المعجم يمثل جهدا جماعيا ، وجاء ثمرة لمؤتمر ضم علماء من مؤسسات عربية متعددة .

وكان المرحوم صبحي الصالح قد دعا إلى تبني حل عملي لهذه المشكلة ، عن طريق الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية ، وعن طريق المجامع العلمية واللغوية القائمة ، يقول : "ليس عسيرا أن نضع حدا لاختلاف الاصطلاح العلمي ، إذا سعينا لإيجاد مجمع عربي لغوي وعلمي موحد ، وعقدنا مؤتمرات علمية بالتعاون مع المكتب الدائم لتنسيق التعريب ، ابتغاء الوصول إلى الوحدة الثقافية العربية ، ووضع مقاييس عامة لإيثار مصطلح على آخر حتى تكتب له السيرورة"[1] . كما أوصى مؤتمر المجامع العربية بأن يكون اتحاد المجامع المرجع الذي يوحد المصطلحات التي تضعها المجامع والمؤسسات العلمية والعلماء .[2]

ونخلص مما تقدم إلى أن من وسائل حل هذه المعضلة توحيد الجهة القائمة على أعمال التوحيد . ولا يعني ذلك أن يُكتفى بجهة واحدة تتولى وضع المصطلحات ؛ إذ إن ذلك من شأنه أن يعيق العمل بدلا من الإسراع في إنجازه . ولكن المقصود أن تكون هذه الجهة هي المسؤولة عن متابعة أعمال واضعي المصطلحات ــ سواء في ذلك الأفراد والمؤسسات ــ وتنسيقها . ومع أن هذا الأمر كان من أبرز الأعمال التي يهدف إليها مكتب تنسيق التعريب ، فإن عدم امتلاكه سلطة ملزمة حال دون قيامه بأعماله على الوجه المنتظر . من هنا فإنه لا بد أن تعطى الجهة المخولة بالإشراف على الأعمال المصطلحية الصلاحية في فرضها ، ومتابعة تطبيقها ، واستخدامها في الأبحاث والدراسات المتخصصة .

---

[1]) العربية والتعريب ، صبحي الصالح ، مرجع سابق ، ص٧

[2]) انظر توصيات مؤتمر المجامع العربية ، مجلة الآداب ، السنة الرابعة ، ع١١ ، ١٩٥٦ ، ص٩٠٧

ومن الواضح أن توحيد مرجعية القرار في اختيار المصطلح المناسب ، وإناطته بمؤسسة تكتسب أعمالها صفة الإلزام ، وفتح الباب في مقابل ذلك أمام العلماء ، لمخاطبة مثل هذه المؤسسة، وإبداء الرأي في جوانب الضعف والقوة في ما تقره من مصطلحات ، واقتراح البدائل، مع ذكر ما تمتاز به من غيرها ، عند الإحساس بعدم وفاء بعض المصطلحات بالمفهوم الذي وضعت للتعبير عنه ؛ واضح أن ذلك كله له دوره الفاعل في حل هذه المعضلة.

ويرى بعض العلماء ضرورة أن يتصدى أهل الاختصاص لهذه المشكلة ؛ إذ هم المعنيون بالدرجة الأولى بمصطلحاتهم ، والتصدي لهذه المشكلة في غياب هذه الفئة لن يؤتي ثماره كما ينبغي . فإذا استطاع أهل الاختصاص صوغ مصطلحاتهم ، واستعملوها في محاضراتهم ومؤلفاتهم تمكنوا من التواصل فيما بينهم .[1]

قد تكون الدعوة إلى التعاون بين الجامعات العربية بتبادل الأساتذة ، والمطبوعات العلمية التي تصدر عنها ، واستزارة الطلبة [2]، وسيلة ناجحة في إرساء المصطلحات الموحدة في أقطار الوطن العربي .

كما يدعو عدم التنسيق في الترجمة إلى تخصيص مؤسسة أو هيئة ؛ تمتلك صفة الإلزام تقوم بالإشراف على أعمال الترجمة ، بحيث تخطر بأسماء الكتب الأجنبية التي يزمع المترجمون نقلها من اللغات الأجنبية ، تلافيا لاجتماع عدد من المترجمين على ترجمة كتاب واحد ، وتكرار ما حدث في ترجمة هذا الكتاب . فتقوم المؤسسة برصد أعمال الترجمة ، ومنح الإذن للمترجمين بالبدء بترجمة ما يريدون ، بعد التحقق من عدم قيام غيرهم بهذه المهمة . ولا بأس في أن يكون لهذه المؤسسة أو الهيئة فروع في الأقطار العربية ، ترتبط بها مباشرة ، لتسهل على الباحثين أعمالهم ، وترشدهم إلى أسماء الكتب المترجمة ، والكتب التي يعكف غيرهم على ترجمتها .

وربما يستدعي عدم التزام العلماء بما يقر من مصطلحات وجود سلطة ملزمة ؛ تتبنى المصطلحات المناسبة ، وتلزم الباحثين باستخدامها ، وتضع من التعليمات ما يدعو الباحثين إلى الأخذ بما يقر من مصطلحات . وتسعى إلى جانب ذلك لاختيار المصطلحات التي تمتلك أكبر قدر من الدقة ، والقدرة على الشيوع .

---

[1] المصطلح العلمي دوره وأهميته ، مرجع سابق ، ص١٥٦

[2] انظر في ذلك :حركة الترجمة في الوطن العربي، محمود إبراهيم ، تقرير من منشورات اللجنة الأردنية للتعريب، ١٩٧٤، ص١٦

في هذا الصدد ، يذكر أحد الباحثين أن في العالم اليوم هيئات تفرض استعمال المصطلحات إجباريا .[1]

أما بالنسبة لعدم وضوح المصطلح في ذهن مترجمه ، فيمكن حل مثل هذه المشكلة بمتابعة مفهوم المصطلح من مصدره ، والتعرف على ظروف وضعه ، والاستئناس بأصل اللفظة التي وضعت لحمل المفهوم في لغته الأم ، وعند واضعه ، وحد المصطلح أو تعريفه جيدا وبإسهاب.

قد يحفزنا اختلاف العلماء في المصطلحات اللغوية الحديثة ، التي تحمل مفهوما مقاربا لمفهوم مصطلح قديم ، إلى الدعوة إلى رصد المصطلحات القديمة ومفاهيمها ،[2] وإحياء ما يلزمنا منها ، وما يمكن أن نوظفه في دراساتنا وأبحاثنا ، فنكون بذلك قد حققنا هدفين في آن واحد ؛ هما تجاوز التعدد الناتج عن اختلاف مفهوم المصطلح الحديث عن القديم ، وتوفير ألفاظ للقيام بحمل مفاهيم جديدة . ولا يكفي في هذا المجال أن نقصر أعمالنا على المعاجم والقواميس القديمة وحدها. بل لا بد أن يشمل التقصي مجموع التراث بعلومه المختلفة؛ ذلك أن المعاجم والقواميس لم تتضمن جميع الألفاظ والمصطلحات التي استخدمها علماؤنا ، كما ينبغي أن لا نكتفي بعصر الاحتجاج ، فقد جاء بعد هذا العصر علماء أفذاذ استنطقوا اللغة ، وولدوا من المصطلحات ما يمكن أن يغني العلوم الحديثة .

وفي مجال الاستفادة من الوسائل العلمية الحديثة ، يمكن الدعوة إلى إنشاء شبكة عربية؛ يعمم عنوانها على الباحثين والدارسين والمؤسسات والهيئات المتخصصة ، ليتسنى للعلماء الوصول إليها ، والانطلاق مما توصلت إليه، وتقديم المقترحات في شؤون العلم المختلفة ، ومنها المصطلح. وهذا الأمر من شأنه أن يسرّع عملية التواصل والإنتاج العلمي ، ويقدم مصطلحات جديرة بالتوحيد ، أو اقتراح البديل المناسب .[3]

من ذلك أن ما يوضع من مصطلحات يبقى في أغلب الأحيان ، حبيس المعجمات التي تتضمنه ، ومحصورا في مؤلفات من يبتكرونه ، دون أن يشيع استعمالها بين الباحثين والدارسين. وغير خاف ما لشيوع المصطلح بين الدارسين والباحثين والعلماء من أثر في اجتماعهم على استخدامه ، ومن ثم توحيده . وربما يسوغ من أجل ذلك الدعوة إلى تفعيل دور الجامعات في الحث على استخدام المصطلحات الموحدة التي يتم الاتفاق عليها .

---

[1]) انظر : تقييس المصطلحات على المستويين العربي والدولي ، غالب فريحات مرجع سابق ، ص٤

[2]) انظر : نشأة المصطلحات الفلسفية في الإسلام ، إبراهيم مدكور ، مرجع سابق ، ص٢٦٨

[3]) يتضمن الفصل الخامس من هذه الرسالة حديثا مفصلا حول هذا الموضوع .

تجدر الإشارة هنا إلى تجربة معهد اللغة العربية بجامعة الرياض الذي توزعت جهوده في مجالات أربعة هي التدريس ، والتأليف والترجمة ، والمعجم ، والبحوث .[1] ومثل هذه الأمور حين تتضافر توفر للمصطلحات أرضا خصبة للاستقرار والتوحد والشيوع . فالتأليف والترجمة والبحوث تأخذ من المعجم وترفده بالمصطلحات اللازمة ، والتدريس يأخذ من المجالات الأخرى ، ويتيح للمصطلحات فرصة الاختبار ، ويعطيها القدرة على الشيوع والانتشار ، ومن ثم التوحد والاستقرار .

ولا بد أن يفسح المجال أمام علم المصطلح ، ليأخذ مكانه بين التخصصات التي تدرس في أروقة الجامعات والمعاهد ؛ ذلك أن قيام هذا التخصص يفسح المجال لتزويد العاملين في هذا المجال بالأسس العلمية لبناء المصطلح، ويتيح الفرصة أمام الباحثين لتطوير هذا العلم ، والأخذ بأسباب الوصول إلى المصطلحات الموحدة بين العلماء ، وييسر على المتخصصين في المجالات المختلفة الحصول على المصطلحات التي يحتاجون إليها .

وثمة رأي يدعو إلى استباق الأحداث ؛ بأن يتتبع مكتب تنسيق التعريب ، بوصفه جهاز التنسيق القومي ، ما يستجد من مصطلحات في العالم ، في مختلف فروع المعرفة والعلم عن طريق مراجعة المعاجم التي تصدر باللغات الأجنبية ، ولا سيما التي تكون اللغة الإنجليزية أساسا لها ، والكتب والدوريات وسائر المنشورات المشهورة في العالم ، وجمعها وعرضها على المجامع اللغوية والعلمية ، والجامعات ، والمراكز العلمية والأدبية ، والمنظمات المتخصصة حسب المادة والاختصاص ؛ لتقول هذه الهيئات رأيها فيها ، ثم ينسق المكتب بين الآراء ، ويعرضها على المختصين ، ومن ثم يعرضها على مؤتمرات التعريب لإقرارها .[2]

وفي هذا المجال لا بد من التنبه إلى أمر هو أن بعض المصطلحات تتداخل وتتقارب ؛ حتى يظن الدارس أنها من باب التعدد في المصطلحات . ولذا كان مجمع القاهرة حريصا على التنبيه على هذه المسألة ، فدعا في مثل هذه الحالة إلى ضرورة تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل لفظة من هذا القبيل ، كما دعا إلى أن تجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة الدلالة وتعالج كلها كمجموعة واحدة . ونبه المجمع أيضا إلى ضرورة تعريف المصطلحات ؛ لتلافي ما يمكن أن يقع من مشكلات نتيجة عدم تعريفها .[3]

---

[1]) انظر : جهود معهد اللغة العربية بالرياض في تعريب علوم اللغة ، محمود صيني ، مؤتمر التعريب ،جامعة دمشق ، ١٩٨٢، ص٢ وما بعدها

[2]) انظر : دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب ، مرجع سابق ، ص٢٢٤

[3]) انظر : توصيات خاصة بوضع المصطلحات العلمية ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع، م٢١، ١٩٧٩، ص٤

وكان اتحاد الأطباء قد وضع عددا من الأسس ؛ اعتمدها في اختيار المصطلحات في المعجم الطبي الموحد . ويمكن الاستفادة من بعض هذه الأسس في توحيد المصطلحات اللغوية، ومن ذلك :[1]

- ❖ استعمال كلمة عربية واحدة مقابل التعبير الأجنبي ، ولم تستعمل المترادفات إلا ما ندر .
- ❖ استعمال الكلمات العربية المتداولة التي سبق أن استعملها القدماء ، إذا كانت تفي بالغرض العلمي .
- ❖ اللجوء في المصطلحات المتعددة الأصول إلى اختيار معنى واحد من المعاني التي وضعتها معاجم اللغة للفظ العربي الواحد ، وتوظيف المجاز في استعمال الألفاظ بتخصيص معناها العام ، أو تعميم معنى مجاور لمعناها اللغوي ، أو نقلها إلى مدلول آخر أدق .
- ❖ استبعاد الكلمات الدخيلة " الأجنبية المعرَّبة " إلا إذا كانت اسم شخص ، أو مشتقة من اسمه ، أو كانت مستعملة في لغات متعددة ولم يمكن الوصول إلى مقابل لها ، فبقيت لتبدل فيما بعد .
- ❖ تثبيت السوابق واللواحق التي تم الالتزام بها ، وذكرها في أول المعجم ، مع تفضيل الصيغة الثلاثية المختصرة ، واستعمال صيغ عربية سبق استعمالها ، والقياس على ذلك .
- ❖ تفضيل الاطراد والانسجام في استعمال الكلمات والصيغ على استعمال ألفاظ معجمية خارجة عن الانسجام لا يسهل حفظها وتداولها ، والابتعاد عن الألفاظ الوعرة ما أمكن .
- ❖ ترك النحت والتركيب إلا في ما ندر ، كأن تكون الكلمة قد شاع استعمالها ، أو تكون اللفظة مقبولة مفهومة ، أو في النسبة ، مع اتباع القواعد والضوابط المقررة .
- ❖ الاقتصار في ترجمة المصطلحات المترادفة ، عند تعدد المصطلحات الأجنبية الدالة على مفهوم واحد ، على ترجمة واحد من هذه المترادفات لا غير بمصطلح عربي واحد ، يوضع في مقابلها جميعا ، مع الإشارة بجانب المترادفات الأخرى إلى التعبير الذي اتفق على ترجمته بوضعه بعد علامة المساواة (=) بين قوسين .

ويرى شحادة الخوري أنه حان الوقت لتعديل الأسلوب المتبع في وضع المصطلح وتنسيقه وتوحيده ، ورسم خطة جديدة للعمل المصطلحي ، يكون من أسسها :[2]

---

[1]) انظر : تعريب المصطلح اللغوي ، قاسم السارة ، مرجع سابق ، ص١٢٣-١٢٤

[2]) انظر : دور المصطلح العلمي في الترجمة والتعريب ، مرجع سابق ، ص٣٤،٣٥

- تولي اتحاد مجامع اللغة العربية قيادة العملية برمتها بحكم اختصاصه ، ويغدو مكتب تنسيق التعريب جهازا منفذا للمشروعات التي يرسمها الاتحاد .
- دعوة المنظمات والاتحادات النوعية العربية إلى المشاركة في هذا الجهد بالخبرات والمال ، على مثال ما قام به اتحاد الأطباء عند وضعه معجمه .
- بذل الجهود العاجلة والجادة لمكننة العمل في هذا المكتب للاستفادة من الآلية المتطورة وقدراتها الهائلة على الخزن والاسترجاع والمعالجة .
- إنشاء مصرف للمصطلحات العلمية وإحداث مركز إعلام مصطلحي في نطاق مكتب تنسيق التعريب بالرباط ، أو المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق ، والعناية بتدريس علم المصطلح ، وتوحيد منهجيات وضع المصطلح وفق قواعد متفق عليها.
- الربط المحكم والمستمر بين وضع المصطلح وتوحيده من جهة ، وبين استخدامه في الترجمة والتأليف والتدريس والبحث العلمي ، واعتبار العملية برمتها جزءا من حركة التقدم العلمي والتقاني والنهضة الحضارية في الوطن العربي .

ويقدم الدكتور أحمد قدور عددا من الاقتراحات في مجال العمل المصطلحي ، لتحقيق الغاية المنشودة ، وهذه الاقتراحات هي :[1]

- الكف عن محاولات التسابق على وضع المصطلحات لما له مصطلح معروف أو أكثر .
- استعمال ما هو شائع ، وإن كان يشكو ضعفا أو قصورا ؛ لأن الاستعمال كفيل بتقوية المصطلح وتوضيح دلالته .
- قبول ما صدر عن الهيئات الجماعية كالمجامع اللغوية ، وبثه في الدراسات ، واستعماله في الترجمات .
- الاتصال بالزملاء الدارسين ، للتغلب على الانعزال والفردية ما أمكن .
- دفع المؤسسات المسؤولة إلى تبني المصطلحات الموحدة أو الشائعة ، وترك المصطلحات الخاصة أو الفردية .
- اتجاه الدارسين نحو الهيئات لتنشيطها ، واستعادة دورها ، ولا سيما مجامع اللغة ومراكز البحوث ، والإقلاع عن توجيه النقد الجائر ، أو إدارة الظهر لها .

---

[1]) انظر : مشكلات المصطلح اللساني ... ، أحمد قدور ، مرجع سابق ، ص١٩

- المبادرة إلى إنشاء جمعية علمية تعنى بالمصطلح العلمي عامة ، وبـــالمصطلح اللســـاني خاصة، على المستوى القومي لتنسيق الجهود وضبط المصادر وتوحيد العمل .

إن ما يقدمه قدور من اقتراحات يقدم جانبا من الحل . ولكن ذلك لا يعني التســليم بـــه على إطلاقه . ذلك أن إطلاق الدعوات بغية تنفيذ ما نراه مناسبا غير كاف . ولكن الأجدى فـــي هذا المجال وجود جهة أو هيئة تحدد ضوابط لوضع مصطلحات للمفاهيم التي سبق وضع ألفـاظ لها ، وتتابع تنفيذ ما تفرضه . أما أن يكون الأمر مجرد دعوة لا تكتسب صفة الإلزام ، فإنـــها ستبقى دون تنفيذ ؛ لأن كل من لا يقتنع بوفاء مصطلح من المصطلحات بالمفهوم الذي وضع له سيختار له لفظا جديدا ، حتى لو كان المصطلح الأول أنسب مما يضعه ، أو كان صادرا عـــن مجمع أو هيئة علمية .

ـ سبل بناء المصطلح الموحد

إذا كان توحيد المصطلحات القائمة أمرا يستوقف الدارسين ، ويحثـــهم علـــى الســـعي لتوحيدها ، فإن اتصاف المصطلحات الجديدة بالتوحد أمر قد يكون أشد إلحاحا . ويحتاج الســـعي لبناء مصطلحات موحدة إلى جهود إضافية لوضع منهجية تمكن العلماء من وضع مصطلحـــات تمتلك من الصفات ما يدعو إلى الالتزام بها ، وتعزيز شيوعها بين العلماء والدارسين .

إن مثل هذا الأمر قد يدعو إلى الأخذ بما مر من السبل المقترحة لتوحيد المصطلحـــات القائمة ، والانطلاق منها إلى تناول الجوانب التي ينبغي التركيز عليها عند اختيار المصطلح .

ربما يحار المرء عندما يُطلب إليه اختيار مصطلح للدلالـــة علـــى مفـــهوم محـــدد ، وبخاصة إذا كان مثل هذا المصطلح غير واضح المعالم بالصورة الكافية . فما هـــي المعـــايير التي يخضع لها بناء المصطلحات بصورة عامة ، والمصطلحات اللغوية بصورة خاصة .

الدقة في اختيار المصطلح تشكل ركيزة أساسية في بناء المصطلح ، ولهذا ينبغـــي أن يؤخذ معيار الدقة في الحسبان . وهذا الأمر يتطلب النظر بداية الأمر إلى أبرز ما يتميز به هـذا المفهوم عن غيره ، فإذا كان المفهوم يشير إلى فرع من فروع العلوم اللغوية نظرنا إلـــى مـــا يدرسه هذا الفرع ، وإذا كان وصفا تركز النظر على ما يقدمه من وصف وهكذا .

بعد تحديد الملمح الأوضح في المفهوم الذي يراد تقييده بلفظ ، يكـــون التركـــيز علـــى الجذر الذي يمكن أن تتضمن إحدى مشتقاته الدلالة على الملمح الأوضح فيه . وهنا قد يشـــترك عدد من الجذور اللغوية في القدرة على الوفاء بالدلالة المطلوبة . وفي هذه الحالة لا بـــد مـــن المفاضلة بين هذه الجذور وفق أسس ومعايير متعددة ، قد يكون من أبرزها التفوق في الدلالـــة

على المفهوم ، وقدرتها على التوليد ، ونسبة المستخدم من الصيغ المشتقة منها ، ودرجة مقبوليتها وقدرتها على الشيوع بين المستخدمين .[1]

وعند تحديد الجذر المناسب لحمل المفهوم ، ينظر إلى ما يمكن أن يضاف إليه من زيادات على الأصل المجرد ، لإفادة المعاني المصاحبة ؛ من تدرج وتكلف وطلب وصيرورة ومشاركة وكثرة وغيرها .

وفي المرحلة التالية يتم البحث في الصيغة المناسبة لحمل المفهوم . وهنا ينظر إلى المفهوم مرة أخرى، لتحديد السمة الأبرز فيه من حيث دلالته على الفاعلية أو المفعولية أو الثبات والتنقل ، أو الكثرة والقلة ، وغير ذلك مما يمكن أن يلمح في هذا المفهوم . ويتم اختيار أدق الأبنية وأقدرها على تمثيل المفهوم . فإن كانت سمة الفاعلية هي الأبرز ، فإن البنية الأنسب ساعتئذ هي اسم الفاعل ، وإن كانت صفة الثبوت هي الأبرز كانت الصفة المشبهة هي الأنسب ، وإن كانت صفة عدم الارتباط بزمان محدد هي الأبرز اخترنا له المصدر ، وإن كانت الكثرة هي الأبرز وقع الاختيار على صيغة المبالغة ، وهكذا .

وبعد تحديد البناء الأنسب لحمل المفهوم ينظر في الصور التي يمكن أن تقدم هذا المعنى؛ ذلك أن صيغة المبالغة لها عدد من الأبنية التي تؤديها ، وكذا الحال في الصفة المشبهة والمصدر واسم الآلة .

هذا لا يعني أن الطريق ستكون ميسورة أمام من يتصدون لهذا العمل ، ذلك أن البناء الذي يريدون استخدامه يمكن أن يكون مشغولا بحمل مفهوم آخر ، أو أن يكون مما لم يستقر مفهومه ، أو ربما تختلف دلالته من عالم لآخر .

وعندما يكون البناء الذي نختاره مشغولا بحمل مفهوم آخر ، يمكن التغلب على هذه المشكلة بإحدى وسيلتين ، على الترتيب ، أولاهما البحث عن بناء آخر من الأبنية القادرة على الوفاء بدلالة المفهوم ضمن إطار الصيغة الواحدة . والأخرى البحث في الصيغة المساوية من أقرب الجذور إلى الجذر الذي تم اختياره سابقا ، وأقدرها على أداء الدلالة المطلوبة .

أما بالنسبة للمصطلحات التي لم تستقر مفاهيمها في اللغات الأجنبية ، أو التي اختلفت دلالاتها بين العلماء ، فإن تجاوز مشكلتها يمكن أن يكون بالنظر إلى دلالة المصطلح الأجنبي في بداية وضعه ، ودلالته عند العالم الذي ابتكره . ويمكن النظر في هذا الجانب إلى العديد من

---

[1] ذكر الدكتور سمير استيتية في بحثه الموسوم بـ " نحو معجم لساني شامل وموحد " المنشور في مجلة أبحاث اليرموك سنة ١٩٩٢ الأمور التي ينبغي مراعاتها في وضع المصطلح : ويشترك بعضها مع ما يقدم هنا من سبل . لمزيد من الاطلاع ينظر البحث المذكور ص١٥٦-١٦١

المصطلحات الأجنبية التي تغيرت مفاهيمها ، وبقيت مع ذلك الألفاظ الدالة عليها كما هي دون تغيير .

إن ما تقدم يمثل الخطوة الأولى في اختيار المصطلحات ، ولكن الواضع قد يجد أن اللفظة الواحدة غير وافية بالدلالة على المفهوم الذي يريد ، فيضطر إلى إطلاق مصطلح مركب من أكثر من لفظة . وفي هذه الحالة يقدم المصطلح الذي يتكون من أقل عدد من الألفاظ ، ما دام يمتلك القدرة على حمل المفهوم .

وبعد وضع المصطلح وفق الأسس السابقة ، لا بد من توظيفه ونشره بين العلماء والدارسين[1] ليتسنى له الاستقرار والشيوع . وهذا الأمر من شأنه أن يختصر الطريق أمام الدارسين ، ويحول دون بحثهم عن ألفاظ أخرى لمقابلة المفهوم الذي تم اختيار لفظ له . وهو ما سيتناوله البحث في الفصل الرابع بإذن الله .

---

[1]) ثمة وسائل متعددة لنشر المصطلحات بين العلماء ، نحو إعداد معاجم مصطلحات تصدر طبعاتها بشكل دوري بعد إضافة ما يستجد إليها ، أو وضعها على أقراص ممغنطة ، أو بإنشاء موقع على الشبكة الإلكترونية يسهل على الباحثين الوصول إليها .

الفصل الرابع

المصطلح اللغوي العربي بين التطور والاستقرار

تخضع المصطلحات في كثير من الأحيان إلى ما تخضع له العلوم من تطور ؛ يصيبها ما يصيب العلوم من تطور ، فيمثل تاريخ العلوم تاريخا لمصطلحاتها ، وينتج عن ذلك أن البحث في تطور المصطلحات يقتضي البحث في تطور العلوم .

من جهة أخرى ، يمثل استقرار المصطلحات ركيزة أساسية في تواصل العلماء ، والتقائهم في المجالات العلمية المختلفة . وإذا اتسم المصطلح بهذه السمة ، فإن ذلك من شأنه أن ييسر على العلماء والدارسين جهودا كبيرة ، يمكن توجيهها للإبداع في المجالات العلمية الأخرى وتهيئة الفرصة أمام اللاحقين ، للانطلاق من حيث وصل سابقوهم . إن عدم استقرار المصطلحات في لغة ما ، وهو أمر حاصل ، يزيد في صعوبة نقلها إلى لغة أخرى .

ولاستقرار المصطلحات اللغوية أهمية أخرى ، لما تقوم به من دور في رفد المجالات العلمية الأخرى بالألفاظ اللازمة لحمل مفاهيمها . وقد قاد الإحساس ، بمعاناة المصطلحات اللغوية من عدم الاستقرار ، عالما مثل بولينجر إلى النظر إلى هذا الفيض من المصطلحات في هذا العلم على أنه علامة قصور في النضج . وقاده ذلك إلى نعت هذا العلم بالعلم المراهق .[1]

وتتجلى أهمية استقرار المصطلحات اللسانية في أن هذا العلم يمثل نقطة الانطلاق في توفير المصطلحات العلمية المناسبة للعلوم الأخرى . ولهذا فإن الأمر يستدعي من المتخصصين في الدراسات اللسانية البحث في أسباب استقرار مصطلحاتها بصورة خاصة ، ومصطلحات العلوم الأخرى بصورة عامة .

ويتكون هذا الفصل من خمسة مباحث تتحدث عن مفهوم التطور ومفهوم الاستقرار ، والمراحل التي يمر بها المصطلح قبل استقراره ، والمصطلحات اللغوية القديمة بين التطور والاستقرار ، وعوامل استقرار المصطلح ، ومدى استقراره . وهذا عرض لموضوعات هذه المباحث :

---

[1] انظر : دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات ، محمد حلمي هليل ، مجلة اللسان العربي، ع٢٨ ، ١٩٨٧ ، ص٦٣

المبحث الأول :مفهوم التطور ومفهوم الاستقرار

عند البحث في مفهوم التطور نجد أن المعاجم اللغوية قد حددت لفظة (طور) بمعنى تارة .[1] وجاء في التنزيل قوله تعالى: {وقد خلقكم أطوارا} (سورة نوح، الآية ١٤) . وفسر الطبري هذه الآية بقوله : " وقوله : وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارا . يقول : وقد خلقكم حالاً بعد حال ، طورا نُطْفة، وطورا عَلَقة ، وطورا مضغة "[2]. وقد شاع في كتب التراث العديد من الألفاظ المشتقة من الجذر (طور) للدلالة على معان تشير إلى الانتقال من الأدنى إلى الأعلى .

أما لفظة التطور ، فإنه على الرغم من شيوع الألفاظ المشتقة من هذا الجذر ، فلا يكاد يكون لهذه اللفظة حضور في كتب التراث ؛ إذ تخلو المعاجم القديمة تماما من أية إشارة لها . وفي العصر الحديث يحدد المعجم الوسيط (التطور) بـ " التغير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها ، ويطلق أيضا على التغير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه "[3]

يمكن الوصول مما تقدم إلى أن التطور في العلوم ومصطلحاتها يشير إلى ما يصيبها من تغيير نحو نشوء مصطلحات جديدة ؛ لها ارتباط بالمصطلحات القديمة ، نتيجة التقدم في البحوث والكشف عن المستجدات في العلوم . ومن هنا يصح القول إن الجماعات البدائية لا تعرف كثيرا عن الألفاظ الدالة على معاني العلوم ؛ ذلك أن المفاهيم التي يتعاملون معها أقرب ما تكون إلى الحسيات ، فاقتصرت معظم ألفاظها على الدلالة على ما تعايشه في الحياة اليومية البسيطة . ثم أخذت هذه الألفاظ بالنمو ، واحتاجت إلى ألفاظ جديدة ، وتوسيع معاني الألفاظ المستخدمة عندهم .

ويذهب بعض العلماء ، تبعا لما تقدم ، إلى أنه قد يتغير مدلول بعض الألفاظ مع تقادم الزمن ، أخذا بقانون التطور ، فلا تكاد تستعمل لما كانت تحمله من معان ، بل تتخذ مدلولات أخرى لسد حاجات حضارية أو علمية جديدة .[4]

ويحمل التطور في طياته صورة مشرقة ؛ ذلك أن تغير المصطلح يُظهر ، في كثير من الأحيان ، تجديدا وتقدما للأعلى في العلم الذي تطورت مصطلحاته . ويمكن التمثيل على

---

[1] انظر في ذلك المعاجم الآتية : العين ، ولسان العرب ، ومقاييس اللغة ، مادة طور

[2] تفسير الطبري ، ج٧ ، محمد بن جرير ، تح صلاح الخالدي ، دمشق : دار القلم(مشترك مع الدار الشامية)، ط١ ، ١٩٩٧

[3] المعجم الوسيط ، ج٢ ، إبراهيم أنيس ورفاقه ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ط٢ ، مادة طار

[4] انظر : المصطلح العلمي ووحدة الفكر ، جميل الملائكة ، مرجع سابق ، ص٨٧

ذلك بما أصاب المصطلحات التي شاعت عند الخليل وسيبويه والمبرد من تطور عند ابن جني، نتيجة لما قدمه من تجديد في مختلف جوانب الدراسات اللغوية والنحوية. فإننا ، كما يقول هادي نهر " نجد ابن جني قد أحدث في القرن الرابع الهجري ثورة في المصطلحات اللغوية لم نعهدها من قبل . وقد عمت هذه الثورة المصطلحية كل ميادين علوم اللغة ؛ من أصوات ، وصرف ، ونحو ، وفقه لغة"[1].

أما الاستقرار فقد جاء في التنزيل { قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي } (الأعراف ،١٤٣) . وإذا نظرنا في معاجم اللغة ، فسنجد في معجم مقاييس اللغة " قرّ القاف والراء أصلانِ صحيحان ، يدلُّ أحدهما على برد، والآخر على تمكُّن "[2]. وجاء في القاموس المحيط " قر بالمكانِ يَقَرُّ ، بالكسر والفتح ، قَراراً وقُرُوراً وقَرّاً وتَقِرَّةً : ثَبَتَ ، وسَكَنَ ، كاسْتَقَرَّ وتَقَارَّ "[3] . وفي لسان العرب " أَقْرَرْتُ الشيء في مَقَرِّه لِيَقِرّ. وفلان قارٌّ : ساكنٌ ، وما يَتَقَارُّ في مكانه . وقوله تعالى : { ولكم في الأرض مُسْتَقَرّ} ؛ أي قَرار وثبوت . وقوله تعالى: { لكل نَبَإٍ مُستَقَرّ } ؛ أي لكل ما أنبأتكم عن الله عز وجل غاية ونهاية ترونه في الدنيا والآخرة .{والشمسُ تجري لمُستَقَرّ لها} ؛ أي لمكان لا تجاوزه وقتاً ومحلاً ، وقيل لأجَلٍ قُدّر لها "[4].

يتضح مما تقدم أن معاجم اللغة تجمع على أن الاستقرار يعني الثبوت ، والتمكن ، والقرار . ويمكن التوصل من ذلك إلى أن استقرار المصطلح يشير إلى ما يتصف به المصطلح من ثبات ، وتمكن في الارتباط بين اللفظ ومدلوله . وهذا الارتباط يدعو إلى قيام اللفظ بمفهوم واحد في التخصص الواحد ، وتخصيصه به على الرغم مما يطرأ على هذا المفهوم من تغير .

ويشترط بعضهم في المصطلح شروطا أخرى غير الاستقرار اللفظي ، فلا بد في نظرهم من معرفة الأصول التي تولد عنها المصطلح ، يقول محمد خير البقاعي : " ولا يكفي أن يستقر المصطلح لفظيا لكي يصبح موضع دراسة علمية ، بل ينبغي أن تتوضح الأصول

---

[1] المصطلح اللغوي عند ابن جني من خلال الخصائص ، هادي نهر ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤، ص٢٠

[2] مقاييس اللغة ، ابن فارس ، مرجع سابق ، مادة قر

[3] القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، مرجع سابق ، مادة القر

[4] لسان العرب ، ابن منظور ، قرر . والآيات :٣٦ من سورة البقرة ، و ٦٧ من سورة الأنعام ، و ٣٨ من سورة يس .

الإبيستمولوجية لهذا المصطلح في لغة الوصول . ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا إذا كان من يتولى عملية التعريب متقنا تلك الأصول ، وأن تكون واضحة في ذهنه " [1].

ومن جهة أخرى ، لا يقتصر الاستقرار على لفظ المصطلح ، بل يتجاوز اللفظ إلى مفهوم المصطلح ، وحدّه . فكل واحد من هذه العناصر يمكن أن يمتلك صفة الاستقرار ، إذا امتلك العناصر المرشحة له للاستمرار . وفي هذا المجال يشير إبراهيم أنيس إلى أدلة بعض اللغويين الغربيين في الربط بين الأصوات والمدلولات بقوله : " إن الأصوات والمعاني تخضع للتطور المستمر على توالي الأيام ، فقد تتطور الأصوات وتبقى المعاني سائدة ، كما قد تتغير المعاني وتظل الأصوات على حالها "[2].

إن الحكم باستقرار مصطلح من المصطلحات لا يعني أن هذا المصطلح يتصف بالثبات المطلق عند جميع العلماء الذين يستخدمونه . ذلك أنه ، كما يرى أحد الباحثين ، ثمة فسحة للخلاف ، وهامش للنقاش واختلاف في وجهات النظر ، حتى في التقاليد الغربية التي نستوحي منها هذه المصطلحات . ومع هذا فلا بد من وجود اتفاق على الحد الأدنى من دلالة كل مصطلح ، لا سبيل إلى قيام حوار بناء مجدٍ بين المتعاملين به دون تحقيقه .[3]

ولا يشترط في استقرار المصطلح أن يكون أدق المصطلحات المعروضة للمفهوم الواحد، أو المختارة لمقابلة المصطلح الأجنبي . ويكفي للتدليل على ذلك الأخذ بما أورده أحمد مختار عمر ، حين تابع عناوين الكتب والأبحاث التي ألفت في علوم اللغة ، فوجد أن (٢٥) منها جاء بعنوان (علم اللغة) ، و(١٥) منها بعنوان (السنية) ، و(٥) منها بعنوان لسانيات[4]. وإذا راجعنا قواعد وضع المصطلح ، وقواعد اللغة العربية وجدنا أن أنسب هذه العناوين الثلاثة (لسانيات) كان أقلها ورودا .[5] وهذا المصطلح يتفوق على مثيليه في أنه نسب للمفرد ، في

---

[1]) انظر: أزمة التعريب ، محمد خير البقاعي ، مرجع سابق ، ص ١٧٥

[2]) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مرجع سابق ، ص١٤٤

[3]) انظر : المصطلح الأدبي في الثقافة العربية ، عبد النبي اصطيف ، مجلة مجمع دمشق ، م٧٥-١ ، ٢٠٠٠ ، ص١٢٦

[4]) انظر : المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ، أحمد مختار عمر ، مجلة عالم الفكر ، م٢٠-٣ ، ١٩٨٩ ، ص٥٧٤

[5]) يختار الدكتور أحمد مختار عمر مصطلح الألسنية ويفضله على المصطلحين لاعتبارات يذكرها ، ولكن هذا المصطلح (لسانيات) يتقدم على المصطلح الذي يختاره عمر ؛ لأنه يأخذ بأصل قواعد اللغة من النسب إلى المفرد ، في حين أن النسب إلى الجمع ملحق بالأول ، والأصل أولى من الملحق .

حين أن (السنية) نسب للجمع . كما أنه يتكون من لفظة واحدة ، في حين أن مصطلح (علم اللغة) يتكون من لفظتين . ومع هذا كان أقلها ورودا .

وللأمر وجه آخر ؛ إذ لا بد من التفريق بين الاستقرار والجمود . والفرق بينهما كالفرق بين السرعة والعجلة ، فالأول محمود والآخر مذموم . ويسعى العلماء لتحقيق الاستقرار في عملهم ، ليتمكنوا من خلق قاعدة يتفقون عليها ، وينطلقون منها للتواصل وتبادل الأفكار في جوانب العلم المختلفة . أما الجمود فإنه يعني الوقوف عند النقطة التي يتفقون عليها، ولا يتقدمون بعدها لتطوير هذه المصطلحات ، وتطوير العلوم التي يبحثون فيها .

من هنا فإن استقرار المصطلحات يمثل مرحلة أولية ، يتفق فيها المتخصصون على دلالات الألفاظ التي يضعونها ، كما يتفقون على اختيار ألفاظ لما يستجد من مفاهيم . وهذا الاتفاق يعطي الاستقرار للمصطلحات لفظا ومفهوما . وعندما تستجد مفاهيم جديدة فإن العلماء ينطلقون من هذه المصطلحات التي استقرت بينهم ، لاختيار ألفاظ جديدة تدل على هذه المفاهيم الجديدة ، دون أن يؤثر ذلك في ما استقر من مصطلحات .

ويمثل استقرار المصطلح ركيزة أساسية في تقدم العلوم وتواصل العلماء . وغياب الاستقرار والتواصل يمكن أن يمثل له بلقاء بين شخصين ، يتحدث كل واحد منهما بلغة لا يفهمها الآخر . وكل واحد منهما يسعى لإيصال ما يفكر به للآخر ، فيقودهما ذلك للرجوع إلى مراحل بدائية في التواصل .

لقد لمس العلماء والباحثون هذا الأثر لاستقرار المصطلح مما حدا بأحدهم إلى القول بأن " وحدة المصطلح واستقراره لا تقل شأنا عن إيجاده من العدم ، فلا ينبغي بحال أن يتمزق هذا المصطلح بالتسميات المتشتتة للمعنى الواحد ، وهذا سبب وقوف جميع الباحثين المعقبين في هذا الباب وقفة طويلة عند هذه النقطة ، التي لا تقل إضرارا عن الحالة الأخرى المعاكسة ، وهي إطلاق المصطلح الواحد على مسميات مختلفة "[1].

وتوحي هذه العبارة بالأثر الذي تؤديه المصطلحات ، حال استقرارها وتوحدها وبعدها عن التشتت ، في تطوير العلوم المختلفة ، وتذليل العقبات التي تحول دون تقدمها ، وما يمثله ذلك من خدمة للعلم والعلماء .

---

[1]) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، محمد ضاري حمادى ، العراق : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ ، ص١٣٨

المبحث الثاني:المراحل التي يمر بها المصطلح قبل استقراره وشيوعه

عند الحديث عن المراحل التي يمر بها المصطلح قبل استقراره وشيوعه ، لا بد من النظر في العلوم التي تنتمي إليها هذه المصطلحات ، ذلك أن " مصطلحات كل علم توجد بعده بالضرورة، فحين يوجد الشيء يحتاج العلماء إلى تسميته ، فيختارون له من ألفاظ اللغة اللفظ الذي يناسبه ، على أساس العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي "[1] .

ويمر المصطلح بعدة مراحل قبل شيوعه واستقراره ؛ إذ يبدأ المصطلح بصورة المفهوم الذي يفرض وجوده ، فيلتمس المعنيون بهذا المفهوم مقابلا له من ألفاظهم اللغوية ، التي هي في متناول استعمالهم ، ويسعون إلى أن يكون بين المفهوم الجديد واللفظة التي يختارونها لمقابلته علاقة ، أو رابطة تقربه لمستخدميه .

إن السعي لتحقيق هذا الرابط بين المفهوم واللفظ الذي يوضع له يستحث الذهن على ربط هذا المفهوم بما يحيط به من الشبكة الاصطلاحية ، التي تتصل به بسبب أو آخر . و" بقدر قرب ذلك المفهوم من المتصورات الرائجة في منعطفات قاموس تلك المجموعة ، يتيسر على اللغة استيعابه ضمن أحد حقولها الدلالية عبر ألفاظها ، ولكن المفهوم الطارئ إذا كان غير متوائم مع الرصيد القائم ، ولا قريبا من بعض عناصره ، فإنه يبلغ في غربته الحد الأقصى . وعلى حسب غربته يقوى سطوه على المجالات الذهنية ، فيغزو اللغة ، ويدخل إليها ، فيكون ضيفا على مخزونها القاموسي "[2].

إن وضوح المفهوم في ذهن الواضع أمر ضروري قبل اختيار اللفظ الذي يقوم به ، ولكن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن يتحدد هذا المفهوم بألفاظ مجردة صارمة لا تتغير ، فقد يفكر واضع المصطلح بالألفاظ التي تمتلك القدرة على حمل المفهوم بصورة توجه نظر الدارسين إليه من الوهلة الأولى ، و لا يعني ذلك بالضرورة وفاءها بما وضعت له . فينتج عن ذلك محاولة آخرين تقديم تعريف أوفى مما قدمه سابقوهم . ويكفي أن ننظر في المصطلحات القديمة لنلحظ ، كما يقول غازي طليمات ، أن تعريف المصطلحات وحدودها بعد رسوخ المصطلحات ظلت " تتقلب بين أيدي النحاة ، ويعروها في أثناء تقلبها التحوير ، والتغيير على

---

[1] مصطلحات العلوم في اللغة العربية ودور المجمع فيها ، عبد الفتاح الصعيدي ، مرجع سابق ، ص٢٠٩

[2] قاموس اللسانيات، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٤ ص٤٩-٥٠

نحو مستمر ، وتتأثر بثقافة واضعيها تأثرا قويا ، ولكنها لم تبلغ من النضج والاكتمال ما بلغته صياغة المصطلحات "[1].

لعل أول ما ينبغي التفكير فيه قبل البحث عن ألفاظ المصطلحات وآليات وضعها ، توفير الجو الحضاري ، الذي يعين العاملين في مجال المصطلح على الأخذ بالأسباب الكافية لبناء مصطلح مناسب[2] ، وتوفير الجو الملائم لحياة المصطلحات واستمرارها وشيوعها على نطاق واسع بين العلماء والدارسين في أرجاء الوطن العربي .

ولا شك في أن أي مصطلح يحتاج إلى توفير مثل هذا الجو الذي يكفل له البقاء والاستمرار. وإذا كانت شروط المصطلح الحضارية قاسية ، وربما لا نمتلكها ، فإن شروطه النفسية ، كما يرى شكري فيصل ، " في أيدينا نحن الذين نملك هذه القوة النفسية ، وتحيا فينا غريزة النطق والتسمية ، ويختلج في أعماقنا إيمان ، وفيما وراء وعينا حضارة ترتفع بنا عن الشعوب النامية التي لا جذور لها ، وفي نفوسنا تطلع .. وذلك كله هو ينابيع التوسع اللغوي"[3].

وفي المرحلة الثانية يلجأ الباحثون إلى البحث عن اللفظ المناسب لحمل المفهوم الذي يتناولونه . ويسعون في بحثهم هذا إلى اختيار لفظ يمتلك القدرة على أداء المفهوم بصورة مناسبة ، تراعي الارتباط بين اللفظ والمفهوم من الناحية الدلالية ، وتراعي الاقتصاد اللغوي ، وتراعي البيئة التي يوضع فيها المصطلح ، كما تراعي البعد النفسي لمن يوضع لهم المصطلح، ومدى تقبلهم له.

وتتحقق المناسبة بين اللفظ والمفهوم من الناحية الدلالية عن طريق تمثل المفهوم والبحث عن أبرز خصائصه ، ثم البحث عن الجذر المناسب والصيغة المناسبة لأدائه ، فلا يستخدم اسم الآلة للدلالة على الصفة المشبهة مثلا ، ولا اسم المفعول للدلالة على ما يتضمن معنى الكثرة ، ولا اسم المكان لما كانت السمة الأبرز فيه تدل على الفاعلية .. وهكذا .

أما الاقتصاد في الجهد ، فينبغي أن يسعى واضعو المصطلح إلى اختيار المصطلح المؤدي لمفهومه بأقل عدد من الألفاظ ، ويدخل في ذلك مراعاة سهولة نطق هذه الألفاظ . وقد وجدنا من الأمثلة على ذلك إجازة الكوفيين قلب الياء والألف المنقلبة عن ياء في التصغير

---

[1]) المفهوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف ، غازي طليمات ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤، ص٢٠

[2]) ربما كان الجو الذي وفره مجمع القاهرة للعاملين في بناء المصطلحات مناسبا وقابلا للتطبيق .

[3]) المصطلح المعرب وتدريس العلوم بالعربية ، شكري فيصل ، مجلة المجمع السوري ، ع٤٧-٢ ، ١٩٧٢ ، ص٣٨٨

واوا، فقالوا في تصغير شيخ : شويخ ، وفي تصغير ناب : نويب ، وفي تصغير عين : عوينة. ويعلق أحد الباحثين على هذه الظاهرة بقوله : " ولا شك في أن الكوفيين قد جنحوا لذلك استخفافا، لخفة النطق بالواو بعد الضمة ، واستثقال النطق بالياء بعدها ؛ إذ إن الضمة والواو أختان متجانستان ، أما الضمة والياء فمتنافرتان "[1].

أما البيئة اللغوية ، فلا بد لواضع المصطلح أن يأخذ بالحسبان ما تتميز به اللغة العربية ، وأن يكون ما يضعه مراعيا للبيئات اللغوية العربية جميعها ؛ ليتحقق له القبول في أرجاء الوطن العربي . كما ينبغي مراعاة ما تتسم به اللغة العربية من سمات تميزها عن اللغات . وينشأ عن ذلك مراعاة طرائقها في توليد المصطلحات، ومحاولة تطبيق ذلك عند اختيار أي لفظ لحمل ما يستجد من مفاهيم .

وقد تراعى البيئة اللغوية للدارسين عن طريق تقريب المصطلحات : ألفاظها ومفاهيمها لهم ، وتسهيل نشرها وما يتعلق بها بينهم . ولن يكون الأمر في ذلك بأصعب مما حدث مع ذلك الشاعر الذي شبه ممدوحه بالكلب تارة ، وبالتيس تارة أخرى ، ثم جاد بأرق الغزل بعد نقله من بيئة لغوية إلى بيئة أخرى ، فراح يقول :

عيون المها بين الرصافة والجسر جلبن الهوى من حيث أدري ولا أدري

فيتضح من ذلك الأثر الذي يلعبه النظر إلى البيئة اللغوية ، وإزالة الهوة بين واضع المصطلح ومتلقيه ومستخدمه .

ويراعى البعد النفسي بالنظر إلى المدى الذي يمكن أن تبلغه المصطلحات في نفوس مستخدميها . ويمكن متابعة ذلك بالأبحاث التي تؤلف في نقد المصطلحات والطرائق المستخدمة في وضعها ، ومراعاة السبل المقترحة . ويمثل الأخذ بهذه الجوانب أسلوبا في تقديم مصطلح يرضي شريحة واسعة من المستخدمين .

بعد الأخذ بما تقدم في وضع المصطلح يراعى في تقديمه أقصى درجة من الوضوح ، بإلحاق تعريف واضح به ، وأمثلة ؛ تمكّن المستخدمين من تمثل مفهومه بصورة تزيد من درجة مقبوليته بينهم ؛ إذ إن ذلك من شأنه أن يساعد على استقراره وشيوعه بينهم .

---

[1] توحيد المصطلح العلمي العربي من طور الهم إلى طور الفعل ، هيثم الخياط ، مجمع اللغة العربية السوداني، ع١ ، ١٩٩٦ ، ص٦٠

وقد يكون في فتح باب النقد للمصطلحات ، والأخذ بالمناسب مما يرد بشأنها ، ما يقلل من أسباب الخلاف فيها ، ويمهد لخلق جو من التعاون والتعاضد في تقديم مصطلحات تتسم بأكبر قدر من التوحد والاستقرار .

هذا إذا كان المصطلح وليد اللغة ، أما إن كان المصطلح وافدا فإن المرحلة الأولى فيه تختلف ؛ ذلك أن المصطلح الوافد يدخل إلى اللغة المستقبلة وقد ارتبط اللفظ بالمفهوم في لغته الأم ، ويكون للغة المستقبلة الخيار في إدخال المصطلح بصورته التي وفد بها ، أو بإجراء التغيير الذي يتناسب وطبيعتها. ويحتاج واضعو المصطلح في هذه الحال إلى تحديد المفهوم الذي يحمله اللفظ بدقة ، قبل اختيار مصطلح معادل له ، وربطه بالشبكة الاصطلاحية التي يمكن أن ينتمي إليها. ويمثل الدخيل مرحلة أولى من مراحل التعامل بين المفهوم الطارئ والقاموس القائم . ذلك أن الاستخدام ، كما يقول المسدي ، يكرّس المدلول فيحتضنه ، ثم يشتد نفوره من اللفظ الدال عليه ، لقوة منزع اللغة وأهلها إلى حب البقاء وحب الإبقاء ، فيقوى الميل إلى فصل الدال عن مدلوله باستبقاء هذا ورفض ذاك .[1]

وفي المرحلة التالية من مراحل وضع المصطلح يتم فصل المدلول عن الدال . وتلتجئ اللغة إلى " عملية تحليلية يتفكك المفهوم الموحد بمقتضاها إلى أجزائه المكونة له ، فيقع التعويل على عبارة متعددة الكلمات ، فيها إطناب أدائي يسد خلل التوازن الذي طرأ بموجب انسحاب اللفظ الدال . وبذلك تتخلى اللغة عن قانون الاقتصاد ؛ بما أن ناموسا أقوى منه قد تسلط عليه ، وهو قانون رفع اللبس الذي ترتهن به وظيفتها الإبلاغية "[2].

ويقوم واضعو المصطلح بعد ذلك بالبحث في إمكانات اللغة ؛ لتوفير اللفظ المناسب لحمل المفهوم المتولد أو الوافد ، ويحددون اللفظ وفق عدد من المعايير التي تنتظم آليات الصوغ المصطلحي .

وبعد اختيار المصطلح وفق المعايير المتبعة ، يدخل المصطلح مرحلة أخرى هي مرحلة الاختبار والتجريب ؛ وذلك حين يدخل المصطلح مجال الاستعمال ، فيأخذ به بعض العلماء على صورته دون تغيير . وقد يلجأ آخرون إلى التعديل والتغيير في المصطلح ، ويختلف هذا التغيير من عالم لآخر . كما أن الجانب الذي يخضع للتغيير أيضا يختلف ؛ فربما يتطور مفهوم المصطلح بتطور العلم الذي يتناوله ، وربما يكون التغيير في اللفظ ، أو الحد ،

---

[1]) انظر: قاموس اللسانيات ، مرجع سابق ، ص٥٠

[2]) المرجع السابق ، ص٥٠

وقد يوجه إلى التعريف الذي يقدّم به المصطلح . وقد يكتب للمصطلح أن يموت ، فيندثر ويتولد مصطلح جديد مكانه ، كما أن هذا المصطلح قد ينقل للدلالة على مفهوم جديد غير الأول .

لا بد هنا من التركيز على ضرورة أن يصاحب لفظ المصطلح التعريف الذي يوضح مدلوله ومجالات استخدامه ويكشفه للمستخدمين ؛ ذلك أن المصطلح ، كما يقول فاضل ثامر ، ليس مجرد وحدة معجمية اعتيادية ، وإنما هو مسألة معرفية (ابستمولوجية) ، ومفهومية قبل كل شيء.[1]

وربما يكون من نافلة القول إن الحكم بخلو معظم معاجم المصطلحات اللغوية من تعريفات، توضح مضامين الألفاظ ، كان سببا في عدم استقرار عدد وافر من المصطلحات الواردة في هذه المعاجم . وتتضاعف المشكلة عند التعامل مع مصطلحات غريبة أو منحوتة ، دون إتباعها بتعريف يوضحها ، أو تبيين الأصول التي نحتت منها الألفاظ المنحوتة .

في مقابل ذلك قد يُقتَصَر في نقل المصطلح الأجنبي على كتابته بالحروف العربية ، وعندها لا يمر بأي من المراحل السابقة ، وإنما يستخدم بصورة مباشرة في المؤلفات والأبحاث، ثم يكون الاستعمال هو الحكم في بقائه ، أو استبدال غيره به .

مع الأخذ بما تقدم ، قد يسير الأمر في وجهة أخرى ، حين يمتلك المصطلح من القوة ما يكفل بقاءه ، لكنه في الوقت ذاته لا يرضي فئة من العلماء ، أو لا يصل إليهم لسبب أو لآخر ، فيلجأ هؤلاء إلى وضع مصطلح آخر يسير جنبا إلى جنب مع المصطلح الأول ، مما يؤدي إلى نشوء مشكلة تعدد المصطلحات .

هذا بالنسبة للصورة الأولية التي تجتازها المصطلحات اللغوية قبل استقرارها ، أما المصطلحات التي شاع بين الدارسين استعمالها ، فإن التعامل معها له سبيل آخر ؛ إذ إن العمل على إقرار لفظ ما للدلالة على مفهوم محدد يحتاج إلى تطبيق أساليب أخرى في التعامل مع هذه المصطلحات .

إن أول ما يتجه التفكير به في هذا الجانب العمل على جمع الألفاظ التي استخدمت لحمل مفهوم ما ، وتحديد مستوياتها وفق معايير متعددة ؛ أبرزها تصنيف هذه المصطلحات حسب الطريقة المتبعة في وضعها . ويمكن تحديد ذلك بتقديم ما وضع بطريق الاشتقاق، ثم ما وضع بطريق المجاز ، ثم ما وضع بطريق النحت ، وآخرها الاقتراض .

---

[1]) انظر : إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي الحديث ، فاضل ثامر ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ ، ص١٢

ومن المعايير التي يمكن تحديد مرتبة المصطلح وفقها الدقة في تأدية المعنى المراد . وينظر إلى المصطلحات تبعا لهذا المعيار من جهتين ؛ هما اختيار الجذر المناسب لحمل المفهوم المراد ، واختيار الصيغة التي بنيت عليها هذه المصطلحات . ذلك أن المصطلح ، كما يقول محمد حلمي هليل ، عضو في أسرتين : الأسرة الدلالية ، والأسرة الاشتقاقية . وتكوّن الأولى مفاهيم متداخلة ، ويجمع الثانية جذر واحد . ويتطلب الأمر في المجال الدلالي دراسة المفاهيم والصلات بينها ، وفي المجال الاشتقاقي لا بد من العناية بالجذر والمحافظة على بقائه في كل مقابلات أعضاء الأسرة الواحدة ، كلما كان ذلك ممكنا .[1]

وعند التعامل مع المصطلحات ، يقدم في هذا المجال المصطلحات التي تمتلك قدرا أكبر من الدقة في اختيار الجذر والصيغة . وتعطى الأولوية هنا لما كانت صيغته أنسب ، ثم ما كان الجذر الذي أخذت منه اللفظة أنسب . أما إذا اتصف المصطلح بقدرته جذرا وصيغة على أداء المفهوم المراد ، فذاك المطلب الذي نتمناه .

يمكن أن ينظر إلى المصطلحات باعتبار عدد الكلمات التي يتألف منها . ويقدم في هذا الجانب المصطلحات التي تتكون من أقل عدد من الكلمات ، بشرط أن تكون هذه الكلمات القليلة التي يتكون منها المصطلح قادرة على حمل المفهوم الذي خصصت له . وربما يقدّم المصطلح المكون من كلمتين على مصطلح مكون من كلمة واحدة ، إذا كان الأول أقدر على حمل المفهوم ، أو امتلك من الخصائص الأخرى ما يغلبه على الأخير .

من ذلك أيضا مراعاة قدرة المصطلح على التوالد والاشتقاق منه . فما كان من المصطلحات يمتلك قدرة أكبر على التوالد له ميزة ، تقدمه على المصطلحات التي تفتقد هذه الخصيصة أو تقل فيها . وربما احتاج مثل هذا الأمر إلى الانطلاق من الجذر الذي أخذت منه هذه المصطلحات ، وإمكانية توليد مصطلحات جديدة من الجذر ومن لفظ المصطلح .

إن التضارب في المفاضلة بين هذه المعايير أمر وارد . فقد يقع التضارب ، كما يقول القاسمي ، بين دقة المصطلح التي تتطلب أكثر من كلمة واحدة أحيانا وبين الإيجاز الذي ينضوي تحت مبدأ الاقتصاد في اللغة ، أو يقع التضارب بين قابلية المصطلح للاشتقاق وبين الاستعمال.[2] وفي هذه الحال لا بد من التقدم في أمر المفاضلة مرحلة أخرى ، يكون الفيصل

---

[1]) انظر :دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات، مرجع سابق ، ص٦٤

[2]) انظر : النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح ، علي القاسمي ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٩ ، ١٩٨٧ ص١٢٩

فيها الاتفاق على ما يقدم من هذه المعايير على غيره ، وما يؤخر . وهذا الأمر يستدعي وضع منهجية في المفاضلة تكون دستورا يلتزمه المتعاملون مع المصطلحات وضعا واستخداما .

تشكل مراعاة الجوانب الصوتية للمصطلح المراد اختياره وإقراره جانبا مهما ؛ إذ يتطلب الأمر أن لا يكون الجرس الصوتي للمصطلح ناشزا غريبا على الأسماع ، أو يحتاج إلى جهد لاستحضاره . ويقدم في هذا المجال ما كان من المصطلحات ميسور النطق سهل الاستحضار ، على أن لا يكون من الألفاظ التي تستخدم بإفراط . فهذا من شأنه أن يجعل الباحثين يعرضون عن استخدامه .

ومن المعايير التي يمكن الأخذ بها في إقرار المصطلحات الجهة التي صدر عنها . ولا يعني ذلك تفضيل ما وضعه عالم من المغرب على ما وضعه آخر من المشرق ، أو العكس. بل يقصد به النظر في المصطلحات التي كانت نتيجة جهود فردية ومقارنتها بالمصطلحات التي صدرت عن هيئة علمية ، أو كانت نتيجة جهد جماعي . ويقدم في هذا المجال ما أقرته هيئة علمية أو كان حصيلة جهد جماعي . ولا يعني ذلك أن المصطلحات التي يضعها الأفراد لا ترقى إلى منزلة تلك ؛ إذ تشهد المعاجم بأن بعض المصطلحات التي وضعها أفراد فاقت ما كان حصيلة جهد جماعي . غير أن ما يدعو إلى تغليب المصطلحات المتولدة عن جهود جماعية هو أن هذه المصطلحات جاءت في الغالب نتيجة تباحث وتشاور حول هذه المصطلحات . وما اتصف من المصطلحات بهذه الصفة يكون أكثر قبولا عند الدارسين .

إن البحث عن السمات المثلى للمصطلح ، واختيار المصطلحات على أساسها ، والمفاضلة بين القائم منها وفق منهج واضح ، يمهد الطريق أمام المصطلحات ؛ لأن تأخذ مكانها بصورة أفضل ، ولكن هذا كله قد يكون غير مجد إذا لم يتوافر لهذه المصطلحات هيئة تتولى الإشراف على تنفيذها ، وحث العلماء على الالتزام بها[1] ، وإذا لم تتح الفرصة لاستخدام الوسائل العلمية الحديثة ، كالحاسوب مثلا ، في تحقيق التواصل وتبادل الآراء في ما يقر ويقترح .

ثمة أمور يحتاج إليها واضع المصطلح في مواجهة المصطلحات اللغوية قبل الشروع باختيار المقابلات العربية المناسبة ، يذكر محمد حلمي هليل منها :[2]

---

[1]) يمكن الأخذ هنا بتوصية مؤتمر المجامع العربية في أن يكون اتحاد المجامع المرجع الذي يوحد المصطلحات التي تضعها المجامع والمؤسسات العلمية والعلماء . انظر مجلة الآداب ، السنة ٤ ع١١ ، ١٩٥٦ ، ص١٩ . على أن تأخذ قراراته صفة الإلزام .

[2]) انظر :دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات، مرجع سابق ، ص٤١

- دراسة المصطلحات الأجنبية دراسة دقيقة مع تعريفها ، والتمثيل لها اعتمادا على النصوص المستخدمة فيها ، حتى تتضح لنا الفروق الدقيقة بينها .
- دراسة المقابلات العربية المتاحة أو المقترحة ، ثم التمييز بينها مع التعريف . وهذا يتمثل في وضع معجم للمرادفات العربية على غرار معاجم Webster الأمريكية التي تعالج فيها المرادفات بالتعريف والتمييز ، وتوضيح الفروق والتمثيل بشواهد إيضاحية .

يرافق ذلك كله معرفة دقيقة بما تضيفه اللواصق للألفاظ الأجنبية في الحالات المختلفة ، مع مراعاة ما يمكن أن تتسم به بعض المصطلحات من خصوصية . ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى ما تتميز به المصطلحات المنتهية باللاحقة etic - عن المصطلحات التي تنتهي باللاحقة emic - ؛ إذ يشير هليل إلى أن اللاحقة الأولى تشير إلى المنهج الذي يلجأ إلى وصف الأنماط المحسوسة للغة ، دون إشارة للوظيفة في النظام اللغوي ، في حين تشير اللاحقة الأخرى إلى المنهج الذي يعنى بالعلائق الوظيفية .[1] وهنا لا بد من الأخذ بالحسبان اختيار الألفاظ التي تؤدي كل مفهوم منها ، وعدم استخدام لفظ الوظيفية أو عدم الوظيفية في التعبير عن مفاهيمها . ذلك أن مثل هذا الصنيع من شأنه أن يقود إلى اللبس ، فما توجد لفظة في اللغة إلا وتؤدي وظيفة محددة . كما أن سلب صفة الوظيفية من مصطلح ما يقود إلى الإلباس وعدم الدقة .

أما واقع التعامل مع المصطلحات الوافدة ، فيحدد أحد الباحثين الخطوات التي مرت بها المصطلحات أعمالهم بثلاث خطوات هي :[2]

الخطوة الأولى: الإبقاء على كثير من المصطلحات بلغاتها مع إجراء تحوير بسيط عليها.

الخطوة الثانية: إيجاد المرادف العربي الذي انتشر بسرعة بسبب التأليف والتعليم .

الخطوة الثالثة: إبداع مصطلحات جديدة في شتى المجالات العلمية والفلسفية .

والناظر في هذه الخطوات التي يقدمها هذا الباحث يلحظ أنها تمثل الخطوات المنطقية التي يمر بها أي علم من العلوم في مراحل تطوره ، فيبدأ بالتقليد والمحاكاة ، ثم بتطوير ما يكتسبه ويصبغه بثقافته ، ثم تأخذ العلوم صفة الاستقرار والإبداع في هذه الأمة التي بدأت طريقها بالمحاكاة والتقليد .

---

[1]) انظر : دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات، مرجع سابق ، ص٥١

[2]) انظر : المصطلح العلمي العربي قديما وحديثا ، مناف مهدي محمد ، مجلة اللسان العربي ، ع٣٠ ، ١٩٨٨ ، ص١٤٥

المبحث الثالث :المصطلحات اللغوية القديمة بين التطور والاستقرار

لقد مرت المصطلحات اللغوية ، شأنها شأن غيرها من مصطلحات العلوم الأخرى ، بمراحل حتى وصلت إلى الوضع الذي نراها عليه اليوم . وبإعادة النظر في ما وصلنا من مصطلحات ، يتضح لنا جليا أن عددا من المصطلحات كتب لها الاستقرار منذ نشأتها ، وظهورها المبكر المتمثل في ما احتواه كتاب سيبويه ؛ ذلك الكتاب الذي يعد الأول مما وصلنا من الكتب النحوية.

وفي مقابل ما تقدّم يواجهنا العديد من المصطلحات التي طرأ عليها تطور جزئي أو كلي . فما مظاهر الاستقرار ، وما مظاهر التطور التي نلحظ على ما وصل إلينا من مصطلحات؟

تعددت مظاهر التطور في المصطلحات ؛ فتارة نجد تطوراً يصيب بعض جوانب المصطلح ، وتارة يصيب جوانب أخرى ، وقد يصل الأمر إلى تغير في المصطلح بكليته، ولابد من تتبع هذه المظاهر وبيانها حتى تتضح الصورة .

إن أول ما يستوقفنا في هذا المجال ما يبدأ به سيبويه كتابه ، حين يقدّم مصطلحات بذكر أقسامها أو أمثلة توضحها ؛ فها هو يقول تحت باب علم ما الكلم من العربية : " فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "[1] ؛ فيقدّم المصطلح من خلال أقسامه التي يتألف منها ، ويقدّم مصطلح الاسم من خلال الأمثلة بقوله : " فالاسم : رجل وفرس وحائط"[2]. لو توقفنا عند هذين المصطلحين وتتبعنا مسيرتهما عند النحويين الذين جاءوا بعد سيبويه لأخذنا صورة بسيطة عما حدث لهذه المصطلحات من تطور.

يقول المبرد في تقديمه لمصطلح الاسم : " أما الأسماء فما كان واقعا على معنى ؛ نحو : رجل وفرس، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك .وتعتبر الأسماء بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم "[3]

يلحظ في تقديم المبرد لمصطلح الاسم أنه تابع سيبويه في التمثيل فقط ، وأضاف في التقديم تعريفا بسيطا له ، وهو أنه ما كان واقعا على معنى ، كما أضاف الحد الذي يميزها من غيرها، وذلك أنها كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر، وأن ما لا يدخل عليه حرف من خروف الجر ليس باسم.

---

[1]) كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج١ ، ، ص١٢

[2]) المرجع السابق ، ج١، ص١٢

[3]) المقتضب ،ج١، المبرد ص٣

ويقدّم ابن السرّاج الاسم بقوله : " الاسم ما دل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص فالشخص نحو : رجل ، وفرس ، وحجر ، وبلد ، وعمر ، وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو : الضرب ، والأكل ، والظن ، والعلم ، واليوم ، والليلة ، والساعة"[1].

ويعلل ابن السرّاج تقديمه هذا بقوله : " وإنما قلت ما دل على معنى مفرد لأفرق[2] بينه وبين الفعل ، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماض ، وإما حاضر ، وإما مستقبل . فإن قلت : إن في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة ، وهذه أزمنة فما الفرق بينها وبين الفعل ؟ قلنا: الفرق أن الفعل ليس هو زمانا فقط كما أن اليوم زمان فقط ؛ فاليوم معنى مفرد للزمان ، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر . ومع ذلك أن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة : الماضي ، والحاضر ، والمستقبل ، فإن كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم ، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل . وأعني بالمحصل الماضي ، والحاضر ، والمستقبل "[3].

يحاول ابن السرّاج هنا أن يقرب على المتعلمين ما يتناوله من مصطلحات ليسهل عليهم؛ نلحظ ذلك في تقديمه لهذا التعليل ، ثم بتوضيحه لمقصوده من الصفة التي استخدمها (محصل) . ثم نجده يذكر السبب الذي يدعوه لمثل هذا التقريب فيقول :" ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم ، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم "[4]. ثم يذكر ابن السرّاج عددا من السمات التي تميز مصطلح (الاسم) وتقربه للمتعلم فيقول : " فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها ، منها أن يقال إن الاسم ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك : عمرو منطلق ، وقام بكر . والفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه ، نحو قولك : أخوك يقوم ، وقام أخوك ، فيكون حديثا عن الأخ ولا يجوز أن تقول ذهب يقوم ، ولا يقوم يجلس"[5].

ومن السمات التي يذكرها ابن السرّاج للاسم : دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه،ودخول حروف الخفض عليه،وامتناع قد وسوف من الدخول عليه،وأن الاسم ينعت والفعل لا ينعت ، وكذلك الحرف لا ينعت . والاسم يضمر ويكنى عنه ، والفعل لا يكنى عنه فتضمره.[6]

---

[1]) الأصول في النحو ، ج١، أبو بكر محمد بن السرّاج ، مرجع سابق ، ص٣٦

[2]) في الكتاب لا فرق ، والنص لا يستقيم به فصححته

[3]) الأصول في النحو ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٣٦ ، ٣٧

[4]) المرجع السابق ، ج١ ، ص ٣٧

[5]) المرجع السابق ، ج١ ، ص ٣٧

[6]) انظر: المرجع السابق ، ج١، ص٣٧،٣٨

يحاول ابن السرّاج ، بعد ذلك ، التسهيل على المتعلم فيقول : " ومما يقرب على المتعلم أن يقال له : كل ما صلح أن يكون معه يضر وينفع فهو اسم ، وكل ما لا يصلح معه يضر وينفع فليس باسم . تقول : الرجل ينفعني ، والضرب يضرني ، ولا تقول : يضرب ينفعني ، ولا يقومُ يضربُ بي"[1].

ويحد الزجاجي الاسم بقوله : " الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به "[2] . ثم يعلق على حدّه هذا بقوله : " هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم ..."[3]. ويضيف إلى هذا الحد في كتابه الجمل بأن يجعل دخول حرف من حروف الخفض جزءا من الحد للاسم[4] . وإذا أخذنا بترجيح المحقق لكتاب الجمل أن هذا الكتاب ألفه صاحبه بعد كتاب الإيضاح[5] عرفنا أن المصطلحات كانت تتطور عند العالم الواحد من كتاب لآخر.

ويحد الزمخشري الاسم بقوله : " الاسم هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران "[6] . ثم يقدّم خصائصه بقوله : " وله خصائص منها : جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة "[7]. ثم يشرع بعد ذلك بذكر أصناف الاسم وأقسامه.

نلمح في الحد الذي يقدّمه الزمخشري ميلا إلى الفلسفة ، بخلاف النظرة التي كنا نلمحها عند سابقيه . وهنا لا بد من الإشارة إلى الأثر الذي يتركه منهج العالم الذي يقدّم المصطلح ؛ ومن هذا المنطلق تأثر الزمخشري بمنهجه المعتزلي الفلسفي .

ويورد ابن يعيش حدّ السيرافي للاسم بقوله :" وقد حدّه السيرافي بحدّ آخر ، فقال : كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل "[8]. ثم يعلق على حدّ السيرافي بقوله : " فقوله كلمة جنس للاسم يشترك فيه الأضرب الثلاث : الاسم ، والفعل ، والحرف . وقوله تدل على معنى في نفسها فصل احترز به من الحرف ، لأن الحرف يدل على معنى في غيره . وقوله من غير اقتران بزمان محصل فصل ثان ؛جمع بها المصادر إلى الأسماء ،

---

[1] الأصول في النحو ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ٣٨

[2] الإيضاح في علل النحو ، مرجع سابق ، ص٤٨

[3] المرجع السابق ، ص٤٨

[4] كتاب الجمل في النحو ، مرجع سابق ، ق٢ ، ص١

[5] المرجع السابق ، ق١، ص٢٢

[6] المفصل في صنعة الإعراب ، مرجع سابق ، ص٢٣

[7] المرجع السابق ، ص٢٣

[8] شرح المفصل ، مرجع سابق ، ج١، ص٢٢

ومنع الأفعال أن تدخل في حدّ الأسماء ، لأن الأحداث تدل على أزمنة مبهمـــة ؛ إذ لا يكـون حدث إلا في زمان . ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماض ، وإما غير ماض"[1]. ويذكر بعـد ذلك ما يدخل على هذا الحد من الاعتراضات. ثم يبدأ بشرح كلام صاحب المفصل ، ويرى أنـه لو صرح بلفظ (الكلمة) بدلا من التعميم بقوله (ما دل) لكان أقرب إلى المحدود ؛ إذ (ما) عـام يشمل كل دال من لفظ وغيره . والكلمة لفظ ، والاسم المحدود من قبيل الألفاظ .[2]

ينتقد ابن عصفور الحد الذي وضعه الزجاجي للاسم ، قائلا : " قوله : فالاسم ما جـاز أن يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الجر بيّنّ . فقصده بذلك أن يحـد الاسم لأن الاسم أمر مفرد ، والمفرد لا يعرف إلا بالحد . وهذا الحد الذي حدّ به الاسم فاسـد ، لأنه ليس بجامع . ومن شرط الحد أن يكون جامعا لأنواع المحدود ، حتى لا يشذ منها شـيء ، مانعا لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود "[3]. ثم يذكر ما يدخل على هـذا الحـد مـن مطاعن فيقول : " فهذا الحد منتقد من ثلاثة أوجه: أحدها أنه تسمح فيه ، والتسامح لا يجوز فـي الحدود . والآخر أنه أتى في الحد بـ(ما)وهي للإبهام ، و(أو) وهي للشك . وهـذان اللفظـان وأشباههما غير سائغين في الحد ، لأن الحد موضوع لتحديد اللفظ ونصّ على المعنى . والثـالث أنه حدّ الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا ، قبل أن يبين مـا الفـاعل والمفعـول فـي اصطلاح النحويين ، فيؤدي ذلك إلى جهل بالاسم "[4]. ثم يختار حدا للاسم ؛ يرى أنه الأوضـح فيقول : " فأوضح ما حدّ به الاسم أن تقول : الاسم كلمة ، أو ما قوته قوة كلمة ؛ تـدل علـى معنى في نفسها ، ولا تتعرض ببنيتها للزمان "[5] . ويأخذ ابن عصفور بعد ذلك بتوضيـح هـذا الحد الذي اختاره.

وهنا ينبغي أن يتوقف الباحث قليلا ليتأمل في ما أورده ابن عصفور من اعتراضـات على الزجاجي وغيره من السابقين ؛ فبإعادة النظر نلحظ أن ابن عصفور وقع في ما انتقد فيـه غيره ؛ إذ ينتقد إيراد الزجاجي للفظة (أو) ؛ لأنها في نظره غير سائغة في الحد ، ثم يوردهـا في الحد الذي يختاره .

---

[1]) شرح المفصل ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٢٢

[2]) المرجع السابق ، ج١ ، ص٢٣

[3]) شرح جمل الزجاجي، ج١ ، ابن عصفور ، تح صاحب أبو جنـاح، العـراق : وزارة الأوقـاف ،١٩٨٠، ص٩٠

[4]) المرجع السابق ، ج١ ، ص٩٢

[5]) المرجع السابق ، ج١ ، ص٩٢

والوقفة الأخرى التي نقفها مع اعتراضه هي أن الزجاجي أورد ألفاظا في الحد قبل أن يبينها . ولو افترضنا أن ما أورده ابن عصفور ليس فيه ألفاظ غير واضحة ؛ فإن أنسب تقديم للاسم ، وفق هذه النظرة ، هو ذلك التقديم الذي قدّمه سيبويه عندما قال : " فالاسم رجل وفرس وحائط "[1] .

وبالرغم من أن الأمر يقتضي أن تكون ألفاظ الحد واضحة ، فإنه لا بد أحيانا من التجوّز باستخدام ألفاظ قريبة ، سهلة الفهم ، وقد تُقدَّم من خلال الأمثلة ، كما هي الحال في تقديم سيبويه لمصطلح الاسم ؛ ذلك أن أي حدّ تختاره لا بد أن تورد فيه ألفاظا دالة . وهذه الألفاظ تحتاج إلى تقديم معناها بألفاظ أخرى ، فينشأ عن ذلك سلسلة من الألفاظ لا حصر لها ، وليس ذلك سبيل العلم .

وإذا ما وصلنا إلى شرّاح الألفية وجدنا ابن عقيل وابن هشام يوردان خصائص الاسم دون أن يذكرا له حدا أو تعريفا .[2] وكأنهما بذلك يذهبان إلى أن هذه المسألة قد [illegible] تقرت وتجاوزها البحث ، أو أنهما رغبا في تخطيها إلى ما يمكن أن يهم الدارس والمتعلم في التفريق بين الاسم ، والفعل ، والحرف من خلال خصائص كل منها .

وفي تتبعنا لمصطلح آخر هو مصطلح (الفعل) ، فإننا نجده عند سيبويه " أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع "[3] . ويورد المبرد في كتابه المقتضب مصطلحي الفعل والحرف غفلا من أي حدّ أو تعريف لهما . والفعل عند ابن السرّاج " ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماض ، وإما حاضر ، وإما مستقبل"[4] . ونلحظ هنا الاتفاق بين حدّ سيبويه وحدّ ابن السرّاج في الأزمنة التي يدل عليها الفعل ، وأن الاختلاف بينهما في أن سيبويه أشار إلى الأصل الذي يرى أن الفعل مأخوذ منه ، في حين يغفل ابن السرّاج ذلك الأصل الذي أخذ منه الفعل ، ويختار له لفظة ما الدالة على عموم ، ولكنه في مقابل ذلك لا يتركه على إطلاقه ، بل يقيده بالدلالة التي يحملها وهي المعنى والزمان .

ويحد الزجاجي الفعل بقوله : " الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم ، وقعد يقعد وما أشبه ذلك . والحدث المصدر . فكل شيء دل

---

[1]) كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج١ ، ص١٢

[2]) انظر : شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ج١ ، ص١٦ وما بعدها ، وأوضح المسالك ، مرجع السابق ، ج١، ص١٣ وما بعدها

[3]) كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج١ ، ص١٢

[4]) الأصول في النحو ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٣٨

على ما ذكرناه معا فهو فعل ، فإن دل على حدث وحده فهو مصدر نحو الضرب ، والحمد ، والقتل ، وإن دل على زمان فقط فهو ظرف من زمان "[1]. ويتضمن هذا التعريف الذي يقدمه الزجاجي توضيحا لأجزاء الحد الذي يتناوله .

أما ابن يعيش فيعرفه بقوله : " كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان "[2]. وهذا التعريف لا يفي بالمفهوم المراد ؛ إذ يدخل المصدر في هذا التعريف الذي يقدمه ابن يعيش . فالمصدر لا يخلو من الزمان ، ولكنه يختلف عن الفعل في أن زمانه غير محدد ، في حين أن الفعل يشير إلى ارتباط الحدث بزمان محدد .

قد يكون التغير في الحد الذي يورده العلماء للمصطلح ، نحو ما تقدم من أمثلة . وربما يكون التغير في اللفظ الذي يختاره العلماء للدلالة على مفهوم محدد . ذلك أن اللفظ إن لم يمتلك مقومات الاستمرار فإنه يقتصر على وجوده في مؤلفات واضعه ، ثم لا يكون له استخدام بعد ذلك . ويمكن التمثيل على المصطلحات التي لم يكتب لها السيرورة والاستمرار ببعض المصطلحات التي وردت في كتاب سيبويه ، ثم لم يشع استخدامها عند اللاحقين ، نحو مصطلحات (الوقف) بمعنى السكون ، و(الإجراء) بمعنى التنوين ، و(المتمكن) بمعنى المعرب، و(غير المتمكن) بمعنى المبني ، و(الواجب) بمعنى المثبت ، و (التثنية) بمعنى التكرار ، و(الالتباس) بمعنى التعلق، و(التحقيق) عكس الإدغام .[3]

ولا يعني ترك بعض المصطلحات واختيار غيرها أنها لا تمتلك أهلية الاستمرار ، ولكن هذه المصطلحات قد يتركها بعض العلماء ، ثم تعود للظهور مرة أخرى . وهي في هذه الحالة تكون أوفر حظا في البقاء . ومن الأمثلة على ذلك ما نجده من مصطلحات عند الخليل نحو (النطع) و(الشجر) . فهذان المصطلحان مثلا يستخدمهما الخليل في كتابه العين . ثم لا نجد لهما حضورا عند سيبويه ومن جاء بعده حتى زمن الزمخشري الذي يعزوهما ، في كتابه المفصل ، إلى الخليل بقوله : " وصاحب العين يسمي القاف والكاف لهويتين ، لأن مبدأهما من اللهاة ، والجيم والصاد شجرية ، لأن مبدأهما من شجر الفم وهو مفرجه ، والصاد والزاي والسين أسلية ، لأن مبدأها من أسلة اللسان ، والطاء والدال والتاء نطعية ، لأن مبدأها من

---

[1]) الإيضاح في علل النحو ، مرجع سابق ، ص٥٢-٥٣

[2]) شرح المفصل ، مرجع سابق ، ج٧ ، ص٢

[3]) انظر : في التطور اللغوي ، عبد الصبور شاهين ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٨٥ ، ص١٦٥

نطع الغار الأعلى "[1]. ثم شاع هذان المصطلحان في مؤلفات العلماء الذين جاؤوا بعد الزمخشري .

يمكن أن يلحق بهذه المصطلحات ما يرد عند أحدهم ، ثم يطرأ تغيير على بعض حروفه ، نحو ما نجده عند الخليل حين يختار مصطلح (الحروف الصتم) للدلالة على الحروف غير الذلقية بقوله : " وصارت حالُ السِّين بين مَخْرَجِ الصَّاد والزاي كذلك ، مهما جاءَ من بناء اسم رباعي مُنْبَسِط معرّى من الحُرُوف الذُلْق والشَّفَويَّةِ ، فإنّه لا يعْرَى من أحدِ حَرْفَي الطَّلاقةِ أو كليهما ، ومن السين والدال أو أحدهما ، ولا يضُرُّ ما خالف من سائر الحروف الصُتْم . فإذا ورد عليك شيء من ذلك ، فانظر ما هو من تأليف العرب ، وما ليس من تأليفهم نحو: فَعْثَجَ ونَعْثَج ودَعْثَج لا يُنسَب إلى عربية ، ولو جاء عن ثِقَة لم يُنكر"[2] . ثم يختار العلماء الذين تلوه مصطلح (الحروف المصمتة) للدلالة على المفهوم نفسه ، نحو قول ابن جني : " ومنها حروف الذلاقة وهي ستة اللام والراء والنون والفاء والباء والميم ... ومنها الحروف المصمتة وهي باقي الحروف "[3]. ثم شاعت بعد ابن جني بهذا اللفظ (الحروف المصمتة) .

وربما تستقر بعض المصطلحات وتشيع بين العلماء ، ثم يختار آخرون مصطلحات غيرها للدلالة على المفهوم نفسه . ومثل هذه المصطلحات التي تطرأ بعد استقرار المصطلحات الأولى ؛ من شأنها أن تختفي ولا يكتب لها الاستقرار . ومن الأمثلة على ذلك ما يمكن أن نجده في بعض المصطلحات التي أوردها صاحب كتاب (دقائق التصريف) ، نحو تسمية الفعل الماضي بالواجب والعائر والمعرى . ويعلل ذلك بأن هذا الفعل سمي واجبا لأنه وجب أي سقط وفرغ منه . وسمي عائرا ؛ لأنه عارَ أي ذهب ، وسمي بـ (المعرّى) ؛ لأنه عري من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي.[4]

---

[1] المفصل في صنعة الإعراب ، مرجع سابق ، ص٥٤٨ . ولسنا هنا بصدد الحديث عن مدى دقة تحديد مخارج الأصوات المذكورة آنفا .

[2] كتاب العين ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٥٤ . ويستخدمها الخليل في مكان آخر لحمل مفهوم آخر بقوله : "والحُروف الصتم: التي ليستْ من الحَلْق " . كتاب العين ،ج٧ ، ص١٠٧ مادة صتم

[3] سر صناعة الإعراب ، ج١، ابن جلي ، تحقيق حسن هنداوي ، دمشق : دار القلم ، ط٢ ، ١٩٩٣ ، ص٦٤

[4] انظر : دقائق التصريف ، القاسم ابن المؤدب ، تحقيق أحمد ناجي القيسي ورفاقه ، بغداد : مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧، ص٢٦-٢٧

يضاف إلى ما تقدم أن عددا من المصطلحات قد يبتكرها بعض العلماء ولا يكتب لـــها الاستقرار والشيوع ، من مثل ما نجده عند ابن المؤدب من مصطلحات لم يكتب لـــها الشـــيوع عند غيره ، نحو تقسيم الماضي إلى ثلاثة أنواع : نص ، وممثل ، وراهن .[1]

إن الوقوف مع بعض المصطلحات التي طرأ عليها تطور في لفظـــها أو مفهومـــها لا يعني اضطراب مصطلحاتهم ، بل إن العكس هو الصحيح ؛ إذ إن جل مصطلحاتـــهم اســـتقرت منذ بدايات وضعها . أما ما أصاب بعض المصطلحات من تطور فإنـــه لا يعـــدو أن يكـــون ظاهرة طبيعية تصاحب الأصل العام الذي اتصفت به جل المصطلحات اللغوية العربية .

---

[1]) انظر : المرجع السابق ، ص١٧

المبحث الرابع: عوامل استقرار المصطلح اللغوي وشيوعه

ربما كان استقرار لفظ ما مرتبطا بظروف المجتمع الذي يعيش فيه ، ذلك أن لكل مجتمع ما يميزه من غيره ، ولكل مجتمع دوافعه لاستخدام لفظة محددة وإشاعتها بين أفراده . وليس شرطا أن تكون الأسباب التي تحكم شيوع لفظة في مجتمع ما ، هي ذاتها الأسباب التي تتحكم في شيوع هذه اللفظة أو غيرها في مجتمع آخر .

أما بالنسبة للغة العلمية والمصطلحات التي تقوم بها ، فإن الأمر يختلف بصورة واضحة . ذلك أن اللغة التي تحكمها الضوابط العلمية لا بد أن تخضع لأسس وقواعد علمية . كما أن من شروط وصفها بالعلمية إمكانية ضبط الظروف المحيطة بها . وتقدير الأسباب التي تدعو إلى وجود ظاهرة معينة وغياب ظاهرة أخرى .

من هنا يمكن متابعة المصطلحات التي شاعت واستقرت في الدراسات اللغوية لمعرفة العوامل التي ساعدت على انتشارها واستقرارها في دراسات الدارسين وأبحاثهم ومؤلفاتهم ومحاضراتهم .

يقول لطيف زيتونة : " إن تتبعي لتطور مسألة الاصطلاح في الفرنسية وفي العربية ، فضلا عن دراستي لمسائل المصطلحات في عصر النهضة أقنعاني بأن اختيار الاصطلاح يحمل في الأصل الكثير من الاعتباط ، وأن المفردات التي تعيش ليست بالضرورة هي المفردات الأكثر انطباقا على معجم العربية ، والأشد تقيدا بقواعد اللغة وأقيستها "[1] . ويطلب زيتونة ، بعد ذلك ، عدم التشديد على شرط واحد من شروط وضع الاصطلاح بقوله : " لكن التشديد على شرط واحد من شروط وضع الاصطلاح أمر غير سليم ؛ لأن الاصطلاح الجيد يلزمه أن يكون له أصل في اللغة ، ولكن يلزمه أيضا أن يكون مألوفا أو مشتقا من لفظ مألوف، وأن يراعى فيه الذوق والسهولة ، وكثيرا ما تقدّم لنا العربية بسبب كثرة مترادفاتها مواد متعددة ؛ لتكون أصلا لغويا للاصطلاح الجديد . ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تعدد الاصطلاح المترجم دونما مبرر "[2].

ويدعو إبراهيم مدكور إلى أن يكون العالم حرا طليقا في أداء المعنى على النحو الذي يروقه . ويرى أنه لا يستطيع أحد أن يعبر عنه تعبيرا أصدق منه . ذلك أن العلماء لم يكشفوا الحقائق وحدها ، بل قدموا لها ما استطاعوا من وسائل التعبير عنها . وقد يعجز المخترع الأول عن إيجاد اللفظ الملائم ، فيأتي تلاميذه من بعده ويتداركون ما فاته . ويصل مدكور إلى

---

[1]) الألسنية والاصطلاح العربي ، لطيف زيتونة ، مرجع سابق ، ص١٠٠

[2]) المرجع السابق ، ص١٠٠

أن تطور العلم تطور لمصطلحاته بقدر ما هو تطور لآرائه ونظرياته .[1] ولكنه مع ما يطالب به من حرية العلماء في اختيار اللفظ المناسب لما يستجد عندهم من مفاهيم ، يضع قيودا على هذه الحرية ، من منطلق أن الحرية الصحيحة هي التي تعرف لنفسها حدودا تقف عندها ، دون أن يعدو عليها عاد أو يرغمها أحد .[2]

هذا الذي يدعو إليه مدكور نجد له صدى عند غيره من العلماء ، بل ربما وجدنا من العلماء من يتجاوز ذلك ، فها هو ذا المسدي يرى أن من حق اللساني " أن يؤسس بعض المعايير في معالجة قضية الوضع ضمن مسألة المصطلحات العلمية والفنية ، وأبعدها شأنا معيار الاستعمال ، فالمصطلح يبتكر فيوضع ويبث ، ثم يقذف به في حلبة الاستعمال ، فإما أن يروج فيثبت ، وإما أن يكسد فيمّحي . وقد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصور واحد ، فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في سوق الرواج ، ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقيه ويتوارى الأضعف "[3]. ويذهب إلى أن اللساني له الحق في أن " يستنبط مقاييس رواج المصطلح ، وضوابط تغلّب الأقوى على الأضعف ، ولا سيما إذا احتكم إلى الروائز الأسلوبية في تركيبة المصطلح من حيث صيغته ، وميزانه وتناسق صوائمه ، وانسجام بنيته المقطعية كما ونوعا . ويمكنه من أن يستعين بحقائق اللسانيات النفسية ، فتتبين له بعض مقومات السبر في ما يعتري الألفاظ من اشتراك دلالي ، أو لبس معنوي ، أو نشاز إيحائي ، فيؤول أمر المصطلح إلى النفور فلا يروج "[4].

ويرى محمود تيمور أن الكلمة لا بد أن يتوافر فيها عدد من الشروط حتى تكون أهلا للتسجيل في معجم العربية ، ويدعو تبعا لذلك إلى التمييز بين أمرين :[5]

الأول : أن نفسح للكلمات الفصيحة الجديدة ، ونرحب بها لما تدل عليه من تزكية العربية وإنمائها، ومسايرتها لركب الزمن ، وتطور المجتمع ، وتجدد الحياة .

والآخر : ثمة مرحلة يمر بها اللفظ المستحدث ، قبل أن يثبت في معجم اللغة . وفي هذه المرحلة يعرض اللفظ على محك الأذواق ، ويدور في مختبر الأقلام . فإن ثبتت صلاحيته ،

---

[1]) انظر : مدى حق العلماء في التصرف في اللغة ، مرجع سابق ، ص١٤٦، ١٤٧

[2]) يمكن متابعة القيود التي وضعها مدكور في المرجع السابق ، ص١٤٨ ، ١٤٩

[3]) انظر : قاموس اللسانيات ، عبد السلام المسدي ، مرجع سابق ، ص٢٧

[4]) انظر : المرجع السابق ، ص٢٧

[5]) انظر : العلاقة بين المصطلح واللفظ الحضاري ، حامد قنيني ، مرجع سابق ، ص١٠٢ نقلا عن مجمع القاهرة ، دورة ٣٣ ، ١٩٦٧ ، ص٣٦١

ولم يغن غيره غناءه ، وشاع بين أهل الضاد استعماله ، استحق أن يكون له في مواد المعجم وجود .

في مقابل ذلك ، يذهب الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري إلى أن سبب عدم رواج العديد من المصطلحات راجع إلى غياب تمثل نظري للقضية المصطلحية ، وإلى عفوية المنهجيات المقترحة لضبط الاصطلاح ، إضافة إلى أن المشكل المصطلحي مشكل مراسي بالأساس ؛ إذ إن المتخصص الذي يمارس الوضع في حقل تخصصه ، أو المصطلحي الذي يختص في وضع المصطلحات في أي حقل من الحقول مؤهلان مبدئيا لتقديم وتجميع الضوابط والقواعد التي تتحكم في فائدة الوضع وضمان رواجه[1].

يعزز ما يذهب إليه الفهري تأخر المؤسسات المتخصصة ، وعلى رأسها المجامع ، في وضع قواعد واضحة ومستقرة لوضع المصطلحات ؛ إذ نجد من قرارات اتحاد المجامع اللغوية العلمية ، في ندوته التي عقدها بمجمع القاهرة سنة ١٩٩٨ ، عقد حلقة عمل لوضع قواعد صوغ المصطلح العلمي العربي ، يدعى إليها عدد من المهتمين بهذا الصوغ ، والمتمرسين به ، وتجمع هذه الحلقة الجهود السابقة ، تمهيدا لوضع كتاب مرشد يستعين به جميع العاملين في هذا المجال بمجامع اللغة العربية والهيئات العلمية والأفراد .[2]

ولا شك في أن تأخر وضع مثل هذه القواعد إلى أواخر القرن العشرين ، مع ما يمثله وضعها من ضرورة لاختيار مصطلحات مناسبة تمتلك مقومات التوحد والاستقرار ، يشير بوضوح إلى مدى القصور في معالجة القضية على المستويين الفردي والجماعي .

وثمة من يرى أن من أهم أسباب فشل ترجمة المصطلحات طلب الدقة في التعبير ، من غير ملاحظة قدرة المصطلح على الشيوع ، أو مدى تقبل الجمهور له ؛ ذلك أن مسألة الألفاظ ــ في نظرهم ــ مسألة اصطلاحية ، وأنه إذا اتفق على إعطاء المصطلح المترجم المعنى الذي له في اللغة المترجم عنها ، حتى لو لم يكن المصطلح المترجم دقيقا ، فإن ذلك لا يهم كثيرا ؛ لأن الاصطلاح عند وضعه مقابل النص الأجنبي كفيل بإكسابه الدقة المطلوبة .[3]

وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، فإن التزام التركيب في بناء المصطلح ، أو التضحية بالجرس الموسيقي بهدف تحقيق الدقة العلمية ، يضعف قدرة المصطلح على الانتشار

---

[1]) انظر : المصطلح اللساني ، عبد القادر الفاسي الفهري ، مرجع سابق ، ص١٤٠

[2]) انظر : قرارات مجمعية ، مجلة مجمع اللغة العربية الفلسطيني، ع١ ، ١٩٩٩ ، ص٣

[3]) انظر : الترجمة والتعريب بين الفصحى والعامية ، مجيد حلاوي ومجيد الماشطة ، مجلة الآداب ، ع٢ ، ١٩٧٥ ، ص٢٧

والقبول.[1] ومراعاة الذوق العام في إيجاد المقابل العربي يساعد كثيرا في إزالة الفجوة بين ما يجري في أروقة المجامع العلمية والاستعمال اليومي للغة .

إذا كان طلب الدقة والتضحية ببعض خصائص المصطلح سببا في عدم استقرار المصطلح ، فإن عدم الدقة أو نقصها أمر من شأنه أن يدفع الدارسين للبحث عن مصطلح أدق، مما يعني عدم استقرار المصطلح الأول ، والبحث عن مصطلح آخر يقوم مقامه . وثمة عدد من المصطلحات يخلط بعض الدارسين بينها ، على الرغم من أن لكل واحد منها دلالته الخاصة . ومن الأمثلة على ذلك الخلط بين الأصوات الحنجرية والمحنجرة ، والأنفية المؤنفة ، مع أن الحنجرية والأنفية تشيران إلى صفات أصلية في الأصوات ، في حين أن المحنجرة والمؤنفة تشيران إلى أن هذه الصفات طارئة على الأصوات . وهناك فرق بين الأصوات التي تكون الحنجرة عنصرا مؤثرا في إنتاجها دون تكلف ، وما يكلّف به الناطق حنجرته ، حين يجعلها شريكة في إنتاج صوت لا علاقة لها به في الأصل . وكذا الحال بالنسبة للأصوات الأنفية والمؤنفة ؛ إذ تشير الأنفية إلى الأصوات التي يتسرب الهواء أثناء نطقها من فتحة الأنف دون تكلف ، كما هي الحال في صوتي النون والميم . أما المؤنفة فتشير إلى الأصوات التي يتكلف الناطق إشراك فتحة الأنف في إنتاجها ، ويمكن إنتاج بقية الأصوات بهذه الطريقة .

إن الحديث عن دقة المصطلحات ومتطلبات تحقيقها يدعو إلى أن تتجاوز معرفة مترجم المصطلح مجرد معاني المفردات في اللغة التي يأخذ منها ، إلى التغلغل في خصائص اللغتين (المصدّرة والمتلقية) وطرائقهما في التعبير ؛ ذلك أن الالتزام بحرفية المعاني التي تتضمنها الألفاظ الأجنبية من شأنه أن يدفع المترجم إلى اختيار مصطلحات ، لا تفي بالمفهوم الذي يضعها له ، ولا بمقابلة المصطلح الأجنبي الذي يريد نقله .

يشير الدكتور محمد كامل حسين ، في هذا الجانب ، إلى أنه كثيرا ما ينشأ تعارض بين سلامة اللغة علميا ، وسلامتها من حيث مطابقتها لقواعد اللغة الأدبية . ويرى أنه " كثيرا ما توجد كلمتان تدلان على معنى ، إحداهما أقرب إلى العربية ، والأخرى أشبه باللغة العلمية ، لاتصالها بنظائرها من المصطلحات الأخرى "[2] . ويعلق على ذلك بقوله : " وقد جرى المجمع على تفضيل أقربهما إلى الذوق العربي مع ما قد يكون في هذا اللفظ من شذوذ ، حين يوضع بين المصطلحات الأخرى في العلم الواحد "[3] .

---

[1]) انظر : الترجمة والتعريب بين الفصحى والعامية ، مرجع سابق ، ص٢٨

[2]) القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية ، مرجع سابق ، ص١٣٨

[3]) القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية ، مرجع سابق ، ص١٣٨

إن هذا الذي يذهب إليه كامل حسين لا يمكن التسليم به على إطلاقه . ذلك أن وجود عدد قليل من المصطلحات التي تعاني من قلق في الموضوع الذي تنتمي إليه ؛ لا يدعو إلى إطلاق الحكم بذلك . كما أن التفريق بين اللغة العلمية واللغة الأدبية بصورة توحي أنهما متقابلتان ، من شأنه أن يربك الدارسين . وربما كان من الأجدى النظر إلى هذين المستويين من اللغة على أنهما متعاضدان في تقديم مستوى عال من اللغة ، لا وفق الصورة التي ظهرت في الدعوة المتقدمة .

ويدعو الدكتور إبراهيم مدكور إلى ترسم خطى الأولين في الابتعاد عن الإسراف في وضع المصطلحات الجديدة ؛ ذلك أنهم كانوا كلما وجدوا اللغة العادية قادرة على أداء معنى من المعاني اكتفوا بها ، ولم يبحثوا عن مصطلح خاص . فوقفت اصطلاحاتهم عند النظريات الكبرى والقضايا الثابتة ، فقدر لها أن تحيا ويؤخذ بها إلى اليوم .[1] ومثل هذا الرأي الذي يذهب إليه مدكور يمكن الأخذ به في الحدود التي تسمح بذلك . وليس ثمة شك أن التزيد في وضع المصطلحات من شأنه أن يقود إلى الخلاف فيها وعدم استقرارها .

ومن عوامل استقرار المصطلح أيضا ، عدم الإفراط في تفريع المصطلحات ؛ إذ إن ميل بعض العلماء إلى التزيد في التفريع في المصطلحات لدرجة كبيرة ؛ يجعل المتلقي يميل إلى أخذ الصورة البسيطة للمصطلح، وترك ما يلحقه من تفريعات ربما لا تعنيه في شيء ، وذلك نحو ما نجده في تصنيف الفعل المهموز وفق المكان الذي تحتله الهمزة ، فإن كانت في بداية الكلمة سمّي الفعل باسم مختلف عنه حين تقع في الوسط ، وهذا يختلف عما يسمى به الفعل عند وقوعها في آخر الكلمة . ومن ذلك تقسيم الفعل الرباعي إلى أربعة أقسام : مختلف ومولد ومضاعف ومحدث.[2]

ويرى وجيه السمان أن من أهم أسباب شيوع المصطلح العلمي : سهولته ، وإصابته للمعنى الذي وضع له ، وقدمه ، واستعماله في كتب التعليم .[3]وقد يكون من أسباب سهولة المصطلحات ، وقربها من الدارسين خضوعها لمعايير موحدة في البناء ؛ إذ إن بناء

---

[1]) انظر : نشأة المصطلحات الفلسفية في الإسلام ، إبراهيم مدكور ، مرجع سابق ، ص٢٦٨

[2]) انظر : دقائق التصريف ، ابن المؤدب ، مرجع سابق ،ص١٨٣ . والمختلف عنده ما كانت حروفه الأربعة مختلفة ولا تكرار لأي منها نحو قرطس ودحرج ، والمولد هو ما تولد عن الحرف الثالث حرف رابع فكان الرابع تكرارا للثالث نحو السؤدد والقعدد ، والمضاعف ما كان حرفاه الثالث والرابع تكرارا للحرفين الأول والثاني نحو قعقع وصلصل ، والمحدث هو ما أضيف إلى الثلاثي حرف ليصبح رباعيا نحو أحسن .

[3]) انظر:جوانب الدقة والغموض في المصطلح العلمي العربي الحديث،وجيه السمان، مجلة مجمع دمشق ، م٤٩-١، ١٩٧٤، ص٧٦

المصطلحات وفق معايير موحدة يساعد الدارسين على تقدير مدلولاتها دون جهد أو عناء ، في حين أن تجاهل المعايير من شأنه أن يلجئ الباحثين إلى الحدس والتقدير ، وقد يكون تقديرهم غير دقيق .

ويعرض يحيى عبد الرؤوف جبر لدور العلاقة بين الاصطلاح ومدلوله في إشاعته ، ويرى أنه لا بد أن يتصف الاصطلاح بصفتين هما : الخصوص في ارتباط اللفظ بالمدلول والشيوع بين أصحاب الفن أو العلم الواحد . ويذهب إلى أن الإخلال بإحدى هاتين الصفتين من شأنه أن ينخفض بمكانة هذا اللفظ إلى طور الخداج أو إلى كونه مرشحا للحياة ، مما ينأى به عن دائرة الضوء ويجعله عرضة للمحاكمة لأنه يخل بنظام اللغة .[1]

ويحصر يحيى عبد الرؤوف العوامل التي تتحكم في استقرار اصطلاح ما لمدلوله في ما يلي :[2]

- تمييزه من غيره من ألفاظ اللغة (والرموز من جنسها) بدلالة تقع على مدلول ، وإن وقع على معنى غير اصطلاحي . وهو ما يعرف بالتواضع والارتجال ولو لم يكن لعلاقة بين الاصطلاح ومدلوله .وكلما كان المدلول الجديد منتجا محليا أو كان تداوله قد تم ابتداء مع الاصطلاح الذي خصص له فإن ذلك من شأنه أن يمكن الاصطلاح من الحياة والتداول والاستقرار في معجم المصطلحات .
- العفوية المطلقة في تعديل المصطلح لمساره وانحساره أو انفتاقه واستقراره لدلالة اصطلاحية جديدة دون قصد الناس .
- عوامل ترتبط بالاصطلاح نفسه وعلاقته بالمدلول منها أن تكون دلالته واضحة ، ولفظه سلسا ، وألا يكون مخالفا للذوق ، منفرا للسمع ، موافقا رقة اللغة وموسيقاها وتاريخها ، وعادات أهلها وذوقهم.

ويخلص يحيى عبد الرؤوف إلى تقديم جملة مواصفات ؛ يمكن أن تساعد على شيوع المصطلح وتحقيقه ، وهذه المواصفات هي :"

١. جودة اللفظ من كل جانب ، معربا كان أو مترجما أو مولدا أو غير ذلك ، وجماع الجودة في انسجامه مع نظام العربية الصوتي .
٢. وضوح المدلول معنى كان أم مادة أو طاقة أو نحو ذلك .

---

[1]) أضواء على أبحاث مؤتمر الكتابة العلمية باللغة العربية ، مرجع سابق ، ص١٣-١٤

[2]) انظر: المرجع السابق ، ص١٩-٢٠

٣. أن يكون ثمة ارتباط ما بين اللفظ والمدلول ، كأن يكون الاصطلاح مقيسا على معنى أداة الفعل ، أو فاعله أو مكانه وغيرها . وبين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي على جهة تخصيص العام وتعميم الخاص ، وجهة العلاقة المجازية المتعددة الأشكال .

٤. يفضل في الاصطلاح أن يكون كلمة واحدة مفردة لا تنتهي بياء ؛ لتصح النسبة إليه دون لبس ، وأن يكون لدلالة واحدة وليس من قبيل المشترك اللفظي ، وأن يكون عربيا لا معربا، وفصيحا لا دارجا . ولكن عند الضرورة فإنه لا بأس من مخالفة ذلك، مع مراعاة ما ستجره تلك المخالفة على الاصطلاح من أسباب التقوقع وعدم الشيوع "[1].

يمكن أن يلحق بما قدمه عبد الرؤوف جبر ما جاء في توصيات مجمع القاهرة من ضرورة تحديد الدلالة العلمية الدقيقة للمصطلحات ، عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها .[2] ويمكن التمثيل على توصية المجمع بما يمكن أن نختاره لمقابلة المصطلحات (Seme) ، و (Sememe) و(Semanteme)، و(Signe) ، و (Signal) وما يماثلها .

من الأمور التي تكسب المصطلح صفة الاستقرار الاقتراب من المصطلح الذي اكتسب صفة العالمية ، وهو أمر يختلف عن الاقتراض ، وإنما يكون باختيار صيغة عربية تشترك في أصواتها مع أصوات اللفظة الأجنبية لكنها تختلف عنها باختيار البناء العربي الدال على المفهوم المطلوب . ومن الأمثلة على هذا المنهج في البناء مقابلة المصطلح الأجنبي (cedilla) بـ (سديلة) ومقابلة المصطلح الأجنبي (Semanteme) بـ (سويمة) . وهي مصطلحات تم الحديث عنها في الفصل الثالث من هذه الدراسة . ولا بد هنا من تذكر أن هذا المنهج قد يصعب تطبيقه في كثير من المصطلحات ، ولكن استغلاله كلما سنحت الفرصة يعطي المصطلح مزيدا من القوة .

ومن أسباب استقرار المصطلح أمور تتعلق بالواضع ، ذلك أن واضع المصطلح الذي يتمتع بمقدرة عالية على اختيار المصطلحات يجعل الدارسين يقتنعون بمقدرة مصطلحاته على الوفاء بالمفاهيم التي يضعها لها . فيدعوهم ذلك إلى الأخذ بها ، وعدم البحث عن غيرها . فتستقر تبعا لذلك ، ويكتب لها الشيوع بينهم .

ويدخل في اقتناع الدارسين بقدرة واضع المصطلح على اختيار مصطلحه أمور؛ أبرزها : مدى ارتباط العالم الذي يضع المصطلح بالتخصص الذي يضع المصطلح فيه ،

---

[1]) أضواء على أبحاث مؤتمر الكتابة العلمية باللغة العربية ، مرجع سابق ، ص٢٥

[2]) انظر : مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، م٢١ ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٧٩ ، ص٤

فالمصطلح الذي يدخل في باب علم اللغة التطبيقي مثلا ، يكون أكثر قبولا عندما يختاره عالم متخصص في هذا المجال ، وكذا الحال لو كان واضع المصطلح المنتمي إلى علم اللغة التوليدي من المتخصصين في هذا الجانب .

ومما يدعو إلى الاقتناع بقدرة الواضع على اختيار المصطلح المناسب ، معرفته باللغة التي يأخذ منها مصطلحه فالعالم المتبحر باللغة الفرنسية مثلا أقدر من غيره في الوصول إلى المفهوم الذي يحمله المصطلح الفرنسي ، ومن ثم اختيار مصطلح مناسب لهذا المفهوم . ومعرفة الدارسين لاتصاف الواضع بهذه الصفة يحدوهم إلى قبول مصطلحاته، والتوقف كثيرا قبل توجيه النقد إليها ، ما لم تكن أخلت بشروط وضع المصطلح الأخرى .

من ذلك أيضا ؛ ذيوع اسم الواضع بين المتخصصين في الدراسات اللغوية ، فإذا كان واضع المصطلح ممن ذاع صيتهم في مجال الدراسات اللغوية ، فإن ما يضعه من مصطلحات تأخذ مكانتها من مكانته ، وهذا الأمر يدعو الدارسين ، وبخاصة من تتلمذوا على يديه ، إلى الأخذ بهذه المصطلحات ، وإن شابها بعض القصور .

إن اعتماد الجهود الفردية في بناء المصطلح يدعو المتلقي إلى الأخذ بالجوانب المتقدمة ، أما إن كانت المصطلحات اللغوية حصيلة جهود جماعية ، فإن هذه الجهود سوف تكسبها المزيد من القوة ، وتعطيها فرصة أكبر للاستقرار والاستمرار. ولهذا نجد أن معظم النقد كان موجها نحو الجهود الفردية دون الجهود الجماعية .

ومع هذا فإن ثمة من يرى أن " كل المحاولات الفردية أو الشخصية مهما كانت جادة، ومهما اتصف واضعوها بالشمولية العلمية ، والاطلاع الواسع والدقيق على مفردات اختصاصهم العلمي ، ومهما كانت لهم خبرات طويلة في تحقيق التراث العلمي أو اللغوي .. فإنها ستبقى جهودا قاصرة عن الوصول إلى المصطلح العلمي الصحيح والملائم للذيوع والانتشار "[1].

مما يساعد في استقرار المصطلح وشيوعه تلك الطريقة التي يسلكها الواضع في تقديم مصطلحه ، ذلك أن بعض العلماء يوضح للقارئ سبب اختيار مصطلحه والمفاهيم التي يحملها هذا المصطلح ؛ الأمر الذي يجعل المصطلح قريب المتناول من الدارسين ، فيقربه ذلك من نفوسهم ، ويدعوهم إلى الأخذ به والتزامه . وقد يتجاهل واضع المصطلح هذه الأمور فيكون المصطلح الذي اختاره قلقا في أذهان الدارسين ، مما يحفزهم إلى البحث عن مصطلح آخر تتضح معالمه في أذهانهم .

---

[1]) تعريب المصطلح العلمي "إشكالية المنهج " ، قاسم السارة ، مرجع سابق ، ص٩٩٨

كما يساعد في استقرار المصطلح أن لا يكون المصطلح من ألفاظ لغوية شائعة الدلالة والاستعمال ؛ لأن ذلك يجعل معناه العلمي عرضة للالتباس بمعناه الشائع المتداول.[1] وغني عن القول أن اللفظة ذات المدلولات الدارجة على الألسنة قلما تصلح لحمل مفهوم علمي يتفق عليه العلماء والدارسون ، فضلا عن توظيفه في دراساتهم ، وامتلاكه صفة الاستقرار .

ولا يعني ما تقدم أن يكون المصطلح غريبا مستهجنا ، بل " يفضل تجنب استعمال النافر الغريب من الألفاظ "[2]. فاللفظ الذي يستخدم لأداء المفهوم ينبغي أن يكون سهلا ميسورا ، ولكن هذه السهولة لا تصل إلى درجة الابتذال . والمطلوب من لفظ المصطلح أن يجمع بين خصيصتين هما : سهولة التعامل معه ، وأن لا تصل درجة استعماله إلى الحد الذي يتساوى فيه مع بقية الألفاظ التي يتكرر استعمالها بين عامة الناس بصورة واضحة .

يدخل في تحديد قوة الكلمة وقدرتها على الاستقرار والشيوع ما تمتلكه من صفات صوتية . وإلى هذا يذهب تيشتشرين بقوله : " إن القوة التعبيرية للكلمة المنفردة لا تتأتى من معناها وحده ، بل من طبيعة شكلها الصوتي أيضا "[3]. ويتضاعف أثر الصفات الصوتية عندما تتسم المصطلحات بانخفاض نسبة تكرارها في المجال الذي تستخدم فيه.

أما إثبات المصطلح الأجنبي بلغته الأجنبية ، جنبا إلى جنب مع المصطلح العربي في معاجم المصطلحات والملاحق التي تذيل بها الكتب اللغوية ، فيمكن أن يعطي المصطلح فرصة أكبر للوضوح ، ومن ثم الاستقرار والشيوع بين العلماء والدارسين . أما بالنسبة لإثباته في الأبحاث والكتب التي يؤلفها أصحابه في علوم اللغة فإن ذلك يمثل سلاحا ذا حدين ؛ ذلك أنه من جهة يمكن أن يوفر للمصطلح العربي قبولا وشيوعا بين العلماء والدارسين. وهو من جهة أخرى يمكن أن يحكم بالغلبة والشيوع للمصطلح الأجنبي ، فيساعد بذلك على اندثار المصطلح العربي وغيابه عن مجال الاستخدام .

يمثل مستخدمو المصطلح عنصرا مهما في تحديد استقراره وشيوعه . فواضع المصطلح لا يملك من أدوات إشاعة المصطلح سوى البحث في اللغة عن أنسب المصطلحات ، وأقدرها على حمل المفهوم ، وأكثرها قبولا بين الدارسين والمستخدمين .

ويمثل منهج الوضع الذي يتبعه مستخدمو المصطلح أولى الوسائل لإشاعته واستقراره، فالعلماء الذين يسعون إلى جعل المصطلحات عربية الهوية يطلبون في

---

[1] انظر : في أساليب اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه ، جميل الملائكة ، مرجع سابق ، ص١٨٨

[2] المرجع السابق ، ص١٩٠

[3] الأفكار والأسلوب ، أ.ف. تيشتشرين ، ترجمة حياة شرارة ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ص٤٥

المصطلحات التي توضع بين أيديهم ، أن تتصف بهذه الصفة ، ولا يبالون بعد ذلك إذا كان المصطلح المقترض أقدر على تأدية المفهوم أم لا . أما أولئك الذين يرون الاقتراض سبيلا، فإن ما يوضع من مصطلحات بالعربية قلما يجد قبولا عندهم ، فيبحثون عن المصطلحات المقترضة ليستخدموها في أبحاثهم ودراساتهم .

كما أن لمنهج الدرس الذي يتمثله مستخدمو المصطلح أثره في قبول المصطلح أو تفضيل غيره عليه ، فالعلماء الذين يأخذون بالمنهج البنوي ، قد تروقهم مصطلحات لا تروق أتباع المنهج التوليدي . وأتباع المنهج النفسي في الدراسات اللغوية ، قد يرفضون ما يختاره أتباع المنهج الاجتماعي . بل ربما يتجاوز الأمر ذلك ، حين يسود منهج لغوي ، أو مدرسة فتطغى مصطلحات هذه المدرسة أو ذلك المنهج على غيره ، وتمتلك بذلك مقومات الاستمرار والاستقرار. وهذا ما يمكن ملاحظته من التراث حين كثر أتباع مدرسة البصرة النحوية ، فأدى ذلك إلى تفوق مصطلحاتها على مصطلحات الكوفيين[1] .

يدخل في قبول المستخدمين للمصطلح الثقافة التي يتأثرون بها وينقلون علومهم منها، فالدارس الذي اعتاد أن ينهل من الثقافة الفرنسية مثلا قد يعزف عن الأخذ بالمصطلحات المستمدة من الثقافة الإنجليزية . ومن هذا المنطلق تجد أن مستخدمي المصطلحات في بلد ما من البلاد العربية يستسيغون ما يضعه علماء ذلك البلد أو البلدان التي تشترك معه في الأخذ من ثقافة بعينها.

وقد يتجاوز الأمر ذلك ، حين تغيب الدراسات اللغوية لأمة من الأمم. فالدراسات اللغوية اليابانية والصينية والهندية مثلا ، لا حضور لها في الدراسات اللغوية العربية ، على الرغم من أن بعضها ــ كالهندية ــ يتكئ على إرث لغوي عظيم .

وقد يشكل تقديم تعريف المصطلحات اللغوية المستخدمة حافزا قويا عند العلماء للأخذ بها، ذلك أن تعامل الدارسين مع مصطلحات واضحة أمامهم وفي أذهانهم يدعوهم إلى تقديمها على غيرها من المصطلحات . وهذا يعزز وجودها واستقرارها وشيوعها . وكان مجمع القاهرة قد جعل التعريف جزءا متمما للمصطلح يوضحه ويعين على نشره واستعماله . ويرى

---

[1] قام المرحوم إبراهيم السامرائي برصد مصطلحات الكوفيين ومقارنتها ببعض مصطلحات البصريين . لمتابعة ذلك ، انظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع ، إبراهيم السامرائي ، عمان : دار الفكر ، ط١ ، ١٩٨٧ ، ص٩٧-١٣٦

فيه مجالا فسيحا لتعليق العلميين وملاحظة اللغويين ، وأنه قد يتطور بتطـــور البحـث فـيزيد الفكرة دقة ووضوحا .[1]

يسهم توحيد منهج التعامل مع اللواصق الأجنبية في استقرار مقابلاتها العربيـة ؛ إذ إن اتباع منهج واحد في اختيار مقابلات للمصطلحات التي تشترك في اللاحقة الواحدة ، يعطي هـذه المصطلحات مزيدا من القدرة على الاستمرار والاستقرار .[2]

إن الناظر في جملة هذه الأسباب يجد أن بعضها ينبع من داخـــل القضيـــة اللغويـــة، كالأسباب التي تقدمت ، وبعضها الآخر قد تحدده الظروف المحيطة بالوضع اللغوي . وتتنـــوع هذه الأسباب بتنوع المؤثر الذي ألجأ إليها .

من أبرز هذه الظروف ما يدخل في الجانب النفســـي ، الـــذي يمـــر بـــه مســـتخدمو المصطلح وواضعوه . فبعض المصطلحات الموضوعة قد تثير في واضعها ما يدعوه للتمســـك بها ، أو تثير في مستخدمها دوافع لردها ، والدعوة لاستبدال غيرها بها ، إن لم يجد بديلا عنـها يناسبه .

يمثل قيام المؤسسات والهيئات ، والجامعات في مقدمتـــها ، بوظيفتـــها فـــي ترســـيخ المصطلحات عنصرا من عناصر استقرار المصطلحات . ولا بد في هذا المجال ، كمـــا يقـــول محمد مجيد السعيد [3]، من أن يكون على رأس برامجها إرساء قواعد المصطلح العلمي العربـي، ونشره ، وإشاعته ، وأن تتصف تلك السياسة وهذه البرامج بالشمولية والعروبية . ولا بد مـــن نشر الوعي المصطلحي بين صفوف الأساتذة الجامعيين والطلبة؛ بتوفير المعاجم التخصصيـــة والنشرات والمجلات والدوريات التي تعنى بالمصطلح العلمي العربي ، وإصدار نشرة دوريـــة تعنى بالمصطلحات العلمية الجديدة .

وقد يكون من المفيد الأخذ بالاقتراح الذي يقدمه الدكتور أحمد نعيم الكراعين المتضمن " الطلب من أقسام اللغات في المؤسسات الأكاديمية العربية أن يقوموا بتكليف طلاب الدراســـات العليا بخاصة جمع المصطلحات ودراستها وتزويد لجنة المصطلحات اللغويـــة بصـــورة عـــن

---

[1]) انظر : المصطلحات العلمية والفنية التي اقرها المجمع ، م٢١ ، مرجع سابق ، ص و

[2]) من الأمثلة التي يمكن أن تذكر في هذا المجال المصطلحات الأجنبية الآتية : Phoneme , Sememe , Morpheme , Lexeme Toneme , Taxeme , Grapheme , Glosseme , Tagmeme , Moneme , Chroneme . فهذه المصطلحات إذا أتيح لها أن تبنى مقابلاتها العربية وفق منهج واحد ، امتلكت مقدرة أكـبر على الاستقرار والشيوع بين الدارسين .

[3]) انظر : دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته ، مرجع سابق ، ص١٥١-١٥٣

أبحاثهم ، مثل المصطلحات الواردة في كتاب مترجم أو المصطلحات القديمة والحديثة في أحد فروع علم اللغة ...الخ "[1].

يتبع ذلك متابعة الجامعة مدى الالتزام بما تم توحيده من مصطلحات في التدريس والبحوث والمؤلفات ، وتشجيع البحوث المصطلحية ، واستمرارية عقد الندوات والمؤتمرات التي تسعى إلى تطوير علم المصطلحات وإقرار المصطلحات التي تبدعها قرائح العلماء . وتتويج ذلك بربط الجامعات والمؤسسات العلمية العربية ببنوك المصطلحات العالمية ، والسعي لإنشاء بنك عربي للمصطلحات ؛ لخدمة المصطلح العربي ، وتسهيل تواصل الدارسين به ؛ إذ لا يكفي إيجاد بنك مصطلحات عربي ، بل لا بد من أن يكون تواصل الدارسين به سهلا ، ليتمكنوا من الأخذ بما يتفق عليه من مصطلحات ، وتقديم الاقتراحات بشأن المصطلحات الأخرى ، واقتراح ألفاظ لما يستجد من مفاهيم ، ومقابلات للمصطلحات الأجنبية الحديثة .

ومما يؤثر في استقرار المصطلحات الجوانب السياسية . ذلك أن العلاقات السياسية بين الدول تتحكم في كل ما يربط البلدان بعضها ببعض . ويدخل في ذلك المجالات الثقافية والعلمية ومصطلحاتها . وهذا الأمر يدعو إلى أن تتجاوز الأعمال المصطلحية اللغوية وغير اللغوية البعد القطري ، لتصبح ممثلة على مستوى الوطن العربي . وإذا كانت الأمم تسعى لكسر الحواجز بينها ، فإن الدعوة إلى تخطي الحواجز القائمة بين أقطار الوطن العربي تعد أشد الظواهر الموجودة حاجة للأخذ بالاعتبار .

ويدعو عدد من الباحثين للأخذ بعدد من المقترحات يوصلونها إلى سبعة عشر مقترحا في سبيل استقرار المصطلح ، ونشره ، وإشاعته . تركز في مجملها على تأكيد العمل الجماعي، وإفساح المجال أمام العمل المصطلحي ليأخذ مكانه في الجامعات والهيئات التدريسية [2]، وتوظيف الإعلام في خدمة القضية المصطلحية ، والاهتمام بالمعاجم الموحّدة المختصة في كل موضوع ، وتوفير الدعم المالي لذلك .[3]

---

[1]) المصطلح اللغوي وسبل توحيده ، أحمد نعيم الكراعين ، مجلة اللسان العربي ، ع٣٩ ، ١٩٩٥ ، ص٣٣٢

[2]) هذا الإحساس بضرورة أن يأخذ المصطلح مكانه في الدراسات الجامعية قاد بعض الحرصاء إلى إنشاء معهد خاص بذلك هو معهد الدراسات المصطلحية التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة سيدي محمد بن عبدالله في المغرب سنة ١٩٩٣ . انظر : نحو معجم عربي موحّد ، عبد النبي اصطيف ، مجلة مجمع دمشق ، م٧٥-٤ ، ٢٠٠٠ ، ص٨٤٣ .

[3]) انظر : تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته ، عودة الله القيسي ورفاقه ، مجلة اللسان العربي ، م ٣٩ ، ١٩٩٥ ، ص٣٢٦-٣٢٨

المبحث الخامس: مدى استقرار المصطلح اللغوي الحديث وشيوعه

إن مشكلة المصطلحات اللغوية مشكلة عالمية ، لا تحصرها حدود ، ولا يمنعها تقدم بلد من البلدان ، وقد اتضح في ما تقدم عدم استقرار المصطلح في لغاته الأجنبية ، فربما تغير لفظه ، وربما تغير مفهومه أو حدّه . وكل هذا ناشئ عن تطور العلوم أو عدم اتفاق العلماء على صيغة المصطلح أو مفهومه .

وليس غريبا أن تعاني المصطلحات العربية إذن من مشكلات متعددة ؛ إحداها عدم استقرار المصطلح . ويتمثل عدم استقرار المصطلح في اللغة العربية في مظاهر متعددة ، أبرزها عدم قبول بعض العلماء بما يضعه غيرهم ، فيسعون لوضع مصطلحات جديدة تقوم مقام ما وضعه غيرهم . وقد تبين في الفصل الثالث من هذا البحث ما يعاني منه المصطلح اللغوي من تعدد نتيجة ذلك .

من مظاهر عدم الاستقرار في الجهاز المصطلحي في العلوم اللغوية العربية ، غياب العديد من المصطلحات اللغوية التي استقرت في اللغات الأخرى ؛ إذ يلحظ المتابع لأمر معاجم المصطلحات اللسانية افتقارها للعديد من المصطلحات اللغوية ، بل إن الأمر يتعدى ذلك ليكشف عن غياب كثير من مصطلحات المدارس اللسانية الحديثة . ولا أدل على ذلك ــ كما يقرر الفاسي الفهري ــ من غياب معظم مصطلحات المدرسة التوليدية [1] .

يتجلى هذا اللون من عدم الاستقرار في غياب العديد من المصطلحات اللغوية من الملاحق ومعاجم المصطلحات المتخصصة ؛ إذ يتضح من متابعة المصطلحات التي تبدأ بالحرف الإنجليزي (N) أن عدد هذه المصطلحات يبدأ مع السعران بـ (١٨) مصطلحا ، تتكرر عند عبد الرسول شاني سنة ١٩٧٧ بزيادة مصطلحين ، وتصل عند الخولي في معجم علم اللغة النظري سنة ١٩٨٢ إلى (١٦٣) مصطلحا ؛ من بينها (٩) مصطلحات مما أورده السعران . ثم بدأ هذا العدد بالتراجع، فوصل إلى (١٢٠) مصطلحا عند المسدي سنة ١٩٨٤، ثم تراجع هذا العدد مرة أخرى ليصل إلى (٩٨) مصطلحا في المعجم الموحّد المنبثق المنظمة العربية للتربية والعلوم . وأوصلها البعلبكي بعد ذلك في معجم المصطلحات اللغوية سنة ١٩٩٠ إلى (٣٣٣) مصطلحا ، وتراجع هذا العدد بشكل حاد عند مبارك المبارك ؛ حيث لم تتجاوز مصطلحاته التي تبدأ بهذا الحرف في معجم المصطلحات الألسنية (٦١) مصطلحا .

وعند متابعة مصطلحات السعران التي تبدأ بهذا الحرف في المعاجم اللاحقة نجد أنها تكررت عند عبد الرسول شاني إلى درجة تقترب من المطابقة عددا ولفظا ، في حين لم يورد

---

[1]) المصطلح اللساني ، عبد القادر الفاسي الفهري ، مرجع سابق ، ص١٤٠

الخولي منها سوى (٩) مصطلحات . ويشترك قاموس المسدي والمعجم الموحّد في إيراد (٦) مصطلحات مما أورده السعران ، ويتضمن معجم البعلبكي (٩) مصطلحات منها ، ويكتفي معجم مبارك المبارك بإيراد (٧) من مصطلحات السعران .

ويمكن للدارس أن يتناول استقرار المصطلح وفق عناصره الثلاثة : المفهوم ، والتعريف واللفظ[١] . وهذا بيان ذلك :

أولا : مدى استقرار المفهوم

لعل أولى عناصر المصطلح بالاستقرار هو المفهوم ؛ ذلك أن النظر في المصطلح ، والسعي إلى اختياره يبدأ بالنظر إلى المفهوم . فيمثل المفهوم النقطة التي ينطلق منها واضع المصطلح ، ليبحث عن لفظ قادر على حمله وتأديته بصورة مناسبة .

والمفاهيم هي العنصر الأساس في تحديد مجالات اختصاص عالم من العلماء ، أو بحث من البحوث ، أو دلالة مصطلح من المصطلحات . كما أنها تتحدد في الزمن الذي وضعت فيه ، مع ما يمكن أن يطرأ عليها من تغيير أو تطور . ومن هنا فإنه ليس من الحكمة أن نطلب من عالم من العلماء الالتزام بمفاهيم لم تتحدد في عصره أو مجاله . ولا يجوز وفق هذه النظرة ما صنعه أحد الباحثين حين طالب ابن جني بالالتزام بمفاهيم مصطلحات حديثة بقوله : " ويتضح من تفحص المنظومة الصوتية عند ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب ، أن هذا الأخير يداخل أحيانا ما بين مفاهيم الفونيتيكا ومفاهيم الفونولوجيا ، بل وحتى بين مفاهيم هذين العلمين وبين مفاهيم علم الصرف "[٢].

عند محاكمة لفظ مصطلح من المصطلحات ، أو مفهومه ، لا بد أن نعي أنه يسير وفق محددات ، ينبغي التعرف إليها قبل البدء بمناقشته . ومن هذه المحددات الزمن والمنظومة المصطلحية التي ينتمي إليها ، أو ترافقه . ومن هنا فقد كان للقدماء تقسيماتهم ومناهجهم في توزيع الموضوعات التي يدرسونها . ويتطلب الأمر منا تناول مصطلحاتهم ومفاهيمهم ومناهجهم وفق ما وضعوه هم من توزيعات ، لا ما تكشف عنه أو تستخدمه الدراسات اللغوية الحديثة .

---

[١] التعريف هو الوسيلة التي نستطيع من خلالها معرفة المفهوم الذي يحمله لفظ من الألفاظ ، وتم الفصل هنا بينها لما يطرأ على المفاهيم من تغير كما هي الحال مع مصطلح Pragmatic الذي سبق تناوله ،وإمكانية تغير التعريف بين عالم وآخر مع ما يمكن أن يتصف به المفهوم من الاستقرار .

[٢] المصطلح الصوتي عند ابن جني ما بين الانطباعية والصرامة اللغوية ، محمد المدلاوي ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ ، ص١١

لعل التركيز على هذا الجانب من محاكمة مفاهيم المصطلحات ، وفق البيئة التي وجدت فيها ، من شأنه أن يجعل الأبحاث التي يتناولها الباحثون أكثر علمية . أما محاكمة عالم من العلماء، وفق مفاهيم مصطلحات بعيدة عن البيئة التي يطبق فيها أبحاثه ، فهو أمر أبعد ما يكون من الاتصاف بالعلمية . وقد يقودنا هذا الأمر إلى النظر في المنهج الذي يتبعه مستخدم المصطلح ، ومحاكمة المفهوم وفق هذا المنهج ، والابتعاد عن التعامل مع مفهوم مصطلح وفق منهج يختلف عن المنهج الذي يستخدمه الباحث.

إن وقوف المفهوم في مقدمة عناصر المصطلح لا يشكل له حماية ، تقيه من التغير وعدم الاستقرار. ذلك أن بعض المفاهيم قد تتغير تبعا للظروف المحيطة بها ، بل إن الأمر قد يتعدى ذلك، لنجد أن تغير المفهوم قد يحصل عند واضعه ، فضلا عمن يتلقاه ويتعامل معه .

وعند متابعة المصطلحات التي تغيرت مفاهيمها نجد أن ذلك كان مرده في الغالب إلى أمرين ؛ أولهما اختلاف النظرة بين القدماء والمحدثين إلى دلالة المصطلحات التي لها امتداد في التراث اللغوي العربي . وبخاصة عندما يرى العلماء المحدثون أن مفاهيم القدماء قد تطورت في العصر الحديث عما كانت عليه عندهم ، أو أن تحديدهم لمفاهيم مصطلحاتهم لم يكن دقيقا بالدرجة التي كشف عنها العلم الحديث .

يتركز مثل هذا الخلاف بين القدماء والمحدثين ، في الغالب ، في مفاهيم المصطلحات الخاصة بعلم الأصوات . ذلك أن استخدام الأجهزة في تحديد معالم الأصوات قادهم إلى النظر إلى المصطلحات نظرة أخرى ، تختلف عن تلك النظرة التي نظرها القدماء ، فنتج عن ذلك تغير في المفاهيم ، تبعه تغير في اللفظ الدال عليها . ويكفي أن نعيد النظر في ترتيب مخارج الأصوات عند القدماء ، وتوجيه المحدثين لهذا الترتيب ، وتعقيبهم عليه .

ويتمثل الآخر في اختلاف المدارس اللغوية التي تناولت المصطلح حول مفهومه ، وتركّز ذلك حول المصطلحات التي تمثل أطرا عامة ، أو ينضوي تحتها مصطلحات أخرى أو تفرعات لها . وأوضح ما يمثل ذلك المصطلحات الدالة على العلوم أو المذاهب المختلفة ، نحو علم اللغة ، وفقه اللغة ، والبراجماتية وما يماثلها .

وعلى الرغم مما يبذل من جهود في سبيل وضع المصطلحات وتوحيدها ، فإن أحد الباحثين يشير إلى أن ثمة مصطلحات في مجالات العلم ما زالت موضع اختلاف ، ويقدرها بعضهم بنسبة ٦% من مجموع المصطلحات المستخدمة في التدريس والترجمة والتأليف .[1] ولم تقم دراسة إحصائية لتوضيح نصيب المصطلحات اللغوية من هذه النسبة .

---

[1] انظر : التعريب والمصطلح ، شحادة الخوري ، مجلة مجمع دمشق ، م٧٣ –٤ ، ١٩٩٨ ، ص٨١٣

مع هذا فربما كان الكشف عن التغير في المفهوم أصعب المشكلات التي تواجه الدارسين؛ إذ إن مفهوم المصطلح لا يتبدى صورة جلية ، إلا إذا كشف العالم الذي يستخدمه عن أبعاده في دراسته. أما إذا اقتصر الأمر على الاستخدام ، فإنه غالبا لا يقدم صورة وافية توضح معالمه ، وتبين أبعاده .

ولا يختلف الأمر في المصطلحات اللغوية عن غيرها في هذا الجانب . ذلك أنها تعاني مما تعاني منه المصطلحات الأخرى ، فالكشف عن مفاهيمها يتطلب جهدا إضافيا متخصصا في متابعة مفهوم كل مصطلح على حدة في الكتب التي تناولته ، نظرا لأن معاجم المصطلحات المتخصصة تفتقر في الغالب لتوضيح مفهوم المصطلح .

ثانيا : مدى استقرار التعريف

يعد التعريف المصطلحي أهم أنواع التعريف وأفضلها ؛ لأنّه التعريف الذي يمكن من تفسير مقصد المصطلح ، ومرجعه ، وسماته الدلالية في إطار من العلاقات المتبادلة بين المصطلح وسواه من المصطلحات . كما يمثل تقديم تعريف للمصطلحات أهم السمات التي توفر لها أسباب النجاح والاستقرار .

من جهة أخرى يمثل التعريف الجانب الأقرب للكشف عن المفهوم ؛ ولذا فإن التعامل معه أيسر من التعامل مع المفهوم . فالمفهوم ـ كما تقدم ـ قد تكون ملامحه غير ماثلة بصورة واضحة . أما التعريف فإنه صورة يرفقها واضع المصطلح ، في الغالب ، ليقدم للقارئ والمستخدم المفهوم الذي يحمله هذا اللفظ والدلالات المصاحبة له .

ولعل من أعسر الأمور التي يعاني منها المتعاملون مع المصطلحات هو أن جل معاجم المصطلحات ، التي يتوقع منها أن توفر للباحث والقارئ ما يحتاج إليه من مصطلحات مستقرة لفظا ومفهوما ، لا تقدم تعريفات لمفاهيم المصطلحات التي توردها ، وإنما تكتفي باختيار لفظ عربي مقابل للفظ الأجنبي الوافد ، دون أن يكلف واضعوها بتوضيح ما يحمله هذا اللفظ من دلالات .

من هنا فإن متابعة المصطلحات لمعرفة مدى استقرار تعريفاتها ، تتوقف عند المعاجم والكتب التي أردفت مصطلحاتها بتعريفات توضحها ؛ ذلك أن عددا من معاجم المصطلحات اللغوية أوردت مصطلحاتها غفلا من أي تعريف يوضحها ، ويجلي صورتها . وفي مقابل ذلك نجد أن المعاجم التي تورد تعريفات وتوضيحات لمفاهيم الألفاظ التي تتضمنها ، قد تعجز التعريفات فيها عن بلوغ المستوى المطلوب من توضيح المفاهيم ، والكشف عن دلالات الألفاظ بالصورة التي يتيسر تواصل العلماء على أساسها .

إذا كانت الغاية الأولى من المعاجم هي إزالة العجمة عما تتناوله من ألفاظ ، فإن معاجم المصطلحات مدعوة للقيام بهذه المهمة قبل غيرها . ذلك أن المصطلحات ، كما تقدم ، تمتلك خصوصية تميزها عن بقية الألفاظ اللغوية ؛ إذ إنها تلعب دورا في تحديد دلالات النصوص التي ترد فيها . وإذا التُمِست الأعذار للملاحق التي تذيل بها كتب الدراسات اللغوية، إن خلت من توضيح لمفاهيمها ؛ لما يمكن أن تتضمنه من دراسات بداخلها تقوم مقام التعريف في الملحق ، فإن المعاجم المتخصصة في المصطلحات اللغوية لا يُعفى أصحابها من إيراد توضيح لمفاهيم الألفاظ التي تضمها معاجمهم .

وتتولد مشكلة في استقرار التعريف في معاجم المصطلحات ، عندما لا تستند هذه المعاجم في رصد مصطلحاتها إلى واقع الدراسات اللغوية ، والبحوث والمؤلفات التي وظفت المصطلحات وحددت دلالاتها ، وعرفتها للقارئ بصورة مباشرة أو غير مباشرة . فقد تمثل معاجم المصطلحات الأجنبية رافدا مهما في توفير المصطلحات لمعاجم المصطلحات العربية ، ولكن ذلك لا يعني الاتكاء المطلق على هذه المعاجم ؛ إذ لا بد من أخذ واقع هذه المصطلحات في الدراسات العربية بالحسبان ، وبخاصة أن بعض هذه المصطلحات تتكيف دلالته وفق اللغة التي تستخدمه .

وإذا كان عدد وافر من هذه المصطلحات قد اكتسب استقرار التعريف ، فإن عددا آخر منها لم يحظ بهذه الميزة . ومن الأمثلة على ذلك مصطلح (الذريعيات ، Pragmatics) الذي سبق الحديث عنه في الفصل الماضي . وما يورده الدكتور محمد إسماعيل بصل من تعريفات لمصطلح (النص) .[1]

وربما استقر تعريف مصطلح على الرغم من غموضه ، على نحو ما نجده في تعريف القدماء لمصطلحي الجهر والهمس ؛ إذ يعرف سيبويه المجهورة بقوله : " حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت"، ويعرف المهموسة بقوله : " وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه ، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس . ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه "[2]. ثم جاء العلماء من بعده والتزموا التعريف الذي وضعه سيبويه حتى وقت متأخر ، دون تغيير يذكر .

---

[1]) انظر : من تصور لساني للمفهوم إلى وضع صحيح للمصطلح ، محمد إسماعيل بصل ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ ، ص١-٤

[2]) كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ج٤ ، ص٤٣٤

ويرصد أحد الباحثين الأسباب التي تقف وراء عدم استقرار المصطلح ، ويلخصها في مجموعة من الأسباب تتمثل في ما يلي:[1]

١- غياب النسقية في التعريف ، ويتضح ذلك عند وجود تعالق بين مفهومين أو أكثر، تجمعهما أواصر شابكة لا يصرح بها.

٢- تداخل الأنساق المعرفية في بنية التعريف ، كالخلط بين المحتوى التراثي والمحتوى اللساني الحديث .

٣- الانفتاح الضيق للتعريف على ما جد من معارف لسانية (تداوليات الأفعال اللغوية، التداوليات المعرفية، الدلالة التصورية، النحو العلائقي ... الخ).

٤- عمومية التعريف المخلة بالمطلوب .

٥- سلخ المعرف(أن يؤتى بالمأخوذ مع التغيير في معناه).

٦- تخصيص مدخل للمصطلح من دون التصريح بمجاله الاستعمالي . وعادة لا يصدق التعريف إلا من زاوية مدرسة لسانية واحدة.

٧- سقوط التعريف في الشكل الدائري، خاصة عند التوسل بالمرادف.

٨- إسقاط بعض مكونات المعرف كالتجافي عن المعنى التداولي للمصطلح، مما يشي، عادة بوجود تحيز لمذهب لساني معين.

٩- الاكتفاء بالدلالة اللغوية وإغفال الدلالة الاصطلاحية .

١٠- توهم تقارب مفهومي ، كأن نجعل الإنجاز مرادفا للكلام ، دون مراعاة الخلفية النظرية للمصطلحين .

ثالثا : مدى استقرار اللفظ

إن الوقوف مع الألفاظ التي يختارها العلماء ، ومتابعة مدى استقرارها ، يكشف عن أكثر الجوانب التي يمكن أن تتمتع بقدر من الاستقرار . كما يكشف عن المصطلحات التي لم تتسم بالاستقرار ، فينتج عن ذلك بحث عن مصطلحات أخرى ؛ تقوم بالغرض الذي لم تستطع المصطلحات السابقة الوفاء به .

ربما كان الكشف عن جوانب التطور والاستقرار في ألفاظ المصطلحات أيسر منه في العناصر الأخرى للمصطلح . ذلك أنه قد يكفي للكشف عن التغير في اللفظ أن ننظر في

---

[1]) التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية (تعريف المصطلح التداولي نموذجا)، توبي حسن ، مجلة اللسان العربي، ع٤٨ ، ١٩٩٩، ص٢٥٧

المصطلح العربي ومقابله الأجنبي ، لمعرفة ما إذا كان مستخدمو المصطلح قد التزموا بما وضعه سابقوهم أم بحثوا عن لفظ جديد لمقابلة المصطلح الأجنبي الذي لم يرق لهم .

وعند متابعة المصطلحات التي تبدأ بالحرف الإنجليزي (N) لمعرفة مدى استقرار هذه الألفاظ فإن البحث في المصطلحات التي تبدأ بهذا الحرف يكشف أن الخولي يتفق مع السعران[1] في مصطلحين من (٩) اتفاقا تاما ، وتختلف ألفاظ مصطلحين آخرين ، في حين أن الخولي يضيف ، في المصطلحات المتبقية ، إلى ما قدمه السعران ألفاظا أخرى ، ويحذف أخرى مما يورده السعران ، وبخاصة أنهما كليهما لا يلتزمان بتوحيد المصطلحات .

وفي مصطلحات المسدي ، الذي يمثل توحيد المصطلحات أبرز السمات التي التزمها في قاموسه ، يتفق مع السعران في مصطلحين من أصل ستة مصطلحات ، ويختلف معه في الأربعة الأخرى . وتختلف خمسة من مصطلحات المعجم الموحّد عنها عند السعران ، وتلتقي معه في مصطلح واحد من المصطلحات الستة التي أوردها المسدي من مصطلحات السعران .

هذا الخلاف يتقلص عند البعلبكي ليصل إلى أربعة مصطلحات من أصل تسعة ، ويتفق معه في خمسة مصطلحات . وفي مصطلحات مبارك المبارك نجد أن المصطلحات السبعة التي يوردها من المصطلحات الواردة عند السعران تكاد تتطابق وما أورده السعران .

أما إن تجاوزنا مقارنة مصطلحات المعاجم بالمصطلحات التي وضعها السعران ، لنعقد مقارنة بين المصطلحات الواردة في المعاجم التي جاءت بعده ، فإننا نجد أن مجموع المصطلحات الواردة في خمسة معاجم ، مما يبدأ بحرف (N)[2] ، يصل إلى حوالي ٤٤٠ مصطلحا ؛ جاء منها حوالي ١٣٥ مصطلحا بصورة مشتركة بين بعض المعاجم أو كلها .

---

[1]) تم اختيار الملحق الذي قدمه السعران هنا في المقارنة نظرا لأنه يمثل مرحلة البداية في وضع المصطلحات اللغوية الحديثة بصورة معجمية

[2]) يقدم اختيار حرف (N) بصورة عشوائية تمثيلا لواقع المصطلحات في هذه المعاجم ، وتم اختيار المعاجم الآتية :

معجم علم اللغة النظري ، محمد علي الخولي ، ١٩٨٢

معجم مصطلحات علم اللغة ،محمد حسن باكلا ورفاقه ، ١٩٨٣

المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ، المنظمة العربية للثقافة والعلوم ، ١٩٨٩

معجم المصطلحات اللغوية ، رمزي منير البعلبكي ، ١٩٩٠

معجم المصطلحات الألسنية ، مبارك المبارك ، ١٩٩٥ =

= تمثل هذه المعاجم المدة الزمنية التي مر بها التأليف المعجمي في المصطلحات اللغوية ١٩٨٢-١٩٩٥ ، وجميعها تعتمد اللغة الإنجليزية ، لتكون محاكمة المصطلحات فيها أكثر دقة ، ويمكن أن يمثل هذا الاختيار مدى

يمكن تتبع استقرار ألفاظ المصطلحات الواردة في هذه المعـــاجم ، ممـا يبـدأ بـهذا الحرف، وفق بعدين ؛ هما :

- مدى إيراد اللاحقين للمصطلحات التي أوردها سابقوهم .
- مدى التزام اللاحقين باختيار المقابلات العربية التي اختارها سابقوهم .

وبتطبيق هذين البعدين نلحظ ما يلي :

أولا : تضمن معجم باكلا (سنة١٩٨٣) في هذا البـــاب (٨٧) مصطلحـا ؛ مـن بينـها (٥٢) مصطلحا مما أورده الخولي (سنة ١٩٨٢) ، وكان عدد المصطلحات التي اتفق مع الخولي فـي مقابلاتها (٢٦) مصطلحا ، واختلف معه في (٢٦) مصطلحا آخر.

ثانيا : تضمن المعجم الموحّد (سنة ١٩٨٩) في هذا الباب (٩٨) مصطلحا ؛ مـن بينـها (٥٣) مصطلحا مما أورده الخولي ، وكان عدد المصطلحات التي اتفق مع الخولي في مقابلاتـها (١٣) مصطلحا ، في حين اختلف معه في (٤٠) مصطلحا . واتفق مع مصطلحات معجم بـاكلا فـي (٢١)، في حين اختلف معه في (٣٣) مصطلحا .

ثالثا : تضمن معجم البعلبكي(سنة ١٩٩٠) في هذا الباب (٣٣٣) مصطلحا ؛ من بينـها (٨٨) مصطلحا مما أورده الخولي ، وكان عدد المصطلحات التي اتفق مع الخولي في مقابلاتـها (٣٧) مصطلحا ، في حين اختلف معه في (٥١) مصطلحا . واتفق مع معجـــم بـاكلا فـي (٣٢) مصطلحا، واختلف معه في (٣٣) مصطلحا . أما بالنسبة لمصطلحات المعجم الموحّد فقد الـتزم البعلبكي بإيراد (٥٩) مصطلحا من مصطلحاته ؛ وافقه في (١٥) منـها ، وخالفـه فـي (٤٤) مصطلحا آخر .

رابعا : تضمن معجم المبارك(سنة ١٩٩٥) في هذا الباب (٦١) مصطلحا ؛ مـن بينـها (٢٧) مصطلحا مما أورده الخولي ، وكان عدد المصطلحات التي اتفق مع الخولي في مقابلاتـها (١٩) مصطلحا ، في حين اختلف معه في (٨) مصطلحات . وتضمن (٢١) من مصطلحات بـاكلا ؛ وافقه في (١٣) منها , وخالفه في (٨) مصطلحات . وأورد (٢٢) مصطلحا مـن مصطلحـات المعجم الموحّد ؛ وافقه في (١٢) منها ، وخالفه في (١٠) مصطلحـات أخـرى . وأورد (٢٥) مصطلحا من مصطلحات البعلبكي ؛ وافقه في (١١) منها وخالفه في (١٤) مصطلحا آخر.

التزام المعجم الموحّد بمصطلحات المعاجم التي سبقته ، ومدى الـتزام المعـاجم التـي جـاءت بعـده بـالتزام المصطلحات التي تضمنها .

تتلخص النتائج السابقة في أن معدل نسبة الاتفاق بين هذه المعاجم في المصطلحات التي تضمنتها لم تصل إلى ٤٣% ، وأن نسبة اتفاق المعجم الموحّد مع المعجمين السابقين له ، في اختيار المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية التي يتفق معها في إيرادها كانت حوالي ٣١%.

أما المعاجم التي ألفت بعد المعجم الموحّد ، فقد وجدنا أن نسبة التزام البعلبكي بالمقابلات التي اختارها المعجم الموحّد ، من الألفاظ التي اشتركا في إيراد ألفاظها الأجنبية كانت ٣٤% . في حين التزم معجم مبارك المبارك بنسبة ٥٤% من المقابلات التي وردت في المعجم الموحّد للمصطلحات التي اشترك معه في إيرادها .

يشير ما تقدم بوضوح إلى قلة الاستقرار في المصطلحات اللغوية الحديثة ؛ إذ نجد تذبذبا واضحا في عدد المصطلحات التي يتضمنها كل معجم في هذا الباب ، ويكفي للتدليل على ذلك أن عدد المصطلحات الواردة في هذا الباب في المعجم الموحّد (٩٨) مصطلحا ؛ يرتفع عددها بعد عام واحد إلى (٣٣٣) مصطلحا ، ثم يتراجع هذا العدد عند المبارك بعد خمس سنوات ليصل إلى (٦١) مصطلحا . كما تشير النسب المتقدمة إلى أن أعلى نسبة اتفاق بين هذه المعاجم في اختيار مقابلات للألفاظ الأجنبية المشتركة بينها ، لم تتجاوز ٥٥% في أحسن أحوالها .[1]

ولعل من المفيد في هذا الجانب إيراد جدول[2] يرصد وضع أحد المصطلحات (شبه الصامت) ، عند عدد من الدارسين :

المصطلح	اعتمده	قبله	المجموع	تاريخ ظهوره	نسبة شيوعه % (*)	المصطلح الأجنبي
شبه حركة	٤		٤	١٩٢٩ (برکشتراسر)	٩,٠٩	Semi - Vòyelle
شبه صوت لين	١	١	٢	١٩٤٤ (إ.أنيس)	٤,٥٤	" "
نصف مصوت	٢		٢	١٩٢٥ (ع.ر. بدوي)	٤,٥٤	" "
نصف علة	٣		٣	١٩٥٥ (ت. حسان)	٦,٨٢	" "
شبه صائت	٥	٢	٧	١٩٦٢ (م. السعران)	١٥,٩٠	" "
نصف حركة	٨	٣	١١	١٩٦٦(ص.القرمادي)	٢٥	" "

[1]) ربما كان من المفيد هنا أن نذكر أن الاختلاف بينهم لم يصل إلى حدّ التناقض ، ولكن هذه الوفرة من المصطلحات التي يستخدمونها يمكن أن توظف لحمل مفاهيم أخرى .

[2])نقلا عن : أشباه الصوامت في اللغة العربية ، محمد أمنزوي، مجلة اللسان العربي ،ع٤٨، ١٩٩٩ ، ص٥٢

نصف صائت	٤	٢	٦	١٩٦٧ (ش. عياد)	١٣,٦٣	" "
شبه طليق	١		١	١٩٦٩(م. الأنطاكي)	٢,٢٧	" "
(حرف) لين	٣	١	٤	١٩٧٣ (ت. حسان)	٩,٠٩	" "
شبه علة	١	١	٢	١٩٧٩(د. عبده)	٤,٥٤	" "
شبه مصوت	٣		٣	١٩٧٩ (أ . بتي)	٦,٨٢	" "
حركة وسطى	١		١	١٩٨٠ (م. الحناش)	٢,٢٧	" "
نصف مد	١		١	١٩٨٤(غ. المطلبي)	٢,٢٧	" "
نصف حرف	١		١	١٩٧٣ (ط. البكوش)	٢,٢٧	Semi - Consonne
نصف ساكن		١	١	١٩٧٣ (أ. م. عمر)	٢,٢٧	" "
نصف صامت	١	٣	٤	١٩٧٧(ع.ص.شاهين)	٩,٠٩	" "
شبه صامت	٢	٣	٥	١٩٨١(ص. حسنين)	١١,٣٦	" "
انحداري	١		١	١٩٧٣ (أ.م. عمر)	٢,٢٧	Glide
انزلاقي	٤		٤	١٩٨٠(س. مصلوح)	٩,٠٩	"
علة	٢		٢	١٩٨٧(ا.اسغروشني)	٤,٥٤	"
٢٢) انتقالي	١	١	٢	١٩٨٩ (الموحّد)	٤,٥٤	"
(صـــــامت) مضيق	١		١	١٩٨٠ (ت . عنبر)	٢,٢٧	Narrow (consonant)
(*) بين المراجع المستشارة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعضها استعمل أكثر من مصطلح واحد.						

إن واقعا كهذا يشير بوضوح إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتق العلماء والمتخصصين، والهيئات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال ، وضرورة السعي الحثيث لتجاوز هذه العقبات ؛ التي من شأنها أن تعطل سير العلوم ، وتحول دون قيام تواصل مثمر بين العلماء والدارسين في مجال العلوم اللغوية أولا ، وتوفير المصطلحات اللازمة لحمل المفاهيم في العلوم الأخرى .

هذا الأمر يدعو إلى العودة إلى المنهجيات المتبعة في اختيار الألفاظ المناسبة لحمل المفاهيم ، واختيار السبيل الأمثل لنشرها وإشاعتها بين المتخصصين ، وضرورة قيام مؤسسة متخصصة بمعالجة المصطلحات اللغوية بصورة خاصة ، ونشر ما تتوصل إليه من مصطلحات بصورة تتيح للدارسين الاطلاع عليه بسهولة ويسر ، واستخدام وسائل التواصل الحديثة في تحقيق ذلك .

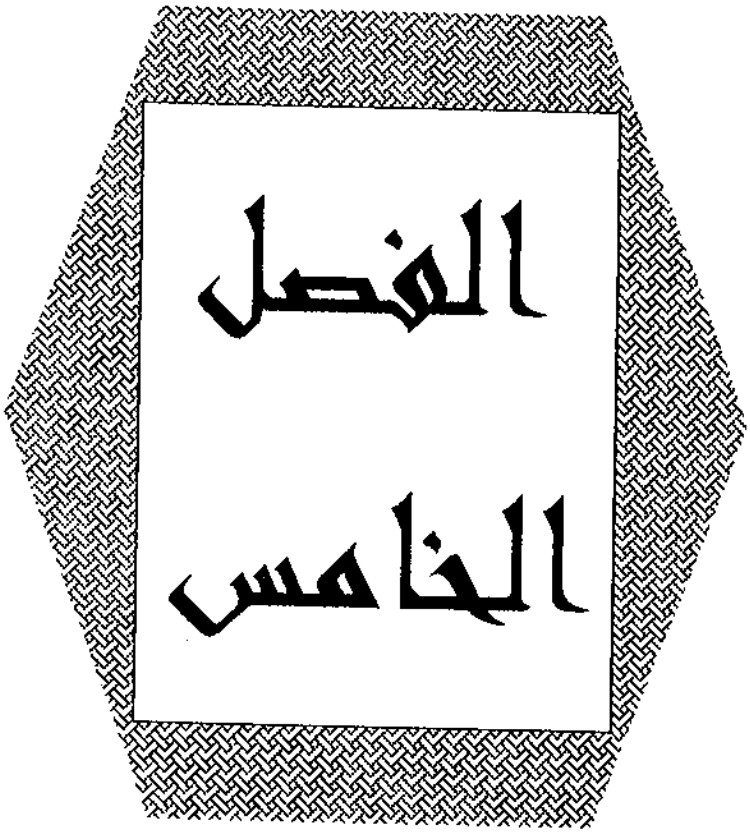
الفصل
الخامس

المصطلح اللغوي بين التوثيق والحوسبة

يسعى العلماء في كل علم من العلوم إلى تنظيم أعمالهم ، ليتسنى لهم تطويرها والعمل على تقديم أفضل النتائج بها . ولعل النظر في المصطلحات بصورة عامة والمصطلحات اللغوية بصورة خاصة يدعو الباحثين إلى البحث عن طريقة ، يستطيعون من خلالها تجاوز ما يعترضهم من عقبات في بناء المصطلح واستخدامه .

من أبرز ما تعاني منه المصطلحات في اللغة العربية ، وربما في غيرها من اللغات ، فقدان العمل المنظم في الجهود التي تبذل في مجالاته المختلفة . ذلك أن جهودا عظيمة تبذلها المجامع والجامعات والهيئات ، إضافة للجهود الفردية ، ولكن هذه الجهود تفتقد التنظيم ، مما يبدد كثيرا مما يبذل ، مع إمكانية استغلاله في جوانب أخرى .

لعل أول وسائل تنظيم الجهود في مجال المصطلحات العمل على توثيق ما يبذل من جهود على المستويين الفردي والجماعي ، وتدوين المصطلحات التي يضعها العلماء في كل علم من العلوم ، وتيسير سبل الوصول إليها ، لتتحقق الفائدة المرجوة منها . ويمكن أن يتم التدوين والتوثيق وفق آليتين مختلفتين في الأسلوب ، وتكمل إحداهما الأخرى . وهاتان الآليتان هما التوثيق اليدوي والحوسبة .

يمثل حصر المصطلحات وتدوينها وتوثيقها مرحلة أولى في العمل . ويعتمد على متابعة ما وضع من مصطلحات ، وجمعها مع ما يتصل بها من معلومات توضح معالمها وتكشف مدلولاتها ، وتؤصل لها ، وتدوينها في سجلات خاصة يتم نشرها بصورة موسوعات اصطلاحية . ويتضمن هذا العمل إفساح المجال أمام الدارسين ، ليقدموا رأيهم في ما تتضمنه هذه الموسوعات ، تمهيدا للنظر فيه والأخذ بالمناسب منه .

يحتاج القيام بهذا العمل إلى وجود مؤسسة تتبنى العمل فيه ، ومتابعة تنفيذه . ويمكن الاستفادة في هذا المجال من الجهود الدولية المماثلة نحو الموسوعة البريطانية والموسوعة الأمريكية . وليس أدل على إمكانية تحقق ذلك مما يصنعه ناشرو معجم المورد للبعلبكي من

إعادة نشره سنويا ، بعد إضافة الألفاظ الجديدة . ومع ذلك فإن جهدا كهذا يرتبط نجاحه بمدى الاقتناع بجدواه ، والحرص على متابعة تنفيذه .

أما استخدام الحاسوب في خدمة المصطلحات بصورة عامة والمصطلحات اللغوية بشكل خاص ، فقد " أدى استخدام الحاسب الآلي في التدوين المصطلحي Terminography منذ نهاية الستينيات إلى إنشاء بنوك البيانات المصطلحية في عدد كبير من البلاد ، والمنظمات الدولية ، والمؤسسات الصناعية . كان القصد من هذه البنوك في بداية الأمر مساعدة المترجمين . أما الآن فثمة نوعان من بنوك البيانات المصطلحية : بنوك من النوع المعجمي Dictionary type ، وأخرى من النوع المسردي Vocabulary type. والبنوك من النوع المعجمي هي بنوك محور اهتمامها المصطلح ، أما بنوك المسارد فمحور اهتمامها التصور"[1].

إن متابعة تطور استخدام الحاسوب ، واستغلال الإمكانات التي يوفرها في خدمة اللغات ومصطلحاتها ، يقودنا إلى التفكير حثيثا في الاستفادة من هذه الإمكانات ، وتوظيفها لخدمة المصطلحات اللغوية العربية . وأمر كهذا يحتاج إلى بذل جهود مخلصة ، وتوفير الدعم المالي الكافي لإنجاح ذلك .

يتكون هذا الفصل من أربعة مباحث تتضمن الحديث عن المصطلحات والتوثيق ، وحوسبة المصطلحات ، وآليات العمل الحاسوبي ، والجهود العربية في مجال استثمار الحاسوب . وها هي ذي مناقشة لموضوعات هذه المباحث :

---

[1]) انظر : المصطلحية في عالم اليوم ، مرجع سابق ، ص٢٠٨

المبحث الأول :المصطلحات والتوثيق

يعد تدوين نتائج العمل في مجال المصطلحات على النحو المنشود مرحلة مهمة ، تتطلب أسسا منهجية واضحة ، ومراعاة للجوانب العملية . وتخصيص رمز لغوي واحد لمفهوم محدد لا يمكن أن يستقر إلا إذا دوِّن . وهناك عدة مناهج ووسائل لتدوين المصطلحات ، جُرِّب بعضها في مشروعات ريادية ، نحو أعمال فوستر وفيلبر ، التي تناولت الطرق المختلفة لعرض المداخل على أساس فكري ، وعلى أساس الكلمات .

في هذا الصدد يمكن الإفادة من الخبرة العامة في صناعة المعجمات . وقد ثبتت أهمية الإفادة من نظم الإحالات والإشارات داخل المعجم المتخصص . ويتضمن نظام الإشارات والرموز المنشودة ما يدل على اللغات ، وعلى البلدان ، وعلى المؤسسات التي اقترحت المصطلح . وفوق هذا لا بد من بيان العلاقات التي تربط المفاهيم المختلفة داخل المجال الواحد وبيان العلاقات بين العناصر المكونة للمصطلح . ومن الضروري أيضا أن يقدم المعجم معلومات مفصلة عن استخدام المصطلح ، مع بيان القواعد التحليلية المتصلة به. وهذه المعلومات الأساسية ضرورية لفهم المصطلح بشكل واضح ، ولاستخدامه على نحو دقيق من حيث الدلالة ، وعلى نحو صحيح من حيث القواعد الصرفية والنحوية .[1]

وقد حدث تقدم مهم في مجال المعلومات والتوثيق وفي مجال وسائل الاتصال ، ووسائل نقل المعطيات . وكل هذا يعطي إمكانات جديدة لتسجيل المصطلحات على نحو ييسر نشرها [2].

إن مثل هذا التدوين يهم المتلقين الذين يتطلب عملهم استخدام هذه المصطلحات ، كما يهم في الوقت نفسه المتخصصين العاملين في المؤسسات المعنية بوضع المصطلحات . وكلما كانت المعلومات المصطلحية مدونة على شكل يمكن قراءته بالآلة زادت إمكانية الإفادة منها .[3]

يرى بعض الباحثين أهمية قيام فرع داخل علم المصطلحات يقوم بكل ما من شأنه تلبية الحاجات المتخصصة عن طريق الحاسوب ، ويمكن أن يسمى هذا الفرع : علم

---

[1]) انظر : علم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، مرجع سابق ، ص٦٤

[2]) انظر : المرجع السابق ، ص٦٤

[3]) انظر : المرجع السابق ، ص٦٥

المصطلحات الحاسوبي . ومجال هذا الفرع من علم المعلومات هو البحث النظـــري والعملـــي لتطبيقات الحاسوب في مجال المصطلحات .[1]

والمقصود بالتوثيق تتبع كل ما يخص المصطلحات ورصده وتسجيله . ويشـــمل ذلـــك المصطلحات ومصادرها ، والأبحاث التي تتعلق بها ، بقصد التسهيل والتيسير علـــى العلمـــاء والباحثين ، لاختيار المصطلح المناسب في العلوم التي يبحثون فيها.

ويتضمن توثيق المصطلحات رصد المعلومات المصطلحية المتعلقة بالمفهوم العلمـــي، والمصطلح الذي يعبر عنه ، وتعريفه ، والسياق الذي ورد فيه ، والمصدر الذي اســـتقيت منـــه المعلومات ، وقيمة المصطلح (فيما إذا كان موحّدا أو مفضلا أو متفقا عليه أو غـــير ذلـــك)[2]. ويتضمن توثيق مصادر المصطلحات ذكر عنوان المصدر، واسم مؤلفه ، واسم الناشر ، ومكان النشر ، وتاريخه ، وعدد الأجزاء في الطبعة ...الخ[3] ، كما يتضمن توثيق الأبحاث التي تتعلـــق بالمصطلحات سجلا بالأبحاث التي كتبت في هذا المجال ، والندوات والمؤتمرات التي عقـــدت في هذا الجانب ، وأهم التوصيات والمقترحات والنتائج التي خرجت بها ، وما وجه إليـــها مـــن انتقادات وتصويبات .

وربما يكون من الأنسب في هذا المجال أن يطبع كل مصطلح على بطاقة خاصـــة بـــه ، تتضمن كل ما يتعلق بالمصطلح من معلومات ، بدءا بلفظه في اللغات الأجنبيـــة ، وتعريفـــه فيها، وانتهاء بما أقر له من ألفاظ في العربية ، حتى يسهل على العلماء والدارسين معالجته فـــي ظل توفر كافة المعطيات اللازمة والمصاحبة له .

وكان العقد الأخير من القرن الماضي قد شهد قيام عدد مـــن المعـــاجم والموســـوعات المصطلحية في الغرب ، من مثل موسوعة برنستون الجديـــدة للشـــعر والشـــعرية (١٩٩٣) ، وموسوعة النظرية الأدبية المعاصرة (١٩٩٣) ، ودليل جونز هوبكنز للنظرية الأدبيـــة والنقـــد (١٩٩٤) .[4]

---

[1]) انظر : علم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، مرجع سابق ، ص٦٥ ، ٦٦ ؛ ويقترح حجازي تسمية العلـــم الذي يبحث في هذا المجال : علم الحاسوب في مجال المصطلحات . ويـــرى البـــاحث أن تســـميته بـــ علـــم المصطلحات الحاسوبي أنسب . وهي التسمية المثبتة في متن البحث أعلاه .

[2]) انظر: النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مرجع سابق ، ص١٤

[3])انظر: المرجع السابق ، ص

[4]) المصطلح الأدبي في الثقافة العربية ، مرجع سابق ، ص١٤٠ ، ويشـــير اصطيـــف إلـــى أن إحـــدى هـــذه الموسوعات وهي موسوعة برنستون الجديدة للشعر والشعرية تتضمن ثلاثة أرباع مليون كلمة . ومع أن هذه =

ويمكن أن يمر توثيق المصطلحات بمراحل ؛ أبرزها :

أولا : مرحلة الجرد الاصطلاحي :[1]

جرد المصطلحات عمل مهم في خدمة القضية المصطلحية ، ونعني بها رصد المصطلحات في العلوم المختلفة ، ومتابعة الدراسات المتخصصة في العلوم التي نتابع مصطلحاتها ، والبحث في توظيف هذه المصطلحات لأداء المفاهيم الخاصة بها ، وما يطرأ على هذه المصطلحات من تطور في المجالين اللفظي والدلالي .

تمثل مرحلة الجرد الاصطلاحي أولى المراحل التي يمكن أن يتعامل معها العلماء في مجال توثيق المصطلحات ورصدها ، بغرض الوصول إلى حل لمسألة المصطلحات وتوفير مرجعية يستند إليها واضعو المصطلحات ومستخدموها على حدّ سواء .

وقد شعر المتعاملون مع المصطلحات بأهمية القيام بعملية جرد للألفاظ اللغوية والمصطلحات، وتقديمها بصورة تيسر اختيار ما يحتاج إليه العلماء والباحثون من مصطلحات ؛ تقوم بأداء المفاهيم التي ينقلونها من اللغات الأخرى . كما تيسر على الدارسين الوصول إلى ما تتضمنه هذه الألفاظ التي يختارها الواضعون من دلالات ومفاهيم .

من هنا يمكن الحكم بأن مرحلة الجرد الاصطلاحي تنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما يتناول الجانب التراثي ، ويقوم على رصد المصطلحات التراثية ومتابعة الدلالات التي تحتملها الألفاظ المخصصة لكل مصطلح من المصطلحات . ويقوم بعد ذلك بتسجيل جميع المعلومات التي تخص هذه المصطلحات على بطاقات خاصة ، تتضمن دلالة المصطلح اللغوية ، ودلالته الاصطلاحية عند واضعه الأول ، وما طرأ على لفظه أو دلالته من تطور ، والصورة التي استقر عليها المصطلح لفظا ودلالة عند العلماء الذين استخدموه ، أو عند جلهم .

يستند مثل هذا الرصد إلى الكتب اللغوية القديمة على اختلاف موضوعاتها ومناهجها والمدارس التي تتبع لها . ويمكن أن يدخل في عملية الجرد البحث في المعاجم اللغوية القديمة ، وتتبع ما تحتمله الألفاظ من دلالات يمكن استثمارها مجازا واشتقاقا وتخصيصها بمفاهيم لغوية

= الموسوعات غير متخصصة في المصطلحات اللغوية فإنها ذكرت في هذا المجال بغرض الاستفادة من منهجيتها في العمل ، واحتذاء صنيعها .

[1]) يقترح أحمد الأخضر غزال منهجية في التعامل مع المصطلحات تتكون من تسع مراحل بدءا بالتجريد والترتيب وانتهاء بالطبع . واختار الباحث تقسيم العمل في تدوين المصطلحات إلى أربع مراحل تتفق في بعض جوانبها مع ما يقدمه غزال .انظر في ذلك : المصطلح العلمي دوره وأهميته ، مرجع سابق ، ص١٤٩-١٥٠

خاصة . كما يمكن أن يدخل في عملية الجرد مؤلفات في مواضيع أخرى نحو كتب القـــراءات والدراسات القرآنية والتفسير والفقه وغيرها .

والقسم الثاني من عملية الجرد موجه نحو الكتب والدراسات اللغوية الحديثة ، ورصـــد الألفاظ التي تم تخصيصها لأداء مفاهيم محددة ، وتحددت بوصفها مصطلحات لـــها مدلولاتـــها المحددة في العلوم التي تستخدم فيها . كما يمثل النظر في معاجم المصطلحات والملاحق التـــي ذيلت بها الكتب مصدرا مهما لتحديد ألفاظ المصطلحات ، وما تحمله من مفاهيم . ويمكن اتبـــاع المنهجية المتبعة في القسم الأول في متابعة المصطلحات الواردة في هذه الكتب والأبحاث .

ويمكن أن يمتد العمل في هذا الجانب ليصل إلى تتبع ألفاظ المصطلحات ومفاهيمها فـــي الكتب الأجنبية التي استخدمتها وحددت مدلولاتها ، وتمثل معاجم المصطلحات اللغوية الأجنبيـــة رافدا مهما لعملية الجرد الاصطلاحي ، لما تتضمنه هذه المعاجم من مصطلحات وفـــدت إلـــى اللغة العربية ، ومصطلحات أخرى مؤهلة لدخول العربية ولما تدخل بعد .

بعد جرد المصطلحات القائمة ، وتوثيقها ، وتصليفها بصورة تسهل علـــى الدارســـين الوصول إليها ، يمكن الرجوع إلى المعاجم اللغوية القديمة والحديثة ، من أجل توفـــير المـــادة اللازمة لبناء المصطلحات التي تفتقر إليها معـــاجم المصطلحـــات والكتـــب اللغويـــة الحديثـــة وملحقاتها .

لا شك في أن عملية الجرد الاصطلاحي تقوم على الجهود الجماعية أساسا ؛ ذلـــك أن القيام بمثل هذه الجهود فوق طاقة الأفراد . فهي تحتاج إلى الوقت والمال ، كما تحتاج إلى عـــدد من العاملين الذين يتحلون بالجلد والصبر ، إضافة إلى الحذق في تمييز المصطلحات ومفاهيمـــها وحدودها .

لقد أدرك مكتب تنسيق التعريب أهمية هذه العملية فكرّس الجهود للقيام بـــها ، وســـعى لاستقصاء المصادر العربية ، لتتبع مختلف المصطلحات المقترحة للمدلول الواحد ، ولم يقصـــر تحرياته على المعاجم والقواميس القديمة وحدها ، بل امتدت أعماله إلى مجموع التراث من علـــم وأدب وفن وتقنيات وعلوم قرآنية وحديثية وأصولية وفقهية .[1]

ومن أبرز الأمور التي يمكن رصدها في مجال المصطلحات وتعريفاتها ما يلي:[2]

---

[1]) انظر : الألسنية ودعم المعجمية العربية ، عبد العزيز بنعبدالله ، مرجع سابق ، ١٩٧٨ ص٣٣١

[2]) انظر : علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة : الإشكاليات النظرية والمنهجية ،عثمان بن طالب ،ضمـــن وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، ١٩٨٧ ، ص١٧٠

١. الميدان الخاص باستعمال المصطلح : وتكون المعلومات هنا سياقية ضابطة للحقل المعرفي، سواء أكان نظريا أم علميا أم تقنيا .

٢. خصائص المرجع المعني بالاصطلاح : وتقوم بتحليل المفهوم بضبط الوظيفة المرجعية ، وتشكيل الحقل الدلالي الذي لا يقبل الاشتراك أو الغموض.

٣. قسم الأشياء المعرفة اصطلاحيا : وتكون المعلومات هنا في شكل رسوم بيانية دالة على أصناف هذه الأشياء وأحجامها ووظائفها الثانوية .

٤. موقع المصطلح في النظام المصطلحي : ويوضح علاقة المصطلح بالمصطلحات المجاورة لنفس الميدان في نطاق جدوله المصطلحي ؛ بإبراز سمات دلالية مميزة .

٥. ترجمة المصطلح : ويتضمن ذكر الوحدات المصطلحية المقابلة في لغات أخرى ، والمترجمة عن نفس المفهوم .

يدخل في عملية الجرد والتوثيق رصد الكتب اللغوية التي تم تأليفها أو ترجمتها، وإصدار قائمة بها تتضمن عنوان الكتاب المترجم في لغته التي ترجم منها ، واسم مؤلفه ، وعنوان الكتاب بعد الترجمة ، واسم المترجم ، ومكان النشر ، وتاريخ النشر ، ونشر ذلك بصورة تسهل وصولها إلى الدارسين والعلماء في أرجاء الوطن العربي ، وأن لا يقتصر وجودها على البلد الذي توضع فيه .

وعند تصنيف المصطلحات قد يواجه المصطلحي بعدد من المصطلحات التي تتداخل مفاهيمها تبعا للمدارس التي تعتمدها ، ولا بد ساعتئذ أن تتضمن عملية الجرد الاصطلاحي تسجيلا للمفاهيم المتعددة لهذا المصطلح .

قد يكون من المفيد في هذا الجانب الأخذ بما يدعو إليه أحمد مختار عمر من ضرورة إيجاد مركز متخصص بالعمل المصطلحي ، ودعوة جميع المشتغلين بالألسنية الحديثة ، والمتصلين بمنابعها الأجنبية إلى تزويد المركز بكل ما يصادفهم من مفاهيم جديدة ومصطلحات، ومناشدة المؤلفين والباحثين منهم التزام وضع المصطلح الأجنبي إلى جوار ما يستعملونه من مقابل عربي ، وإعداد قوائم في آخر بحوثهم تضم المصطلح الأجنبي ، إلى جانب مقابله العربي حتى تسهل متابعة هذه المصطلحات ودراستها .[1]

ولا تقتصر عملية الجرد الاصطلاحي على ألفاظ المصطلحات ومفاهيمها ، بل لا بد أن تمتد لتصل إلى كل ما من شأنه أن يخدم هذه العملية . ذلك أنه من الضروري تقديم

---

[1]) انظر : المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ، أحمد مختار عمر ، مرجع سابق ، ص٥٨٩

المعلومات الأساسية عن المؤسسات العاملة في مجال المصطلحات ، وأسماء خبراء المصطلحات ، وعناوينهم والمنظمات التي ينتمون إليها ، والمشروعات المصطلحية القائمة والقائمين عليها . ويقوم المركز المتخصص الذي سبقت الإشارة إليه بإعداد قائمة بأسماء الألسنيين العرب وعناوينهم ، ونشر ما تجمع لديه من معلومات بين الدارسين ، وإيجاد جسور اتصال بينهم ، بدلا من ترك الأمور لمجرد الصدفة .

أما القائمون بعملية الجرد ، فيكفي أن يكونوا قادرين على التعامل مع المعطيات الواردة إليها ، وتنظيمها بصورة تسهل القيام بالمرحلة التالية من مراحل التدوين المصطلحي ، ويمكن أن يتحقق ذلك بتدريب مجموعة من الفنيين على القيام بهذه المهمة ، وقيام أحد المتخصصين بمتابعة الأعمال التي يقوم بها هؤلاء الفنيون ، وتصويب الأخطاء التي قد يقعون فيها أثناء تأديتهم لهذا العمل .

ثانيا: مرحلة معالجة البيانات المصطلحية :

إذا كانت عملية جرد المصطلحات ضرورية في توثيق المصطلحات لحصر الألفاظ ومفاهيمها ، والدراسات التي تناولت القضية المصطلحية ، أو القضايا اللغوية المتعلقة بالمصطلحات ، والدراسات المتعلقة باختيار الألفاظ وربطها بدلالاتها المحددة ؛ إذا كان الأمر كذلك، فإن معالجة البيانات المتحصلة نتيجة الجرد ليس بأقل أهمية من عملية الجرد نفسها .

تعتمد عملية معالجة البيانات على الحصيلة التي تمخضت عن عملية الجرد . ويقوم العاملون في هذا المجال بالتعامل مع هذه الحصيلة ، ومقارنة خلاصة الأعمال التي قام بها المتخصصون بعضها ببعض ، وتحديد الجوانب الأساسية في هذه الأعمال ، واستخلاص أبرز السمات التي تحددت في هذه الدراسات مما يخص المصطلحات بعامة والمصطلحات اللغوية بصورة خاصة .

ولعل أبرز الأمور التي يمكن تناولها في هذه المرحلة النظر في المصطلحات العربية التي تضمنتها معاجم المصطلحات ، والمؤلفات التي وظفت هذه المصطلحات ، وتحديد مدى تمثل هذه الألفاظ للمصطلحات بلغتها الأم ، ومدى وفائها بالمفاهيم التي وضعت لها ، ومقارنة الألفاظ التي وضعها الدارسون بعضها ببعض ، ومدى توافق هذه المصطلحات مع قواعد وضع المصطلحات ، وقدرتها على الشيوع والاستقرار .

وتخضع هذه المرحلة ، كما يشير جواد سماعنة ، لنوعين من الدراسة [1]:

الدراسة المفهومية : وتتضمن إقامة الروابط بين المفاهيم ، واستنباط نقاط الالتقاء والاختلاف فيما بينها ؛ لتحديد مواقعها من التسلسل بحسب التفريع المطلوب من العام إلى الخاص فالأخص، وفي هذه الخطوة تتحدد المفاهيم وتتعين مصطلحات كل مفهوم مع تعريفاتها المناسبة.

الدراسة اللسانية وتشمل :

- إقامة الروابط بين مختلف الوحدات المصطلحية (الألفاظ والمفاهيم) ، والحكم على مدى التلاؤم بينها تقنيا ولسانيا .
- اختيار الوحدات المصطلحية ، والتأكد من مدى التطابق بينها وبين المفاهيم التي تندرج تحتها، ويتطلب ذلك الاحتكام إلى معايير لسانية ومصطلحية واجتماعية ؛ ومن ذلك تطابق الوحدات مع النظام اللغوي ، والقدرة الدلالية للوحدة المصطلحية ، وعدم التداخل مع الوحدات ، ومطابقة الوحدة للقواعد المصطلحية العلمية والتقنية ، ودرجة شيوع الوحدة وقوة المصطلح التداولية ومجال استعماله .

يتم في هذه المرحلة معالجة كل مصطلح على حدة ، فيعطى كل مصطلح رقما تسلسليا خاصا به ، ثم يجري تحديد المواصفات الخاصة به ، نحو وظيفته ، والحقل الذي ينتمي إليه ، وواضعه ، والبنية الصرفية التي اختيرت له ، ومدى وفاء هذه البنية بالدلالة التي يحملها اللفظ، وتعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد ، وجمع التعريفات التي وردت للفظ الواحد ، واستخلاص التعريف الأنسب منها .

ربما لا يحتاج التعامل مع المصطلحات الموحّدة في هذه المرحلة جهودا كبيرة ، ولكن هذه الجهود قد تصبح ضرورية عند التعامل مع المصطلحات التي لا تتصف بصفة التوحد . وفي هذه الحال لا بد من تحديد سمات كل واحد من هذه الألفاظ التي اختيرت للدلالة على مفهوم واحد ، ثم ترتيبها حسب دقتها في التعبير عن المفهوم الذي وضعت له ، وانتشارها بين العلماء، والجهة القائمة على وضعه .

بعد معالجة البيانات يقوم المتخصصون بتدوينها ، وفقا لنظام محدد يهدف إلى تنظيمها؛ تمهيدا لإدخالها في الحاسوب ، حتى تأخذ مكانها المناسب الذي يسهم في ربط كل

---

[1] الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب ... ، جواد سماعنة ، مرجع سابق ، ص٥١

مصطلح بالمفهوم الذي يناسبه ، وبالمجموعة المفاهيمية التي ينتمي إليها ، فيسهل بعد ذلك اختيار مصطلح جديد مناسب لما يستجد من مفاهيم مبتكرة أو وافدة .

تجدر الإشارة هنا إلى خصوصية ؛ ينبغي أن يتميز بها المتعاملون مع المصطلحات في هذه المرحلة . ذلك أن القيام بمعالجة البيانات يتطلب أن يكون القائمون بهذا العمل قادرين على التعامل مع المصطلحات ؛ بصورة تجعل الأحكام التي يصدرونها بحق المصطلحات التي يتناولونها تمتلك قدرا واضحا من التميز ، ليتسنى تعميمها على المؤسسات والأفراد العاملين في هذا المجال ، والأخذ بها في الدراسات والمشاريع التي يقومون بإنجازها بعد ذلك .

إن الخصوصية التي تتميز بها عملية معالجة البيانات تدعو إلى قيام مؤسسة ، أو هيئة متخصصة ، تفسح المجال للعلماء المتخصصين أن يقولوا كلمتهم فيها ، وتعقد الندوات لمناقشتها ، وإبداء الرأي فيها سلبا أو إيجابا ، لتكتسب بذلك صفة العمل الجماعي ، وتتحقق فيها الأحكام المناسبة التي تقرر تقديم بعضها ، وتنحية أخرى .

ثالثا : مرحلة تصنيف المصطلحات وتأليف المعاجم المتخصصة لها

يعد التصنيف جزءا مهما من عملية توثيق المصطلحات ، وتقديمها بصورة منظمة ومدروسة ؛ تسهل على الباحثين الوصول إلى ألفاظ المصطلحات التي يريدون ، والمفاهيم التي تتضمنها هذه الألفاظ . وقد جاء في تعريف التصنيف أنه " وسيلة ترتيب تستعمل كثيرا في مجالي المعلوماتية وعلم المكتبات "[1]. وهو تعريف بسيط لا يوضح المقصود من التصنيف بشكل جلي .

ويمكن النظر إلى التصنيف باعتباره الوسيلة التي تعتمد في إعادة ترتيب وتنظيم عناصر المجموعة الواحدة ، وتوزيعها إلى مجموعات صغيرة يؤلف بينها روابط مشتركة تتميز بها عما سواها . ويمكن أن يمتد التصنيف ليصل إلى تحديد ما يميز كل عنصر من العناصر عن غيره من عناصر المجموعة الواحدة .

وتعتمد عملية التوثيق على عدة طرق في تصنيف المواضيع المراد توثيقها ؛[2] أبرزها : التصنيف العشري الدولي وتصنيف ديوي العشري . وهذان التصنيفان يمكن أن يزودا

---

[1]) نظرية المفاهيم في علم المصطلحات ، ج . ساجر ، مرجع سابق ، ص١٩٩

[2]) هناك عدد من أنظمة التصنيف قد تكون ثانوية في تصنيف المصطلحات ، نحو : التصنيف السكوني لباكون وانبار (Becon et Ampere) ،. والتصنيف العلائقي لكومت وسبنسر (Comte et Spencer) ،والتصنيف المغزلي لكدنوف (Kednoff) ، والتصنيف الدائري لبياجي(Piaget) .انظر : علم المصطلح بين المعجمية =

الدراسات المصطلحية بالعديد من المجموعات المعرفية الصغرى ، بنظـــام تراتبـــي يســـتعمله العديد من المؤلفين في تصنيف المصطلحات نظاميا [1]. وتتوزع حقول الموضـــوع تبعـــا لـــهذا النظام إلى حقول فرعية يرمز لها برموز خاصة تميزها عن غيرها .

يورد ساجر في هذا المجال مقاربتين لتحديد المفاهيم وتصنيفها : المقاربة التصاعديـــة ، وهي " التي تنشأ عن المفاهيم الفردية لتصوغ بنيات مترابطة أوسع ، انطلاقا من إدراكنا للعـــالم الصغير تحت التحليل "[2] . والمقاربة التنازلية ، وهي " التي تقسم المعرفة إلى حقول فرعيـــة ، أي تقسيم الموضوع الواحد إلى حقول خاصة ، والحقول إلى فروع أكثر تخصصـــا وهكـــذا ، حتى تصل إلى أقل عدد من المصطلحات التي يمكن أن تندرج تحت سمة أو صفة مشتركة "[3].

يتضح مما تقدم ومن واقع العمل المصطلحي اللغوي أن اعتماد المقاربة التنازلية ممـــا يورده ساجر أنسب من قرينتها ؛ ذلك أن الانطلاق من علم اللغة العام مثلا إلى مجـــالات علـــم اللغة ، نحو علم اللغة النظري ، وعلم اللغة التطبيقي ، وعلم اللغة الاجتمـــاعي، وعلـــم اللغـــة النفسي ... الخ. ثم الانطلاق من كل مجال من هذه المجالات إلى ما هو دونه وهكذا .. ســـيوفر للدارسين فرصة أكبر لتصنيف المفهوم الذي يتعاملون معه ؛ مما ييسر عليهم اختيـــار المكـــان المناسب لوضعه . ومن ثم يحددون علاقته بالمفاهيم المحيطة به ، ويحـــددون موقعـــه علـــى الخريطة الاصطلاحية دون عناء يذكر .

مع الأخذ بما تقدم فإنه ، كما يقول ساجر " قد لا تستجيب كل المجالات الموضوعيـــة لفعل التصنيف والتمثيل التراتبي "[4]. ومن هنا فإن الاحتكام إلى المنظومات التراتبية يقلـــل مـــن المشكلات العملية ، ولكنه لا يمثل حلا شاملا لها ؛ مما يستدعي البحث عن سبل أخـــرى مـــن تكييف التصنيف لتقديم حل أنسب .

ينبني على مرحلة التصنيف هذه القيام بوضع المعاجم المتخصصة في المصطلحـــات . ذلك أن المعاجم تمثل الوسيلة الأنسب لعرض ما توصلت إليه عمليـــة تنظيـــم المصطلحـــات ، وإعادة فرزها ، وترتيبها ، وتصليفها .

= وعلم الدلالة : الإشكاليات النظرية والمنهجية ، عثمان بن طالب ، مرجع سابق ، ص١٥٨ . وكـــانت نـــدوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي قد أوصت باعتمـــاد التصنيـــف العشـــري الدولـــي لتصنيـــف المصطلحات حسب حقولها وفروعها . انظر في ذلك : ندوة توحيد منهجيات ... ، مرجع سابق ، ص١٧٥

[1]) انظر : نظرية المفاهيم في علم المصطلحات ، ج . ساجر ، مرجع سابق ، ص١٩٩

[2]) المرجع السابق ، ص١٩٩

[3]) المرجع السابق ، ص١٩٩

[4]) المرجع السابق ، ص١٩٩

ويمكن أن تتوزع هذه المعاجم على ثلاثة أنواع ، كما يقول أحمد مختار عمر ، معجم أحادي اللغة يجمع بين المصطلح العربي والتعريف به ، ومعجم ثنائي أو ثلاثي اللغة ، يبدأ بالمصطلح الأجنبي ، ويضع مقابله مصطلحا عربيا واحدا يختاره الألسنيون بناء على منهجية المعجم ، ومعجم ثالث لا يكتفي بمصطلح عربي واحد ، وإنما يحشد أمام المصطلح الأجنبي كل ما ورد في مؤلفات الألسنيين من مقابلات .[1]

هذه المعاجم التي يقترحها أحمد مختار عمر يعتمد وضع كل واحد منها على الهدف المرجو منه ، وهوية المصطلحات التي توضع فيه ، فالمعجم الأول يمكن أن يخصص للمصطلحات العربية التي انحدرت من التراث ، أو كانت عربية المولد ، ولم تؤخذ من لغة أخرى، فليس ثمة داع لإيراد مقابل أجنبي لها . وربما اختار بعض اللغويين ، في التعامل مع هذه المصطلحات ، أن يضعوا مقابلات أجنبية لهذه المصطلحات على نحو ما صنع الدكتور إسماعيل عمايرة ، عندما وضع معجمه في المصطلحات اللغوية، وضمّنها الألفاظ العربية ، والمقابلات الألمانية التي يقترحها لها .

ويطمح الدكتور أحمد مختار عمر أن يكون النوع الثاني من هذه المعاجم بمنزلة المرشد أو الدستور لجميع المؤلفين في اللسانيات[2] ، على أمل أن يلتزموا مصطلحاته في كل ما يكتبون . أما النوع الثالث منها فيكون بمثابة الدليل للقراء الذي قد يصادفهم في قراءاتهم مصطلحات متعددة ، ولا يفطنون إلى ترادفها أو تقاربها ، ولا يتنبهون إلى الرابطة التي تجمع بينها .[3]

يلحظ المتأمل في دعوة الدكتور أحمد مختار أنه بعد أن يدعو لإرفاق مصطلحات المعجم الأحادي بتعريف يوضحها ، يغفل عن الإشارة إلى إرفاق مصطلحات المعجمين الآخرين بمثل هذه التعريفات . وغني عن القول ما تقوم به التعريفات من دور في توضيح المصطلحات وتجلية مفاهيمها لمستخدميها بمختلف مستوياتهم وأهدافهم . لذا تجدر الدعوة إلى أن تتضمن هذه المعاجم تعريفات توضحها . وربما كان من أبرز المآخذ التي وجهت لمعاجم المصطلحات اللغوية الحديثة خلو جلها من التعريفات واقتصارها على إيراد ألفاظ قد يكون معناها اللغوي غير واضح ، فضلا عما تحمله من دلالة اصطلاحية .

---

[1]) انظر : المصطلح الألسني وضبط المنهجية ، مرجع سابق ، ص٥٨٩

[2]) يستخدم أحمد مختار مصطلح الألسنية ، وتم اختيار اللسانيات اتساقا مع المصطلح الذي اختاره الباحث

[3]) انظر : المرجع السابق ، ص٥٨٩

إذا كان من اليسير القيام بإعداد المعاجم التي تنتمي إلى النوعين الأول والثالث مما دعا إليه الدكتور أحمد مختار ، فإن وضع النوع الثاني من هذه المعاجم يحتاج إلى بذل جهد مضاعف ؛ لما يعترض القيام بمثل هذا العمل من صعوبات في تحديد المصطلحات التي نختارها ، ونقدمها على غيرها ، وما هي الصفات التي تحدد المصطلحات التي توضع في المعجم . وتتضاعف المشكلة عندما يكون لكل مصطلح خصوصية تفصله عن غيره ، فيستدعي الأمر تباحث المتخصصين بشأنها ، وعقد مفاضلة بين مجموعة من الألفاظ باعتماد معايير قد تكون غير وافية بالمطلوب منها . وبخاصة أن بعض المصطلحات تتقارب في الصفات التي تمتلكها ألفاظها ، فتصعب المفاضلة بينها .

قد يكون من الضروري توفر الشروط التي تتطلبها المرحلة السابقة ، في القائمين على وضع النوع الثاني من هذه المعاجم . ذلك أن المتخصصين هم الأقدر على المفاضلة بين الألفاظ المتعددة الموضوعة لحمل مفهوم واحد .

إن ما يقدمه أحمد مختار عمر من مقترحات في وضع عدد من معاجم المصطلحات يشير إلى إحساسه العميق بالمشكلة ، وبحثه عن حل مجد لها عن طريق تخصيص معجم لكل فئة من الفئات المتعاملة مع المصطلحات . وربما كان من المفيد بهذا الشأن أن يعد معجم للمصطلحات غير ما ذكره أحمد مختار ، ويهدف هذا المعجم إلى مساعدة واضعي المصطلحات على تجاوز المشكلات التي تعترض طريقهم .

إذا كان أحمد مختار يدعو إلى وضع معجم خاص باللسانيين ؛ الذين يبحثون ويؤلفون الكتب في الدراسات اللسانية ، فإن نظرة أخرى ينبغي أن توجه إلى واضعي المصطلحات ، الذين يوفرون المقابلات العربية لهؤلاء الدارسين والباحثين . ويلتقي المعجم المخصص لواضعي المصطلحات مع المعجم المخصص للقراء في تضمنه للمقابلات الأخرى للمصطلح ، ولكنه يفترق عنه في أن هذا المعجم يتطلب توضيح السمات المميزة للمصطلح المختار على غيره ، والدوافع التي تدعو إلى تقديمه على غيره من المصطلحات، واختياره من بينها لحمل المفهوم المخصص له.

ويفتح المجال في معجم كهذا أمام واضعي المصطلحات ، ليبدوا رأيهم في المصطلحات التي اتخذت فيها القرارات ، فربما ظهر لهم من الأمور ما لم يتضح لغيرهم ، فيقدموله . ولكن هذا المطلب قد يدعو إلى تحديد هذه الفئة ، حتى لا يكون الأمر تبعا للهوى . فيتطلب الدخول في هذه الفئة أن يكون الشخص ممن أسهم بشكل واضح في وضع المصطلحات ، وبرز دوره في معالجتها، وشهدت أبحاثه ومؤلفاته بمكانته في المجال الذي يتخصص فيه .

رابعا : مرحلة اختبار المصطلحات وإقرارها

المصطلحات التي تم جمعها وتوثيقها ، والوقوف على أبعادها ومدلولاتها والظروف المختلفة التي تحيط بها من حيث النشأة والتطور ، والارتباط بالنظام المفاهيمي الذي تنتمي إليه، تخضع في هذه المرحلة للاختبار ، من خلال إرسالها إلى المتخصصين من أفراد وهيئات ومؤسسات ، وأخذ الآراء بشأن مدى مناسبتها لما وضعت له ، والمقترحات التي تقدم حولها. ثم الأخذ بالمناسب منها ، وما يكتسب صفة الإجماع أو التغليب ، وإقراره ؛ تمهيدا لنشره في الموسوعات والمعاجم المصطلحية .

إن أخذ آراء العلماء والهيئات في ما يوضع من مصطلحات ، من شأنه أن يوفر لها التوحيد والاستقرار والشيوع . ويذهب جميل الملائكة ، في هذا الجانب ، إلى " خطورة إدخال أي مصطلح جديد في المعاجم العامة ، قبل التحقق من سبق دراسته من قبل الاختصاصيين ذوي المؤهلات الكافية "[1] . ويدعو إلى ضرورة أن يعهد بالمعجمات الاختصاصية إلى " لجان متخصصة مؤهلة علميا ولغويا ، لتدارس مدلول المصطلح الأجنبي في الاختصاص الدقيق ، مع مدلولات المصطلحات المقاربة له ؛ تقلبها على وجوهها المختلفة ، لتضع أو تختار المقابلات العربية الملائمة لكل منها ، وتودعها المعجم الاختصاصي تمهيدا لدخولها المعجم العام "[2].

إن اختبار المصطلحات يحتاج إلى وضعها موضع التطبيق ، وخير السبل إلى اختبارها يتمثل في أن تدخل هذه المصطلحات في المناهج التي تدرس في الجامعات والمعاهد العلمية ذات العلاقة بالتخصص الذي تنتمي إليه هذه المصطلحات . ذلك أن تعامل الأساتذة وطلبتهم معها يكشف عن جوانب القوة والضعف في هذه المصطلحات ، ويحكم بقابلية بعضها للبقاء والاستمرار، وقصور أخرى وضرورة تعديلها ، أو استبدال غيرها بها ، وتقديم بعض الألفاظ على غيرها في حمل المفهوم المراد .

ومن الوسائل التي تسهم في اختبار هذه المصطلحات استخدامها في المؤتمرات والندوات التي تعقد بين الحين والآخر في مختلف المجالات العلمية ، وتمتلك هذه المؤتمرات والندوات من القدرة ما لا تمتلكه غيرها . ذلك أن اجتماع العلماء فيها يخلق جوا من النقاش حول المصطلحات المستخدمة في الأبحاث المشاركة فيها ، ويكشف هذا النقاش عن مواطن القوة والضعف في هذه المصطلحات .

---

[1]) المصطلح العلمي ووحدة الفكر ، مرجع سابق ، ص٩٦

[2]) المرجع السابق ، ص٩٦

من ذلك أيضا اعتماد سبيل المراسلة ، ويتـــم ذلـك بقيـام المؤسسـة ، أو المركـز المتخصص بمتابعة المصطلحات في مجال معين ، بمراسلة العلماء المتخصصين ؛ كـــل فـي مجال اختصاصه ، وعرض المصطلحات الجديدة عليهم ، مع ضرورة إرفاق هذه المصطلحات بالمعلومات الكافية لتوضيح مفاهيمها أمام العلماء المستشارين بها ، لتكون آراؤهم فيـها دقيقـة ومناسبة .

يحتاج إنجاح اختبار المصطلحات إلى انتهاج أيسر السبل لتطبيقها ، ويقتضي ذلـك أن يتم العمل في ظل مؤسسة أو مركز متخصص يقوم بمتابعة مراحل الاختبار ، والاستفادة مـن النتائج التي يفرزها في إقرار المصطلحات التي تمتلك من القوة ما يؤهلها لأن تأخذ مكانها فـي المعجم المخصص لها .

كما يتطلب ذلك أن يكون لهذا المركز فروع في جميع الأقطار العربيـة ؛ تيسـر لـه التواصل مع المعاهد والجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى ، والعلمـاء المتخصصيـن ، وأخذ الآراء التي ترد إليه من هذه الجهات تمهيدا لدراستها ، وإقرار المناسب منـها ، وإعـادة نشره .

يقوم المركز بعد ذلك بعقد ندوات مخصصة لمناقشة الآراء التي ترد إليه بخصـوص المصطلحات التي تم اختبارها ، ويدعو إليها المتخصصين ، ويفسح لهم المجال للتباحث حولـها، وتسجيل ما تخلص إليه هذه الندوات من توصيات بشأن الأخذ بما ورد إليه من آراء أو ردهـا أو إجراء التعديل المناسب عليها .

يمثل القيام بهذه المراحل في إقرار المصطلحـات أسـلوبا عصريـا ، يـأخذ بـآراء المستخدمين والمتخصصين . وبذلك تتاح الفرصة أمام المصطلحات المقرة في هـذه النـدوات لكي تدخل في معجم المصطلحات المتخصص ، ويُدعى الباحثون والدارسون إلى التزامها فـي أبحاثهم ومؤلفاتهم ومحاضراتهم .

تتجسد ثمرة الجهود التي يقوم بها المركز المتخصص بمتابعة المصطلحات في وضـع المعاجم المتخصصة ، وتضمينها ما تم إقراره في الندوات التي عقـدت لـهذه الغايـة ، مـع تعريفات توضحها للمستخدمين . ويمكن مراعاة أصناف المستخدمين في اختيار نـوع المعجـم الذي يوضع لهم .

وتتعدد الصور التي تقدم وفقها هذه المعاجم ؛ إذ يمكن أن تقدم هذه المصطلحات علـى صورة كتب ، أو أقراص ممغنطة ، وقد يختار لها موقع على شبكة المعلومـات الحاسـوبية . وتمثل الصورة الأخيرة من صور تقديم معاجم المصطلحات أنسب الوسائل المسـتخدمة لـهذه

الغاية . ولكن ذلك يتطلب أن يقوم المركز بتعميم عنوان الموقع الذي يضع عليه المعجم على المتخصصين والمستخدمين ، ليتسنى لهم أخذ ما يحتاجون ، وتقديم مقترحاتهم في ما يحتويه من مصطلحات .

المبحث الثاني : حوسبة المصطلحات

يمثل استخدام الحاسوب أبرز سمات العصر الحديث ، مما قاد بعض الدارسين إلى تسمية هذا العصر باسم عصر الحاسوب . ذلك أن الحاسوب دخل معظم جوانب الحياة ، وأضحى استخدامه في مجال من المجالات دليلا على الأخذ بأسباب العلم الحديث .

إن توظيف إمكانات الحاسوب في خدمة المصطلحات اللغوية ، يقدم وسيلة متطورة من وسائل بناء المصطلح واستقراره وإشاعته بين الدارسين في مختلف أرجاء الوطن العربي . ذلك أن ما أصاب هذا الجهاز من تطور وفر القدرة على التواصل بين العلماء والدارسين بأقصر السبل وأقصرها . : أصبح بإمكان الدارسين في المغرب العربي التباحث في مجلس واحد مع نظرائهم في المشرق . كما يمكنهم الدخول عبر الشبكات الحاسوبية إلى بنوك المصطلحات العالمية ، والوصول إلى أحدث البحوث والمصطلحات المستخدمة فيها وما تتضمنه هذه المصطلحات من مفاهيم .

وقد أدى استخدام الحاسوب في التدوين المصطلحي منذ نهاية الستينيات إلى إنشاء بنوك البيانات المصطلحية في عدد كبير من البلاد والمنظمات الدولية والمؤسسات الصناعية . وفي الآونة الأخيرة أحرز التدوين المصطلحي الآلي تقدما كبيرا ، حتى إن الحاسبات الصغيرة، والحاسبات الدقيقة أمكن تطويعها للعمل المصطلحي .[1]

كما بدأ تنفيذ فكرة الشبكة العالمية للمصطلحات (Term Net) ، تحت رعاية الإنفوتيرم ، التي تهدف إلى تكوين إطار تنظيمي للتعاون والتنسيق بين المنظمات والمؤسسات والأفراد العاملين في حقل المصطلحية . وتحتضن هذه الشبكة أية تجمعات سواء أكانت قومية أم إقليمية أم مختصة بحقل موضوعي ، ولها أنشطة مصطلحية ذات أهداف واحتياجات محددة تتفق ونموها اللغوي أو التخصصي . وتتيح إمكانية الدمج بين شبكات المصطلحات الإقليمية .[2]

أولا : مراحل العمل الحاسوبي :

يتطلب العمل على استغلال الحاسوب في حل معضلة المصطلح بصورة عامة ، والمصطلح اللغوي بصورة خاصة ، التفكير في الوسائل الكفيلة بإتاحة الأسلوب الأمثل للاستخدام الحاسوبي ، وما يصحب ذلك من رصد المصطلحات ، والقيام بعمل مسح شامل

---

[1]) انظر : المصطلحية في عالم اليوم ، فيلبر، مرجع سابق ، ص٢٠٨

[2]) انظر : المرجع السابق ، ص٢٠٩

للمستخدم منها ، ويقتضي ذلك " تحديد الوحدات المصطلحية ، وملء المنازل الشاغرة في صنافة المفاهيم ، التي تغنى وتعدل ، بحسب تشعب الموضوع ، وتقدم العمل فيه... وبعد تحديد الوحدات المصطلحية ، يقوم فريق العمل بتحديد السمات المفهومية . ويقتضي الأمر هنا المطابقة بين المصطلحات والمفاهيم التي تندرج تحتها ؛ لخلق أفضل وضع ممكن من الانسجام بين المفاهيم ومصطلحاتها"[1].

لعل أولى المراحل التي يمر بها إخضاع المصطلحات للعمل الحاسوبي القيام بإعداد برامج خاصة ، تتيح للعاملين التعامل مع المصطلحات بصورة سهلة ميسورة ، وتراعي نوع المعاجم التي نريد وضعها ، والفئة التي يوجه لها العمل ، وما يصاحب ذلك من موضوعات تساعد على تحقيق المطلوب . ويستدعي ذلك الاستعانة بالمتخصصين بالبرامج الحاسوبية ، والتباحث معهم حول الأهداف والوسائل التي يسعى العاملون لتنفيذها في هذا الإطار . يتبع ذلك عقد الدورات والندوات حول هذه البرامج ، واختبار مدى فاعليتها في تنفيذ ما وضعت له .

في المرحلة الثانية يتم إعداد استمارة خاصة بالمصطلحات التي نسعى لإدخالها إلى الحاسوب ، وما يرافق ذلك من تهيئة المعلومات الضرورية الموضحة لهذه المصطلحات ، نحو المصطلح المراد إدخاله ومقابله الأجنبي ، ومفهومه ، ومجاله ، وواضعه ، ومرتبته ، وصيغته، ودلالاته المصاحبة ... الخ .

يتبع ذلك تدريب الفنيين الذين سيقومون بإدخال المصطلحات ، وفق هذه البرامج ، وتوضيح الصورة التي ينبغي تهيئة المصطلحات عليها ، تمهيدا لإدخالها إلى الحاسوب . وتوضيح الوسائل المساعدة في تقريب المصطلحات لمستخدميها ، حسب الفئة التي يستهدفها العمل .

يقوم الفنيون بعد ذلك بتنفيذ المشروع ، وإدخال المصطلحات والمعلومات الضرورية حسب البرنامج المعد لذلك ، واختبار البرامج المستخدمة في التنفيذ ، وقدرتها على تحقيق الغاية المرجوة منها على الوجه المطلوب .

يراعى عند تنفيذ هذا البرنامج الصورة التي يريد القائمون على المشروع اختيارها لتقديمه عليها . ذلك أن هذا المشروع يمكن تنفيذه بأكثر من صورة ، لها أثرها في الإعداد والتنفيذ .

من الصور التي يمكن تنفيذ البرنامج وفقها تثبيتها على أقراص ممغنطة ثم نشرها وتوزيعها على المؤسسات والهيئات المتخصصة ، وإتاحة الفرصة أمام الأفراد للحصول عليها،

---

[1]) الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب ... ، جواد سماعنة ، مرجع سابق ، ص٥١

في عصر أصبح الحاسوب فيه أداة طيعة بين أيدي الباحثين والدارسين . واختيار هذه الصورة في الإعداد يتطلب تهيئة وسيلة للتواصل بين المستخدمين والقائمين على الأعداد ، يتمكن المستخدمون خلالها من إيصال ملاحظاتهم حول هذه البرامج بسهولة ويسر.

ومن ذلك اختيار موقع على شبكة المعلومات وتثبيت البرنامج عليها ، وهذا يتطلب تقسيم الموقع إلى قسمين ؛ أحدهما يتصف بالثبات ؛ لا يمكن التدخل فيه أو تغيير شيء فيه إلا عن طريق الواضعين أنفسهم ، والآخر مفتوح يتمكن المستخدم من التعليق على ما يريد من المصطلحات الواردة في الموقع ، ويخصص فيه مكان لوضع البيانات الخاصة بالشخص الذي يريد أن يقدم اقتراحاته حول المصطلحات .

قد يكشف التطور في العلوم عن مجالات جديدة يمكن استخدامها في تقريب المصطلحات للدارسين ، وتوضيح مفاهيمها ، وإتاحة الفرصة أمام العلماء المتخصصين لاستخدامها في بحوثهم ودراساتهم . ولا بد هنا من الإعلان عن الصور التي تقدم بها هذه الأعمال بالوسائل المتاحة ليتسنى وصولها لأكبر فئة من المستخدمين والعاملين ، لا أن تبقى محصورة في فئة محددة .

ثانيا : الحاسوب وبنك المصطلحات :

إن المتابع لأمر المصطلحات في اللغات الأخرى يلحظ أن هذه اللغات سعت إلى استخدام أفضل التقنيات في خدمة مصطلحاتها . وقد نشأ عن ذلك الاهتمام والبحث إيجاد بنوك المصطلحات في العديد من الدول الأوروبية ، وفي مختلف التخصصات . وقد كان لهذه البنوك، والمؤسسات التي ترعاها ، إسهامات كبيرة في مجال حفظ المصطلحات وتطويرها ، وتيسير وصول الدارسين إليها ، والإضافة والتعديل عليها .

يحدد فيلبر بنوك المعطيات الاصطلاحية بأنها مجموعة اصطلاحية محوسبة غرضها تزويد المستخدم بالمعلومات ، لاستخدامها في جوانب خاصة . ومستخدمو تلك البنوك ، حسب رأيه، هم المختصون ، والاصطلاحيون ، والمترجمون ، والدارسون ، والعلماء ، واللغويون ، والمحررون العلميون وغيرهم .[1]

---

[1] مرجع سابق Helmut Felber , Terminological Manual , p43

ويشير إلى أنه تم في السبعينيات استخدام بعض بنوك المعلومات لغرض التقييس الاصطلاحي . وكان من المتوقع ، حسب قوله ، ظهور أنواع جديدة من بنوك المعلومات للبحث الاصطلاحي وبنوك المعرفة ، إضافة إلى بنوك الاصطلاحات القاموسية .[1]

تختزن المصطلحات في هذه البنوك وفق عناصر أساسية ؛ حددها فيما بعد المؤتمر الدولي الأول لبنوك المصطلحات ، الذي عقده مركز المعلومات الدولي للمصطلحات (انفوتيرم)، في فيينا عام ١٩٧٩ ، وتم الاتفاق وقتذاك على معايير نوعية محددة ينبغي أن تتوفر في بيانات المصطلحات التي يتم تخزينها في البنك ، بهدف تسهيل الاستفادة منها وتيسير استرجاعها ، بما يكفل التعاون وتبادل المعلومات بين بنوك المصطلحات .[2]

تقدم بنوك المصطلحات للدارسين والباحثين فوائد جمة ، يذكر منها علي القاسمي :[3]

- تمكن الباحث من الوقوف بسرعة ويسر على السلوك الصوتي واللفظي والصرفي والدلالي والأسلوبي للمصطلح العلمي أو التقني موضوع البحث . ومن ذلك معرفة درجة شيوع المصطلح في اللغة العالمية ، والميدان العلمي الذي ينتمي إليه المصطلح ، والدلالات المركزية والهامشية له، والصورة الصرفية والنحوية للمصطلح ، والتعابير السياقية والاصطلاحية التي يرد فيها المصطلح .
- تسهيل عمل المصطلحيين الخاص بتنميط المصطلحات وتوحيدها ، ويتم ذلك عن طريق استقراء النصوص العلمية ، لتحديد أكثر المصطلحات رواجا .

ويمكن أن يضاف لما يقدمه القاسمي أن بنوك المصطلحات تسهم في نشر المصطلحات وإشاعتها بين المستخدمين ، كما يمكن أن توفر للعاملين في هذا المجال نشر ما يضعونه من مصطلحات تمهيدا لإقرارها ونشرها . وتضع بين أيدي الباحثين الوسائل المتاحة لصياغة المصطلحات المناسبة .

تمثل بنوك المصطلحات الدولية رافدا مهما للعمل المصطلحي العربي ، كما أنه يمكن احتذاء الأعمال التي تقوم بها في مختلف مجالات العمل المصطلحي . ومن أبرز هذه البنوك التي لها باع طويلة ويمكن أن تحتذى في هذا الجانب : مؤسسة (ISO) في جنيف ، و

---

[1]) مرجع سابق Helmut Felber, Terminological Manual , p43

[2]) انظر : البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) ، تجربة عربية لتوثيق المصطلحات ، مرجع سابق ، ص٨٢

[3]) نحو تطوير بنوك المصطلحات أداة للبحث المصطلحي والعلمي ، علي القاسمي ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٨، ١٩٨٧، ص٨٢

(INFOTERM) في فيينا ، و (FIT) في فرسوفيا ، و (SIMENS) في ميونخ ، و (C.I.L.F) في فرنسا ، و (INTERPART) في شتوتجارت ، وغيرها من المؤسسات الدولية العاملة في حقل المصطلحات وتوثيقها كوكالة الرابط الدولي في روما ، وجمعية الجامعات في باريس ، والبنك الإقليمي للكلمات في كندا.

يتطلب قيام بنوك عربية للمصطلحات وجود مؤسسة ترعى هذه الأعمال ، وتوفر لها سبل النجاح والاستمرار ، وتقوم هذه المؤسسة بإعداد المتخصصين في الأعمال المصطلحية ، وتدريبهم في مختلف الجوانب التي تهم جمع المصطلحات وتخزينها وتوفيرها للدارسين ، ومخاطبة المؤسسات ذات العلاقة بهدف الحصول على ما يتوفر لديها من ترجمات للمصطلحات ، وإبداء الرأي حول المصطلحات التي توضع ، والإسهام في تفعيل تطبيق هذه المصطلحات في الأبحاث والدراسات التي يقوم بها العلماء والدارسون في هذه المؤسسات .

ولا بد لتحقيق قيام بنك فاعل في مجال المصطلحات ، كما يرى محمود فهمي حجازي، من " الانطلاق من النظم القائمة في الجامعات العربية والخبرات العالمية ، لتلبية حاجات الدول العربية إلى متخصصين في علم المصطلح ؛ للعمل في المجامع اللغوية الحالية والمستقبلية ، وفي مراكز البحوث اللغوية وفي الوزارات المختلفة وفي المؤسسات اللغوية التابعة لجامعة الدول العربية "[1] .

يشكل توفير الدعم المادي والبرامج المناسبة في مجال حصر المصطلحات وتوثيقها ، إلى جانب ذلك ، عاملا مهما من عوامل إنجاح هذا البنك ، وتعميم الفائدة المرجوة منه على مستوى جامعات الوطن العربية ، وسائر المؤسسات العاملة في هذا المجال .

أما الأعمال المنوطة بهذه البنوك ، فتتجسد في جمع المصطلحات ومقابلاتها الأجنبية ، ومفاهيمها عند مستخدميها ، وتطور هذه المفاهيم ، وحدودها ، ومصادرها ، وما اختير من الألفاظ العربية لمقابلة المصطلحات الأجنبية ، وتنظيم هذه المقابلات بشكل يسهل الوصول إلى اختيار اللفظ المناسب لمقابلة المصطلح الأجنبي ، عند حاجة المترجم أو الباحث لذلك . كما تسهل على القارئ الوصول إلى دلالة اللفظ الذي يجده في الكتب والأبحاث ، وعلاقة هذا اللفظ بغيره من الألفاظ التي تشاركه في الانتماء إلى فرع واحد من فروع العلوم اللغوية .

يتبع ذلك نشر هذه المجموعات المصطلحية التي يرصدها بعدة صور تتنوع بتنوع الهدف المنشود منها . فيُخصَص معجم للمترجمين يتضمن مقابلة المصطلحات الأجنبية بالألفاظ التي تمتلك أكبر قدر من الدقة والمناسبة والاستقرار ، مع توضيح للمفاهيم التي تحمله

---

[1]) الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، مرجع سابق ، ص٢١٥

هذه الألفاظ . والهدف من توفير هذه المعاجم للمترجمين والمؤلفين هو الوصول إلى أكبر قدر من التوحيد والاستقرار للمصطلحات المتداولة بين العلماء .

ويخصَص معجم للمتعلمين والقارئين يمكنهم من معرفة مدلولات ألفاظ المصطلحات التي يجدونها في الكتب التي يطالعونها . وتتضمن مثل هذه المصطلحات رصدا لما ورد من المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية ، وتعريفا موجزا بكل واحد من هذه المصطلحات ، وما يمكن أن يرافقها من دلالات فرعية عند بعض العلماء .

يفسح المجال ، إلى جانب ذلك ، أمام العلماء والدارسين لتقديم آرائهم في ما يوضع من مصطلحات ، وتزويد البنك بملاحظاتهم ، وما يستجد أمامهم من مصطلحات ، تمهيدا لتسجيل هذه الملاحظات في الأماكن الخاصة بها من سجل المصطلحات ، وعرضها على المتخصصين وإبداء الرأي حولها ، ثم ضمها إلى الرصيد المصطلحي ، إن امتلكت من أسباب البقاء ما يؤهلها لدخول معجم المصطلحات الخاص .

من الأعمال التي يمكن أن يقوم بها بنك المصطلحات ، إضافة لما تقدم ، جمع المطبوعات المصطلحية في أنحاء العالم ، ويقوم بتقديم المعلومات عن المطبوعات الصادرة والمشروعات الجارية ، وينظم مقررات في علم المصطلح ، ويقدم المشورة للمؤسسات المعنية بالموضوع ، والتعاون مع البنوك الدولية المتخصصة في مجال المصطلح في مختلف المجالات التي تسهم في تطويره وتفعيله .[1]

أما الإفادة من الحاسوب في بنك المصطلحات ، فيتوصل إليه بتوظيف الإمكانات المتوفرة للأجهزة والبرامج الحاسوبية ، وتطوير برمجيات قادرة على الوفاء بمتطلبات المصطلح ، وإشاعته بين العلماء والدارسين .

يحتاج بنك المصطلحات في توظيفه للحاسوب في خدمة القضية المصطلحية إلى توفير المتخصصين في مجال البرمجة الحاسوبية ، وتدريبهم على التعامل مع المصطلحات الجديدة ، وتطوير برامج قادرة على توفير المصطلحات للمتعاملين معها بالصورة المناسبة لكل واحد منهم . ذلك أن حاجة المتعاملين مع المصطلح تختلف باختلاف هدف كل واحد منهم في التعامل مع هذه المصطلحات .

إذا كان تدوين المصطلحات يتطلب مراعاة ما يتم إثباته في معاجم المصطلحات للفئة التي يوضع لها المعجم ، فإن استغلال الحاسوب يتيح الفرصة أمام القائمين على بنك

---

[1]) يقوم مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح في فيينا بعدد من هذه المهام منذ إنشائه سنة ١٩٧١ . لمعرفة المزيد ، انظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، مرجع سابق ، ص٢٣

المصطلحات لتحقيق هذه المتطلبات بصورة أفضل . ذلك أن الإمكانات التي يوفرها الحاسوب يمكن تطويعها بقدر أكبر لخدمة المصطلحات وإجراء التعديلات اللازمة لها ، تبعا لما يرد إلى بنك المصطلحات من آراء ، وما يصيب المفاهيم من تطور . وهذا الأمر من شأنه أن يوفر الجهد والوقت على العاملين في هذا المجال والمتعاملين معه .

من جهة أخرى فإن التطور الهائل الذي حققته البرمجيات والأجهزة الحاسوبية ، وظهور شبكات المعلومات ، وسهولة التواصل عبر هذه الشبكات ، يعطي الموضوع بعدا آخر، فيمكن العاملين في هذا المجال من التواصل ، وتبادل الآراء في المصطلحات التي يتناولونها على الرغم من تباعد الأماكن التي يتواصلون منها .

إن مثل هذا العمل يحتاج إلى إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية يتيح للمهتمين التواصل معها ، وأخذ ما يحتاجون إليه من مصطلحات مستقرة ، وتقديم اقتراحاتهم بشأن المصطلحات التي يسعى البنك إلى إقرارها ، وما يقع بين أيديهم من دراسات تخدم المصطلح وتوضح مفهومه ، وما يحتمله المصطلح من دلالات لم يوردها البنك في القائمة التي يثبتها على الشبكة .

ومن الأعمال التي يمكن أن يقوم بها البنك باستخدام الحاسوب نشر الأبحاث ، والدراسات المتعلقة بالمصطلحات ، وأعمال المؤتمرات والندوات التي تعقد في هذا المجال ، ونتائج هذه المؤتمرات والندوات ، وما تضعه هذه المؤتمرات والندوات من توصيات في مجال وضع المصطلحات وسهولة التعامل معها . وإتاحة الفرصة أمام الدارسين للاطلاع عليها والأخذ بها ، ونشر أبحاثهم على هذا الموقع بعد عرضها على لجنة من المحكمين .

يسهّل توظيف الحاسوب والشبكة المعلوماتية في خدمة المصطلحات التواصل بين بنك المصطلحات العربي ، وبنوك المصطلحات الدولية . وهذا الأمر من شأنه أن يجعل التعامل مع المصطلحات الوافدة أيسر . كما يوفر للعاملين في مجال المصطلحات فرصة أكبر في نقل المصطلحات الأجنبية ، واختيار المقابلات العربية المناسبة لهذه المصطلحات ؛ مما يمنحها القدرة على الاستقرار والشيوع بين الدارسين .

من جهة أخرى يشكل تواصل بنك المصطلحات العربي مع بنوك المصطلحات الأجنبية باستخدام الحاسوب رافدا مهما لأعماله ؛ إذ يتمكن بهذا التواصل من الأخذ بما تتوصل إليه هذه البنوك من نظريات ووسائل في التعامل مع مصطلحاتها ، وتطبيق ذلك على المصطلحات التي يتعامل معها هذا البنك .

إن الباحث يدعو إلى قيام بنك للمصطلحات العربية ؛ يمتلك من الإرادة والإمكانات ما يساعده على القيام بعمله على الوجه الأمثل ، والأخذ بما توفره العلوم الحديثة من وسائل لتطوير العمل ، ويتوزع العمل فيه بحسب التخصصات ، وأن يكون للمصطلحات اللغوية المجال الأرحب ، باعتبار أن خدمة المصطلحات اللغوية يخدم المصطلحات العربية الأخرى بصورة غير مباشرة . وأن تُشرف على هذا البنك سلطة قادرة على القيام بالمهام المنوطة به على الوجه الأمثل .

يمكن الاستفادة في هذا المجال من مجموعة المعايير التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر العالمي الأول لبنوك المصطلحات المنعقد في فيينا سنة ١٩٧٩ ، بغية تيسير التعامل بين بنوك المصطلحات وتسهيل تبادل المعلومات بينها . وأهم هذه المعايير :[1]

١. رمز التعريف : ويمكن التعرف بواسطته على المصطلح ، بحيث يسهل استرجاعه ، أو تغييره ، أو الإضافة إليه أو التقليل منه ، أو حتى مسحه عند الضرورة .

٢. مرتبة الصلاحية : يعطى كل مصطلح مرتبة أو درجة تبين مدى الاعتماد عليه من حيث صلاحيته أو شرعيته ، وإذا ما كان المصطلح موحّدا أم لا .

٣. تاريخ الوضع : يذكر أمام المصطلح تاريخ وضعه ، أو تحديثه ، أو التخلي عنه .

٤. اسم الواضع : يشير إلى الجهة التي وضعته أو أقرته ، مثل مؤتمر تعريب بعينه ، أو مجمع لغوي ، أو منظمة عربية .. الخ .

٥. حقل الاختصاص :يشار إلى الحقل الذي ينتمي إليه المصطلح .

٦. مصدر المصطلح : ويشير إلى اللغة التي وضع فيها المصطلح أولا والكتاب أو البحث الذي ورد فيه .

٧. إضافة إلى مجموعة من المعلومات الأخرى التي تساعد في إنجاز العمل بصورة مناسبة، مثل سلوكه الصرفي وبعض الشواهد التي يرد فيها المصطلح بسياق فعلي ، وغير ذلك من المعلومات المتعارف عليها في بنوك المصطلحات الكبيرة .

---

[1]) انظر : المصطلحية مقدمة في علم المصطلح ، علي القاسمي ، بغداد ، الموسوعة الصغيرة (١٦٩) ، ١٩٨٥، ص١٩٠-١٩٥، وانظر : المؤسسة والحاجة والوسيلة ، علي القاسمي ، مجلة اللسان العربي ،ع٤٨ ، ١٩٩٩ ، ص٢٠٩

ثالثا : بنوك المصطلحات العربية

إن ما تقدم لا يعني بحال من الأحوال غياب فكـرة إيجاد بنوك للمصطلحات العربيـة ، فقد قامت بعض المؤسسات العربية بوضع خطط لإنشاء بنوك للمصطلحات ، بهدف دعم برامج أعمالها المصطلحيـة وتوثيق بياناتها ، تحقق بعضها ؛ ومن هذه المشاريع :

أولا : قاعدة المعطيات المعجمية (معربي) ، التابع لمعهد الدراسات والأبحـاث للتعريـب فـي الرباط. وهو أقدم بنوك المصطلحات العربية وأكبرها مادة ، على حدّ قول محمـود صينـي ، ويمثل جزءا من أنشطة معهد الدراسات والأبحاث للتعريب . وتتمثل أهدافه في حصـر شـامل للمصطلحات العربية مع مقابلاتها في شتى المجالات . وإعداد معاجم لتعريب شتى المجـالات الأكاديمية والإدارية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة . ويقال إن لدى بنـك معربـي حوالـي مليون وحدة معجمية مخزنة في ذاكرة حاسوبه .[1]

وتشير ليلى المسعودي إلى أن قاعدة (المعربي) الحالية عبارة عن قواميـس ومعـاجم ممكنة ، يمكن مساءلتها ببرنامج يمتاز بإمكانيات متعددة في الحصول على المعلومات ، ويمكـن استرجاع المعطيات مباشرة بواسطة مطراف ثنائي الألفباء ، بالشكل التـام أو بـدون شـكل ، بالنسبة للغة العربية .[2] لكن الفائدة المتحصلة من هذا البنك ربما كانت مقصورة على العـاملين بالبنك والمعهد الذي يتبعه البنك ، والجهات الرسمية المغربية . وهذا يعني أن أعماله محـدودة على مستوى القطر المغربي . كما أنه ، على حدّ قول صيني ، لا يوجد ما يفيد ارتبـاط بنـك (المعربي) بأية شبكة حاسوبية .[3]

ثانيا : بنك المصطلحات في مجمع اللغة العربية الأردني . وتتلخص أهداف هذا البنك فـي [4]: جمع المصطلحات وتنظيمها ، وتأسيس خدمات مصطلحية ولغوية محوسبة ، وتقديمها للباحثين، وتطوير المنهجيات النظرية والتطبيقية للعمل المصطلحي المحوسب ، والعمـل علـى توفـير

---

[1]) انظر : بنوك المصطلحات الآلية (بنوك المعطيات المصطلحية) ، محمود إسماعيل صيني ، مجلـة اللسـان العربي ، ع٤٨ ، ١٩٩٩ ، ص٢١٦

[2]) علم المصطلحات وبنوك المعطيات ، ليلى المسعودي ، مرجع سابق ، ص٩١، ٩٢

[3]) انظر : بنوك المصطلحات الآلية (بنوك المعطيات المصطلحية) ، مرجع سابق ، ص٢١٦

[4]) انظر : نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي ، فارس الطويل (بحث مقدم للدورة : تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته . المنعقدة في مجمع اللغة العربية بعمان سنة ١٩٩٣)، ص٢٧-٢٨

المستلزمات الفنية لدى البنك لإنشاء مركز لشبكة عربية للمصطلحات ، وتعزيز فـــرص قيـــام تعاونيات مصطلحية بين مؤسسات العمل المصطلحي العربية .[1]

أما إنجازات البنك فقد تمثلت في :

- تنفيذ مجموعة من النظم الفنية ودمجها معا لتشكل نظام بنك المصطلحات ، وتحديد المعـــالم الرئيسية لمنهجيات العمل المصطلحي التي تعتمد على استخدام الحاسوب .
- فرز أربعمئة ألف مصطلح في شتى مجالات العلوم والتقنية في ملفات مؤقتة تمهيدا لتنزيلـــها في قواعد بنك المصطلحات بعد تحريرها ، واستكمال عناصرها الأساسية .
- استكمال التجهيزات اللازمة لتشغيل خدمات مصطلحية ولغوية ومعلوماتية محوسبة بشـــكل مباشر وغير مباشر .
- تخزين فهرس مقتنيات مكتبة المجمع في النظام المرجعي ، وتشتمل على مصـــادر العمـــل المصطلحي ومراجعه .
- تصميم نظام مؤقت للمصطلحات يخدم المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ المشروع .

وتعامل الوحدات المصطلحية في البنك معاملة الوثيقة فـــي المكتبـــة ، حيـــث يجـــري تصنيفها موضوعيا باستخدام نظامين للتصنيف في آن معا ، هما :[2]

١. نظام تم إعداده في المجمع اعتمادا على خبرات بنوك المصطلحـــات الأجنبيـــة الكـــبرى والحاجات الخاصة لبنك المصطلحات في المجمع . ويقدم هذا النظام رمزا يتألف من عشـــرة حروف وأرقام تحدد موضوعا معينا . وقد جرى تمثيل هذه النظم بطريقة تســـهل عمليـــات تحديثه وتطويره وزيادة موضوعاته دون محددات بنيوية .

٢. خطة التصنيف العشري الدولية ، وتستخدم في تصنيف الوحدات المصطلحية . وذلك مـــن خلال بناء أرقام التصنيف المناسبة اعتمادا على قواعد هذه الخطة .

ويعتمد البنك استراتيجية في إشاعة استخدام المصطلح الموحّد ترتكز على :

- وضع سياسة محددة وثابتة لعرض البيانات المصطلحية في القوائـــم الورقيـــة ، وعلـــى شاشات المطارف المرتبطة مباشرة مع بنك المصطلحات ، تقوم على أساس إعطاء الأولويـــة في الظهور للمصطلح الموحّد مع حجب جميع المرادفات الأخرى مهما كان مصدرها .

---

[1]) انظر : نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي ، فارس الطويل ، مرجع سابق ، ص٢٧-٢٨.

[2]) انظر : المرجع السابق ، ٣٦-٣٧

- توفير أدوات غير تقليدية لنشر المصطلحات الموحّدة ، عن طريق تصميم بنك مصغر للمصطلحات ، يمكن تشغيله على الحواسيب الميكروية ، ويستطيع خزن واسترجاع مجموعة محدودة من المصطلحات في مجال أو مجالات معينة .
- متابعة مؤتمرات التعريب وندوات اتحاد المجامع اللغوية ، وتمثيل البنك فيها بشكل دائم .
- المساهمة في إنشاء شبكات للمصطلحات وتعاونيات للعمل المصطلحي تتيح للبنك التأثير في استعمال المصطلحات ونشر المصطلح الموحّد .

ثالثا: مشروع البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) ، التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في الرياض . وتتمثل أهدافه في : الإسهام في تعريب العلوم والتقنية ، عن طريق إعداد بنك آلي للمصطلحات العلمية والتقنية ، وتجميع الموسوعات والمعاجم العلمية ، وخزن المصطلحات بصورة يسهل استرجاعها وإجراء التعديلات عليها ، وفي تهيئة وسيلة مساعدة للعاملين والمتخصصين في مجال المصطلحات لوضع المصطلحات الجديدة ، ثم إشاعة ونشر المصطلحات العلمية باستخدام وسائل النشر الإلكترونية أو الطباعية الورقية ، والعمل على إيصالها للمستفيدين عن طريق شبكات المعلومات .[1]

وتتلخص المعايير التي يعتمدها البنك السعودي (باسم) في اقتناء المصادر لتوثيق المصطلحات في ما يلي :[2]

- جهة المصدر : ويعود الاهتمام بها إلى الحاجة لتوثيق مصطلحات المصدر والمعلومات المتعلقة بها . وتحظى المؤسسات الرسمية بموثوقية أكبر ، ويتعامل البنك مع جهات المصدر وفق الترتيب الآتي : المصادر الموحّدة (مكتب تنسيق التعريب) ، فالمجامع اللغوية العربية ، فالمنظمات والمؤسسات المعنية بالمصطلحات ، فبنوك المصطلحات ، ثم دور النشر .
- ندرة الإصدار : ويمثل عنصر الندرة لأي مصدر معجمي عاملا مهما في توثيق مصطلحاته. ويدخل في باب الندرة ، حسب معايير البنك ، ما توفر له معجمان فأقل ، أما ما توفر له ثلاثة معاجم فأكثر فإنه يدخل في غير النادر.

---

[1] انظر : البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) ، تجربة عربية لتوثيق المصطلحات مرجع سابق ، ص٨٧ -٨٩

[2] انظر : المرجع السابق ، ص٨٧ -٨٩

- لغات الإصدار : تعد الإصدارات المتعددة اللغات إضافة إلى اللغة العربية ذات أولوية في التوثيق بهدف إشاعة ونشر المصطلح بالعربية مقابل خيارات لغوية متعددة ، حسب حاجة المستفيدين وما يجيدونه من لغات .

- حداثة الإصدار : عند توفر عدد من الإصدارات لنفس المصدر في تخصص معين فإنه يتم اختيار الأحدث . ولا ينطبق هذا المعيار على إصدارات مجامع اللغة العربية ومكتب تنسيق التعريب لما لمصطلحاتها من خصوصية تميزها عن غيرها .

- مميزات خاصة بالإصدار : ويقدم في هذا المجال الإصدارات التي تتميز بوجود شرح أو تعريف يدل على المعنى الدقيق لكل مصطلح ، وكذلك بتوفر المرادف والمضاد والمعلومات النحوية .

يخضع اختيار البنك للمصادر بتخصيص درجات تحدد أفضلية هذه المعايير وفق مقياس مكون من ٥ درجات لكل معيار ، ثم يتم تجميع درجات معايير كل إصدار بحيث يكون المجموع الكلي لدرجات القياس للإصدار يساوي ٢٥ درجة . فإذا زاد مجموع الدرجات التي يحققها المصدر على ١٥ درجة ، أصبح ضمن المصادر المرشحة ، وتكون الأولوية في اختيار المصادر المصطلحية لأعلاها درجة .[1]

إن ما تقدم من معايير يشير إلى مدى عناية البنك بمصادره ومصطلحاته ، ولكن هذه المعايير ينبغي أن لا تكون حاسمة ؛ إذ إن بعض المعايير قد يؤدي تطبيقها إلى الأخذ بالمصدر الأدنى مرتبة . ومن هنا فإنه ينبغي النظر إلى مدى تحقيق مضمون المصدر لما هو مرجو منه ، ويكفي للتدليل على ذلك النظر في معجم المصطلحات اللغوية لرمزي البعلبكي (١٩٩٠)، ومعجم المصطلحات الألسنية لمبارك المبارك (١٩٩٥) ، لنجد أن المصطلحات الموجودة في المعجم الأول تربو على ضعفي عدد المصطلحات الموجودة في المعجم الآخر ، على الرغم من تأخر هذا عن ذاك بخمس سنين في الصدور .

قام البنك بعد ذلك بتحديث تسعة معايير ، يتم على أساسها معالجة المصطلحات الواقعة ضمن دائرة المؤلف المعجمي في البنك . وهي على النحو الآتي :[2]

١. تدقيق المصطلحات باعتبار مصادرها ، وإعطاء الأولوية في الاختيار لإصدارات مكتب تنسيق التعريب ، ومجامع اللغة العربية ، والمنظمات العربية والمؤسسات المعنية .

---

[1]) انظر : البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) ، مرجع سابق ، ص٩٠

[2]) انظر : المرجع السابق ، ص٩١

٢. تدقيق المصطلحات المأخوذة من مصادر غير رسمية وفق المنـــهجيات التـــي تتبعـــها ، والمفاضلة بين تلك المصادر وفقا لسلامة المنهج وشيوعه ، واتفاقه مع منهجية المجـــامع ، وإعطاء الأولوية للمصادر المشهورة والمعتمدة .

٣. اختيار المصطلح المناسب ، تبعا لعناصر الشيوع والاشـــتقاق والملاءمـــة ، وذلـــك فـــي المصطلحات غير الموحّدة .

٤. إيراد المرادفات إن وجدت .

٥. استبعاد المصطلحات غير المرتبطة بشكل مباشر بالتخصص .

٦. إضافة الشرح لكل مصطلح ما أمكن .

٧. استخدام التصنيف الدقيق المتبع في (باسم) ، لتحديد المفاهيم الدلالية للمصطلحات بشـــكل أدق وفرز كافة المصطلحات في التخصص الرئيسي اعتبارا لهذا الأساس .

٨. معالجة المصطلحات المركبة استنادا إلى معالجة مفرداتها .

٩. الالتزام قدر الإمكان بمقررات ندوة توحيد منهجيـــات وضـــع المصطلحـــات العلميـــة الجديدة، التي أقرت في الرباط سنة ١٩٨١ .

تمثل هذه المعايير التي وضعها البنك السعودي (باســـم) خطـــوة أخـــرى فـــي ســـبيل الحصول على مصطلحات قادرة على حمل مفاهيمها بصـــورة مناســـبة ، وقابلـــة للاســـتقرار والشيوع بين المتخصصين . ولكن هذه المعايير ما تزال في طور العموميات ، وتحتـــاج إلـــى تحديد المصادر بصورة أوضح . ويتمثل ذلك بإخضاع المصـــادر فـــي كـــل تخصـــص مـــن التخصصات للدراسة والبحث ، وترتيبها وفق المكانة التي تحتلـــها فـــي تقديـــم المصطلحـــات المناسبة دقة وحداثة وقدرة على الاشتقاق والاستقرار .

قد يكون الحكم بتفضيل مصدر على غيره لسبب أو لآخر داعيا إلـــى إثـــارة جوانـــب شخصية لدى المؤلفين ، ولكن لا ينبغي لهذا الأمر أن يحول دون تقديـــم مكـــنز للمصطلحـــات يتضمن أكبر قدر من المصطلحات التي وضعت في المعاجم . وهذا الأمر يدعو إلى النظر فـــي جميع المصادر ، وحصر جميع الألفاظ التي تحتويها هذه المصادر ، ثم القيام بالمفاضلـــة بيـــن الألفاظ التي تجمعت لمقابلة مصطلح من المصطلحات المراد اختيار لفظ عربي لها ، واختيـــار أنسبها ، ثم إيراد المقابلات الأخرى على سبيل التوضيح ، لا على سبيل إحلالـــها محـــل هـــذا اللفظ. وتؤخذ حصيلة التعريفات والشروح التي تضمنتها هذه المصادر، فترفق بالمصطلح الـــذي تم اختياره .

أما بالنسبة لمعالجة المصطلحات في البنك السعودي (باسم) ، فإنها تمر بمراحل متعاقبة يمكن استعراضها على النحو الآتي :[1]

- حصر المصطلحات : ويتم حصر المصطلحات المعدة للتعريب وفق معايير (باسم) التي سبقت الإشارة إليها ، ويتم تعريبها وفق آلية التعريب القائمة في المشروع .
- التصنيف : تخضع المصطلحات المعدة للإدخال للتصنيف وفق تخصصاتها ، ويتم هنا تقسيم موضوع الاهتمام إلى أوجهه أو جوانبه الأساسية ، وإعداد قائمة بالمفردات الدقيقة لكل وجه أو جانب ، والتعبير عن كل هذه العناصر بطريقة رمزية هجائية أو رقمية أو بكليهما . ويتوفر في (باسم) قائمة مخزنة بالحاسوب تشمل أكثر من (٢٠٠) تصنيف رئيسي وفرعي ، تغطي معظم التخصصات العلمية .
- إعداد المصطلح للإدخال : وفي هذه المرحلة تخضع المصطلحات المرشحة للتوثيق من خلال استمارة بيانات متكاملة تشمل كافة الحقول المعتمدة في نظام البنك ، وتتضمن الاستمارة مجموعة من البيانات ، وهي على نوعين ؛ البيانات العامة وتتضمن : الرقم التسلسلي ، وحقل الاختصاص ، ودرجة موثوقية المصطلح ، وتاريخ الإدخال ، ومُدخل المصطلح ، ومدقق المصطلح . والنوع الآخر بيانات خاصة باللغات المستخدمة ، وتشمل: المصطلح ، ومصدر المصطلح أو جهة الإصدار ، وتاريخ المصدر ، ومعلومات نحوية وصرفية عن المصطلح ، والتعريف أو الشرح ، ومصدر التعريف أو الشرح ، والمرادف والكلمة الرئيسية.

على الرغم مما يبذله بنك المصطلحات السعودي في التعامل مع المصطلحات ، فإن ما يقوم به من جهود ما تزال دون الطموح . ذلك أن زيارة واحدة للبنك تكشف عن أن جهود هذا البنك قائمة في مجملها على إسهامات شخص واحد هو المشرف على المشروع (الدكتور عبد الرحمن الفاضل) ، مع ما يصاحب ذلك من قصور عن بلوغ العمل الجماعي . أضف إلى ذلك أن مجموع الجهود التي بذلت في البنك ما تزال حبيسة المبنى الذي يضم هذا البنك .

رابعا : البنك التابع لمكتب تنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية بالرباط .

على الرغم مما يقوم به مكتب تنسيق التعريب من خدمة للمصطلحات العربية ، فإن الدراسات والأبحاث المتوفرة لا تكشف عما يقوم به البنك التابع للمكتب من أعمال تخص

---

[1]) انظر : البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) ، مرجع سابق ، ص ٩٣ –٩٥

المصطلحات . ولكن الدارس قد يجد بعض التوصيات المتعلقة بالبنك كانت ندوة التقنيات الحاسوبية في خدمة المصطلح العلمي والمعجم المختص قد انتهت إليها .

تتجسد أهداف البنك التابع للمكتب ، حسب التوصيات ، في :[1]

١. توثيق المصطلحات الموحّدة التي أقرتها مؤتمرات التعريب العربية ، والمصطلحات المنسقة التي أصدرتها المجامع اللغوية والمنظمات العربية المتخصصة وتيسير نشرها وتعميمها .

٢. توفير المعلومات للباحثين عن المعاجم المختصة ، والبحوث والدراسات المتعلقة بعلم المصطلح والترجمة والتعريب والمتخصصين في هذه الحقول .

٣. التنسيق بين بنوك المصطلحات في الوطن العربي لإيجاد آلية عمل تمكن من الاستفادة المتبادلة بين العاملين فيها .

ويقدم بنك المصطلحات في مكتب تنسيق التعريب خدماته ، حسب التوصيات السابقة ، لجميع المشتغلين في قضايا التعريب والترجمة والمصطلح ، وتصنيف المعاجم العامة والمختصة وتأليف المناهج والكتب المدرسية ، وأساتذة الجامعات ، وغيرهم من المثقفين الذين يحتاجون إلى المصطلحات العلمية والتقنية الموحّدة .[2]

وأوصت الندوة بأن يكون للبنك منهجه الخاص في طرق النشر وأساليب جمع المصطلحات ومصادرها ، وتصنيف المصطلحات ، وأساليب الإدخال ، وأساليب المعالجة، وطرق استرجاع المصطلحات واستخراج المعطيات المصطلحية المخزونة فيه .[3]

يتضح مما سلف أن الأهداف التي تسعى هذه البنوك لتحقيقها تنحصر في :

١. توثيق المصطلحات لتسهيل الاطلاع عليها بما يكفل تيسير استرجاعها ونشرها .

٢. مساعدة المترجمين والمتخصصين في تنفيذ أعمالهم من خلال تزويدهم بمقابلات المصطلحات المطلوبة في لغة الهدف بشكل سريع ودقيق مع توفير كافة المعلومات المتعلقة بتلك المصطلحات .

٣. تقييس المصطلحات وتوحيدها ، بتجميع المصطلحات على اختلاف درجة ملاءمتها ، ودراستها واختيار الأنسب منها .

---

[1]) انظر : التقرير الختامي لندوة التقنيات الحاسوبية في خدمة المصطلح العلمي والمعجم المختص ، مجلة اللسان العربي ، ع٣٩ ، ١٩٩٥، ص٣٤٦

[2]) انظر : المرجع السابق ، ص٣٤٦

[3]) انظر : المرجع السابق ، ص٣٤٦-٣٤٨

٤. تهيئة الوسائل المساعدة للعاملين والمتخصصين في مجال المصطلحات لمساعدتهم في وضع المصطلحات الجديدة ، بناء على المعلومات المتاحة لهم من البنك وتجنب التناقض والتكرار .

٥. إشاعة المصطلحات ونشرها ، والعمل على تسهيل وصولها للمستفيدين .

إن هذه الأهداف التي وضعتها بنوك المصطلحات لنفسها أهداف سامية ، يمكن أن تقدم من خلالها خدمة جلى للغة العربية ولمصطلحاتها . ولكن تحقيق هذه الأهداف مرهون بتكاتف الجهود ، والتعاون مع هذه البنوك على مستوى الوطن العربي ، وتزويدها بكل المستجدات في مجالات العلوم المختلفة . ذلك أن قدرة البنوك مهما كانت كبيرة ، فإنها ستقف عاجزة أمام السيل المتدفق من المصطلحات ، إن لم تجد عونا في سائر الدول العربية ، وبخاصة أن بعضها قد استفاد من تجارب الدول الأخرى في وضع الأطر النظرية للعمل ، وبدأ بالجانب التطبيقي . ولكنها تحتاج إلى توفير الإمكانات المادية التي تؤهلها لإنجاح مشاريعها ، وبث فروع لها في الأقطار العربية المختلفة .

مع كل ما تقدم ، فإن ما تحصل من أعمال في مجال البنوك المصطلحية ما زال دون الطموحات المرجوة . ذلك أن الواقع يشير إلى قلة استفادة العلماء ، وعدم تفاعلهم مع هذه البنوك أخذا وعطاء . فالمتأمل في دراسات اللغويين وأبحاثهم ، على سبيل التمثيل لا الحصر ، يجد أن هذه الدراسات تكاد تخلو تماما من أية إشارة إلى استفادتهم مما وضعته هذه البنوك من مصطلحات ، أو إسهامهم في اختيار أو وضع أي من مصطلحات هذه البنوك .

هذا الواقع الذي نلحظه في أعمال بنوك المصطلحات ، وعدم تفاعل المتخصصين معها يحفز الباحث إلى الدعوة إلى تخصيص بنك عام للمصطلحات ؛ يضم بنوكا فرعية متخصصة في مختلف العلوم ، تتوزع في أرجاء الوطن العربي وتتبع المركز الرئيسي ، ويحسن أن تتخذ هذه الفروع من الجامعات مقرا لها ؛ ليتسنى لها التواصل مع هيئات التدريس المعنية بكل فرع من فروع العلم ، ومشاركتهم في عملية وضع المصطلحات واختبارها في التدريس ، لمعرفة مدى مقبوليتها لدى المستخدمين . والانطلاق من ذلك لإقرارها أو تعديلها وفق ما يكشف عنه التطبيق .

يتطلب الأمر ، إلى جانب ما تقدم ، أن تقوم هذه البنوك بالتعريف بنفسها ، وتوضيح فكرتها للدارسين ، وحثهم على التواصل معها ، وسعيها لزيادة تفاعل الدارسين معها ، من خلال نشر ما تقوم به في أرجاء الوطن العربي ، وبخاصة في المؤسسات ذات العلاقة من جامعات ومجامع وغيرها . ووضع عنوانها وطرق التواصل معها بين أيديهم ، ليسهل بذلك

عليهم مخاطبتها ، والحصول على ما يحتاجون إليه ، ويزودوها بآرائهم حول ما تضعه هذه البنوك من مصطلحات .

ثمة اقتراح آخر يقدمه علي القاسمي يتلخص في عدم اقتصار بنوك المصطلحات على تخزين المصطلحات والمعلومات المتعلقة بها ، وضرورة تخزين النصوص العلمية والتقنية ذاتها لكي تكون مصادرنا الحقيقية في الحصول على المصطلحات ، وما نريد معرفته عنها ، بدلا من الاعتماد على المعاجم المتخصصة ومسارد المصطلحات ، وقوائم التسميات .[1]

يمثل هذا الاقتراح دعوة مخلصة في سبيل تطوير عمل بنوك المصطلحات اللغوية . ولكن ما يمكن أن يؤخذ على هذه الدعوة أنها توحي بأن القاسمي يريد أن تحل البنوك محل المعاجم المتخصصة ومسارد المصطلحات ، في حين قد يكون الأمثل من ذلك هو توظيف هذه المعاجم والمسارد ، إلى جانب تخزين النصوص ، لإنجاح عمل البنوك وتحقيق أهدافها في تيسير حصول المتخصصين على مبتغاهم .

ربما كان من المفيد هنا ذكر المقترحات التي يقدمها شحادة الخوري لمعالجة الوضع الذي تعاني منه المصطلحات وهذه المقترحات تتضمن :"

- تولي اتحاد مجامع اللغة العربية قيادة العملية وتحمل مسؤوليتها بحكم اختصاصه ، وفي هذا المجال يكون مكتب تنسيق التعريب جهازا تابعا له .
- دعوة المنظمات والاتحادات النوعية العربية إلى المشاركة في هذا الجهد العلمي بالخبرات والمال .
- إنشاء بنك المصطلحات العلمية ، وإحداث مركز إعلام مصطلحي ، والاستفادة من المكننة الحديثة في الخزن والمعالجة والاسترجاع .
- الربط المحكم بين المصطلح وتوحيده من جهة ، واستخدامه في التدريس والتأليف من جهة أخرى "[2].

إن مثل هذه المقترحات التي يقدمها الخوري من شأنها أن توفر للعمل المصطلحي وسائل النجاح ، وتساعد بنوك المصطلحات على تحقيق أهدافها ، وتزيد من مدى الاستفادة من أعمالها . وقد يكون من المفيد توزيع العمل بحسب التخصصات على فروع تتبع البنوك وتمدها في كل ما يستجد من مصطلحات في تخصصها .

---

[1]) انظر : نحو تطوير بنوك المصطلحات أداة للبحث المصطلحي والعلمي،علي القاسمي ، مرجع سابق، ص٨١

[2]) العربية لغة العلم ، شحادة الخوري ، مجلة مجمع اللغة العربة بدمشق ، م٧٦-٢ ، ٢٠٠١، ص٣٥٤

ومن تمام الحديث في هذا الجانب الإشارة إلى أن المشاركين في أعمال ندوة التطبيقات الحاسوبية المنعقدة في الرباط سنة ١٩٩٧ قد تقدموا بعدد من المقترحات والتوصيات ؛ أبرزها؛[1] دعوة مكتب تنسيق التعريب لعقد اجتماع عاجل لمديري بنوك المصطلحات العربية ، بهدف وضع خطة عمل للتنسيق بين هذه البنوك من جهة ، ومكتب تنسيق التعريب من جهة أخرى ، بما يضمن إنشاء شبكة عربية موحّدة لتبادل المعطيات المصطلحية .[2]

ومن تلك التوصيات ، دعوة مكتب تنسيق التعريب إلى أن يقوم ، قبل تنفيذ مشروع بنك المصطلحات ، بإجراء دراسة مسحية شاملة تتناول الجهود العربية والدولية في إنشاء بنوك المصطلحات ، للتعرف الدقيق على أهدافها ووسائلها ومناهجها ونتائجها وإمكانية التعاون معها. كما تناول الحاجات الظاهرة والضمنية في الوطن العربي لبنوك المصطلحات . والأهداف الآنية والمستقبلية لبنك المصطلحات الذي يعتزم المكتب إرساءه ، وذلك في ضوء الحاجات وتطور التطبيقات الحاسوبية والإمكانات المتاحة .

أما بشأن الاستفادة من بنوك المصطلحات في مجال المصطلحات اللغوية ، فإن التعامل معها يمكن أن يتم بتخصيص وحدات متخصصة تتبع الجامعات، وتقوم بتزويد البنك بكل ما يستجد من مصطلحات ، أو تطور عليها ، وترتبط معه بوساطة شبكة تيسر التواصل بين الطرفين ، على غرار الشبكات الرابطة بين المكتبات في الجامعات المختلفة. وأن تحتضن هذه الأقسام ، بوصفها قائمة على ترسيخ دعائم اللغة ، وتقديم المساعدة للمتخصصين في العلوم الأخرى ، لاستثمار إمكانات اللغة في بناء المصطلحات في تخصصاتهم . ويمكن أن تعمم هذه الظاهرة في أرجاء الوطن العربي ، وتبنى جسور التواصل بينها لإنجاح المشروع .

---

[1]) التقرير الختامي لندوة التطبيقات الحاسوبية ، مجلة اللسان العربي ، ع٤٩ ، ٢٠٠٠، ص١٧١-١٧٢

[2]) علمت من الدكتور رئيس مجمع اللغة العربية الأردني أن ثمة تواصلا مع مكتب تنسيق التعريب ، للاستفادة من منجزات بنك المصطلحات الأردني ، بهدف تحقيق التعاون في إنجاح مشروع البنك الذي يتولى المكتب رعايته.

المبحث الثالث : آليات العمل الحاسوبي

يوفر لنا الحاسوب وسيلتين مهمتين ، يمكن استثمارهما في تعميم نتائج العمل المصطلحي اللغوي ، وإشراك العاملين في وضع الألفاظ المناسبة للمفاهيم الجديدة ، وإتاحة الفرصة للحكم على المصطلحات التي يختارها المتخصصون أخذا أو ردا . والعمل على توفير الجو الملائم لتوظيف المصطلحات التي يتفق عليها المتخصصون في الدراسات والأبحاث ، تمهيدا لإقرارها وإشاعتها بين العلماء في أرجاء الوطن العربي ، ثم خارجه إن أتيحت الظروف المناسبة لذلك .

أولى هاتين الوسيلتين تتمثل في استخدام الأقراص الممغنطة في خدمة القضية المصطلحية . ويتم تنفيذ ذلك عن طريق متابعة المصطلحات اللغوية في مظانها من معاجم ومؤلفات لغوية ، وجمعها مع حدودها ، وتعريفاتها بصورة موسوعية ، يرتبط بها المصطلح العربي بمقابله الأجنبي من جهة ، ويرتبط بحده وبالتعريفات الواردة له ، والألفاظ الموضوعة للدلالة على مفهومه من جهة أخرى .

يتمثل ربط المصطلح العربي بمقابله الأجنبي ، عندما يكون المصطلح منقولا من لغة أخرى ، في ذكر المصطلح الأجنبي ودلالته في لغته الأم ، والمدرسة اللغوية التي ينتمي إليها ، والظروف التي نشأ فيها المصطلح ، والمفاهيم المتعددة الواردة للفظ الواحد ، وما يقابل ذلك من تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد ، إضافة لما يكون قد طرأ على المصطلح من تغيرات على المستويين اللفظي والدلالي . وربطه بمنظومته الاصطلاحية كلما كان ذلك ممكنا .

أما في ما يخص ربط المصطلح بالحد والتعريفات الواردة له والألفاظ الأخرى الدالة على مفهومه ، فسبيل ذلك تتمثل في متابعة المصطلح عند العلماء الذين استخدموه في مصنفاتهم ، أو ذكروه في معاجمهم ، وتبيُن مدى اتساق التعريفات الواردة له عند العلماء ، وما يشذ من هذه التعريفات عن نظرة العلماء العامة إليه . وتسجيل الألفاظ الموضوعة للدلالة على مفهومه لتسهيل أمر التعامل مع المصطلح على المتخصصين والدارسين الذين يتعاملون معه .

وقد يكون من المناسب تصنيف المصطلحات المتعددة ، وترتيبها تبعا للأفضلية التي تحتلها ، بعد إجراء المفاضلة بينها وفق أسس يتفق عليها العلماء ، ويلتزمون بتطبيقها على جميع المصطلحات التي تعاني من تعدد المقابلات .

يتطلب السعي لحل مشكلة المصطلحات ، عن طريق الأقراص الممغنطة ، بتقسيم العمل إلى قسمين : قسم يعطي الدارسين والمتخصصين ما يحتاجون إليه من مصطلحات

ومفاهيم سبق استعمالها عند غيرهم ، وتمت معالجتها ، والمفاضلة بينها ، ورصد جميع متعلقاتها . ويوفر لهم ما يراه القائمون على هذا العمل مناسبا .

ويتمثل القسم الثاني من العمل في إتاحة الفرصة أمام المتخصصين والمتعاملين مع المصطلحات لتقديم آرائهم في المصطلحات المختلفة ، واقتراح تفضيل بعض المقابلات على غيرها ، ورفد الموسوعة المصطلحية بما يستجد من مصطلحات في تخصصاتهم بصورة تسهل التعامل معها . ولا شك أن مما يمنح المصطلح القوة تقديم جميع المعلومات التي لها علاقة به ، نحو المقابل الأجنبي ، ومفهومه في لغته الأم ، وواضعه في لغته الأم – إن أمكن – والمدرسة اللغوية التي ينتمي إليها ، ومجالات استخدامه ، والمصطلحات المرافقة له .

كما يمكن أن يقدم المتخصصون رأيهم في ما تتضمنه الموسوعة من مصطلحات لغوية، بذكر ما يجدونه من عناصر القوة والضعف في الألفاظ الموضوعة للدلالة على مفهوم محدد . وقد يُحدَد عدد من الأوصاف للحكم من خلالها على المصطلحات المطروحة نحو : دقيق ، مفضل ، مناسب ، مقبول ، مستهجن ، مرفوض .

إن القيام بعمل كهذا يتطلب أن تكون البرامج الموضوعة على الأقراص موزعة على نمطين ؛ أحدهما يسمح للمستخدم بأن يقرأ ما تم وضعه على هذه الأقراص دون أن يتاح له إجراء أي تغيير أو تعديل على ما هو موجود . وهذا النمط ينطبق على ما تم إنجازه من وضع المصطلح ومقابله الأجنبي وتعريفاته في لغته الأم وفي اللغة العربية ، وجميع ما يتعلق بالمصطلح من معلومات وضعها القائمون على العمل بصورة الإعطاء والتقديم .

أما النمط الثاني من البرنامج ، فإنه يعد بصورة تسمح للمستخدم وضع اقتراحاته في ما يخص المصطلحات الواردة في الموسوعة ، أو تقديم مصطلحات جديدة مصحوبة بتعريفاتها، وجميع متعلقاتها التي تتيح للعاملين معالجتها وإضافتها إلى الرصيد المخزون على هذه الأقراص .

يتطلب تنفيذ هذه البرامج قيام مؤسسة تتولاه وتتابع شؤونه ، وتعمل على استقبال الاقتراحات التي يقدمها المتخصصون والمتعاملون مع هذه الأقراص ، وعرضها على لجان تتولى مناقشتها وتقديم النتائج التي يتوصلون إليها ، ثم إثباتها في الأقراص التي تطرح في الأعداد التي تليها . ويمكن الاستفادة في هذا الجانب من العمل الذي قامت به الموسوعة البريطانية (Encarta) . ذلك أن القائمين على هذه الموسوعة يقومون بإعادة نشرها سنويا ، بعد إضافة الألفاظ الجديدة ودلالاتها .

أما الوسيلة الأخرى من الوسائل التي يتيحها الحاسوب ؛ فهي شبكة المعلومات التي شاع استخدامها في الآونة الأخيرة . ويمكن استثمار هذه الوسيلة بصورة تقدم خدمة عظيمة للمصطلحات بعامة ، ومن بينها المصطلحات اللغوية العربية .

يتطلب استثمار شبكة المعلومات في خدمة المصطلحات توفير مركز يشرف على تنفيذ هذه الأعمال ، ويقوم على تشغيله مجموعة من المبرمجين والمتخصصين في مجال المصطلحات ، ويعدون البرامج اللازمة لذلك ثم يثبتون ما ينجزونه على موقع خاص يتيح للدارسين التعامل معه بسهولة ويسر . ويتولى التعريف بالمركز قسم متخصص بالجانب الإعلامي ، يقوم بمخاطبة المتخصصين في الجامعات والمؤسسات المعنية ، وتوضيح طريقته في العمل ، ويفتح لهم باب التواصل وتقديم المشورة .

وقد يجمع المركز المخصص للقيام بهذا العمل الوسيلتين معا ، فيختار موقعا على شبكة المعلومات ، يثبت عليه كل ما يتوصل إليه من أبحاث ودراسات ، وما يتوصل إليه من نتائج . ثم يقوم بنشر ما يضعه في هذا الموقع على أقراص ممغنطة ، يتجدد طرحها في الأسواق سنويا بعد إضافة ما يستجد إليها .

أما بالنسبة للأنماط التي تقدم عليها المصطلحات ، فيمكن تنويعها وفق الفئة التي توجه لها هذه المصطلحات ، كما سلف .

يشير بعض الباحثين إلى أن ثمة آليات أخرى يمكن أن تخدم توحيد المصطلحات واستقرارها وشيوعها بصورة غير مباشرة ، من مثل استغلال تقنية التجارة الإلكترونية ؛ التي توفر إمكانية بيع المعاجم واستلامها عبر هذه الشبكة بشكل فوري . وقيام الجامعات العربية الإلكترونية التي توفر نشر المصطلحات في أرجاء الوطن العربي .[1] ومتابعة الإمكانات التي تستجد في عالم الحاسوب وتوظيفها لهذه الغاية .

قد يكون من المفيد في هذا المجال إيراد عدد من النماذج المستخدمة في حوسبة المصطلحات ، والتي يمكن أن توظف بصورة فاعلة ؛ تعزز الجهود المصطلحية ، وتعطي العمل المصطلحي فرصة أكبر في النجاح .

---

[1]) التكنولوجيا الحديثة والمصطلح العلمي ، محمد مراياتي ومروان البواب ، مجلة مجمع دمشق ، م٧٥-٣، ٢٠٠٠ ،ص٦٥٦ - ٦٥٧

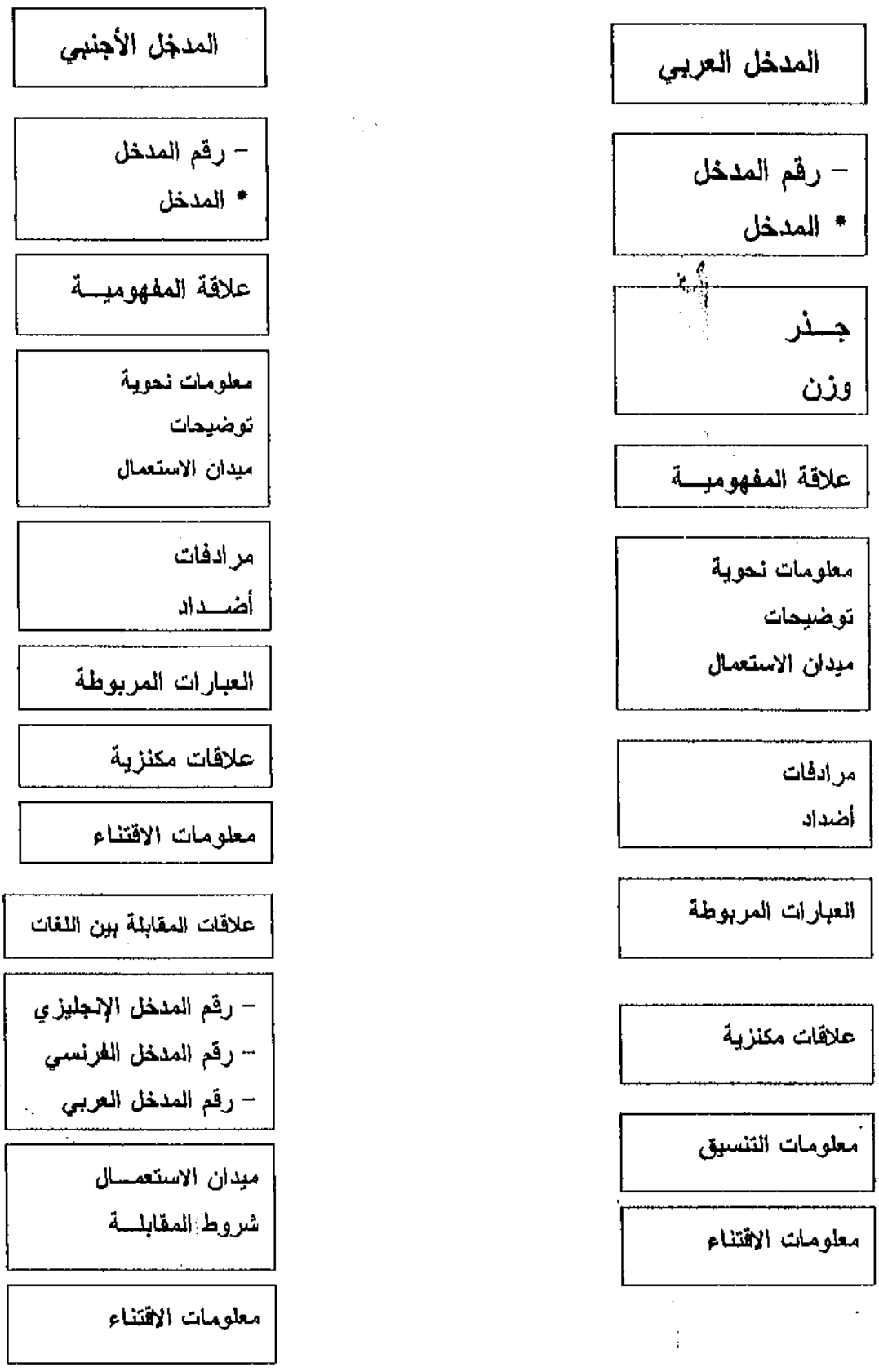

[1]) مختبر المعلوميات والعلاج الآلي للغة العربية ، يحيى هـلال ، مجلـة اللسـان العربـي ، ع٤٨ ، ١٩٩٩ ، ص١٨٦

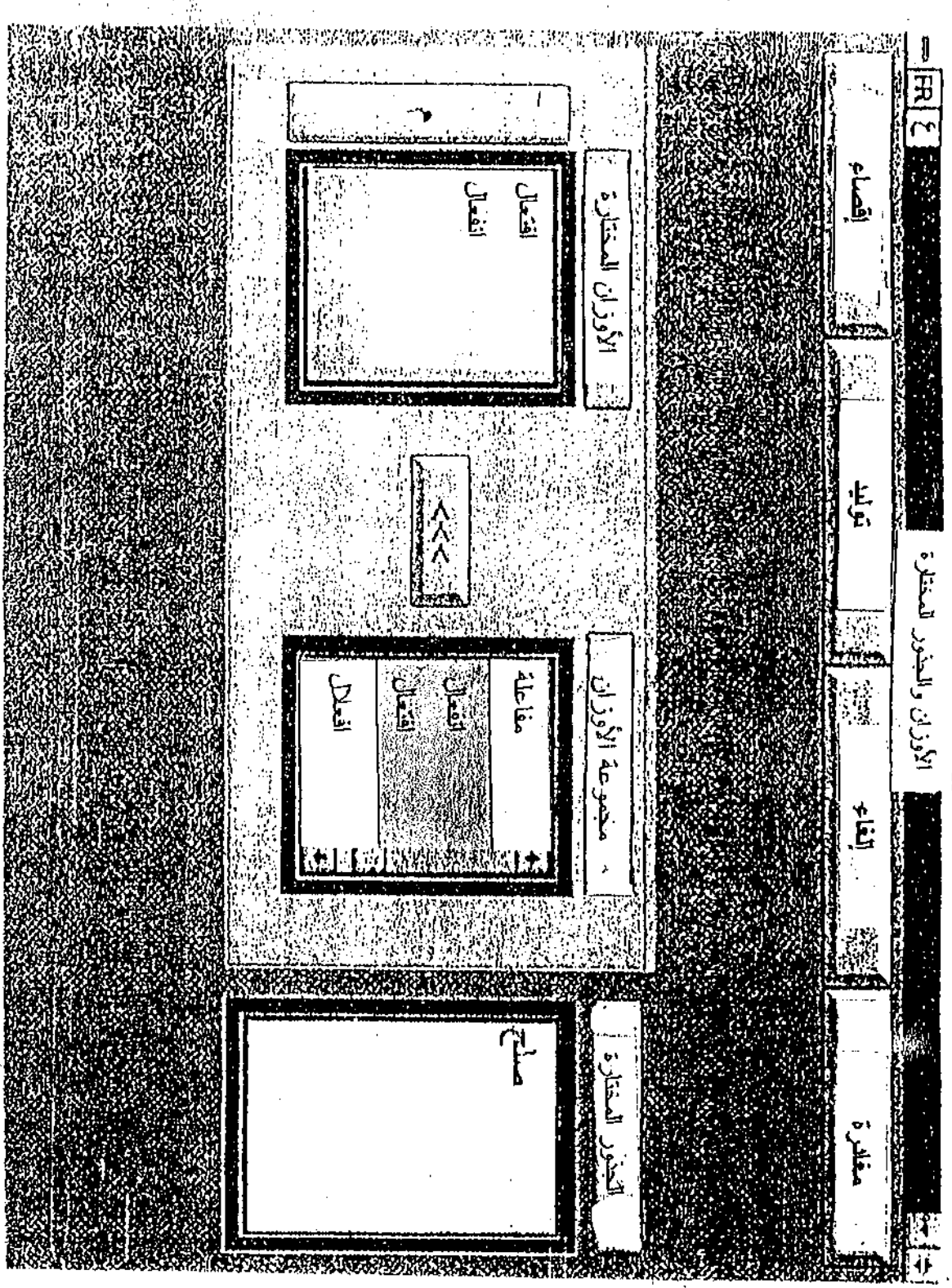

[1] بنوك المصطلحات والتطبيقات الحاسوبية للمعالجة الآلية للغات الطبيعية ، يحيى هلال ، مجلة اللسان العربي، ع٤٩ ، ٢٠٠٠ ، ص١٦١

مثال لاستخدام علاقات مكتوبة بين الجذور ، والتمثيل بكلمة computer[1]

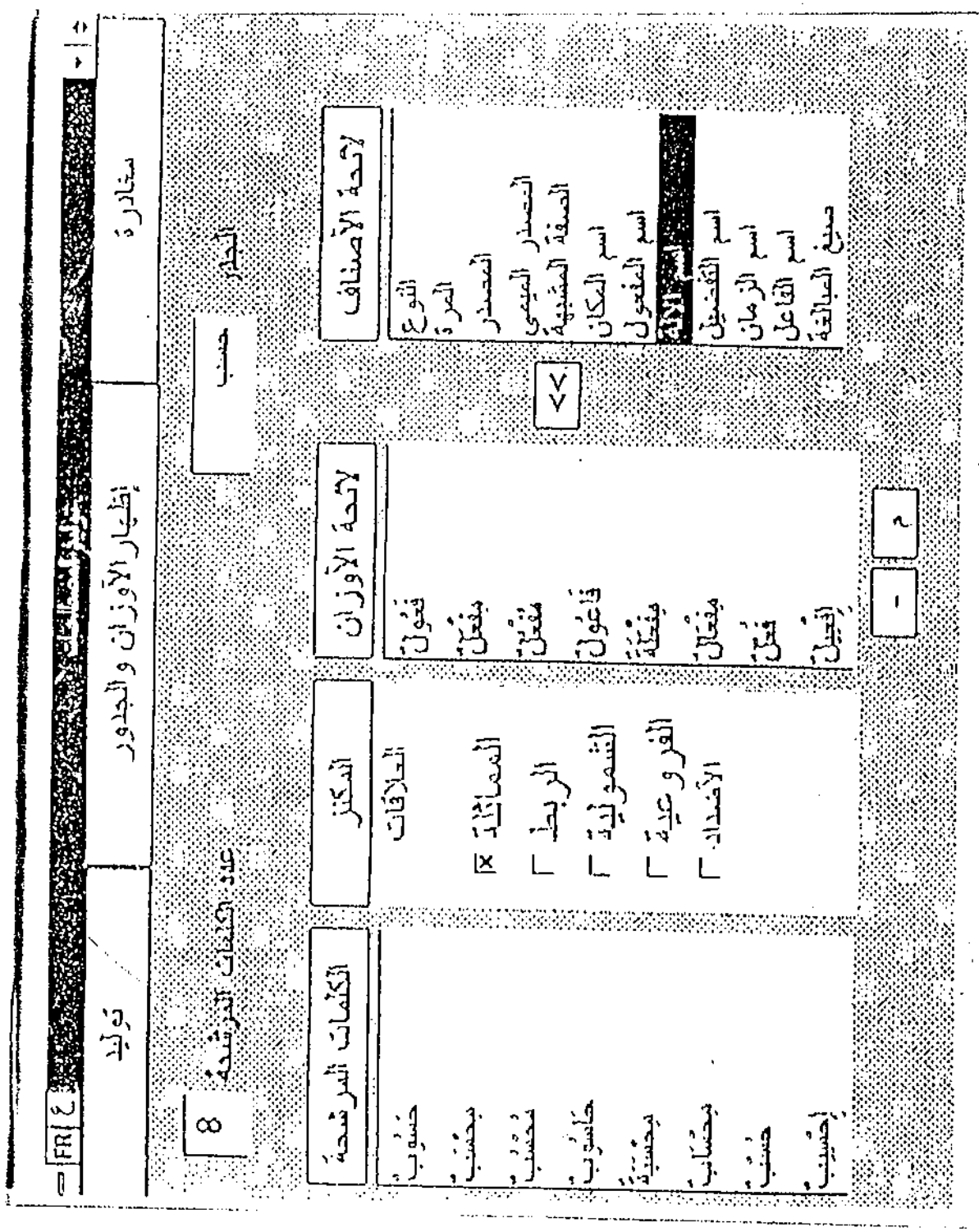

[1]) بنوك المصطلحات والتطبيقات الحاسوبية للمعالجة الآلية للغات الطبيعية ، مرجع سابق ، ص١٦٠

شاشة اختيار الخدمات

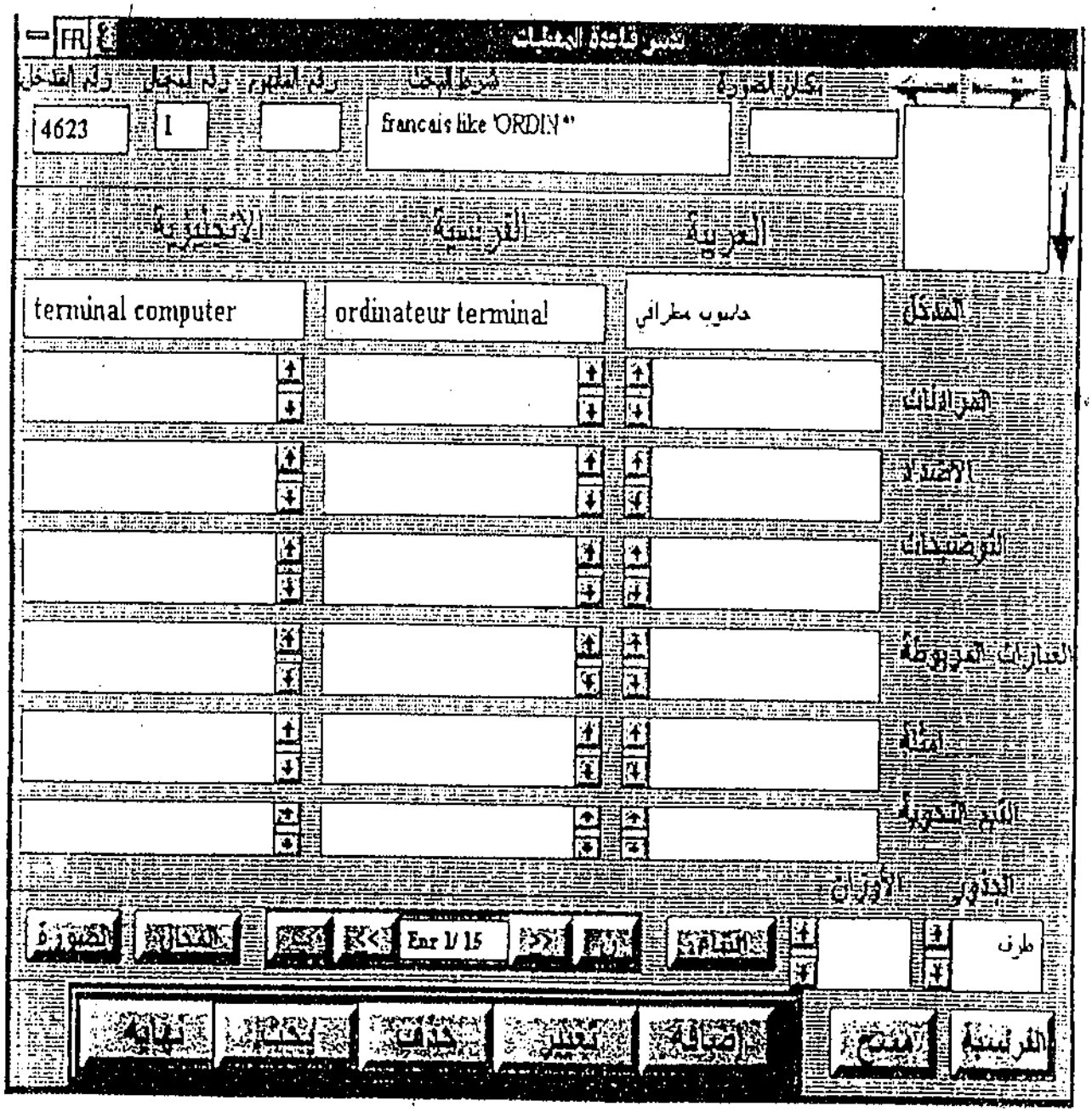

شاشة البحث و الإدخال و التعديل و الإقصاء

---

[1]) بنوك المصطلحات والتطبيقات الحاسوبية للمعالجة الآلية للغات الطبيعية ، مرجع سابق ، ص١٥٩

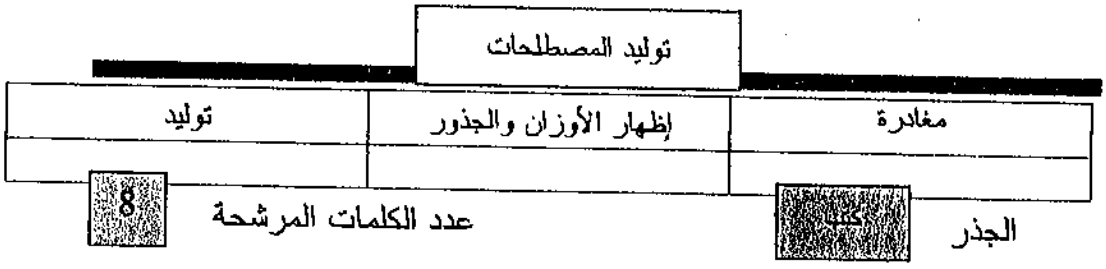

لائحة الأصناف	لائحة الأوزان	المكنز	الكلمات المرشحة
النوع	مَفعَل	العلاقات	مكتَب
المرة	مَفعِل		مكتِب
المصدر	مَفعَلة	المماثلة X	مَكتَبة
المصدر الميمي	مَفعِلة	الربط	مَكتِبة
الصفة المشبهة		الشمولية	مَخَطّ
اسم المكان	<<	الفروعية	مَخِطّ
اسم المفعول		الأضداد	مَخَطّة
اسم الآلة			مَخِطّة
اسم التفضيل			
اسم الزمان			
اسم الفاعل			
صيغ المبالغة			

مثال لاستخدام التوليد من جذر ومجموعة معينة من الأوزان[1]

[1]) بلوك المصطلحات والتطبيقات الحاسوبية لمعالجة الآلية للغات الطبيعية ، مرجع سابق ، ص١٥٨

المبحث الرابع: الجهود العربية في مجال التدوين واستثمار الحاسوب

يتضح مما سبق كثرة الحديث في الآونة الأخيرة عن المصطلحات اللغوية ومشكلاتها . وقد رافق الأبحاث التي ناقشت الموضوع خطوات أخرى في رصد المصطلحات اللغوية الحديثة، وتمثلت بدايات تدوين المصطلحات اللغوية في ما قدمه السعران ، حين قام بجمع المصطلحات الواردة في كتابه (علم اللغة) ، ووضعها في قائمة ذيّل بها كتابه . وتابعه في هذا الصنيع عدد من المؤلفين والمترجمين .

وتمثلت المرحلة الثانية من مراحل تدوين المصطلحات بالجهد الذي قام به محمد رشاد الحمزاوي ، حين قام باستقراء المصطلحات اللغوية العربية الواردة في بضعة عشر كتابا لغويا ، وتجمع لديه ما يربو على ألف ومئتي مصطلح ، أرفق بها مقابلاتها الفرنسية والإنجليزية في غالب الأحيان . واجتهد في اختيار مقابلات لما لم يضع له غيره مقابلات ، أو كانت مقابلاتهم دون المستوى المطلوب .[1] كما يلحظ المتأمل في ما قدمه الحمزاوي أنه أرفق بمصطلحاته تعريفات لها بقصد توضيحها للقارئ . وذكر المراجع التي يستقي منها كل مصطلح من مصطلحاته ، وهذا أمر أغفلته جل المراجع والمعاجم التي اعتنت بتدوين المصطلحات ، إن لم نقل كلها .

يمثل جهد الحمزاوي مرحلة أخرى من مراحل تدوين المصطلحات ؛ لها مكانتها بين جهود التدوين ، على الرغم مما وجه إلى عمله من انتقادات ، بسبب غياب عدد وافر من المصطلحات اللغوية الحديثة ، وتوقفه عند مؤلفات سبقت ظهور مؤلَّفه بعشر سنوات .

بدأت الجهود ، منذ العام الذي قدم فيه الحمزاوي مؤلفه (سنة ١٩٧٧) ، تتجه إلى تدوين المصطلحات اللغوية بصورة معاجم ، تنوعت أساليبها في تقديم المصطلحات ، فكان بعضها أحادي اللغة ، وبعضها ثنائي اللغة ، ونوع ثالث ثلاثي اللغة . كما تنوعت أساليبها في تقديم مصطلحاتها ، فوجدنا منها ما يرفق بالمصطلح تعريفا يوضحه ، وتكتفي أخرى بذكر المصطلح العربي ومقابله الأجنبي . واختلفت الطرق التي اعتمدت في بناء المصطلحات الواردة في هذه المعاجم .[2]

---

[1]) انظر : المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، مرجع سابق ، ص١٣

[2]) من معاجم المصطلحات التي وضعت بعد الحمزاوي :معجم علوم اللغة لعبد الرسول شاني ، ومعاجم محمد علي الخولي ، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث لمحمد حسن باكلا ورفاقه ،ومعجم المصطلحات اللغوية والأدبية لعلية عياد ، ومعجم اللسانية ليسام بركة ، وقاموس اللسانيات للمسدي ، وقاموس المصطلحات اللغوية والأدبية لإميل يعقوب ورفاقه ، والمعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات الصادر عن المنظمة العربية للثقافة =

تجدر الإشارة هنا إلى الدعوة التي قدمها أحمد الأخضر غـزال ، وتتضمـن اقـتراح منهجية في وضع المصطلحات وتدوينها ، ويقسم العمل فيها إلى تسع مراحل ؛ تتضمن جمـع المصطلحات الأجنبية وترتيبها ، وفرزها ، وجمع المقابلات ودراستها ، واختيار الملائم منـها ، واقتراح مقابلات عند وجود فراغ ، ومراجعـة المصطلحات الأجنبيـة والعربيـة ، وتنتـهي بطبعها ونشرها .[1]

هذا بالنسبة للتدوين الكتابي للمصطلحات ، غير أن الوسـيلة الأخـرى فـي تدويـن المصطلحات كان لها شأن آخر ؛ إذ نجد أن الاستفادة من إمكانات الحاسـوب مـا زالـت دون المستوى المطلوب ، بل إن الأمر قد يتعدى ذلك إن عرفنا أن المصطلحات اللغويـة لـم تجـد طريقها إلى التدوين الحاسوبي ، حتى هذه الأيام ، على الرغم من التطور الهائل فـي إمكانـات الحاسوب ، وتوظيف هذه الإمكانات في خدمة المصطلحات في اللغات الأخـرى ، بـل وفـي مجالات العلوم الأخرى في اللغة العربية ؛ إذ أنشأت بعض هذه العلوم مواقع خاصة بها لخدمـة مصطلحاتها .[2]

إن التأخر في خدمة تدوين المصطلحات اللغوية حاسوبيا لا يعني انعدام الاهتمام بـهذا الجانب مطلقا ، بل إن هذا الأمر كان مدار نقاشات ، ومؤتمرات ، وندوات أخذت على عاتقـها مناقشة المسائل المتعلقة باستخدام الحاسوب في تدوين المصطلحات ، والبحث عن السبل الكفيلـة بتفعيل دور الحاسوب في خدمة الدراسات اللغوية المختلفة ؛ ومن ضمنها معالجة المصطلحـات اللغوية .

انعقد مؤتمر اللسانيات التطبيقية العربية ومعالجة الإشارة والمعلومات سنة ١٩٨٤ فـي الرباط ــ المغرب . وأشرف على هذا المؤتمر المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالتعـاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافـة ، والمركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقنـي (المغـرب) ، ومركـز الدراسـات والبحوث العلمية (سوريا) . وشارك في هذا المؤتمر أكثر من مائة عالم مختص فـي الهندسـة والحاسبات الإلكترونية ثم اللسانيات ، من عدد من البلدان العربيـة والأجنبيـة . وكـان مـن الموضوعات التي طرحت في هذا المؤتمر : الكتابة العربية والحاسبات الإلكترونية ، والترجمـة

= والعلوم ، ومعجم المصطلحات اللغوية للبعلبكي ، ومعجم المصطلحات الألسنية لمبارك المبـارك ، ومعجـم المصطلحات اللغوية لخليل أحمد خليل . إضافة للملاحق التي كانت تذيل بها الكتب اللغوية المؤلفة والمترجمة .

[1]) انظر : المصطلح العلمي ، دوره وأهميته ، مرجع سابق ، ص١٤٩-١٥٠

[2]) انظر : شبكة المعلومات ، موقع Term.net

الآلية بمساعدة الحاسبات الإلكترونية واللغة العربية ، والتخاطب بين الإنسان والآلة واللغة العربية ، ولنظم الحاسبات واللغة العربية .[1]

مع أن هذا المؤتمر يعد من أوائل الجهود العربية في مجال استثمار الحاسوب في اللسانيات ، ولكن أيا من البحوث التي طرحت فيه لم يتناول قضية المصطلح ، وتوظيف الحاسوب لخدمة المصطلحات اللغوية .

أما ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا ، التي عقدت في تونس سنة ١٩٨٦ ، فقد كان من توصياتها :[2]

- إنشاء شبكة عربية للإعلام المصطلحي ، على أساس النظام الموزع لا المركزي .
- قيام المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية في تونس بإجراء دراسة جدوى لهذا المشروع ، بعد دراسة المواصفات التقنية لهذه الشبكة ، ولقاعدات المصطلحات في العالم العربي ، بالتعاون مع المؤسسات العالمية ذات الخبرة في هذا المجال .
- تسجيل عرض المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية في تونس بأن يقوم بدور الأمانة التقنية لهذه الشبكة ، وتسجيل عرض اليونسكو بتقديم المساعدة لهذا المشروع في مرحلة دراسة الجدوى ، وفي مرحلة الإنشاء .

تشير الأبحاث والدراسات إلى أن عمل مكتب تنسيق التعريب لا ينحصر في نطاق العالم العربي ، بل يتعداه إلى ربط العلاقات التقنية وتبادل المنفعات العلمية في ميدان المصطلحات بينه وبين بعض المؤسسات الدولية المشابهة ، أو المهتمة باللغة العربية ، وخزن المصطلحات في البنوك الدولية للمصطلحات ، والمنظمات التي تمتلك بنوكا للكلمات ؛ تستخدم في تجميع المصطلحات العلمية والتقنية ، وتنظيمها بتنسيق مع المكتب في ما يتعلق بالمصطلح العلمي العربي .[3]

---

[1]) انظر : اللسانيات والعلم والتكنولوجيا ، نحو تعريب موحد للسانيات التطبيقية العربية وبرمجتها في الحاسبات الإلكترونية ، مازن الوعر ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٢ ، ١٩٨٤ ، ص١١،١٢

[2]) انظر : المصطلحية في عالم اليوم ، فيلبر، ترجمة محمد حلمي هليل ، مرجع سابق ، ص٢٠٢ (مقدمة المترجم ، التوصية ١٨)

[3]) انظر : مؤتمرات التعريب ودورها في توحيد المصطلح العربي مرجع سابق ، ص١٢

وكان مكتب تنسيق التعريب قد قرر ، نتيجة إحساسه بالحاجة إلى توحيد المصطلحات وتنسيقها ، واستيفاء النقص الحاصل فيها ، والدقة في معالجتها ، استخدام الحاسوب في معالجة المصطلحات ، واتخذ ذلك القرار مرحلتين :[1]

المرحلة الأولى : خزن المصطلحات العلمية العربية في بنوك المصطلحات الدولية في أوروبا وأمريكا ، لا لتعريب هذه البنوك فحسب ، بل للوقوف على النقص في المصطلحات العلمية العربية كذلك .

المرحلة الثانية : إنشاء بنك مركزي عربي للمصطلحات العلمية والتقنية بحيث يتصل برابط بكل المؤسسات العلمية المعنية في الوطن العربي ، لتضيف إليه أو تستقي منه .

إلى جانب ذلك ، رسمت بنوك المصطلحات العربية الأخرى لنفسها أهدافا تتمثل في متابعة أمور المصطلحات ، ورصدها ، وتدوينها . غير أنها لم تعرض منهجيتها في التعامل مع المصطلحات بصورة تتيح للباحث التعامل معها ، باستثناء ما يقدمه المشرف على البنك الآلي السعودي للمصطلحات حين عرض لأهداف البنك ، والمراحل التي مر بها مشروع البنك، وطريقته في التعامل مع مصطلحاته ، وإنجازاته .

---

[1]) انظر : منهجية مكتب تنسيق التعريب في توحيد المصطلح العلمي العربي ، مرجع سابق ، ص٥

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج :

تمثل المصطلحات اللغوية ركيزة أساسية يعتمد عليها المتخصصون في تقديم أبحاثهم ، ونتائج دراساتهم في الجوانب اللغوية المختلفة ، ويعزز الشعور بأهميتها حاجة الدارسين في التخصصات الأخرى إلى استخدام اللغة لبناء مصطلحاتهم التي ينقلون بها معارفهم ، ويسجلون بها نتائج أبحاثهم . وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

١. أن معظم المفاهيم والمصطلحات الحديثة وافدة وتحتاج إلى جهود كبيرة في متابعتها .

٢. تعدد وسائل بناء المصطلحات في اللغة العربية . وقيام العديد من الدراسات والأبحاث التي تهدف إلى تحديد الوسيلة الأنسب في البناء ، ولكن جهودها لم تؤت أكلها حتى الآن.

٣. أن معظم الباحثين يدعون إلى استغلال طاقات اللغة العربية قبل اللجوء إلى اقتراض المصطلحات من اللغات الأجنبية .

٤. أن المصطلحات اللغوية التراثية مرت بعدة مراحل قبل استقرارها ، ومثل هذا الأمر يمكن أن ينسحب على المصطلحات الحديثة.

٥. غياب علم المصطلح عن قاعات الدرس في الجامعات مما يؤثر سلبا على مسيرة المصطلحات بصورة عامة ، والمصطلحات اللغوية على وجه الخصوص .

٦. قلة الاستفادة من المعطيات الحاسوبية في خدمة القضية المصطلحية .

٧. عدم وفاء مشاريع بنوك المصطلحات بالأهداف التي قامت من أجلها .

٨. غياب التنسيق بين الجهود المبذولة في مجال المصطلحات اللغوية بخاصة ، والمصطلحات العلمية بصورة عامة .

٩. عدم وفاء الهيئات والمؤسسات المعنية بالأعمال المنوطة بها .

١٠. عدم وجود مؤسسة راعية لأعمال المصطلحات تقوم بإقرار المصطلحات المناسبة ، وتمتلك قراراتها صفة الإلزام .

ثانيا: التوصيات :

في ضوء ما تقدم تدعو الدراسة إلى ما يلي :

١. العمل على إيجاد منهجية واضحة في بناء المصطلحات وتطبيق ما يقر منها .

٢. الاستفادة من المصطلحات التراثية في الدراسات اللغوية الحديثة ، كلما كانت هذه المصطلحات قادرة على الوفاء بالمفاهيم الحديثة .

٣. استغلال إمكانات اللغة العربية المتاحة قبل اللجوء إلى اقتراض الألفاظ الأجنبية .

٤. العمل على توحيد المصطلحات القائمة ، والاتفاق على منهجية محددة في بناء المصطلحات الموحّدة .

٥. قيام مؤسسة متخصصة بمتابعة أمور المصطلح ، والتنسيق مع الهيئات ذات العلاقة والمتخصصين لإقرار المصطلحات المناسبة الموحّدة ، وإشاعتها بين الدارسين .

٦. أن يأخذ علم المصطلح مكانه بين الدراسات اللغوية والعلمية في الجامعات .

٧. استغلال الإمكانات الحديثة في خدمة المصطلحات اللغوية كالحاسوب ، وإنشاء بنك للمصطلحات .

٨. أن يخصص في الجامعات مراكز خاصة بخدمة المصطلحات اللغوية ؛ تمهيدا لخدمة المصطلحات العلمية الأخرى .

٩. إنشاء موقع متخصص على الشبكة الحاسوبية (الإنترنت) ، يتضمن المصطلحات التي تم الاتفاق عليها وإقرارها ، مع إفساح المجال أمام المتعاملين مع المصطلحات لتقديم آرائهم فيها ، واقتراح بدائل في حال عدم مناسبتها . وموقع آخر يتضمن الأبحاث التي تعالج المصطلحات.

١٠. الاهتمام بالجانب الإعلامي ، وإنشاء مركز متخصص بهذا الجانب يقوم بالتنسيق بين الجهات المختلفة ، وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة حول المؤسسات والأفراد والأعمال الخاصة بالمجال المصطلحي .

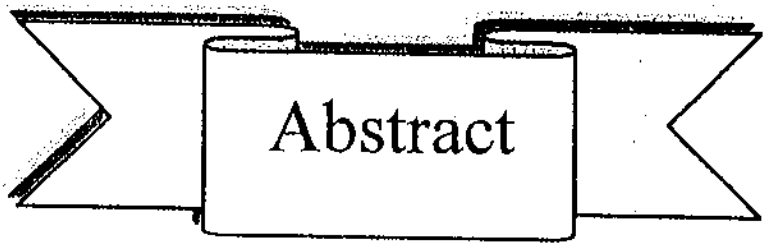

Abstract

This study aims at analayzing problems that the Arabic linguistic term is encountering and the scopes which the researcher is trying to conclude a point that will help build the term in general, and the linguistic term in particular . This will be achieved by studying the Arabic linguistic terms and techniques used in order to establish them. Also the study of various obstacles that these terms have encountered which hindered them to achieve their objectives typically.

This study has adopted the point of view of modern linguistic terminology . It tackled the occupational aspect of Prague Tongue Occupational School which stresses and calls on to apply Wuster Theory of Terms and Concepts that was adopted by Vienna and the Soviet schools as well.

Aiming at achieving its goal, the thesis contained five chapters.

Chapter one : It discusses the term and its heritage dimensions and various references of the traditional methods in building the terms.

Chapter Two: It deals with the linguistic term in the modern and the problems arising.

Chapter Three: It discusses the linguistic term unity and the scientists attitudes towards it . It Also suggest ways to overcome the outstanding obstackles.

Chapter Four: It talks about the linguistic term between development and stability and the stages of the term development before stability, and factors that affect them.

Chapter five: It discusses the linguistic term between documentation and computation . It talks about the Arabic efforts in emplementing the computer in the term field and its techniques.

In the conclusion , the researcher has proved his results and recommendations, that will help the Arabic linguistic term to achieve its goals.

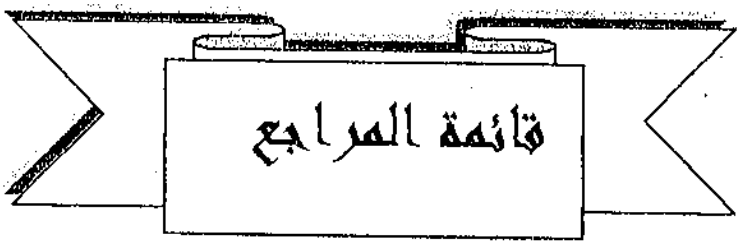

ـ المراجع العربية

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : الكتب :

١. اتجاهات البحث اللساني ، ميلكا إفيتش ، ترجمة سعد مصلوح ووفاء البيه ، مصر : المجلس الأعلى للثقافة ، ط٢ ، ٢٠٠٠ .

٢. أسرار البلاغة في علم البيان ، عبد القاهر الجرجاني ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٨٨ .

٣. الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، مصر : دار غريب للطباعة والنشر ، ١٩٩٣ .

٤. الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، مصر : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٥ ، ١٩٧٩ .

٥. الأصوات ومخارج الحروف ، فؤاد ترزي ، دار الكتاب ، ١٩٦٢ .

٦. الأصول ، تمام حسان ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة (مشترك) ، ١٩٨٨ .

٧. الأصول في النحو، أبو بكر بن السرّاج ، تح عبد الحسين الفتلي ،بيروت :مؤسسة الرسالة ط٣ ، ١٩٨٨ .

٨. أطلس أصوات اللغة العربية ، وفاء البيه ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١، ١٩٩٤ .

٩. الأفكار والأسلوب ، أ.ف. تيشتشرين ، ترجمة حياة شرارة ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، د.ت .

١٠. الأقيسة الفعلية المهجورة ، إسماعيل عمايرة ، إربد : دار الملاحي ،ط١ ، ١٩٨٨.

١١. أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري ،تح محمد محيي الدين عبد الحميد ،بيروت : دار الفكر .

١٢. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح مازن المبارك ، بيروت : دار النفائس، ط٤ ،١٩٨٢ .

١٣. بحوث لغوية ، أحمد مطلوب ، عمان : دار الفكر ، ط١ ،١٩٨٧ .
١٤. بلاغة الخطاب وعلم النص ، صلاح فضل ، مكتبة لبنان (مشترك) ، د.ت .
١٥. تاج العروس ، محمد مرتضى الزبيدي ، بنغازي : دار ليبيا للنشر .
١٦. التصريف العربي، الطيب البكوش ، تونس ، ١٩٧٣ .
١٧. التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ١٩٨٢ .
١٨. التعريف بعلم اللغة، ديفيد كريستيل ، ترجمة حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣
١٩. تفسير الطبري ، محمد بن جرير ، تح صلاح الخالدي ، دمشق : دار القلم(مشترك)، ط١ ، ١٩٩٧.
٢٠. الحجة في القراءات السبع ،ابن خالويه ،تح عبد العال سالم مكرم ،مؤسسة الرسالة ،ط٥، ١٩٩٠ .
٢١. حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، محمد ضاري حمادى ، العراق : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ .
٢٢. الخصائص ، ابن جني ،تح محمد علي النجار، بغداد :دار الشؤون الثقافية (نشر مشترك) ،ط٤ ،١٩٩٠ .
٢٣. دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب ، شحادة الخوري ، دمشق : دار طلاس ، ط١ ، ١٩٨٩ .
٢٤. دراسات في علم اللغة ، كمال بشر ، القاهرة : دار المعارف بمصر ، ط٩ ،١٩٨٦ .
٢٥. دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، بيروت : دار العلم للملايين ط١٢، ١٩٨٩ .
٢٦. دراسات لسانية تطبيقية ، مازن الوعر ، دمشق : دار طلاس ، ط١ ، ١٩٨٩ .
٢٧. دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، القاهرة : عالم الكتب ، ط٣ ، ١٩٨٥ .
٢٨. دقائق التصريف ، القاسم ابن المؤدب ، تحقيق أحمد ناجي القيسي ورفاقه ، بغداد : مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧ .
٢٩. رسالتان في اللغة ، أبو الحسن الرماني ، تح إبراهيم السامرائي ، عمان : دار الفكر ، ١٩٨٤ .
٣٠. سر صناعة الإعراب، ابن جني ، تحقيق حسن هنداوي ، دمشق : دار القلم ، ط٢ ، ١٩٩٣.
٣١. سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ، القاهرة عالم الكتب ، د.ت .
٣٢. شرح ابن عقيل ، ابن عقيل ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار اللغات .

٣٣. شرح الأشموني ، الأشموني ، ج٤، تح عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، القـــاهرة : المكتبة الأزهرية للتراث ، د.ت .
٣٤. شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري، دار الفكر ، د.ت .
٣٥. شرح المفصل ، ابن يعيش ، بيروت : عالم الكتب .
٣٦. شرح جمل الزجاجي ،ابن عصفور ، تح صاحب أبو جناح، العراق : وزارة الأوقـــاف ، ١٩٨٠.
٣٧. شرح شافية ابن الحاجب ، الاستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن ورفاقـــه ، بـــيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٢ .
٣٨. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ، تح عدنان الدوري ، بغداد : مطبعة العاني، ١٩٧٧ .
٣٩. الصحاح ، الجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطار،بيروت : دار العلم للملايـــين ، ط٢، ١٩٧٩ .
٤٠. الصوتيات ، مالمبرج ، ترجمة محمد حلمي هليل ، مصر : عين للدراسات ، ١٩٩٤ .
٤١. طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، تح محمـــد أبـــو الفضـــل إبراهيـــم، دار المعارف بمصر .
٤٢. العربية الفصحى ، هنري فليش ، تعريب عبد الصبور شاهين ، بيروت: دار المشـــرق ، ط٢، ١٩٨٣ .
٤٣. علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ط٩ .
٤٤. علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير ، ترجمة يوئيل يوسف عزيـــز، بيـــت الموصـــل ، ١٩٨٨.
٤٥. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، محمود السعران ، بيروت : دار النهضة العربية .
٤٦. علم لغة النص ، سعيد حسن بحيري، مكتبة لبنان (مشترك)، ط١، ١٩٩٧ .
٤٧. غاية النهاية في طبقات القراء،ابن الجزري،نشره برجشتراسر، مكتبة الخانجي ، ١٩٣٣.
٤٨. فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط٣ ، ١٩٨٧.
٤٩. فقه اللغة العربية كاصد الزيدي ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .
٥٠. في التطور اللغوي ، عبد الصبور شاهين ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٨٥ .
٥١. قاموس اللسانيات ، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب ،١٩٨٤ .
٥٢. القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، بيروت ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، د.ت .
٥٣. قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، أميل يعقوب ورفاقه ، بيروت : دار العلم للملايـين ، ط١ ، ١٩٧٩ .

٥٤. كتاب الإقناع في القراءات السبع ، ابن الباذش ، تح عبد المجيد قطامش ،دمشق :دار الفكر ، ط١، ١٤٠٣هـ .
٥٥. كتاب التعريفات ، علي الجرجاني ،بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٥ .
٥٦. كتاب الجمل في النحو ،أبو القاسم الزجاجي، تح علي الحمد ،بيروت :مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤ .
٥٧. كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح مهدي المخزومي ورفيقه، العراق : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١.
٥٨. كتاب سيبويه، سيبويه، تح عبد السلام هارون، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط٣ ، ١٩٨٨.
٥٩. كشاف اصطلاحات الفنون ، التهانوي، تح لطفي عبد البديع ، القاهرة : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٦٣ .
٦٠. الكليات ، أبو البقاء الكفوي ، تح عدنان الدرويش ومحمد المصري ،بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٩٩٢ .
٦١. لسان العرب ، ابن منظور ، بيروت : دار صادر .
٦٢. اللسان والإنسان ، حسن ظاظا ، دمشق : دار القلم ، ط٢ ،١٩٩٠.
٦٣. اللسانيات والدلالة ، منذر عياشي ، حلب : مركز الإنماء الحضاري ، ط١ ، ١٩٩٦.
٦٤. اللسانيات واللغة العربية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة (نشر مشترك) .
٦٥. اللغة ، فندريس ، ترجمة الدواخلي والقصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، د.ت .
٦٦. اللغة العربية كائن حي ، جرجي زيدان ، دار الهلال ، د.ت .
٦٧. اللغة العربية وتحديات العصر، ريمون طحان ودنيز طحان ، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط٢ ، ١٩٨٤ .
٦٨. اللغة والمعنى والسياق ، جون لاينز ،ترجمة عباس صادق الوهاب ، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧ .
٦٩. اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط٢ .
٧٠. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٤ .
٧١. محاضرات ودن ،جومسكي ، ترجمة مرتضى باقر ورفيقه، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١ ، ١٩٩٠ .
٧٢. المحلى "وجوه النصب"، أبو بكر بن شقير ، تح فائز فارس ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط١ ،١٩٨٧ .

٧٣. المخصص ، ابن سيده ، بيروت : المكتب التجاري للطباعة والنشر ، د.ت .
٧٤. المدارس اللحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، عمان: دار الفكر ، ط١ ، ١٩٨٧ .
٧٥. مدخل إلى الألسنية، يوسف غازي،دمشق: منشورات العالم العربي الجامعية،ط١،١٩٨٥.
٧٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، بيروت : المكتب الإسلامي ودار صادر، د.ت .
٧٧. المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية ، سمير استيتية ، دون مكان نشر .
٧٨. مصطفى جواد وجهوده اللغوية ، محمد عبد المطلب البكاء ، بغداد : دار الشؤون الثقافية، ط٢ ، ١٩٨٧ .
٧٩. المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مصطفى الشهابي ، ط٢، ١٩٦٥ .
٨٠. المصطلحات اللغوية والأدبية ،علية عياد ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٤ .
٨١. المصطلحية مقدمة في علم المصطلح ، علي القاسمي ، بغداد ، الموسوعة الصغيرة (١٦٩) ، ١٩٨٥ .
٨٢. معاجم الموضوعات ، محمود ياقوت ، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤ .
٨٣. معاني القرآن، الفراء ٢٠٧هـ، تح أحمد يوسف نجاتي ورفيقه، بيروت: دار السرور، د.ت.
٨٤. المعجم الأدبي ، جبور عبد النور ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٧٩ .
٨٥. معجم اللسانية ، بسام بركة ، طرابلس : جروس برس ،ط١ ، ١٩٨٥ .
٨٦. معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، سعيد علوش .
٨٧. معجم المصطلحات الألسنية ، مبارك المبارك ، ١٩٩٥ .
٨٨. معجم المصطلحات اللغوية ، خليل أحمد خليل ، بيروت : دار الفكر اللبناني ،ط١ ، ١٩٩٥.
٨٩. معجم المصطلحات اللغوية، رمزي منير البعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين ، ١٩٩٠.
٩٠. المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ، مكتب تنسيق التعريب ، تونس ، ١٩٨٩ .
٩١. المعجم الوسيط ، إبراهيم أنيس ورفاقه ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ط٢ .
٩٢. معجم علم اللغة النظري ، محمد علي الخولي ، بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٩١ .
٩٣. معجم مصطلحات علم اللغة ،محمد حسن باكلا ورفاقه ، ١٩٨٣ .
٩٤. مفاتيح العلوم، الخوارزمي ٣٨٧ هـ ، تح جودت فخر الدين ،بيروت :دار المناهل ،ط١، ١٩٩١ .

٩٥. مفتاح العلوم ، أبو يعقوب السكاكي ، تح نعيم زرزور ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٨٣ .
٩٦. المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم الزمخشري ، تقديم علي بو ملحم ، بيروت : دار ومكتبة الهلال ، ط١ ، ١٩٩٣.
٩٧. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح عبد السلام هارون ، بيروت : دار الجيل ، ط١،١٩٩١ .
٩٨. المقتضب ، المبرد ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت : عالم الكتب ، د.ت .
٩٩. مقدمة في النحو، خلف الأحمر ،تح عز الدين التنوخي ،دمشق : وزارة الثقافة ،١٩٦١ .
١٠٠. من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٦ ، ١٩٧٨ .
١٠١. مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨٦ .
١٠٢. المنصف في شرح كتاب التصريف، ابن جني ،تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مكتبة البابي الحلبي، ط١،١٩٥٤ .
١٠٣. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، علي زوين ، بغداد :دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١ ،١٩٨٦ .
١٠٤. الموسوعة الفلسفية، عبد الرحمن بدوي، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.
١٠٥. الموسوعة الفلسفية ،إشراف روزنتال يودين ، ترجمة سمير كرم ، بيروت : دار الطليعة، ط٦،١٩٨٧ .
١٠٦. موسوعة مصطلحات جامع العلوم (الملقب بدستور العلماء)،الأحمد نكري ، تح رفيق العجم ورفاقه ، بيروت : مكتبة لبنان ، ط١،١٩٩٧ .
١٠٧. النقد المنهجي عند العرب ، محمد مندور ، دار نهضة مصر ، د.ت .
١٠٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تح عبد العال سالم مكرم، الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٩٧٧ .

ثالثا : الأبحاث :

١. آراء الأعضاء ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، م٢ ، ج٨ ،١٩٢٢ .
٢. آراء وأفكار ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م٢ ج٩ ،١٩٢٢ .
٣. أزمة التعريب ، محمد خير البقاعي ، مجلة الفكر العربي ، ٨٥-٨٦ ، ١٩٩٦ .
٤. أشباه الصوامت في اللغة العربية ، محمد أمنزوي، مجلة اللسان العربي ،ع٤٨،١٩٩٩ .

٥. إشكالات تأسيس علم المصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة، عبد السلام أرخصيص، مجلة اللسان العربي، ع٤٦ ، ١٩٩٨ .
٦. إشكالية الدقة في المصطلح العربي ، ممدوح خسارة ، مجلة التعريب ، ع٧،١٩٩٤ .
٧. إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي الحديث ، فاضل ثامر ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ .
٨. أضواء على أبحاث مؤتمر الكتابة العلمية باللغة العربية ، يحيى عبد الرؤوف جبر ، مجلة التعريب ، ع٨، ١٩٩٤ .
٩. آفاق الترجمة والتعريب، نجاة عبد العزيز المطوع، مجلة عالم الفكر، م١٩-٤ ،١٩٨٩ .
١٠. الألسنية والاصطلاح العربي ، لطيف زيتونة ، مجلة آفاق عربية ، ع٦ ، السنة الحادية عشرة ، ١٩٨٦ .
١١. الألسنية ودعم المعجمية العربية ، عبد العزيز بنعبدالله ، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية ، الجامعة التونسية ، تونس، ١٩٧٨ .
١٢. البنك الآلي السعودي للمصطلحات ، تجربة عربية لتوثيق المعلومات ... ، عبد الرحمن الفاضل، مجلة اللسان العربي ، ع٤٧ ، ١٩٩٩ .
١٣. بنوك المصطلحات الآلية (بنوك المعطيات المصطلحية) ، محمود إسماعيل صيني ، مجلة اللسان العربي ، ع٤٨ ، ١٩٩٩.
١٤. بنوك المصطلحات والتطبيقات الحاسوبية للمعالجة الآلية للغات الطبيعية ، يحيى هلال ، مجلة اللسان العربي ، ع٤٩ ، ٢٠٠٠ .
١٥. الترجمة والتعريب بين الفصحى والعامية ، مجيد حلاوي ومجيد الماشطة ، مجلة الآداب، ع٢ ، ١٩٧٥ .
١٦. تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته ، عودة الله القيسي ورفاقه ، مجلة اللسان العربي ، م ٣٩ ، ١٩٩٥ .
١٧. التعريب : الأساليب والمشاكل والحلول ، فاضل أحمد الطائي، مجلة المجمع العراقي ، ع٣٠ ، ١٩٧٩ .
١٨. تعريب المصطلح العلمي " إشكالية المنهج "، قاسم السارة ، مجلة عالم الفكر ، م١٩ -٤، ١٩٨٩ .
١٩. التعريب في دلالته التاريخية من الترجمة إلى التعريب، انطوان المقدسي ، مجلة الآداب، سنة٢٣ ، ع٢، ١٩٧٥ .
٢٠. التعريب والمصطلح ، شحادة الخوري ، مجلة مجمع دمشق ، م٧٣ -٤ ، ١٩٩٨ .
٢١. التعريب والمطاوعة ، عارف أبو شقرا ، مجلة الآداب ، السنة الرابعة ،ع٨ ، ١٩٥٦ .

٢٢. التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية (تعريف المصطلح التداولي نموذجـــا)، توبي حسن ، مجلة اللسان العربي، ع٤٨ ، ١٩٩٩ .
٢٣. التقرير الختامي لندوة التطبيقات الحاسوبية ، مجلة اللسان العربي ، ع٤٩ ، ٢٠٠٠ .
٢٤. التقرير الختامي لندوة التقنيات الحاسوبية في خدمة المصطلح العلمي والمعجم المختـص ، مجلة اللسان العربي ، ع٣٩ ، ١٩٩٥.
٢٥. تقييس المصطلحات على المستويين العربي والدولي ، غالب فريحـــات ، مؤتمـر النقـد الأدبي الخامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ .
٢٦. التكنولوجيا الحديثة والمصطلح العلمي ، محمد مراياتي ومروان البواب ، مجلـة مجمـع دمشق ، م٧٥-٣، ٢٠٠٠ .
٢٧. توحيد المصطلح العلمي العربي من طور الهم إلى طور الفعل ، هيثم الخيـــاط ، مجمـع اللغة العربية السوداني ، ع١ ، ١٩٩٦ .
٢٨. توحيد المصطلحات أو الحداثة حداثات ، محمد رشاد الحمـــزاوي ، حوليـات الجامعـة التونسية,ع١٢ ، ١٩٧٥ .
٢٩. توحيد المصطلحات العلمية العربية ، مصطفى الشهابي ، مجمع دمشق٤٠،١٩٦٥ .
٣٠. توصيات خاصة بوضع المصطلحات العلمية ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التـي أقرها المجمع، م٢١، ١٩٧٩ .
٣١. توصيات مؤتمر المجامع العربية ، مجلة الآداب ، السنة الرابعة ، ع١١ ، ١٩٥٦ .
٣٢. الجلسة التاسعة والعشرون ، مجلة مجمع القاهرة ، دورة ٣٩ ، ١٩٧٢-١٩٧٣ .
٣٣. الجلسة الثامنة والعشرون ، مجلة مجمع القاهرة ، دورة ٣٩ ، ١٩٧٢-١٩٧٣ .
٣٤. الجلسة الرابعة والعشرون ، مجلة مجمع القاهرة ، دورة ٣٩ ، ١٩٧٢-١٩٧٣ .
٣٥. الجلسة السابعة والعشرون ، مجلة مجمع القاهرة ، دورة ٣٩ ، ١٩٧٢-١٩٧٣ .
٣٦. الجلسة السادسة والعشرون ، مجلة مجمع القاهرة ، دورة ٣٩ ، ١٩٧٢-١٩٧٣ .
٣٧. جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات التصريفية ، علـي الحمـد ، مجلـة المجمـع الأردني ، ع٢٨، ١٩٨٥ .
٣٨. جهود معهد اللغة العربية بالرياض في تعريب علوم اللغة ، محمـــود صينـي ، مؤتمـر التعريب ،جامعة دمشق ، ١٩٨٢ .
٣٩. جواز التعريب على غير أوزان العرب ، محمد شوقي أمين، مجلة مجمع القـاهرة، م١١، ١٩٥٩ .
٤٠. جوانب الدقة والغموض في المصطلح العلمي العربي الحديث ، وجيه السـمان ، مجلـة مجمع دمشق ، م٤٩ -١٩٧٤،١ .

٤١. حركة الترجمة في الوطن العربي، محمود إبراهيم ، تقرير من منشورات اللجنة الأردنية للتعريب، ١٩٧٤ .
٤٢. الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب ، جواد حسني سماعنة ، مجلة اللسان العربي ، ع٤٦ ، ١٩٩٨ .
٤٣. دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات، محمد حلمي هليل ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٨ ، ١٩٨٧ .
٤٤. دور المصطلح العلمي في الترجمة والتعريب ، شحادة الخوري ، مجلة التعريب ، ع١٤، ١٩٩٧ .
٤٥. دور المصطلحات الموحّدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة ، محمود فهمي حجازي ، اللسان العربي ، ع٤٧ ، ١٩٩٩ .
٤٦. دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته ، محمد مجيد السعيد ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٩ ، ١٩٨٧ .
٤٧. سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس ، حسين والي ، مجلة مجمع القاهرة ، ع٢ ،١٩٣٥ .
٤٨. السيمائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الأدب العربي ،سمير ستيتية ، مجلة أبحاث اليرموك ، م٧، ع٢ ، ١٩٩٠ .
٤٩. العربية لغة العلم ، شحادة الخوري ، مجلة مجمع اللغة العربة بدمشق، م٧٦-٢،٢٠٠١ .
٥٠. العربية والتعريب ، صبحي الصالح ، مجلة الآداب سنة ٢٣ ، ع٢ ، ١٩٧٥ .
٥١. عقبات مفتعلة في طريق التعريب ، جميل الملائكة ، مجلة المجمع العراقي ، م ٣٣-٤ ، ١٩٨٢ .
٥٢. العلاقة بين المصطلح واللفظ الحضاري ، حامد قنيني ، مجلة المجمع الأردني ، ع٤٥ ، ١٩٩٣ .
٥٣. علم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، مجلة مجمع القاهرة ، م٥٩ ، ١٩٨٦ .
٥٤. علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة : الإشكاليات النظرية والمنهجية ،عثمان بن طالب ،ضمن وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، ١٩٨٧ .
٥٥. علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، علي القاسمي ،مجلة اللسان العربي ،ع٣٠، ١٩٨٨ .
٥٦. علم المصطلحات وبنوك المعطيات، ليلى المسعودي، مجلة اللسان العربي، ع٢٨،١٩٨٧.
٥٧. على هامش المصطلح النحوي في "كتاب العين" ، عبد القادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، ع٢٧ ، ١٩٨٨.

٥٨. فقه اللغة والفيلولوجيا بحث في المصطلح ، عصام نور الدين ، مجلة الفكـــر العربـي ، ع٤٢ ، ١٩٨٦ .
٥٩. الفونولوجيا وعلم الألفاظ، ياكبسون ، مجلة الفكر العربي،ع ٨-٩ ،١٩٧٩ .
٦٠. في أساليب اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه ، جميل الملائكة ، مجلة المجمـــع العراقي ، م٣٠، ١٩٧٩ .
٦١. في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) ، علي الحمـــد ، مجلـة التعريـب ، ع٢٠، ٢٠٠٠ .
٦٢. في مستلزمات المصطلح العلمي ، جميل الملائكة ، مجلـــة المجمـع العراقـي ، م٢٤ ، ١٩٧٤ .
٦٣. قرارات مجمعية ، مجلة مجمع اللغة العربية الفلسطيني، ع١ ، ١٩٩٩ .
٦٤. قضية المصطلح اللغوي الحديث ، محمود فـــهمي حجـازي ، مجلـة مجمـع القـاهرة ع٥٧،١٩٨٥ .
٦٥. القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية ، محمد كامل حسين ، مجلة مجمع القـــاهرة ، م١١ ، ١٩٥٩ .
٦٦. اللسانيات والعلم والتكنولوجيا ، نحو تعريب موحّد للسانيات التطبيقية العربية وبرمجتـــها في الحاسبات الإلكترونية ، مازن الوعر ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٢ ، ١٩٨٤ .
٦٧. اللغة ووضع المصطلح الجديد ، وجيه عبد الرحمن ، مجلة اللسان العربـــي ، م١٩-١ ، ١٩٨٢ .
٦٨. مؤتمرات التعريب ودورها في توحيد المصطلح العربي، عبد العزيز بنعبـــدالله ،اللســان العربي ،ع١٩-١، ١٩٨٢ .
٦٩. المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول التعريب الجـــامعي ، شكري فيصل، مؤتمر التعريب ، دمشق ، ١٩٨٢ .
٧٠. المؤسسة والحاجة والوسيلة ، علي القاسمي ، مجلة اللسان العربي ،ع٤٨ ، ١٩٩٩ .
٧١. المجمع والمصطلحات، جواد علي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ،ج٢ .
٧٢. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، القاهرة الهيئة العامـــة لشـؤون المطـابع الأميرية ،١٩٨٤ .
٧٣. مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، م٢٠، القاهرة ، الهيئة العامـــة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٧٨ .
٧٤. مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، م٢١ ، القاهرة ، الهيئة العامـــة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٧٩ .

٧٥. مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ،م١٧، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٧٥ .
٧٦. محاضر الجلسات في الدورة الثامنة عشرة ، الجلسة السابعة والعشرون ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٧٥ .
٧٧. محاضر الجلسات في الدورة الحادية عشرة ، الجلسة السادسة ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٧١ .
٧٨. مختبر المعلوميات والعلاج الآلي للغة العربية ، يحيى هلال ، مجلة اللسان العربي ، ع٤٨ ، ١٩٩٩ .
٧٩. مدى حق العلماء في التصرف في اللغة ، إبراهيم مدكور ، مجلة مجمع القاهرة ، م١١ ، ١٩٥٩ .
٨٠. مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة ، محمد رشاد الحمزاوي ، مجلة اللسان العربي ، ع١٨-١ ، ١٩٨٠ .
٨١. مشكلات المصطلح اللساني ، وصف ونقد واقتراح ، أحمد قدور ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤.
٨٢. مشكلة المصطلحات العلمية والطريقة العلمية لحلها، عبد الحليم منتصر ،مجلة مجمع القاهرة ، م١٣ ، ١٩٦١ .
٨٣. المصطلح الأدبي في الثقافة العربية، عبد النبي اصطيف ، مجلة مجمع دمشق، م٧٥-١ ، ٢٠٠٠ .
٨٤. المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ، أحمد مختار عمر ، مجلة عالم الفكر ، م٢٠-٣ ، ١٩٨٩ .
٨٥. المصطلح الصوتي عند ابن جني ما بين الانطباعية والصرامة اللغوية ، محمد المدلاوي، مؤتمر النقد الأدبي الخامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ .
٨٦. المصطلح العلمي العربي قديما وحديثا ، مناف مهدي محمد ، مجلة اللسان العربي ، ع٣٠ ، ١٩٨٨ .
٨٧. المصطلح العلمي دوره وأهميته ،خضر القرشي وحامد قنيني ،مجلة جامعة أم القرى ، ع٨ ، ١٤١٤هـ .
٨٨. المصطلح العلمي ووحدة الفكر ، جميل الملائكة ، مجلة المجمع العراقي ، م٣٤-٣ ، ١٩٨٣ .
٨٩. المصطلح اللساني ، عبد القادر الفاسي الفهري ،مجلة اللسان العربي ، ع٢٣ ،١٩٨٤ .
٩٠. المصطلح اللساني -النقدي ، محمد النويري ،مجلة علامات في النقد، ج٨ ، م٢، ١٩٩٣.

٩١. المصطلح اللغوي عند ابن جني من خلال الخصائص ، هادي نهر ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ .
٩٢. المصطلح اللغوي وسبل توحيده ، أحمد نعيم الكراعين ، مجلة اللسان العربي ، ع٣٩ ، ١٩٩٥ .
٩٣. المصطلح المعرب وتدريس العلوم بالعربية ، شكري فيصل ، مجلة المجمع السوري ، ع٤٧-٢ ، ١٩٧٢ .
٩٤. المصطلح الموحّد ومكانته ، علي القاسمي، مجلة اللسان العربي ، م٢٧ ،١٩٨٦
٩٥. المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين/صاحب أبو جناح ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس في جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ .
٩٦. المصطلحات الألسنية في اللغة العربية ، أحمد مختار عمر ، ضمن كتاب : أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية ، تونس: الجامعة التونسية ، ١٩٧٨ .
٩٧. المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، تعليق وديع فلسطين ، مجلة الآداب ، ع٦ ، ١٩٥٥ .
٩٨. مصطلحات العلوم في اللغة العربية ودور المجمع فيها ، عبد الفتاح الصعيدي ، مجلة مجمع القاهرة ، م١٣ ،١٩٦١ .
٩٩. المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، محمد رشاد الحمزاوي ، حوليات الجامعة التونسية ،ع١٤ ، ١٩٧٧ .
١٠٠. مصطلحات في الأدب والتربية ، محمد رضا الشبيبي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الدورة ٢٥، ١٩٥٩ .
١٠١. مصطلحات في علمي الأصوات واللغة ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، م١٨، ١٩٦٥ .
١٠٢. مصطلحات في علمي الأصوات واللغة ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، م١٦ ،١٩٧٤ .
١٠٣. المصطلحية في عالم اليوم ، فيلبر ، ترجمة محمد حلمي هليل ، مجلة اللسان العربي ، ع٣٠ ،١٩٨٨
١٠٤. المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح) ، جواد سماعنة ، مجلة مجمع دمشق ، م٧٥-٤ ، ٢٠٠٠ .
١٠٥. معجم المصطلحات اللغوية ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، م١٠ ، ١٩٦٨ .

١٠٦. المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات،أي مصطلح لأي لسانيات،مصطفى غلفان ،مجلة اللسان العربي ، ع٤٦ ، ١٩٩٨.

١٠٧. معجم علوم اللغة ، عبد الرسول شاني ،مجلة اللسان العربي ع١٥-٢، ١٩٧٧

١٠٨. المعرب في العصر الحديث ، نيقولا دوبريشان ،مجلة مجمع القاهرة ،م٣٧ ،١٩٧٦ .

١٠٩. المفهوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف ، غازي طليمات ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ .

١١٠. من تصور لساني للمفهوم إلى وضع صحيح للمصطلح ، محمد إسماعيل بصل ، مؤتمر النقد الأدبي الخامس ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٤ .

١١١. منهج بناء المصطلح العلمي العربي ، أنور الخطيب ، مجلة اللسان العربي ، م٢٠ ، ١٩٨٣ .

١١٢. المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة اللسان العربي ، م٢٤، ١٩٨٥ .

١١٣. منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، أحمد شفيق الخطيب، مجلة مجمع دمشق، م٧٥-٣، ٢٠٠٠ .

١١٤. منهجية مكتب تنسيق التعريب في توحيد المصطلح العلمي العربي، عبد العزيز بنعبد الله، مؤتمر التعريب ، دمشق : اتحاد الجامعات العربية ، ١٩٨٢ .

١١٥. منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة ، أحمد شفيق الخطيب،مجلة اللسان العربي ، م١٩-١ ، ١٩٨٢ .

١١٦. نحو تطوير بنوك المصطلحات أداة للبحث المصطلحي والعلمي ، علي القاسمي ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٨ ، ١٩٨٧ .

١١٧. نحو تعريب موحّد للسانيات التطبيقية العربية وبرمجتها في الحاسبات الإلكترونية ، مازن الوعر ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٢ ، ١٩٨٤ .

١١٨. نحو معجم عربي موحّد ، عبد النبي اصطيف ، مجلة مجمع دمشق ، م٧٥-٤ ، ٢٠٠٠ .

١١٩. نحو معجم لساني شامل موحّد، سمير استيتية، مجلة أبحاث اليرموك ، م١٠،ع٢، ١٩٩٢.

١٢٠. نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي ، فارس الطويل (بحث مقدم لندوة : تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته . المنعقدة في مجمع اللغة العربية بعمان سنة ١٩٩٣) .

١٢١. ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي ، مجلة اللسان العربي ، ع١٨-١، ١٩٨٠ .

١٢٢. نشأة المصطلحات الفلسفية في الإسلام ، إبراهيم مدكور ، مجلة مجمع القاهرة ، ع٧ ، ١٩٥٣ .
١٢٣. النظام الداخلي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية ، مجلة المجمع السوري ، م٤٦-٣، ١٩٧١ .
١٢٤. النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها،علي القاسمي ، مجلة اللسان العربي ع١٨-١، ١٩٨٠ .
١٢٥. النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح ، علي القاسمي ، مجلة اللسان العربي ، ع٢٩ ، ١٩٨٧ .
١٢٦. نظرية المفاهيم في علم المصطلحات ، ج.ساجر ، ترجمة جواد سماعنة ، مجلة اللسان العربي ، ع٤٧ ، ١٩٩٩ .
١٢٧. نقل العلوم إلى العربية ، مصطفى نظيف ،مجلة مجمع القاهرة ، م٧ ، ١٩٥٣ .

رابعا : المراجع المخطوطة :

١. الحدود النحوية وتراثها في العربية (رسالة ماجستير) تقدّمت بها الطالبة إسلام العمري لنيل شهادة الماجستير في جامعة اليرموك ، سنة ١٩٩٦ .
٢. مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر، رسالة للباحث مقدمة للحصول على درجة الماجستير من جامعة اليرموك ،١٩٩٣ .
٣. منازل الرؤية ، منهج تكاملي في قراءة النص ، سمير استيتية (كتاب تحت الطبع) .

ـ المراجع الأخرى :

1. Encarta Encyclopedia Houghton Mifflin Company 1994 (أقراص ممغنطة)
2. Sibawayhi's Dichotomy Of Majhura/Mahmusa Revisited, E.Y. Odisho, Al-<Arabiyya 21/1988 p88
3. Term.net، موقع على شبكة المعلومات
4. Terminology Manual ,Helmut Felber ,Paris ,1984